



محمود صادق



حوار حول سوريا

الطبعة الأولى
١٩٩٣

حوار حول سوريا

محمود صادق

يحاول هذا النص إلقاء بعض الاضواء على النظام القائم في الجمهورية العربية السورية ، من خلال التركيز على قضايا ذات طبيعة معرفية - نظرية تتعلق ببنيته ، وجوانب عملية من سياساته التطبيقية ، التي تندرج في اطار هذه البنية من جهة ، وتعد تطبيقا لها يفسر اسرارها ورموزها العسوية من جهة أخرى . على الرغم من ان سياسة سوريا لم تعد حمالة اسرار ، اذ غدت جلية الاهداف والأساليب والتحالفات . إلخ ، فإن القوة الصانعة لهذه السياسة ، عنيت الدولة المرسلة ، ماتزال عسوية على الفهم بالنسبة للعدد الأكبر من الجمهور الشعبى السوري والعربى ، بسبب ما طمرتها به القوى المعادية أو الموالية لها من محسنات لفظية أو شتائم وألقاب شيطانية ، انتهت إلى التعقيم على بنيتها وإلى تصعيب فهمها ، ومعاونة الشعب بالتالى على التعامل معها بطريقة مجدية تفيده في العثور على الأسلوب المناسب للتعامل معها .

يدعي هذا النص انه يتصدى اذن لهذه المسألة الصعبة ، ويعتبر نفسه مقارنة أولى وحسب لهذه المشكلية الفائقة الأهمية . ان هدفه هو اذن طرح المشكلة وتقديم رؤية لها بفرض عملى هو المعاونة على « تفسير » العالم قبل تغييره ، أو كشرط لتغييره . بهذا المعنى لا يريد نصنا ان يكون نصا محض ثقافى ، بل هو فعل سياسى على ساحة المعرفة النظرية ، ان جاز القول شئ كهذا . كما انه ليس شئنا انجزه فرد بعينه ، بل هو صياغة لحوارات كثيرة تعيشها منذ عقدين ونيف أوساط سياسية وثقافية سورية من مشارب مختلفة ، يسارية ويمينية ، بعثية وشيوعية ، ناصرية ودينية ؛ وان كان يحمل اسم يبدو من حيث الظاهر لفرد واحد .

بسبب هذه الطبيعة السجالية - الحوارية ، فضلنا صياغة النص على شكل اسئلة واجوبة ، وحاولنا ادخال السياسات العملية للنظام في اطار تطوره العام ، وتبيان الحدود والهوامش التي ميزت مسره العمل ومراحل تطوره المختلفة التي مر بها ، بدءا من عام ١٩٦٣ إلى يومنا هذا . لأن كنا قد تصدينا لمشكلات تبدو تطورات ايامنا وكأنها تجاوزتها تماما ، واستخدمنا بعض مقولات النظرية الماركسية ، التي يقال اليوم انها اثبتت عجزها عن تفسير أى شئ ، فلكى نعكس ما حدث بامانة ، ونتابع مجريات تطور كان يجرى في عقول البشر وفي الواقع ، لعب دورا شديدا الأهمية في تقرير مسار الأحداث ، والوصول بسوريا إلى موقعها الراهن .

س ، بادئ ذي بدء ، متى نشأ النظام السوري الراهن ؟

ج : في اعقاب انقلاب جرى يوم الثامن من آذار عام ١٩٦٣ ، قامت به قوى ناصرية ومحيدة بدرجة اساسية ، وقوى بعثية مساندة . غير ان البعثيين مالبثوا ان خاضوا مصراعات

عديدة وملتوية من أجل السلطة ، انتهت بوضع يدهم على الانقلاب وتفردهم بالحكم . فقد استغل ضباط وحزبيو البعث ما كان موجودا من تناقضات وخلافات بين الضباط الناصريين والمحايدين كى يدفعوا بهم إلى حماة صراع مكشوف على السلطة ، ساندوا خلاله الناصريين وأسهموا فى طرد الضباط غير الحزبيين من الجيش ومؤسسات السلطة الجديدة . من هذه المعركة الأولى ، خرج البعثيون وقد عززوا مواقعهم فى الجيش ، وامسكوا بمراكز مفتاحية فيه كمنصب مدير ادارة شؤون الضباط فى الأركان العامة ، الذى استلمه المقدم صلاح جديد ، المرفع بقرار استثنائى إلى رتبة لواء فى الجيش (كان صلاح جديد عضوا فيما سعى انذاك « اللجنة الحزبية العسكرية » وهى اللجنة التى اعادت تنظيم ضباط الجيش البعثيين فى مصر عقب موافقة قيادة حزب البعث المدنية على حل تنظيمه ابان قيام الوحدة المصرية - السورية . وقد تكونت اللجنة من مجموعة قليلة من صفار الضباط كان اعلاهم رتبة المرحوم المقدم محمد عمران . فيما بعد تبين ان مؤسسا اللجنة كانا صلاح جديد ومحمد عمران ، اللذان ضمما اليهما نقيبا طيارا اسمه حافظ الاسد ، نقلته قيادة الجيش من سوريا إلى مصر ، حيث خدم فى مزار قريب من مدينة السويس المصرية . وقد ضمت اللجنة ضباط من اصل علوى اساس قبل ان يستلم منصب رئيس الاركان العامة ، وينجح فى اقناع قيادة الجيش باستدعاء قائمتين من ضباط الاحتياط تضمان أكثر من ألف ضابط إلى الخدمة العاملة فى الجيش لمساندة الحلف البعثى الناصرى ضد الضباط غير الحزبيين (تبين فيما بعد ان نسبة العلويين بين هؤلاء « الضباط » تبلغ ٩٠٪ . جدير بالذكر ان قسما هاما من كبار ضباط الجيش الجالين هم من هذه « الدفعة ») .

ما ان انتهى الصراع مع غير الحزبيين فى الجيش ، حتى بدأت المعركة مع الضباط الناصريين والجمهور الناصرى المسيس . بل انه يمكن القول ان هذه المعركة قد تداخلت مع القسم الاخير من الصراع مع الضباط غير الحزبيين ، وان البعث خاضها بقواه الموحدة ، أى بتياربه القومى والقطرى (سميا فيما بعد التياران السنّى والعلوى) ؛ اللذان وحدتهما فكرة تعطى الأولوية للطابع الاجتماعى للثورة القومية العربية ، وترى فى الناصرية نظاما يمينيا ، يحتجز التقدم العربى من الثورة القومية إلى الثورة الاجتماعية ، وتقول بفتح المعركة معه لتجاوزة والقضاء على سيطرته على الشارع السياسى العربى عموما والسورى خصوصا . وقد ساندت اغلبية الأحزاب الشيوعية كما ساند قسم كبير من القوميين المتمركسين والأوساط اليسارية البعث ، أو مالت اليه ضمنيا فى عراكه مع عبد الناصر القومى - اليمينى .

استمر العراك مع الناصريين والناصرية في الجيش والشارع السياسى قرابة عامين ، وانتهى الى سحق الناصرية فى فخ نصبه لها البعث ، حين أوهمها ان يوسعها السيطرة على الجيش بانقلاب سريع ، فانقضت على مبنى الاركان العامة يوم ١٩ تموز عام ١٩٦٥ ، لتجد قوات المغاوير بانتظارها فى المبنى وفى البساتين والمباني المحيطة به . وقد استغرقت عملية تصفية « الانقلابيين » ساعات قليلة ، انتهى بعدها وجود الناصرية المنظم فى الجيش ومؤسساته . فى هذه الاثناء ، كان التيار « الراديكالى - الاجتماعى » فى الجيش يصل بشعارات الثورة إلى مدى قريب من لغتها الماركسية ، وكان الحزب قد انتقل إلى اسقاط شعار « الاشتراكية العربية » لاحتلال شعار « الاشتراكية العلمية » (مع احياء شفهية ومكتوبة تقول ان المقصود بها هو الماركسية !) فى محله . وكان بعض المفكرين اليساريين يقدمون صياغة نظرية لهذا الانتقال (فعل ذلك المفكر الكبير المرحوم ياسين الحافظ فى كراسة سميت فيما بعد « المنطلقات النظرية » اعتمدها المؤتمر السادس القطرى للبعث كوثيقة فكرية ومنهجية اساسية من وثائقه . وهى وثيقة لعبت وماتزال تلعب دورا تضليليا بالغ الخطورة إلى يومنا هذا) . كما كان الحديث يتصاعد فى أوساط اليسار الشيوعى والماركسى السورية عن امكانية تكرار التجربة الكوبية فى الانتقال من نظام « برجوازى صغير إلى نظام اشتراكى ، بل شيوعى » ، وهذا الضجيج اليسارى صاحب قسم البعث تدريجيا إلى تيارين : يسارى ويمينى ، وغطى على عملية علونة الجيش السريعة ، بل قدم لها الايديولوجية « الماركسية والثورية » ، التى رأت فى العلونة تقدما حاسما فى بنية السلطة وطابعها ، وعلامة من علامات قرب انتقال الثورة إلى « طورها الاجتماعى المتقدم » ، فالعلويون هم من الفلاحين الفقراء ، الذين يحلون محل الطبقة الوسطى المدنية (قوة ديمقراطية ثورية تحل محل قوة ديمقراطية برجوازية) . وهم من العناصر الجذرية القريبة إلى « الاشتراكية العلمية » (الاسم السرى للماركسية السوفياتية) وهم بصفتهم الطبقية هذه ليسوا علويين يسعون إلى تحقيق أهداف طائفية ، بل ثوريين سيقبلون اوضاعا طبقية جائرة كى يقيموا مكانها نظاما اقرب إلى الاشتراكية ان لم يكن اشتراكية تماما ؛ سيلغى الطوائف والمذاهب الدينية جميعا (من الطرافة بمكان متابعة الوصف الدقيق الذى يقدمه نيكولاس فان دام فى كتابه « الصراع على سوريا » للعلاقة التى قامت انذاك بين الراديكالية اللفظية ، التى نشرت الأوهام التى احبت جهات داخلية وعربية ودولية كثيرة سماعها ، وبين حقيقة علونة السلطة ، التى ستتحكم بمصير البلاد . يلفت النظر فى هذا السياق ايضا تقويم السلطات والجهات الاسرائيلية للتطورات التى شهدتها سوريا فى تلك الأيام . فقد عقد عام ١٩٦٤ مؤتمر فى جامعة تل أبيب موضوعه « الاتحاد السوفياتى والشرق الأوسط » تدارس فيه قرابة ثلاثون مفكرا وباحثا من بلدان غربية ومن اسرائيل تطورات العالم العربى من جوانبها

المختلفة ، وقال فيه احد كبار الاخصائيين الاسرائيليين : ان التطورات السورية اليسارية يجب ان لاتخيفنا ، لأن وظيفتها هي حجب عملية علونة السلطة الجارية على قدم وساق ، ولكونها موجهة ضد عبد الناصر أساسا) .

اخيرا ، ولكونها انتهت هذه الموجة اليسارية إلى انقلاب ٢٣ شباط ١٩٦٦ ، الذى نفذته تحالف من الأقليات العلوية والدرزية والاسماعيلية مع ضباط من الأصول بدوية ، انتهى إلى حكم حافظ الأسد ، بعد أربعة أعوام ونيف من قيامه ، وثلاثة أعوام ونيف من هزيمة حزيران .

س : فى أية ظروف نشأ النظام السورى الحالى ؟ .

ج : فى ظروف احتدام شديد للصراعين الدولى والأقليمى فى منطقة الشرق الأوسط بكاملها ، والمنطقة العربية منها خاصة .

أما احتدام الصراع الدولى فرجع بدرجة أولى إلى رغبة الولايات المتحدة الأمريكية فى تطهير العالم الثالث من القوى غير الموثوقة ، بعد ان دخلت الحرب الفيتنامية لايكاف « الشيوعية الآسيوية » فى هذا البلد ، مثلما أوقفت الشيوعية الروسية بعد الحرب العالمية الثانية فى ألمانيا بوسط أوروبا . غى هذا السياق حدث انقلاب اعقبته مجازر فى اندونيسيا ، وسقط حكم نيكروما فى غانا وموديبو كيتا فى مالى ، وبدأت إعادة تسليح جيش اسرائيل بالسلح الأمريكى لتسديد ضربة قاتلة إلى عبد الناصر ، الذى كان قد تجاوز خطوطا حمراء كثيرة فى علاقاته بالولايات المتحدة والغرب وشكل حالة خطرة بالنسبة لمستقبل المصالح الأمريكية فى العالم العربى . ان ضرب عبد الناصر واخراجه من الجزيرة العربية كان من مستلزمات تفرد امريكا بقوة بالمنطقة العربية ، وحماية النفط لفترة طويلة من الزمن ، من جانبه ، ضغط الاتحاد السوفياتى على امريكا للخروج من جنوب شرق آسيا ، منطقة الصراع بينهم وبين الصين الشيوعية ، التى راؤوا فى حلولهم محل الأمريكيين فيها تعزيزا للطوق الذى يضربونه حول الصين وتقوية لموقفهم الآسيوى ، الذى قادهم فى حينه إلى محاولة التفاهم مع اليابان . لهذا كان السوفيات لايعارضون فى تركيز قسم كبير من السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط ، حيث لهم مصالح بالغة الحيوية ، وحيث لا يخوض الاتحاد السوفياتى ضدهم صراعات عنيفة ، بل يدخل معهم فى مساومات لتحسين مواقعه فى مناطق أخرى من العالم .

* هو ماعوز زائيف

أما على الجانب العربى ، فان مشكلة الوجود المصرى فى اليمن كانت قد غدت القلق الأساسى للسعودية ، التى اخبرت الأمريكيين بأن عبد الناصر سيضع يده على نفط الشرق

الأوسط ، اذا لم يتم اخراجه من المنطقة بالقوة . وقد جرت مباحثات رسمية بين البلدين فى اعقاب زيارات قام بها مسؤولون امريكيون من وكالة المخابرات المركزية ومن الاركان المشتركة الأمريكية إلى الرياض ، انتهت إلى تشكيل لجان بين البلدين ، اتفقت على ضرورة ان تسدد اسرائيل ضريبة لمصر تؤدى إلى اخراجها من اليمن فى مرحلة أولى ، وإلى محاصرة حكمها وخنقه فى القاهرة فى مرحلة لاحقة (نشرت مجلة الدستور اللندنية الرسائل المتبادلة بين الرياض وواشنطن فى عام ١٩٦٩ بهذا الشأن) . وبالفعل ، فان امريكا بدأت تعيد تسليح اسرائيل ، بعد ان كان معظم سلاحها فرنسى الصنع ، وتمت اعادة تدريب جيش اسرائيل على ماكان يعرف فى حينه بخطة ويلر فى الحزب (الجنرال ويلر هو رئيس اركان القوات الأمريكية المشتركة فى الفترة المذكورة) .

إلى ذلك ، كان عبد الناصر يقوم فى تلك الفترة بسلسلة تحولات اجتماعية اثارت فى حينه مقاومة عنيفة من القوى الاسلامية فى الشارع ، وبعض القوى فى الحكم نفسه (انظر مذكرات المشير عبد الغنى الجمسى) ، وقد وصل الأمر به هدد « جهات ما » فى احدى خطبه بالعودة إلى ارتداء البزة العسكرية والقيام بانقلاب عسكري جديد ، أو بالنزول إلى الشارع لتنظيم ثورة ضد خصوم « التحول الاشتراكي » . فى هذه الفترة الحرجة حدثت تطورات سوريا الداخلية ، التى أدت إلى ضرب الناصرية وتعاظمت موجة مد جديد ، لم تعرف له المنطقة فى تاريخها الحديث مثيلا ، أخذ شكل تحالف امر واقع بين قوى « يسارية - بعثية - شيوعية - قومية » ، كانت مواقفه تتقارب وتزداد راديكالية ، من الناحية اللفظية ، من يوم لآخر ومن ساعة لأخرى ، ضاغطة على عبد الناصر عن يساره بالمسألة الاجتماعية والطبقية بينما كان اليمين يضغط عليه بـ « قضية وطنية » ، هى قضية خليج العقبة ، التى كان يعيره بأنه سلمها لاسرائيل ، ويتحداه ان يمنع ملاحه أو مرور السفن الاسرائيلية منها (كان هذا هو النغم العام والمعلن لاذاعات الكويت وقطر والبحرين والسعودية ، والنغم المضممر لاذاعة دمشق ايضا) .

السؤال الآن ، وعلى ضوء مانعرفه من دور للنظام السورى فى حرب حزيران وفى استراتيجية « التحرير والمجابهة » التى طرحها منذ أواسط عام ١٩٦٦ ، وأدت إلى اثارة اجواء الحرب فى المنطقة ، هو التالى : هل جاء البعث إلى الحكم فى سياق استدراج عبد الناصر إلى هزيمة كان ثمنها اعطاء حكم سوريا طيلة الفترة الماضية وإلى أمد لايعرفه إلا الله لمن نصب الفخ لعبد الناصر ، الا وهى وزير دفاع سوريا فى الخامس من حزيران ، الرئيس الحالى حافظ الأسد ، كما يقول الناصريون وعدد هائل من الكتاب والمفكرين والديمقراطيين العرب ، أم ان البعث انزلق دون علم منه إلى معركة استغل الأمريكان فيها لغته اليسراوية وطموحاته لوراثة

جمال عبد الناصر والهيمنة على العالم العربى ، من اجل جره إلى معركة سقط هو نفسه فيها ضحية للمؤامرة التى حاكها وزير الدفاع اياه ، مع الغرب ومن وراء ظهر الجميع ، وانتهت إلى تسليمه الحكم منذ عقدين ونيف ، كما يقول البعثيون ؟ .

س . كيف نفهم النظام السورى ؟ وماهى طبيعة هذا النظام واين مكانه من النظامين العالميين ؟ .

ج : يقال دائما فى الأوساط التى تربت على الماركسية السوفياتية أو تأثرت بها ان النظام فى سوريا هو نظام « رأسمالية الدولة » ، وانه يحمل سماتها ولديه امكانية موضوعية للتطور نحو الاشتراكية ، اذا توفر له شرطان :

١- خطة تنمية حقيقة تدعمها وتنفذها البلدان الاشتراكية ، أى انها تتم فى اطار معاد للرأسمالية وللإمبريالية على الصعيد الدولى .

٢- قيام القوى الثورية داخل سوريا بتعبئة القوى الاجتماعية الأكثر جذرية كالعامل والفلاحين ، والضغط بها على الوضع القائم ، لدفعه إلى حسم اختياراته السياسية والاجتماعية ، وان بالتدريج ، وتحجيم قوى تياراته اليمينية من خلال احلال الايديولوجية الاشتراكية العلمية محل الايديولوجية القومية ، ودفع سيورة النضج والتبلور الايديولوجى داخل النظام باتجاه ثورى حاسم ، يتفق مع الاطار الاشتراكى الدولى ، الذى يجب ان ينضوى النظام فيه ، ويعبر عن التحول الداخلى نحو الحلف العمالى - الفلاحى المتزايد القوة والغلبة .

لو قارنا هذه « النظرية الثورية » ، القائمة على فرضية وجود نظام رأسمالية الدولة فى سوريا ، مع ما كان قائما فى روسيا فى الطور الأول من الثورة الروسية ، لوجدنا اختلافات هائلة بين الوضعين تجعل من غير المنطقى مطابقة اوضاع سوريا مع الاوضاع الروسية بين ١٩١٧ - ١٩٢٨ . أول هذه الاختلافات ان السلطة فى روسيا كانت سلطة عمالية تجمع المكونات الاقتصادية الموروثة من العصر السابق ، نصف البرجوازى - نصف الاقطاعى ، كى تحولها تحت قيادة الطبقة العاملة المسكة بالحكم إلى قاعدة مادية لمجتمع اشتراكى قامت الثورة من اجل اقامته فى سوريا ، ليست السلطة القائمة سلطة عمالية ، بل هى سلطة تحدرت من فئات وخرائط مجتمعية بينية تتدرج فى النظام العالمى السائد ، ذو الطابع الرأسمالى الغالب . ان العامل السياسى هو الذى حسم التطور من رأسمالية الدولة إلى الاشتراكية فى روسيا . هذا

العامل السياسى ، أى السلطة العمالية ، لا وجود له بسوريا . لذلك نقول ان تطور رأسمالية الدولة فى روسيا ذهب نحو الاشتراكية ، وسيذهب فى سوريا نحو الاتجاه الآخر ، نحو رأسمالية تابعة ، استنزافية بغير تنمية ، تنهب بلدانها بالتعاون والتنسيق مع الخارج الرأسمالى ، الذى يكفل استمرارها باعتبارها جزءا من شروط إعادة انتاجه على الصعيدين المحلى « الوطنى » والعالمى . هذا يعنى ان رأسمالية الدولة ليست من نمط واحد فى كل الأحوال ، كما يوحى بذلك اسمها ، وهى لا تقود فى كل مكان وبقوة « قوانينها » الذاتية إلى الاشتراكية ، بل هى تقود فى النموذج السورى والنماذج المشابهة إلى رأسمالية محصورة فى الدولة تختلف اشد الاختلاف عن رأسمالية الدولة ، كما عاشتها روسيا فى الربع الأول من هذا القرن .

عندنا ، فى سوريا والمجتمعات العربية المشابهة ، ليس هناك طبقة عاملة مرشحة لاستلام السلطة عشية ثورة اشتراكية ، أو طبقة برجوازية تقود المجتمع نحو نفس علاقاته وأوضاعه ما قبل الرأسمالية . بينما عرفت روسيا هذا النموذج الموقت ، الذى اعتبره لينين طريقا كان من شأنه أن يقضى إلى الرأسمالية ، لولا وجود السلطة العمالية ؛ لذلك رأى فى روسيا وضعا رأسماليا ينتقل بقوة السلطة العمالية إلى الاشتراكية . وقال بوجود أكثر من طريق إلى الرأسمالية ، وذكر طريقين هما : الطريق الأوروبى الغربى ، حيث تقود الطبقة الرأسمالية الثورة البرجوازية ، الذى وصفه بأنه طريق غربى كلاسيكى إلى الرأسمالية ، والطريق الروسى ، حيث السلطة عمالية فى مجتمع لم يترسمل بعد ، تقوم هذه السلطة عينها برسملة بسرعة كبيرة ، لتحويل المكونات الرأسمالية الموجودة فيه إلى قاعدة انطلاق للاشتراكية ، بفضل السلطة العمالية ، فما هو نمط رأسمالية الدولة السورية ، حيث لا توجد سلطة عمالية فى مجتمع برجوازى ينتقل إلى الاشتراكية ، أو سلطة برجوازية تكونت فى سياق ثورة شعبية ظافرة حولت المجتمع من تشكيلة اقتصادية - اجتماعية اقطاعية إلى تشكيلة رأسمالية تامة النمو ؟ .

س . ماذا نسمى هذه السلطة وكيف ننظر إلى المجتمع السورى ؟

ج : رأت المدرسة السوفياتية ان تجربة العالم ستكون تكرارا معدلا بعض الشئ لتجربة روسيا ، فى حين حذر لينين بصراحة من روسنة الثورة ، ومن اعتبار ثورة أكتوبر نموذجا يجب على الثورات الاقتداء به ، والنسج على منواله . لكن المدرسة السوفياتية فى التخطيط ضربت عرض الحائط بتحذيرات لينين وشرعت تعتبر النظام السورى نظام رأسمالية دولة ، يتضمن احتمالات اشتراكية وبلشفية . بينما السلطة السورية الراهنة ليست سلطة برجوازية غربية أو عمالية ، بل هى سلطة دولة مرسمة فى مجتمع غير رأسمالى ، تتبع النظام العالمى بشطريه ، وتمنع تقدم المجتمع نحو ثورة رأسمالية تامة من النمط الأوروبى

الغربي (خاصة منه الطريقة الفرنسية) ، وتمنع فى الوقت نفسه تقدمه نحو نظام اشتراكى من الطرز الروسية أو الصينية أو الكوبية (على ما بين هذه النماذج من تباينات) .

س. ماذا يعنى كونها سلطة دولية مرسله وتابعة ؟ .

ج : ربما اعاننا تتبع تاريخ نشوء السلطة فى تحديد هويتها الاجتماعية والسياسية . لنحاول ان تتبع الخطوط التجريدية العامة لهذا التاريخ . سنجد انفسنا ، منذ البداية ، امام واقعة شديدة الأهمية هى ان الطبقة الوحيدة التى امتلكت حقلا سياسيا خاصا بها ومتبلورا بما فيه الكفاية كانت هى الطبقة الوسطى . بينما لم تمتلك البرجوازية والطبقة العاملة ، وهما الطبقتان اللتان صنعتا على التوالى الثورة البرجوازية والثورة الاشتراكية فى الغرب ، فى اى وقت حقلا سياسيا خاصا بهما ومتبلورا ، يصلح لان يمد إلى الطبقات الأخرى كى يصبح حقلا سياسيا مجتمعيا عاما ، أو يضم الشرائح والطبقات المجتمعية التى لا تنتمى إلى البرجوازية أو إلى الطبقة العاملة . فى هذا الواضع ، يختلف اختلافا بنيويا وجذريا عن اوضاع أوروبا ، امتص حقل الطبقة الوسطى السياسى الحقلين الجزئيين ، الهامشييين وغير المتبلورين ، للطبقتين البرجوازية والعمالية ، اللتان كانت « نظرية » الثورة عندنا قد اقنعت نفسها ان احدهما ستقوم بالثورة لاستحالة قيامها من خارجهما .

باستيلاء العسكريين الذين ينتمون إلى شرائح من الطبقة الوسطى على الحكم ، حصلت سلسلة من التطورات الهامة ، لم تفهمها ماركسييتنا السوفييتية إلى اليوم ، لأنها انطلقت على الدوام من فكرة تعميمية تقول ان الطبقة الوسطى ليست ذات قوام اجتماعى ثابت ، وانها تتعرض فى المجتمع الحديث لسيرورة انفراز حتمى يقسمها إلى كتلة كبرى سبتنحدر إلى الصفوف العمالية وكتلة صغيرة ستصعد إلى مراتب البرجوازية . هذه التطورات أدت إلى انقسام الطبقتين اللتين قيل انهما تستقطبان المجتمع ، وهما الطبقة البرجوازية والطبقة العاملة ، والتحاقهما بالحقل السياسى والاجتماعى للطبقة الوسطى وليس العكس ، فاذا بالماركسية السوفييتية عاجزة عن فهم ما يحدث ، تحاول الاحتيال عليه بايجاد مصطلحات تتجاهل خصوصيته وتلحقه بتدرجات النموذج الكونى المعمم للثورة الروسية كمصطلح التطور اللارأسمالى ومصطلح رأسمالية الدولة ، اللذان ابرزتا حيرتها وعجزها عن تطوير مفاهيم ومنظومات معرفية مطابقة لواقع الحال ومعبرة عنه ، باكثر مما أكدا قدرتها على التفكير المبدع والأصيل .

باستلام الطبقة الوسطى للسلطة ، وبالتحاق البرجوازية والعمال بحقلها السياسى والاجتماعى والاقتصادى الخاص ، نشأت بداخل الشرائح المنتمية إليها سلسلة من عمليات الفرز ، اساسها تحول السلطة السياسية إلى سلطة اقتصادية فى يد بعض الفئات والشرائح ليس مصدرها امتلاك وسائل الانتاج ، بل حيازة حق التصرف بها وإدارتها لصالح المسكين بالسلطة السياسية على ارضية هذا النمط من اعادة الانتاج الرأسمالى للسلطة ، تطورت بسرعة طبقة وسطى سياسية حلت محل اقسام واسعة من الطبقة الوسطى الاجتماعية ، ثم مالبت ان تطورت من هذه الطبقة الوسطى السياسية ، التى تبدو ظاهريا وكأنها وليدة تقدم « علاقات الانتاج الاشتراكية » والتأميمات ، طبقة عليا للدولة الجديدة المرسملة ، مهمتها الاساسية ضبط وتوسيع وتقنين رسملة الدولة ، واستخدام وسائل السلطة السياسية من قهر واستبداد وفساد ونهب لمنع رسملة المجتمع رسملة شاملة ، واتباع الدولة والمجتمع بالخارج ، وتحويل السلطة السياسية إلى مصدر للدخل ، عن طريق تأجير أجهزة الدولة للجهة الخارجية التى تدفع اكثر ، مقابل عوائد نقدية تعين السلطة المرسملة على ضبط التطور الاجتماعى والتحكم بحركة صعود فئات وشرائح آتية من القاع المجتمعى داخل أجهزة الدولة ، بما يمكنها من امتصاصهم وافراغ المجتمع من اكبر قدر ممكن من طاقاته الحية .

فى سياق هذا التطور المتسارع ، وضعت طبقة الدولة المرسملة العليا يدها اكثر فاكثرا على وسائل الانتاج والريوع العقارية ، فاذا بالماركسية السوفياتية تهل لهذا « التطور التقدمى » ، معتقدة ان السلطة المرسملة تتحول إلى الاشتراكية ، وأن دورها هو التحالف مع هذه السلطة لتسهيل انزلاقها إلى النظام الاشتراكى اما بوضعها تحت ضغوط « عمالية - فلاحية داخلية وعالمية » ، أو بدفعها لتبنى الايديولوجية الماركسية . وهكذا ، بينما كانت الأحزاب الشيوعية السوفياتية الطراز تنوب عمليا فى الحقل السياسى للطبقة الوسطى المتحولة إلى طبقة جديدة لدولة مرسملة تابعة وذات طابع كومبراندورى موسع ، كانت قياداتها تنتظر « معرفيا » لتحولها إلى النظام الاشتراكى البديل (انظر خطابى خالد بكداش ويوسف فيصل فى العيد الخمسين لتأسيس الحزب الشيوعى السورى ، المنشورين فى كراسه خاصة كرسى للذكرى) .

بتدمير الحقل السياسى للطبقة الوسطى الاجتماعية دمرت السلطة الجديدة السياسة المجتمعية فى سائر تجلياتها ، لأن هذا الحقل كان ، كما اسلفنا ، قد امتص معظم تجليات الحقلين الآخرين ، البرجوازى والعمالى ، وتحول إلى حقل مهيمن اقلعت السياسة عن الحدوث خارجه . علما بأن السلطة الجديدة لم تبرجز المجتمع أو ترسمله ، بل اكتفت برسملة الدولة وتفتيت المجتمع وبنشر روابط وعلاقات اقطاعية - اسرية - تسلطيه فيه ، تحول بآلياتها ذاتها

دون تقدم المجتمع برجوازية أو رأسمالية ، بمنع اندماجه السياسى والثقافى والاقتصادى ، وتجعل محرضات نمو نظام الدولة المرسله خارج مجتمعاتها وليس داخلها .

س : هذا يعنى انك لا ترى فى نمط الدولة المرسله نمطا انتقاليا نمو الاشتراكية ؟

ج : كلا ، ليس هذا النمط انتقاليا ، بل هو نمط قائم بذاته يسميه ماركس « نمط انتاج ثانوى » ، ونسميه « نمط انتاج تابع » ، يتحدد بحاجات نمط انتاج اساسى هو نمط الانتاج الرأسمالى العالمى ، الذى يسعى لخلق شروط رأسمالية مناسبة من اجل اعاده انتاجه فى بلدان تقع خارج نطاقه الخاص ولا تتوفر فيها بعد ظروف مناسبة لتحويلها إلى نظام رأسمالى تام النمو والانتشار . هذا النمط من الانتاج يتعين اذن بعوامل خارجية ، وهو حاجة من حاجات الرأسمالية الدولية باكثر مما هو نتاج طبيعى للبلدان التى يتواجد فيها . لذلك اسميته « نمط انتاج تابع » ، كما اسميه ايضا « نمط انتاج سياسى أو كومبرادورى » ، طبيقته السياسية المهيمنة على دولته ، وبالتالي هذه الدولة ذاتها ، هما جسر يصل الداخل بالخارج ، وبالعكس .

س : هل يعنى ماقلته ان هذا النمط سيعيد انتاج نفسه إلى الأبد ؟ .

ج : كلا ، بل يعنى انه سيعيد انتاج نفسه مادامت الرأسمالية الدولية بحاجة إليه ، ومادامت آليات اعاده انتاجه موجودة خارجه بصورة اساسية وخاضعة لاعتبارات سياسية بالدرجة الأولى . هذا النظام يوازن نفسه بقوة السياسة ، ويعيد انتاج نفسه داخليا وخارجيا بفضلها ايضا ، بينما دور القوانين الاقتصادية الرأسمالية هو فيه دور ثانوى مساعد .

س : متى نشأ هذا النظام ومتى حدثت مرحلة القطع مع الحالة السابقة ؟ .

ج : بدأت علامات النظام الأولى تتبلور تبلورا جنينيا مع نظام الوحدة بين سوريا ومصر ، ثم فرض النظام نفسه كنظام مهيم مع انقلاب ٨ آذار عام ١٩٦٣ ، الذى قام به تحالف من الضباط كان العبيثيون اضعف اطرافه لكنهم استولوا عليه خلال عام ، نتيجة لعوامل عديدة أهمها :

١- انهم اول من عرف ان الأحزاب السياسية لاتستطيع بقوتها الشعبية وحدها احداث التغيير المطلوب ، بسبب جنينية وتأخر البنى الاجتماعية والطبقية للمجتمع ، وان الجيش هو الجبهة المرشحة لقلب الأوضاع القائمة لكونه جهاز الدولة الاحداث والاكثر

قوة وتنظيما ، ولانتماء معظم ضباطه وأفراده إلى تالوين الطبقة الوسطى ، المعادية للاقطاع والبرجوازية التقليدية ذات المناصب الاقطاعية والاختيارات السياسية المحافظة .

٢- انهم انتموا إلى الفلاحين فى معظمهم ، وكانوا فى طور الانتقال ، عن طريق انتسابهم اللاحق لجهاز الدولة العسكرى أو الادارى ، إلى مرتبة اجتماعية أعلى لفتت انظارهم إلى دور السلطة السياسية فى إعادة بنية المجتمع أو شرائح منه ، على الصعيد الطبقي . ان الاصل الفلاحى لهؤلاء طرح عليهم مشكلة النظام الاجتماعى بحدّة لم تعرفها اية طبقة اجتماعية اخرى ، كما ان التحولات الاجتماعية التى مروا بها بفضل توضعهم فى معظم اجهزة السلطة التنفيذية والقمعية ، وحيازتهم لجزء من السلطة السياسية ، قد لفتت انظارهم إلى مكان القوة فيهم ، ونهبتهم إلى انقسام السلطة ، الذى ترتب على وجودهم فى اجهزتها وقاعدتها ، وعلى امساك « البرجوازية والاقطاع » بقيادتها .

٣- اعتقادهم ان الاستئثار بالسلطة السياسية سيعنى الاستئثار بالثروة الاقتصادية ، وان حصر السلطة فيهم سيحصر الثروة فيهم بدورها ، وسيقيم حالة من اختلال التوازن السياسى والاقتصادى فى البلاد ، تكون لصالحهم بوصفهم ممثلو شرعية دولة ستتجسد فيهم . من الجلى ان هذا الفهم للسلطة السياسية يحول الدولة إلى دولة محدودة الرسملة ، لأن غرض رسملتها هو اضعاف المجتمع بدرجة تؤدى إلى استسلامه للنهب المكشوف والشامل الذى سيتعرض له ، وليس نشر نظام اقتصادى اجتماعى جديد فيه ، يغير علاقاته وروابطه القديمة .

من يلاحظ التاريخ الفعلى لوقائع ، سيلاحظ ان هذا النظام نما مع تعاظم هيمنة الشرائح الفلاحية من الطبقة الوسطى على حياة البلاد العامة ، وانه تحول تحولا متعاضما إلى نظام لها ، إلى ان غدا اداة بيد احداها هى الشريحة المتحدرة من جبال العلويين ، المتحالفة مع هذه أو تلك من الشرائح الاجتماعية الجديدة . وقد سهل استيلاء الشرائح الفلاحية على الحكم ان الحركة الناصرية ، وكانت القوة الاساسية لانقلاب الثامن من أذار ، تكونت من شرائح مدنية على الأغلب لم تفكر بحل مشاكلها أو مشاكل سوريا فى الاطار السورى المحض ، بل رأت فى وصولها إلى السلطة مجرد فترة انتقالية نحو دولة أوسع وأشمل هى دولة الوحدة ، وبالتالي فهى لم تطرح على نفسها اسئلة اساسية حول النظام الاجتماعى والسياسى المطلوب لسوريا أو حول القوة الاجتماعية القائدة له ، لأنها كانت ترى فى عبد الناصر وحده هذه القوة ، وفى نظام مصر هذا النظام .

س : لكنك تعتبر فترات البعث بتنوعها مرحلة واحدة ، ألا تعتقد ان هناك تقسيمات وتلاوين فرعية فى الحكم البعثى لسوريا ؟

ج : هناك تلاوين وتقسيمات فرعية قليلة الأهمية بالنسبة لشروحنا ، لأن النسق العام لحكم البعث هو نسق واحد .

س : حتى خلال فترة ٦٣-٦٥ ثم ٦٦-٧٠ ، ثم من فترة سبعين إلى اليوم ؟

ج : فى الفترة الأولى ، من ٦٣ إلى ٦٥ ، لم تكن الأمور قد حسمت بعد لصالح البعث والتيار الفلاحى فى الجيش . كانت هناك اختلاطات الأوهام الناصرية مع العجز البعثى عن الانفراد بالحكم وقهر الشارع الناصرى . وكانت هناك ، بسبب هذا الصراع غير المحسوم على السلطة ، ضرورة لصنع وتسويق اكاذيب واذليل كثيرة ذات طابع قومى مبالغ فيه ، نشرها البعث للتغطية على نزعته الاقليمية وأهدافه الاجتماعية الحقيقية . لكن هذه المرحلة شهدت شيئا بالغ الأهمية ، تجسد فى تسريحات عامى ٦٣ و ٦٤ لمئات الضابط المسلمين والناصرين ، وفى احلال ضباط علويين من قوات الاحتياط فى اماكنهم تمكن التيار العسكرى فى البعث من حسم الصراع على السلطة بمعونتهم . ان الرجل الذى حقق هذا الانجاز للبعث الفلاحى - العسكرى هو صلاح جديد ، الذى نال فيما بعد شهرة داوية كرجل يسارى ، أى كرجل يريد تأمين وسائل الانتاج وتسويق الاصلاح الزراعى .. إلخ تمهيدا لجعل وسائل الانتاج والأرض ملكية للدولة ، علما بأنه الرجل الذى وضع حجر الأساس لنمط الدولة ، التى حولت سوريا إلى نظام رسملة محدودة ، أدى إلى تحكم ابناء الفلاحين من الطبقة الوسطى السياسية بالبلاد ، واقامة نظام تابع للرأسمالية العالمية .

يعد الطور الثانى ، إلى مرحلة ٦٦ - ٧٠ ، طور التخلص النهائى من التيارين الناصرى والبعثى القومى (تشكل التيار القومى فى البعث من انصار اقامة محور سياسى مع العراق فى مواجهة مصر ، ومعظمهم من السنة الذين وجدوا إلى عام ٦٦ بكثافة فى الجيش والحزب ولعبوا دورا هاما فى تمكين التيار الفلاحى - العسكرى من قهر الناصرية !) . كانت مرحلة ٦٣-٦٥ قد حسمت مسألة بقاء الكيان السورى أو زواله لصالح الحفاظ على ماكانوا يسمونه الأقليم أو القطر العربى السورى ، بعد ان انزل البعث هزيمة مسلحة بالتيار الناصرى ، وطرده من الحكم أو صفى عناصره (لعبت مخابرات القوى الجوية ، التى أسسها الملازم المجند محمد الخولى تحت الاشراف المباشر للأسد وبأمر منه عام ٦٤ ، دورا كبيرا فى تصفية خصوم التيار العسكرى

الفلاحى البعثى من جميع الاتجاهات . من أمثلة ذلك ان هذا الجهاز صفى بامر هاتفى مباشر من الأسد إلى الخولى ثلاثة ناصريين فى مدينة السويداء ، بحجة حيازة واحد منهم لقنبلة يدوية . كما قام هذا الجهاز ذاته بحملة تخويف للشيوعيين عام ٦٨-٦٩ ، كى لايأخذ الحزب الشيوعى موقفا مؤيدا لصلاح جديد فى الصراع على السلطة ، فاعتقل احد اعضاء الحزب (من بيت بحبوح) فى حوران وصفاه فى اقييته بدمشق والقى بجثته فى احد الأحياء التى للشيوعيين فيها نفوذ كبير) .

فى مرحلة ٦٦-٧٠ ، واصل النظام تقليح الجيش وعلوته ، خاصة بعد هزيمة حزيران ، التى اتضح فيها ان خطر الانهيار العسكرى امام اسرائيل قد يؤدى إلى قيام تحديات داخلية جدية فى وجه السلطة ، ان وجدت اقلية سياسية أو عسكرية منظمة تستغل الفراغ الذى قد ينشأ عن انهيار أجهزة البعث العسكرية للانقضاض على الحكم . وقد رد النظام على هذا الاحتمال ، الذى ابرزته حرب حزيران بوضوح وجلاء ، بتصفية وحدات الجيش المقاتلة من الخلائط السياسية والمذهبية التى كانت ماتزال موجودة فيها ، وبتطويق الآلة الحربية . كما اقام نظاما امنيا يغطى جميع مناحى الحياة العامة ، مهمته الحفاظ على الأمن الداخلى وعلى النظام ، مهما كانت التحديات الداخلية والخارجية التى تواجهه .

هذا هو النسق العام لحكم البعث . وقد كان متققا عليه ، أو انه لم يكن موضع خلاف بين قادة التيار الفلاحى العسكرى ، الذين اختلفوا فيما بعد وتصارعوا على السلطة : عنيت صلاح جديد وحافظ الأسد ومحمد عمران ، أما الخلافات التى نشبت بين الرسد وجديد بدءا من شهر آب عام ٦٨ ، فقد تناولت الإجراءات والتدابير السياسية الضرورية لاستمرار النظام فى ظل الهزيمة الخارجية والعزلة الداخلية والأفلاس الاقتصادى والاجتماعى والتطويق المتعاظم للحياة العامة . فبينما قال الأسد بتعريب الموقف السورى ، وبالاختباء وراء حلف سعودى - مصرى يعود على النظام بفوائد اقتصادية وحماية عسكرية ، يتيحان له تسريع سيرورة تحويل السلطة إلى سلطة محض مخبراتية وعسكرية ، قال جديد بحل داخلى يغطى السلطة بغطاء شعبوى عمالى - فلاحى ، ويضعها ، مع الاستمرار فى تطويق جيشها وتوسيع اجهزتها الأمنية ، فى مواجهة العالم العربى الرسمى ، بحجة ان الجيوش قد فشلت وان الاعداد الطويل الأمد للحروب الشعبية هو واجب الأنظمة القديمة الأولى . هذا التباين سرعان ماتحول إلى صراع داخلى عنيف ، رأى الأسد فى خسارته له اضرارا بالجيش واضعافا له ، فأخذ يحرض المؤسسة العسكرية والطائفة العلوية على صلاح جديد ، بذريعة ان سياسته ستطيح بالسلطة وتعيدها إلى السنة وإلى خصوم البعث . بينما رأى جديد ، وكان قد ترك الجيش منذ عام ٦٦ وتفرغ لقيادة

الحزب ، فى سياسة الأسد تصفية للحزب ستلحق افدح الضرر بالجيش ، لكونها ستضعه فى مواجهة المجتمع ، وستدخله فى مراهقات عربية ودولية لاسيطرة له عليها ، سيما وان قائد هذا الجيش ، أى حافظ الأسد نفسه ، هو الجنرال الذى قاده إلى الهزيمة عام ٦٧ ، وقد يزوج به فى مغامرات أخرى ليبراً ساحته ويغسل العار الذى لحق به بسبب ضياع الجولان .

س : كان الأسد مسؤولاً فعلياً عن الجيش عام ٦٧ ؟ .

ج : بل قل انه كان المسؤول الوحيد ، لأنه كان قبل الحرب قد منع أعضاء القيادة الحزبية المدنيين من زيارة القطاعات العسكرية ، كما منع توزيع نشرات الحزب فى الجيش . ومع ان بعض أعضاء قيادة الحزب القطرية كانوا أعضاء فى المجلس العسكرى ، الذى يقرر شؤون الجيش ويبيت فيها ، فان هؤلاء منعوا بدورهم من الدخول إلى اماكن اجتماعات المجلس ، الذى تحول إلى أداة بيد الأسد . اذا اضيفت إلى ذلك ان المخابرات العسكرية ومخابرات القوى الجوية كانت مرتبطة بالأسد شخصياً ، عرفت المسؤول عن الهزيمة .

س : لكنه كانت هناك تيارات فى البعث ، على كل حال ؟ .

ج : نعم . كان تياران برزاً منذ أواخر عام ١٩٦٢ ، تيار جديد - الأسد ، وتيار عمران . سأروى لك الآن ماذا حدث فى مؤتمر حمص أواخر عام ١٩٦٢ . فقد استدعى ضباط الجيش البعثيون بعد احداث حلب الأساتذة (ميشيل علق وصلاح الدين البيطار وكرم الحوراني) وسألوهم عن عدد أعضاء الحزب ، فقال الأستاذ علق : انهم ٧٥ منهم ٢٥ فى القيادة . قال الأسد عندئذ متسائلاً : اتريدون الحاق التنظيم العسكرى (كان جديد وعمران قد أسساه فى مصر وادخلا الأسد إليه ، وان كانت دعايات النظام السورى بعد ١٦ تشرين عام ٧٠ تقول عكس ذلك) بهذه القبضة القليلة من المدنيين التى ثلثها قادة ؟ . لايجوز ان نلحق التنظيم العسكرى بالمدنيين ، يجب ان نعمل مستقلين عنهم (أى يجب أن نلحق الحزب بالجيش ، وهو ماتحقق بعد ١٦ تشرين بصورة خاصة) . كان محمد عمران بالمقابل يدعو إلى إطاعة من أسماهم الأسد « المدنيين » ، ويؤكد أولية المسألة القومية بالقياس إلى القضية الاجتماعية ، ويقول ان شعارات الثورة الاجتماعية تطرح لتمزيق البلدان العربية واثارة المشاكل فيما بينها ، وليس بهدف انجاز الثورة الاجتماعية . بينما كان صلاح جديد يستمع ولايقول شيئاً .

هذان التياران ، اللذان اصطلح فيما بعد على تسميتهما القطرى والقومى ، تجابها طيلة النصف الأول من الستينيات داخل البعث المعارض فالحكم ، وشاع عن أولهما انه يسارى يريد تركيز الثورة الاجتماعية فى سوريا وتحويلها إلى كوبا الشرق الأوسط ، وانه يطرح قضايا العرب الحساسة كالنفظ وتحرير فلسطين والأنظمة العربية الخليجية والرجعية .. إلخ ، بينما يطرح التيار الثانى عموما أولية القضية القومية ، ويحصرها أكثر فأكثر فى الوحدة السورية العراقية ، بعد ان فشلت اتفاقية ١٧ نيسان عام ١٩٦٣ لتحقيق الوحدة بين مصر وسوريا والعراق . عندما حسم هذا التياران البعثيان صراعا مع الناصرية بين ٦٣ و ٦٥ ، انفجر الصراع بينهما واخذ طابعا يساريا - يمينيا ، وعلويا - سنيا ، وبدرجة أقل عسكريا - مدنيا . وأدى إلى هزيمة التيار القومى - الحزبى - المدنى ، وإلى صعود التيار الأول ، الذى استعان فى معركته ضد الناصرية ثم ضد البعث القومى باخر مافى الترسانة اليسارية من مصطلحات وأفكار ، واعتمد دراسة تحليلية ماركسية الهوى والنفس كتبها له المرحوم ياسين الحافظ كوثيقة رسمية من وثائقه الحزبية .

س : هل كانت اليسارية تكتيكا لمواجهة اليمين ؟ .

ج : اعتقد ان القواعد الحزبية الواسعة كانت ذات تطلعات يسارية حقا ، وانها تأثرت بالماركسية وبالفكر الثورى الذى ازدهر فى الستينيات ، اما على مستوى القيادة ، فاجزم ان غرض اليسارية كان الصراع ضد عبد الناصر والناصرية بالدرجة الأولى . فالتيار العسكرى ذى الصبغة الطائفية كان ضد الوحدة العربية ، لاعتقاده الصحيح ان استيلاءه على السلطة فى ظلها سيصبح امرا محالا . لكنه لم يكن يستطيع ، وهو مازال ينسب نفسه علنا لايديولوجية قومية عربية ، الجهر بمعارضته للوحدة العربية ، فجاهر بثوريته وطبقيته وبأولية القضية الاجتماعية ، ونزل بهذه القضية إلى ساحة الصراع ضد الوضع الرسمى العربى ، وخاصة منه الناصرية فى مصر ، التى أخذ عليها ما اعتبره يمينيتها فى القضية الاجتماعية وتخاذلها القومى فى القضية الفلسطينية وتسليمها ارض مصر للغزاة فى خليج العقبة . ومعروف ان اذاعة دمشق كانت تتهم عبد الناصر بالرجعية وبالمحافظة اجتماعيا ، بينما اذاعات السعودية والكويت والأردن وأمارات الخليج تقول بخيائنه القومية فى قضية خليج العقبة . والحقيقة ان البعث اقلح فى طرح قضية تحرير فلسطين كقضية موجهة ضد مصر عبد الناصر وليس ضد اسرائيل ، وانه استدبره إلى فخ ٦٧ ، حين أوهمه ان الصراع الذى يحمل يافطة فلسطين هو فى العمق صراع معه حول زعامة العربى . يفسر هذا الاخطاء الكثيرة التى ارتكبها عبد الناصر فى الأيام السابقة للحرب ، التى ظن فى

البدء انها معركة على العالم العربى وان تتحول إلى حرب مع اسرائيل ، مثلما يفسر استهتار ضباطه باحتمال نشوب الحرب ، رغم تحذير رئيسهم ، الذى ادرك فى الأيام الأخيرة من شهر أيار ان البعث أوقعه فى فخ ، وحذرهم وحدد لهم ساعة الصفر بكل وضوح. استمع لى الآن بالقول : ان شطب عبد الناصر فى حزيران جعل البعث الفلاحى-العسكرى قوة اساسية قائمة فى العالم العربى ، فغياب عبد الناصر والناصرية حوله إلى وريثه القومى الوحيد ، وحول الدول النفطية إلى شريك له ، خلصها من الرجل الخطير. على كل حال ، عندما اذاع عبد الناصر يوم ٩ حزيران نبأ استقالته ، خرج مصطفى طلاس ، قائد اللواء المدرع الخامس فى حمص انذاك (وكان قد القى قبل الحرب بيومين محاضرة فى مركز المدينة الثقافى شرح فيه على خارطة عسكرية سرية كيف سيدمر اسرائيل بالبلطات المدرعة ، وذكر فى أية ساعات قليلة سينهى « الكيان الصهيونى » ، ثم اتضح بعد الحرب ان لواءه لم يغادر حمص ابدا ، لا قبل الحرب ولا خلالها) إلى فناء مبنى الأركان العامة بدمشق من غرفة وزير الدفاع حافظ الأسد يحمل كأسا من الويسكى فى يده ، وانه عب منه جرعة كبيرة ثم شهر مسدسه واخذ يطلق النار فى الهواء وهو يصيح : اخيرا ، خلصنا من اخو الشرموطة ! . إلى ذلك ، اطلقت مئات المدافع المضادة للطائرات النار فى الليل ، وأخذت اذاعة دمشق تتحدث بصوت السيدة سعاد العبد الله ، رئيسة الاتحاد النسائى اللاحقة عن غارات اسرائيلية على مدينة دمشق والمدن السورية الأخرى ، واستشهاد آلاف النساء والأطفال ، كى لا يخرج شعب دمشق ، كما خرجت الشعوب العربية فى كل مكان ، مطالبا ببقاء عبد الناصر فى مكانه ، وذهاب حكامه البعثيين .

س : إلى متى استمرت اليسارية البعث ؟ .

ج : إلى مابعد الهزيمة بقليل . كان البعث قبل الهزيمة يدعى اليسارية بقضة وقضيضه ، فاذا بالشعب يكتشف بعدها ان فيه تيارا يمينيا يمثلته وزير الدفاع حافظ الأسد ، الضابط اليسارى وعضو مجموعة حمود الشوقى القطرية ، وحامى سليم حاطوم الكوبى المتطرف ورفاقه اليساريين ، إلى الأمس القريب . لقد انتهت اليسارية الموجهة نحو الناصرية ، وصار من الخطر على النظام استمرارها ، لأن الجهة الوحيدة التى ستفعل فعلها فيها هى السلطة ، فكان من الضرورى وضع حد لها ، فنشب الصراع حول الموقف منها كصراع حول مستقبل النظام .

س : قبل الوصول إلى هذه النقطة ، ماذا ترتب على حرب حزيران من خلاصات وتبدلات داخل البعث ؟ .

ج : ذكرت من قبل ما اتفق الجانبان عليه : تطييف الجلش وتعميم إلا من المطييف بدوره بالنسبة للعلاقات بين الجانبين ، برزت فى أوساط الحزب المحيطة بصلاح جديد مجموعة من الشبان ، تضم كوادر درجة ثانية يسارية النزعة ، تطالب بمحاكمة وزير الدفاع ، ثم مالبت بعض ضباط الميدان ان طالبوا بمحاكمته ايضا . اخيرا اتفق هؤلاء على زيارة الأسد ومطالبتة بالاستقالة من منصبه العسكرى ، لاعطاء القيادة الفرصة لاعادة ترتيب الأوضاع وتدارك الصراعات التى ستترتب على بقاءه فى مكانه وهو القائد المهزوم . وبالفعل ، فقد نجح هؤلاء الضباط ، وعددهم ١٨ ضابطا فى اخذ استقالة مكتوبة بخط الأسد يحمل نفسه فيها مسؤولية الهزيمة التى حلت بالجيش خلال حرب حزيران . بعد الحصول على استقالة الأسد ، ذهب الضباط إلى القيادة القطرية ، لتسليم صلاح جديد كتاب الاستقالة. فإذا به يتراجع عن موقفه المؤيد لازاحة الأسد ، ويقول للضباط ان من غير المعقول تحميل شخص بمفرده وزر هزيمة كهزيمة حزيران ، وان الحزب يجب ان يبقى متضامنا وملتقا حول قادته ، فلا تكون خلافاتهم اول علامات انهياره . وبالفعل ، عندما طرحت قضية الأسد فى اجتماع القيادة القطرية صوت صلاح جديد ضد قبول استقالة الأسد ، مع ان اتباعه افهموه مرارا ان الجنرالات المهزومين يستولون عادة على السلطة ، ان بقوا فى مناصبهم ، ليغسلوا عار هزيمتهم بانقلاب يحملون رفاقهم بعده مسؤولية ماجرى .

من جانبه ، لم يتخذ الأسد موقفا مشابها ، بل شرع يعمل للتو على خلق اوضاع يستولى من خلالها على السلطة ، فأسس ووسع سرايا الدفاع ، التى وضعها بأمره أخيه رفعت ، وكلفها بـ « حماية الثورة » (السرايا هى ثانى جهاز مسلح خاص يؤسسه الأسد منذ انقلاب آذار ٦٣ ، مع انه كان من الناحية الرسمية مسؤولا فى النظام القائم ، ويفترض به استخدام اجهزته العامة) ، ثم بدأ عملية مدروسة لوضع يده على الجيش ، فأسس تحالفا مع مجموعات من صغار الضباط (مجموعات العليين اللاحقة) كانت تدين بالولاء لمحمد عمران (وزير الدفاع السورى يوم انقلاب ٢٢ شباط عام ٦٦ ، المتهم باليمينية طيلة سنوات وسنوات والمطروود إلى طرابلس بشمال لبنان ، حيث قتلت مخابرات القوى الجوية عام ١٩٧١ بأمر من الأسد) كما عمل ، باسم سرية اوضاع الجيش الذى يعاد بناؤه ، على منع الحزبيين من الوصول إلى ثكناته وتنظيماته الحزبية ، وحظر تجميعات ونشرات الحزب بحجة تنافيتها مع فكر البعث (لمرضاة جماعة عمران) أى لكونها ماركسية ، ثم قام بسلسلة من التعيينات والمناقلات ، انتهت إلى ابعاد القوى المؤيدة لصلاح جديد من الجيش انتبه جديد متأخرا إلى مايجرى ، وفهم ان هناك انقلابا يعد وان موازين القوى ربما تكون قد حسمت لصالح الأسد ، فسارع إلى تجييش الحزب وفرض

على اعضائه خوض دورات « عمل فدائي » ، يتدربون خلالها على استخدام السلاح ، فبدأ جماعة الأسد يقولون انه معاد للجيش ويعد العدة للحرب الأهلية ، بينما اشاع جماعته ان الأسد سيحل الحزب ، ما ان يستلم السلطة ، وانه يتفق مع التيار التجاري الاسلامي وجماعة العراق ، بعد ان اتفق مع جماعة عمران اليمينية ؛ وانه سيلغى علاقات سورية بالاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية ، ليربطها بأمريكا والرجعية الخليجية ويقبل بقيادة العراق للحزب .

ومع ان الأزمة مرت بطور سرى ، معرفة الناس عنه قليلة ، فان طورها العلنى كان عنيفا . وقد بدأ هذا الطور يوم ٥ آب من عام ١٩٦٨ ، حين افاق الدمشقيون ليجدوا دبابات ومصفحات سرايا الدفاع تحتل مباني الأذاعة والتلفزيون فى ساحة الأمويين قرب الأركان العامة . يومها قيل ان النظام يخشى عملا اسرائيليا فى دمشق ، لكن الأزمة مالبثت ان انفجرت بعد ذلك بصورة مكشوفة ، وأدت إلى موت (وهناك من يقول تصفية) عبد الكريم الجندى ، مسؤول المخابرات العامة واحد اقوى ركائز جديد ، الذى وزع فى سوريا ثم نشر فى لبنان رسالة يتهم فيها الأسد رسميا بالعمالة للمخابرات الأمريكية . فى تلك الأيام ، عقد فى يعفور ، غربى العاصمة السورية ، مؤتمر قطرى للحزب عرضت فيه خلافات الجانبين ، واتضح خلاله وجود سياستين متعارضتين فى جميع القضايا ، كما تبين ان الانقسام حاد وفاصل بين العسكريين الموالين للأسد ، والمدنيين الموالين بالإجماع تقريبا لجديد . وكان قد سبق الخلاف المنفجر فى مؤتمر الحزب خلاف فى مجلس الوزراء بين الأسد وزير الدفاع ، والدكتور يوسف زعين رئيس مجلس الوزراء طالب فيه هذا الأخير وزيره بالاستقالة ، فهدده الأسد ، بحضور بقية الوزراء وعلى مسمع منهم ، بارسال شرطييين عسكريين يلقيان به من نافذة مبنى رئاسة الوزراء إلى الشارع .

س : على ماذا اختلفا ؟ .

ج : على كل شئ : من الموقف حيال الاحتلال الاسرائيلى ، إلى التنمية ، فالعلاقات العربية والدولية والسياسة الداخلية .

١- حيال الاحتلال قال الأسد بضرورة القبول بالقرار ٢٤٢ ، لأن رفضه يعزل سوريا دوليا وعربيا ، ويورطها فى مشكلات تعجز عن مواجهتها منفردة ويبعدها عن صنبور المال العربى ، وعن مصر وبقية البلدان العربية ، التى لامفر من التقارب معها ، لأن إزالة آثار العدوان ليست جزءا من المعركة الاجتماعية ، بل هى معركة وطنية ستتدرج فى المعركة القومية العربية من اجل ازالة آثار العدوان الاسرائيلى . قال الأسد

ايضا : ان رفع شعار حرب التحرير الشعبية يعنى الوقوف موقف المتفرج على الجيوش العربية التى تخوض المعارك ، وشل الجيش السورى واحتقاره واعتباره أداة غير صالحة للدفاع عن الوطن ، والعمل على تطوير أداة اخرى تحل محله فى خوض حرب تحرير الجولان .

اما اتجاه جديد فقال : ان على سوريا رفض قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لأنه لن ينفذ ، ولأنه يتخلى رسميا وقانونيا عن حقوق الشعب الفلسطينى التى اقرت بها قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الاخرى ، وبالتالي لان الجرى وراء القرار والتقييد بما سيرتبه على سوريا من التزامات ليس سوى ضياع للوقت والجهد ، الذى يجب توجيهه نحو تحرير الاراضى العربية المحتلة وتحرير فلسطين ذاتها . اما القول بحرب التحرير الشعبية ، فهو لايعنى الحط من قيمة الجيش أو تطوير قوة عسكرية بديلة له ، بل يعنى ان الجيش وحده لايكفى لمواجهة قوة العدو ، وانه لابد من ايجاد طريقة تضيف قوة الشعب إلى مالدى الجيش من امكانات ، ليصبح محالا على جيش اسرائيل اختراق سوريا . إلى ذلك ، اظهرت هزيمة حزيران ترابط القضيتين الاجتماعية والقومية ولم تلغه ، كما يقول تيار الأسد ، ومن الخير ان تحافظ سوريا على نقاء موقفها الثورى فى مواجهة الرجعية المتواطئة مع اسرائيل ، على ان تساوم على مبادئها ومواقفها وتلتحق بالموكب الرجعى العربى ، المرتبط بالجهة التى تمد اسرائيل بالمال والسلاح ، ألا وهى الامبريالية الأمريكية والنظام الرأسمالى العالمى .

٢- حول السياسة الداخلية : قال الأسد ان ضرورة توجه سوريا نحو موقف يتطابق أو يتفاهم مع الموقف العربى العام ، يجب ان يقابله فى الداخل سياسة تفاهم مع جميع القوى والطبقات الاجتماعية ، بغض النظر عن موقفها من الثورة الاجتماعية ، فالمهمة المطروحة على سوريا ليست انجاز الثورة الاجتماعية وبناء الاشتراكية ، بل تحرير الاراضى المحتلة ورد العدوان . لذا على السياسة الداخلية ان تسقط من اعتبارها الترسيمات المعروفة حول أولية تحالف العمال والفلاحين ، وبناء الاشتراكية ، وتبنى ايدىولوجية ثورية .. إلخ ، وان تأخذ بسياسة وطنية المعيار ، ترسى السلطة على تحالف واسع من جميع القوى والطبقات ذات المصلحة فى تحرير الاراضى المحتلة . من جهة أخرى ، لابد من اقامة مؤسسات تضيف قدرا معقولا من الشرعية على السلطة القائمة ، ومنها اقامة جبهة بين الأحزاب الداعمة للسلطة ، بعد الاعتراف بوجودها كأحزاب شرعية ، واقامة هيئة تمثيلية باسم مجلس الشعب ، وانتخاب الرئيس مباشرة من قبل الشعب ، واصدار دستور للبلاد .. إلخ .

موقف صلاح جديد : للعدوان الخارجى هدف داخلى هو الاطاحة بالنظام التقدمى والثورى فى سوريا ومصر ، ان البرنامج الذى يقترحه الأسد ليس سوى التنفيذ العلمى للشق الداخلى من العدوان ، فالعدو احتل الأرض بغرض احداث تفاعلات تؤدى إلى سقوط النظام فجأة (كما يريد الغرب) أو على مراحل (كما يريد الأسد) . ان التنازل أمام الرجعية العربية والداخلية هو الحلقة الثانية من المؤامرة ، لأنه سيخلط الأوراق فى ظروف تراجع الحركة الثورية ، عوض فرز المواقف وتقوية القوى الثورية . اننا ، نقول تيار جديد ، نقبل جبهة تقدمية مع الأحزاب الثورية والتقدمية فى بلدنا وخارجه ، لكننا لا ولن نقبل تحالفا مع القوى الدينية أو البرجوازية أو البعثية العراقية . أما بالنسبة لاقامة هيئات تمثيلية ولانتخاب رئيس الدولة من قبل الشعب مباشرة ، فهذا موضوع لاختلاف عليه ، شريطة ان لا يكون طريقة للالتفاف على حلف العمال والفلاحين المنشود ، وعلى مكانة البعث الطليعية فى المجتمع ، وايديولوجيته الاشتراكية العلمية .

٣- حول العلاقات الدولية لسوريا : قال الأسد بضرورة الانفتاح سياسيا على لعالم كما هو ، لأن ثمة قدرا من التفاهم الأمريكى - السوفياتى على حل مشاكل المنطقة عبر عن نفسه فى لقاء جلاسبرو بين جونسون وكوسيجين وفى القرار ٢٤٢ ، وهو ترجمة عملية فعلية لاتفاق الجبارين على حل سلمى للصراع العربى - الاسرائيلى ، ليس من صالح سوريا والعرب قطع علاقاتهم مع الولايات المتحدة ، فذلك يضعهم فى موقع العداء لها ، علما بأنها قادرة على انزال العقاب بهم متى شاعت عن طريق اسرائيل ، وبأنهم عاجزون عن فعل أى شئ لها . ان التعامل مع الولايات المتحدة لايعنى ، على كل حال ، القبول بسياستها ، بل يعنى الاعتراف بحقائق الدنيا كما هى والاقلاع عن رفضها لانها ليست كما نريد لها ان تكون .

موقف تيار صلاح جديد : ليست الولايات المتحدة قوة محايدة ، بل هى دولة معتدية على العرب ، وليست اسرائيل سوى رأس رمح الوجود الأمريكى فى الوطن العربى ، غرضه حماية المصالح النفطية الامريكية وطرق مواصلات الغرب والأنظمة الرجعية (النفطية أساسا) التابعة له ، ليس العدوان الاسرائيلى سوى تعبير عن احساس امريكا بان الرجعية العربية اخذت تخسر معاركها مع القوى والدول التقدمية ، فالقت بقوة اسرائيل إلى المعركة لتعديل موازين القوى لصالحها ولصالح الأنظمة العميلة لها . لذلك يعد التفكير بتحييد الولايات المتحدة وهما ضارا ، كى لانقول خيانة صريحة وتعتبر مراعاة مصالحها الأمنية والاقتصادية فى منطقتنا انضماما إلى الصف الاسرائيلى - الرجعى ، وليس سياسة مستقلة غرضها تحرير الأرض أو استردادها

بالتفاوض ، أو الاعتراف بحقائق العصر كما تتجسد في منطقتنا ، علما بأن السياسة لا تقوم أصلا على القبول بجميع أنواع الحقائق ، بل تحارب بعضها حربا شعواء ، لأنها تريد تغييرها أو القضاء عليها .

حول التنمية : قال الأسد ان البلد مهدد اسرائيليا ، وان الاستمرار في التنمية كأولية سياسية لسوريا يعنى تأجيل معركة استرداد الأراضي المحتلة ، علما بأن تفوق اسرائيل العكسرى يسمح لها بتدمير ماستبنه التنمية في ساعات . ان التنمية الراهنة ليست سوى خطأ في ترتيب أوليات البلاد الوطنية ، وكان من الضروري انفاق الأموال التي تهدر عليها من أجل التسليح واعداد الجيش للحرب .

رأى تيار صلاح جديد : ليست معركة التنمية تدبيرا قليل القيمة ، بل هي معركة غرضها تقوية البلاد واعدادها جديا لتحرير اراضيها . أما القول بأن اسرائيل تستطيع تدمير ماتبنه التنمية فهو لايلغى حاجة البلاد إلى تنمية نفسها ، فاسرائيل تستطيع ايضا تدمير الجيش ، لكن ذلك لايجوز ان يدفعنا إلى القول بالتخلي عن بنائه .

اختلف الرجلان في الموقف من الحزب أيضا ، فقال الأسد بأولية مؤسسة الجيش ، التي لولاها لما كان للحزب من وجود ، بل ولما بقيت دولة البعث ذاتها ، والتي يجب ان تعطى اشد الاهتمام في أى عمل عام ، بوصفها روح الدولة والسياسة ، التي اعادت تأسيس الحزب بعد انهيار الوحدة المصرية - السورية ، وأوصلته إلى السلطة بعد اشهر من اعتراف قادته انه ليس فيه من الاعضاء سوى ٧٥ عضوا ثلثهم في القيادة . ان الأساس ، كما رأى الأسد ، هو الجيش ، وليس الحزب سوى مجموعات مدنيين تتعاون معه واداة تساعد . هذا الرأى القديم للأسد عارضه تيار صلاح جديد بالقول : لولا الحزب لما وصل الجيش إلى السلطة . إذا كان صحيحا ان الحزب ضعيف ، وان الجيش هو الذى يحميه فانه يكون من اللازم صرف الانظار باتجاه بناء الحزب بناء مستقلا عن العسكريين ، يكفل له قيادة البلاد والدولة ، بما فيها الجيش ، مادامت حرب حزيران قد بينت ان قيادة الجيش هي التي تسببت في هزيمة شنيعة لبلادها ، لكونها عزلت نفسها عن حزبها وعملت ضد قيادته . ان قيادة الدولة يجب ان تعطى للحزب وليس للجيش ، لأن قيادة الحزب مهما كانت قاصرة ستعنى العمل في حقل السياسة العامة ، بينما تعنى القيادة العسكرية للدولة والمجتمع التعامل مع السياسة بمنظورات الدكتاتورية والعسف .

س: لكن الأسد انتصر بسهولة ، فأين كان جسماعة جديد في الجيش وماذا فعل الحزب ؟ .

ج : لم تحدث أية معركة بأى معنى كان ، لتناقض ميزان القوى الواقعى مع الأرقام والوقائع الشكلية . شكليا ، كان الحزب ضد الأسد . وفى مؤتمر يعفور صوت الحزبيون المدينون دون استثناء تقريرا ضده ، بل ان بعضهم فعل ذلك بحماسة خاصة كعبد الله الأحمر ، الذى كان يرفع كلتا يديه عند التصويت ، طالبا إلى امانة المؤتمر احتساب صوته بصوتين ضد « الرفيق حافظ » . كما ان بعض العسكريين النافذين وقفوا إلى جانب تيار جديد وشجعوه على الحسم ، لكن قطعاتهم لم تكن بيدهم كما ثبت فى ساعة الشدة ، بل كانت فى يد الضباط الصغار من جماعة عمران ، الذين اعتقلوا قادتهم وقادوا الوحدات التى كانت تحت امرتهم . على كل حال ، فان الجيش كان بيد الأسد ، اذ وقف إلى جانبه تيار محمد عمران القوى ، وكان الطيران والدفاع الجوى معه منذ عام ١٩٦٤ ، وكذلك سرايا الدفاع والمخابرات العسكرية ومخابرات القوى الجوية ، فضلا عن الشارع غير البعثى ، الذى رأى فى تيار صلاح جديد أقلية متطرفة ومتعطشة للسلطة ، قليلة المعرفة بشؤون البلاد وطائفية ، تبطش بالأسد وضباطه لأنهم يطلبون الحرية للشعب والانفتاح على العرب والانفراج الاقتصادى ، وليس لأنهم ساقوا البلاد إلى الهزيمة فى حزيران ٦٧ .

بميزان قوى كهذا ارسل الأسد الشرطة العسكرية إلى بيت يوسف زعين يوم ١٣ تشرين الثانى فاعتقلت القيادة الحزبية ، وانتهى الأمر . أما ضباط الجيش المعادين للأسد ، فقد ذهبوا إلى السجون بدورهم أو إلى بيوتهم . وقد طلب بعضهم مقابلة الأسد ليقول له انه سيطيع أوامره ، وانه يضع مصلحة الجيش فوق اية علاقة أو مصلحة اخرى . أما الحزب ، فقد انقلبت قيادته رأسا على عقب بين ليلة وأخرى ، فاذا عبد الله الاحمر ، المعارض المتحمس يصبح امينا قوميا مساعدا ، واذا بعبد الله الاحمد ، الكادر العمالى اليسارى ورجل الحول المتطرفة ، عضوا متحمسا فى قيادة الانقلاب القطرية الجديدة .. إلخ . صحيح ان بعض المظاهرات المتفرقة والصغيرة قامت هنا أو هناك ، إلا أن سرايا الدفاع والمخابرات لم تجد مشقة فى قمعها .

ثمة مسألة تستحق الانتباه ، هى الدور الخارجى فى احداث ١٩٧٠ . فقد راجت اشاعات فى مدينة دمشق تقول ان نور الدين محى الدينوف ، سفير الاتحاد السوفياتى فى سوريا انذاك ، طلب يوم ١٢ تشرين الثانى من صلاح جديد اتخاذ قرار تقبل قيادة الحزب بمقتضاه قرار مجلس الأمن الدولى رقم ٢٤٢ ، مقابل تكفل الاتحاد السوفياتى بمنع الانقلاب الوشيك . ويقال ان مساء ذلك اليوم شهد اجتماعا عاصفا للقيادة القطرية ، ابلغ احد اعضائها (مروان حبش) فى نهايته السفير السوفياتى رفض القيادة تغيير موقفها ، فاعطى هذا الضوء

الاخضر للأسد بتنفيذ الانقلاب ، خلال اجتماع تم بينه وبين الأسد وخالد بكداش ، امين عام الحزب الشيوعي السوري ، الذى كان السوفييات قد كلفوه ائذاك باعداد المسرح الشيوعى والسورى للقبول بقرار مجلس الأمن المذكور ، فجمع قبل الانقلاب بشهرين اللجنة المركزية لحزبه وطرح عليها فكرة اصدار اعلان بقبول القرار ، يعتبره اساسا لسياسة الحزب فى القضية الفلسطينية وفى الموقف من الاحتلال الاسرائيلى ، ومن قضية التحالفات داخل سوريا ذاتها . على كل حال ، اجتمع الرجال الثلاثة فى فندق مطار دمشق الدولى ، فارسل الأسد فى صباح اليوم التالى الشرطة العسكرية لاعتقال قيادة حزبه وحكومتها .

يتذكر المرء ، بمناسبة الصراع على القيادة ، ومقاله ماركس حول الصراع على السلطة فى اعقاب ثورة ١٩٤٨ ، حين اخذ التيار الثورى وزارة العمل والانشاءات العامة والتيار الاصلاحى وزارتى الداخلية والحرب ، فتبين للثوريين ان هذه القسمة لم تكن لصالحهم ، واكتشفوا عند الأزمة ان الدولة تنحصر حوهرها فى وزارتى الداخلية والحرب ، لان صفتها الاهم هى احتكار العنف ، الذى تجسده هاتان الوزارتان بالذات .

س : أكان تيار جديد يجهل موازين القوى ، رغم انه يمسك بالسلطة ؟ .

ج : اعتقد انه كان يعرفها ، لاسيما وان الأسد كان قد أجرى اختبارين عمليين بينا لمن يود ان يرى إلى أين تسير الأمور ومن الذى يملك القوة الحاسمة فى البلاد . وفى يوم ٢٣ شباط من عام ١٩٦٦ تأخر الأسد فى ارسال القوات الموالية له لمساعدة الانقلابيين ، الذين حاولوا عبثا احتلال بيت رئيس الجمهورية أمين الحافظ ومبنى وزارة الدفاع . لم يبعث الأسد قواته إلا عندما بدا ان حضورها سيحسم الأمور ، كما عمل اختبارا آخر للقوة ، عندما امسك سليم حاطوم ، بتحريض من العقيد مصطفى الحاج على ، مدير مكتب حافظ الأسد وسكرتيه ، بصلاح جديد ونور الدين الاتاسى فى السويداء ٨ أيلول عام ١٩٦٦ ، ولم ينقذهما من التصفية إلا تدخل طيران الأسد فى اللحظة الأخيرة . كذلك ، فإن احتلال دبابات السرايا للإذاعة فى الخامس من آب عام ٦٨ كان اختبارا آخر للقوة ، واعلانا عن موازينها الفعلية ، كما ان تدريب الحزب على الاعمال العسكرية لم يكن غرضه اضافة قوة الحزب إلى قوة الجيش ، بل كان اعترافا عمليا بأن الجيش فى الصف الآخر ، صف الأسد .

س: نعود إلى موضوع النسق الواحد الذي قلت ان الجهتين انتمتا إليه ، ألا يهد تطور الأوضاع بالشكل الذي بينته من صحة هذه الأطروحة ؟ .

ج : كلا . خذ مثالا مسألة تطييف الجيش والأمن ، التي بدأها الجانبان ، عندما كان جديد مسؤولا أعلى في الحزب . هذا التطييف لم يتوقف بل تسرع في ظل حكم الأسد ، الذي اخذ بسياسة تطبعه بطابع بنيوى يخترق الجهازين الحزبى والعسكرى ، فينهى ماكان ، أو ما قد ينشأ ، بينهما ، من انقسامات وتباينات ، ويوحدهما على مستوى بينتهما الداخلية ، المقررة لطبيعتها والموحدة لأسلوب عملهما . هذا التطييف لم يكن موضوع خلاف بين الرجلين فى أى وقت . لم يختلف الرجلان أيضا حول ضرورة طمر السلطة بشرائح متسعة باضطراد من الطبقة الوسطى السياسية ، التي صنعتها السلطة ذاتها ، وحول ضرورة احلالها محل الطبقة الوسطى الاجتماعية ، القادمة من أوساط يعد تمثيل الفلاحين والعلويين فيها ضعيفا أو محدودا أو غير مناسب . وان كانا قد اختلفا حول مصادر تمويل الطبقة الوسطى السياسية ، وحول حجمها وسرعة تكوينها ودرجة تطييفها ودور الأجهزة المختلفة فى تكوينها ، فرأى جديد ان تأتى هذه الأجهزة من الحزب وقواعده الاجتماعية ، ورأى الأسد ان تأتى من الجيش وفرعاته الجهازية ، كى يستأثر الجيش بالقسم الأكبر من مغنم الدولة ، حتى لو اقتضى الأمر أن لا يترك للحزب سوى الفتات .

س : لكنهما اختلفا على قضايا جوهرية أيضا ؟ .

ج : دون أدنى شك . ثم أليست القضايا التي ذكرتها للتو جوهرية ؟ . لقد اختلفا على بنية السلطة وعلى كل ماله علاقة ، فى المحصلة النهائية ، بأسلوب عملها . وان كانت خلافتهما فى المؤتمرات الحزبية مالبثت ان اخلت الساحة لمواقف أخرى ، مغايرة بعض الشئ لما كان كل منهما يدعيه ، وخاصة منهما مواقف التيار الأسدى .

خذ ، على سبيل المثال بنية السلطة . فقد كانت قبل الأسد ثلاثية المركز ، تقوم على تعاون الأمين القطرى المساعد ورئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ، مع ارجحية نسبية للأمين القطرى المساعد . لم يكن ثمة نظام رئاسى اذن ، ولم يكن هناك مؤسسة تشريعية تلعب دورا ما . فى نظام الأسد ، انتقل مركز الثقل من الحزب القائد إلى الرئيس القائد ، الذى اقام نظاما رئاسيا حصر السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية فيه أو فيمن ينتدبهم . فهو رئيس الجمهورية ، وقائد الجيش الأعلى ، وأمين عام الحزب ، وله الحق دستوريا فى حل مجلس

الشعب ساعة يشاء ، وفى رد قوانينه إليه ورفض تصديقها ؛ وهو رئيس مجلس القضاء الأعلى ، الذى يعين اعضاء المحكمة الدستورية ومحكمة التمييز .. إلخ . والحقيقة ان رئيس مجلس الوزراء هو منتدب الأسد فى ادارة بعض شؤون السياسة الداخلية فى البلاد ، كما ان الامين القطرى المساعد هو منتدبه فى الحزب ، ووزير الدفاع منتدبه فى الجيش ، لأنه لم يصبح وزير الدفاع إلا لكونه نائب « القائد العام للجيش والقوات المسلحة » ، الذى هو حافظ الأسد .

من جهة أخرى ، فإن الرئيس صار ينتخب من الشعب ، فلم يعد رجلا يختاره الحزب لرئاسة البلاد ، بل رئيسا يختاره الشعب يضع نفسه على رأس الحزب . لقد غدا الأسد اذن رئيس الجمهورية الذى يرأس الحزب وليس رئيس الحزب الذى يرأس الجمهورية . هذا من الناحية الشكلية والرمزية ، أما من الناحية العملية فان عدم الاقتراع لحافظ الأسد أو الامتناع عن الاقتراع له يعدان جريمة لاغفران لها ، وعملا من أعمال الخروج على الوحدة الوطنية وعمالة للإمبريالية والصهيونية ، وليس هناك ما هو أكثر دلالة على « حرية الارادة الشعبية » ، التى يتغنى بها النظام الأسدى بوصفها أساس شرعيته المكين ، من اكراه المساجين السياسيين وخصوم النظام ممن امضوا سنوات كثيرة فى السجن دون تهمة على الاقتراع بنعم « للقائد » ، وضربات السياط تنهال عليهم من سجانينهم .

إلى ذلك ، كان تيار جديد يعتقد بضرورة اعطاء الطبقة الوسطى السياسية الحق فى المشاركة ببعض قرارات السلطة ، من خلال الهيئات الحزبية المختلفة ، بينما يعتقد الأسد ان طبقة الدولة العليا ، وهى الرأس الأعلى المقرر فى السلطة ، هى وحدها صاحبة حق فى اتخاذ القرارات على اى مستوى كان ، وان الطبقة الوسطى السياسية يجب ان تقدم الكادر المنفذ ، من داخل السلطة بالدرجة الأولى ، لهذه القرارات ، التى لا يحق لاحد الاعتراض عليها مهما كانت صفته أو رأيه أو موقعه . ان اختلاف التيارين حول هذه المسألة نابع من اختلافهما حول بنية السلطة ، فبينما كان تيار جديد يرى فيها سلطة طبقة وسطى سياسية ، تستند إلى خلائط شعبية متنوعة المناصب ، يرى التيار الأسدى فيها سلطة طبقة الدولة العليا ، المستندة إلى أجهزتها . وليس إلى طبقة وسطى سياسية أو اجتماعية ، التى حطمت هاتين الطبقتين تحطيماً منهجياً ، خشية ان يلعب دوراً ما لصالحهما أو لصالح مشروع سياسى - اجتماعى بديل ، ولقناعتها انها ما عادت بحاجة اليهما من اجل استمرارها ، مادامت تتركز بدرجة حصرية على أجهزتها .

س : مالى قاله الأسد ولم يفعله ؟ .

ج : قدم وعودا كثيرة لجهات مختلفة داخلية وخارجية ، دون ان يتقيد بها ، من ذلك وعوده للعراق بأن يقيم علاقات ثابتة معهم ، اساسها « التاريخ المشترك لحزب البعث فى سوريا والعراق والنضال الموحد ضد اعداء الأمة العربية » . لقد ساعده العراقيون فى الوصول إلى السلطة ، فكان يستقبل فى وزارة الدفاع وبصورة علنية مندوبين عنهم مثل فؤاد شبيب ، لكنه مالبث بعد استيلائه على السلطة ان قطع معهم وناصبهم عدااء لاعودة عنه ، كذلك وعد التجار والمؤسسة الدينية بادخالهم إلى السلطة ، ومشاركتهم فى مؤسساتها السياسية ، لكنه مالبث ان قصر « الجبهة الوطنية التقدمية » على البعثيين والشيوعيين والناصرين بوصفهم قوى سياسية ، بينما تراجع عن وعوده السابقة للتجار ورجال الدين ، بحجة انهم ممثلو رأى عام عريض وليسوا رجال سياسة بالمعنى الضيق والمباشر للكلمة .

س : ماهى العلاقة بين التيارين والذهبيين البعثيين السوريين ؟ .

ج : الأسدية هى الجديدة فى ذروة تطورها ، وهى مآلها النهائى فى ظروف العزلة الشعبية ، ونضج رسملة الدولة الاستبدادية ، القائمة على النهب والفساد من جهة ، وعلى التبعية لخارج رأسمالى - نفطى تستمد منه الجزء الأساسى من قوتها ، وتستمر بفضل مايمدها به من اطار اقليمى ودولى ومن دعم مالى ومعنوى ، وماتنفذه له من مهام . لو قيض لصالح جديد ان يحكم إلى اليوم ، لكان حافظ أسد آخر . لكنه ، وهذه شهادة له ، كان يقاوم تحول السلطة إلى عامل فساد واقساد للمجتمع والشعب ، وكان يقف فى وجه انفراد طبقة الدولة ، التى ساهم فى صنعها ، بالسلطة ، ويعتقد ان هذه يجب ان تعبر عن تحالف الطبقة الوسطى الاجتماعية والسياسية ، وان تراقب تطور طبقة الدولة وتكبحه قدر المستطاع . وقد دخل السجن منذ عشرين عاما ومازال منسيا فيه إلى اليوم ، بسبب موقفه هذا ، الذى يجب ان يحتسب له .

س : ما الأطار العربى والدولى العام الذى حدثت فيه صراعات البعث على السلطة ؟ .

ج : فى اعقاب معركة جزيران ، التى خاضها النظامان الناصرى فى مصر والبعثى فى سوريا باسم قوى التقدم العربية ، وانتهت إلى هزيمتهما ، حصل اختلال جدى فى ميزان القوى داخل العالم العربى ، عبر عن نفسه فى تصور لإزالة آثار العدوان يستند جوهريا إلى

تمويل جيوش ومجهودات مصر وسوريا العسكرية من قبل البلدان النفطية ، التي كانت تسمى فى مصطلحات الصراع السياسى الدائر انذاك « البلدان الرجعية » ، وإلى الأفادة من علاقات هذه البلدان مع الدول الغربية ، وخاصة منها امريكا ، ليجاد مخرج من الأزمة الوطنية - السياسية والعسكرية الخائفة التي وجد البلدان نفسيهما غارقين فيها بعد الهزيمة . وهكذا امسكت بلدان النفط بورقتين حاسمتين فى الصراع العربى - العربى : ورقة المال وورقة العلاقات مع الغرب . وكانت الحرب قد بينت أهمية الورقة الأخيرة ، حين كشفت عجز السوفيات عن حماية حلفائهم ، بل وعن امدادهم بمعلومات استخبارية موثوقة عن نوايا الطرف الاسرائيلى - الأمريكى .

اما على المستوى الدولى ، فان تراجع الأمريكان بدءا من أواسط الستينيات من جنوب شرقى آسيا ، وتركيز قسم كبير من حضورهم الآسيوى فى منطقة آسيا الغربية ، حول النفط وقناة السويس وفلسطين وجنوب الاتحاد السوفيتى ، قد لعب دورا كبيرا فى التحضير لضرب الناصرية ، وفى قلب موازين القوى الدولية فى المنطقة العربية لصالح الغرب عموما وامريكا بصورة خاصة . ان ضربة حزيران كانت تعبيراً عن هذا التبدل فى الموازين ، الذى جسده اقليميا القوة الاسرائيلية الماسحة ، ودوليا النتائج التى ترتبت على الهزيمة ، وادت إلى اضعاف المواقع الاقليمية للسوفيات فى الشرق الأوسط بإسره ، علما بأنهم لم يتعاملوا مع المنطقة بوصفها موقع مجابهة جديّة مع الغرب ، كما تعاملوا مع جنوب شرقى آسيا ، بل اعتبروها موقعا للمساومة يحسنون بالصفقات التى يعقدونها فيه مواقعهم فى مناطق أخرى من العالم .

فى اطار هذا التغير حصل الصراع داخل البعث ، فذهب جناح جديد إلى القول بتجربة اجتماعية ثورية اشتراكية محضة ، تتم بقوى المجتمع السورى المتحالف مع البلدان الاشتراكية وقوى الحركة الثورية العالمية والعربية المعادية للرأسمالية ، وهو ماعبر عن نفسه فى عدم الاشتراك فى مؤتمرات القمة ، والتمسك بشعار تحرير فلسطين ، ورفض قرار مجلس الأمن الدولى رقم ٢٤٢ ، ورفض التصور القائم للصراع مع اسرائيل ، والميل إلى ارجاء معركة تحرير الجولان إلى اجل غير مسمى ، ريثما تنجز تماما الثورة الاجتماعية داخل سوريا ، فتهدم لاعادة طرح قضية الاحتلال طرحا رابحا بصورة يقينية ، لأن المعركة الوطنية ستكون قد استكملت كل مستلزماتها عبر انجاز الثورة الاجتماعية التامة . وقد عبر هذا الميل المضمّر إلى الاقلال من قيمة المسألة القومية والوطنية ، وإلى ادراجها فى القضية الاجتماعية ، عن نفسه فى شعار حرب التحرير الشعبية ، التى لن يقوم بها جيش نظامى من نمط كلاسيكى ، بل سينجزها جيش سيكون قيد البناء لفترة طويلة هو الشعب المسلح بأسره ، بما فى ذلك قواته العسكرية المسلحة المحترفة .

فى مقابل هذه السياسة طرح الأسد أولية المعركة الوطنية بوصفها جزءاً من المعركة القومية العربية العامة ، التى سيشترك فيها جميع العرب ، سواء كانوا فى المواجهة كمصر وسوريا والأردن ، أم فى المساندة ، كعرب النفط والبترو دولار . وقال بارجاء الثورة الاجتماعية ، وبلاستعاضة عنها بسياسة اقتصادية ، تنشط الفعاليات الاقتصادية داخل سوريا والعالم العربى ، وتتيح لها الاسهام فى تقوية البلاد اقتصاديا وعسكريا ، على ان تبقى على النظام السياسى القائم دون تبديل أو تغيير جديدين . لذلك ايد الأسد اشتراك سوريا فى مؤتمرات القمة العربية ، كما قام بدور اساسى للبلدان « الرجعية » فى « معركة التحرير » ، وبقبول قرارات القمم العربية بوصفها جزءاً من ثوابت سوريا ، كما طالب بعلاقات مع البلدان الغربية ، وخاصة منها الولايات المتحدة ، يناور بها سياسيا على العلاقات الأمريكية - الاسرائيلية ، وعلى سياسة تل أبيب التوسعية فى الجولان والضفة الغربية وغزة .

أما فى السياسة الداخلية فقال التيار الأسمى بنهاية سياسة تحالف « الطبقات الثورية » (العمال والفلاحون والمتقنون الثوريون والجنود) وبضرورة الأخذ بسياسة ائتلاف وطنى واسع تشارك فيه كل القوى الاجتماعية المؤيدة لاعطاء أولية فى العمل العام لمسألة إزالة آثار العدوان ، بغض النظر عن موقفها من الاشتراكية ، ومن الصراع ضد القوى العربية والداخلية المحافظة . ولعله من الأمور المميزة انه الأسد دفع ببعض الضباط السنة الموالين له كنجاسى جميل ومحمود عزام ، إلى الاعتراض على برنامج الحزب الاشتراكى ، وجعلهم يطلبون « شطب كلمة الاشتراكية منه بحجة تعارضها مع تقاليدنا ، التى اقامت الاشتراكية العربية على اساس اسلامى وليس على اساس إلحادى » . كما لعب الأسد وتياره ورقة الحريات العامة واتهم القيادة الجديدة بتحويل سوريا إلى سجن كبير ! (يوم ١٦ تشرين ، كان يوجد فى سجن المزة ٢٦ سجيناً ، ويوجد فيه اليوم بين ٧٠٠ و ٩٥٠ سجين ، كما بنت الحركة التصحيحية عشرات السجون الكبيرة فى مختلف انحاء سوريا ، منها سجن عدرا الذى سيعتسع فى مرحلته النهائية لثمانية آلاف سجين ، كما تقول نشرات وزارة الداخلية !) . وقد قال الأسد نفسه فى خطاب ألقاه يوم ٨ آذار من عام ١٩٨٠ مامعناه : لقد اختلفت مع رفاقى واطحت بهم من اجل حريات المسلمين ، إذ كان ثمة ٢٥ ألف ممنوعاً من دخول البلاد ، وكان هؤلاء يركبون الطائرة كى يملأوا فوق بلادهم ويتأملوها من الجو .. إلخ (صار عددهم فى ظل الأسد بضعة مئات الآلاف) . ومن المعلوم ان الأسد هو الذى طرح شعار « حرية الوطن من حرية المواطن » .

هذا التصور العام انعكس بدوره على العلاقات الدولية ، فتحوّلت العلاقات مع السوفييات عن الطابع الذى اراده لها تيار جديد ، وقام على اعتبارها ركيزة عالمية حاسمة لتحولات الداخل

الجزرية ، يؤطرها ويحميها ويمدها بما تحتاجه من امكانات وخبرات ، إلى علاقات بين دولتين ، تتركز اساسا على حاجة احدهما إلى سلاح الاخرى ، وإلى دعمها ضد العدوان والاحتلال الاسرائيليين ، وإلى الضغط « بصادقتها » على الطرف الدولي الآخر ، الذى هو الولايات المتحدة .

س : ماالتصور الذى قدمه الطرفان المتصارعان حول صراعهما على السلطة ؟ .

ج : رأى جديد فى الجيش والأسد مشكلة فى اطار الحزب يجب حلها فى اطار الشرعية والوحدة ، بينما رأى الأسد فى تيار جديد سلطة بديلة على هامش الجهاز المحدد للدولة السورية ، ألا وهو الجيش ، وعمل دون كلل للقضاء على اعضاء هذا التيار بوصفهم اعداء للدولة الحقيقية ، التى يديرها هو باسم الجيش والمؤسسات الأمنية المتفرعة عنه . بكلمات اخرى ، كان رفاق الحزب والحكومة من تيار جديد هم الخطر الأكبر الذى يهدد النظام القائم من وجهة نظر الأسد . لئن كان تيار جديد قد انتقل فى السنة الأخيرة من الصراع ضد الأسد (عام ١٩٧٠) إلى المطالبة باستقالته من الجيش وتجريده من وزارة الدفاع ومحاكمته بسبب دوره الخاص فى هزيمة حزيران ، فانه لم يعتقد ابدا ان الأسد هو ممثل سلطة بديلة ، وانما رأى فيه مجرد مسؤول خرج على السلطة القائمة ، سلطة الحزب والحكومة ، واعتبر المعركة معه شخصية ، بمعنى انها ستنتهى إلى طرده كشخص فرد من الجيش وتجريده من مناصبه وإلى محاكمته ، وأن تترتب عليها ذيول جدية بالنسبة لبنية الجيش والأمن ، وان تطلب الأمر ربما استبدال أو اقالة هذا الضابط أو ذاك من حاشية الأسد المقربة . بل ان هناك من ينسب إلى صلاح جديد رأيا يقول ان الأسد لن يقدم على القيام بانقلاب ضد السلطة القائمة ، لأنه رجل خجول ومتردد ، يعرف ان اتباعه سينقضون عليه فى اول فرصة وسيفتكون به ، سيما وانه سيستند فى انقلابه ، ان هو نفذه ، إلى قوة مجموعة عمران ، التى تعرف دوره فى حركة ٢٣ شباط ١٩٦٦ ، وتتحين الفرص للخلاص منه كشخص ضعيف تحالفت معه إلى حين لتنفيذ انقلابها على السلطة القائمة ، وان اعطاه تحالفهما مع فرصة الظهور بمظهر رجل الجيش القوى وغطى على ضعفه ، وأوهم بعض السذج ان القوة المسكة بالجيش ، أى مجموعة عمران ، اعطته تفويضا بالبقاء فى الحكم بعد الانقلاب ، وانها ستكون بحاجة اليه بعد نجاحه .

كان تيار جديد يرى في الأسد اذن شوهة حسن النظام ، بينما اعتبر الأسد ان من المحال اقامة نظامه إلا على انقاض تجربة جديد ، بالقضاء عليها تماما ، كسياسة وكأشخاص وكبنى :

س ، كيف عبرت هذه التصورات عن نفسها ؟ .

ج : اندفع جديد إلى سياسة يسراوية متطرفة ، لفظية وانعزالية ، بينما كان الأسد يرتب اموره كرجل قواسم وطنية وقومية مشتركة من مبنى وزارة الدفاع ، مستخدما شبكة من الأعوان ، انتشرت في طول البلاد وعرضها ، تكفلت اجهزة الأمن بتجنيدها ، أو ساققتها إليه السياسة الانفتاحية التي وعد بها ، والتي ادت إلى قيام تحالف حقيقى بينه وبين المؤسسة الدينية والاقافية القائمة منذ قرون ، فكثرت زيارات كبار رجال المؤسسة الدينية إلى وزارة الدفاع ومثرو ظهورهم معه على شاشات التلفزة ، مثلما أدت إلى تحالفه مع غرف التجارة والصناعة التي اعلنت بدورها وقوفها دون قيد أو شرط إلى جانبه ، ورفعت في المدن السورية يافطات تقول : « ياأسد خليك أسد » . فضلا عن ذلك ، فتح الأسد ابوابه لكل راغب في الحوار معه ، ووعد كل طرف بما اعتقد انه يريد ، فقال للشيوعيين انه سيقدم جبهة تقدمية معهم ، ووعد الناصريين بتوحيد سوريا مع مصر ، وقال للأخوان المسلمين انه سيحسن علاقاته بالسعودية وستحالف مع رجال الدين ، ومد جسوره نحو العراق ، فصار يستقبل بصورة علنية ممثلى النظام العراقى ، الذين كانوا يأتون من بغداد خصيصا لزيارته ، رغم ان علاقات العراق بنظام البعث السورى كانت فى الحضيض ، حزبيا ورسميا وشخصيا . من جهة أخرى ، ابلغ الأسد السنوفيات والأمريكان انه سيقبل قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولى بصدد مسألة الصراع العربى - الاسرائيلى ، وسينفذها نصا وروحا ، وانه لن يلجأ إلى العنف فى تسوية نزاعه مع الاسرائيليين ، بل سيحول سوريا إلى عامل تهدئة واستقرار فى المنطقة ، وسيلحق المقاومة الفلسطينية به ، كى لا تتسبب عملياتها المسلحة فى توريث المنطقة فى صراعات مسلحة جديدة تطيح بالأمر القائم . هذه السياسة كانت تستجيب لاتفاق العملاقين فى جلاسبرو ، وجوهره الامساك بعناصير وقوى الصراع العربى - الاسرائيلى ، كى لايمس صراعاها بالتوازنات الدولية القائمة أو يسوقهما إلى نزاع مباشر أو بالواسطة لايرغبان فيه .

بهذه السياسات والتكتلات والتحالفات ، غدا جلياً انذاك ان فى سوريا سلطتان ، لكل منهما سياساتها واراعها ومصالحها وحلفاءها ، وان احدهما تقوى (سلطة الجيش والاسد) والاخرى تضعف (سلطة الحزب وحيد) ، وان سوريا لن تشهد صراعاً بينهما يبدأ من نقطة او لحظة معينة ، ويتطور باتجاه الحسم بعد زمن يقصر او يطول ، بل ستنقل انتقالاً فورياً الى آخر مراحل الصراع ، الى الحسم . ولعله من الامور الملفتة للنظر ان تيار جديد رأى فى امتلاك الاغلبية الحزبية امتلاكاً لشرعية لازمة للحسم ، فاندفع بها الاسد وتياره ، بينما امتك الاسد قوة الحسم دون شرعيته ، فلم يتردد فى استخدامها ، رغم انه ظهر بمظهر انقلابى ترمز على حزبه بالاتفاق مع اطراف داخلية وعربية ودولية .

س : كيف تم الانقلاب وماذا كانت ذبوله على الحزب ؟

ج : بطريقة بسيطة . كفل الاسد ميزان القوى الداخلى والعربى والدولى ، فارسى جنوده ورجال امنه يعتقلون قيادة الحزب كما تعتقل مجموعة معارضة للسلطة القائمة فى اى بلد مستقر . ان دمشق والمدن السورية الاخرى لم تشهد تحركات عسكرية من اى نوع كان يوم الانقلاب ، بل سمعت بياناً من الاذاعة صادر عن هيئة اسمت نفسها " القيادة القطرية المؤقتة " للحزب ، يتضمن سياسة السلطة الجديدة ، وجوهرها اولى التحرير دون التخلّى عن " المنجزات " التقدمية للنظام ، وضرورة العمل لاجراء البعث من عزلته الداخلية والعربية والدولية ، بتمتين الجبهة الداخلية وتطبيع العلاقات العربية والدولية واضفاء شرعية شعبية على مؤسسات الدولة بعد استكمالها ، لمواصلة مسيرة البحث بقوة اكبر ، وبوضوح رؤية وثقة بالنفس . كما تضمن البيان بطبيعة الحال اتهامات للقيادة السابقة ، تتخلص فى كونها قيادة " متسلطة مناورة ! " دون ان ترد فيه اية اشارة الى مصير قيادة الحزب الشرعية او الى نتائج التصويت فى مؤتمر الحزب (لم تعترف قيادة الاسد الى اليوم ، بعد مرور عشرين عاماً ونيف على اعتقال القيادة السابقة ، بأن هذه موجودة فى السجن ، ولم تسمح لاية جهة دولية أو محلية بمقابلتها او بالاطلاع على احوالها ، ولم توجه لها أية تهمة على الاطلاق سوى كونها قيادة متسلطة مناورة ، فاية قيادة ديموقراطية ومبدئية هى هذه القيادة الاسدية المتساهلة !) .

بعد الانقلاب قامت مظاهرات حزبية متفرقة وقليلة العدد فى دمشق بصورة خاصة ، انطلقت من الجامعة وبعض شعب الحزب ، ففرقها النظام دون عناء ، بواسطة الوحدات الخاصة وسرايا الدفاع ، ثم احتلت المخابرات مباني ومدخل الجامعة وما زالت تحتلها الى اليوم . وقد اتضح خلال قمع المظاهرات ان المخابرات اعدت قوائم كاملة باسماء خصوم الاسد الحزبيين

وراقبتهم عن كثب وهذتهم واختطفت بعضهم ، ولا حقت تحركاتهم بدقة ، لانها رأت فيهم مجرد قوة معارضة لسلطة قائمة وليس فريقا حاكما انقلبت عليه ، ولانها اعتبرت نفسها مجسدة لشرعية حزب خائنه قيادته الرسمية فاستحقت عقاب القواعد ، كما كانت القيادة الجيدة تقول انذاك .

فى اعقاب الانقلاب ، قام الاسد بزيارات للمحافظات السورية ، عدا محافظات الجزيرة القريبة من العراق (يعتبر الاسد هذه المحافظات غير موثوقة ، وقد قال لمحمد سلمان وزير اعلامه الالى ، عندما عينه محافظا على الرقة عام ٨٣ : تصرف هناك وكأنك فى اراض عراقية) . كان الحزب يخرج فى كل مكان تقريبا بقضه وقضيضه لاستقبال امينه العام الجديد ، دون ان يعذب نفسه باسئلة حول شرعية من صار لقبه الرسمى " القائد " ، وحول مصير قيادة الحزب الشرعية المعتقلة . فى حلب ، وخلال اجتماع حزبي فى مركز المدينة الثقافى ، وقف اخيرا رفيقان اعلنا عن اسميهما وقا لا بصوت واضح انهما يعتبران الاسد غاصبا للسلطة ، وانه قضى بانقلابه على الحزب ، وليس سوى جنرال متمرّد سيجر سوريا الى احضان اميركا والرجعية العربية . رد الاسد شاكرًا للرفيقين صراحتهما ، وقال انه كان يتساءل اين الحزب الذى اخذ موقفا عدائيا منه ، وكيف تخرج جموع الحزبيين لاستقباله كأن شيئا لم يحدث ، كأن الحزب ليس سوى تجمع كبير من اشخاص بلا عقيدة أو مبادئ . ثم شرح دوافع " الحركة التصحيحية " التى قادها (كان انقلاب ١٦ تشرين ومازال يسمى رسميا : الحركة التصحيحية) وعرض عليهما التعاون معه لانقاذ الحزب والبلاد .

لم يحل الاسد الحزب ، كما كان يعد قبل الانقلاب . يبدو انه كان يعتقد ان معركته مع الحزب ستكون طويلة وصعبة ، ثم اكتشف انه كان على خطأ ، وان الحزب ليس حقيقة سياسية فى مواجهة الجيش ، بل بقى ما كانه اصلا : حزب الجيش . كذلك اكتشف ان مساعى جديدة لوضع الحزب فى مواجهة الجيش او فى مكانه قد اخفقت اشد الاخفاق ، فقرّر عندئذ المحافظة على الحزب بعد تعويمه . هكذا فتحت ابواب الحزب من جديد امام جماعة العراق (يمثلهم عبد القادر قدره رئيس مجلس الشعب اللاحق ، ونائب رئيس مجلس الوزراء السابق للشؤون الاقتصادية وكتلته ، وكان منها مروان حموى ، رئيس وكالة الانباء السورية الموجود فى السجن منذ عام ١٩٧٥ ، واحمد دياب ، الذى وشى فيما بعد برفاقه فى التنظيم العراقى للامن ، بينما كان يرمى جنديته الاجبارية فى سرايا الدفاع ، فاحتضنه رفعت الاسد وعينه النظام مديرا لمكتب الامن القومى) ثم امام مجموعات من حواشى واطراف التيار الدينى (يمثلهم عضو القيادة القطرية سعيد حمادى ، الذى وزعت المخابرات له خلال أزمة ٧٩ - ٨٢ صورا وهو

معهم) . وقد قيل انذاك من مصادر جديدة ناقمة ان عدد المنتسبين او المنسبين الى البعث بلغ خلال السنوات الخمسة التالية للحركة التصحيحية قرابة ١٥٠ عضواً جديداً ، يتصدر معظمهم من الطبقة الوسطى المحافظة فى المدن ، الذين ما لبثوا ان امسكوا بزمام امور الحزب فى مدنها . (ربما قسرت هذه الواقعة عدم اشراك الحزب فى المعارك ضد الاخوان المسلمين ، والاعتقالات الكثيرة التى حدثت فى صفوفه خلال هذه المعارك ، وسرعة انهيار المنظمة الحزبية فى حماه وحلب ودمشق والجزيرة ، ووجود تصنيف امنى سلبى حول الحزب كقوة غير موثوقة يجب الامتناع عن توزيع السلاح عليها . وكان جهاز الامن قد اعد تقريراً عام ١٩٨٠ يطلب من الرئيس الاسد قال فيه ان عدد اعضاء الحزب الموثوقين هو بضعة الاف قليلة وحسب من جهاز بلغ تعدادهم ٤٧٥ الف منتسب عاملاً فى ذلك العام . الحقيقة ان مرحلة ١٩٨٠ - ١٩٨٢ الفلت تماماً ، ولكن بطريقة دموية ، مرحلة ١٩٧٠ - ١٩٧٩ م حياة الحزب ، الذى تعرض لتغيرات عميقة بعد ازمة الدولة والمجتمع فى سنوات الاضطراب والفيلان الفاصلة تلك) . وقد شاعت فى تلك الفترة طرفة تقول : اذا كنت مسلماً علوياً ، فالوثيقة التى عليك احضارها يجب ان تثبت انك كنت طيلة سنوات خمس قومياً سورياً ! . (هذا تلميح صريح الى الاصل القومى السورى لآل مخلوف ، اسرة السيدة انيسة مخلوف زوجة الرئيس الاسد ، الذين كانوا بقضهم وقضيضهم من القوميين السوريين ، الاعداء الالاء لحزب البعث على مدى تاريخه) .

س : كيف استقبلت سوريا الانقلاب الاسدى ؟

ج : استقبلها الجمهور بالترحاب والتأييد ، فالاسد كان يعد بالحريات السياسية والاقتصادية . وقد فهم الجمهور الوعود بطريقته الخاصة ، فاعتقد ان الطابع الطائفى للسلطة سيضعف الى ان يزول بفضل الحركة التصحيحية ، التى صالحت مصر والسعودية ووعدت بمصالحة مع العراق واتجهت نحو الوحدة مع مصر والسودان وليبيا ؛ كما صالحت السلطة مع القوى السياسية جميعاً ، من الشيوعيين الى الاخوان المسلمين الى البعثيين المنزوين عن الحياة العامة ، وكان فيهم كثيرون من جماعة عقلق ، الى البعث العراقى ؛ كما خففت وطأة الحضور السوفياتى على الرأى العام ، وفتحت ابواب البلاد من جديد امام الغرب ، وانتهت عزلتها العربية ... الخ . من جهة اخرى ، فهم الجمهور من وعود الاسد ان التزمتم الاقتصادى والايديولوجى سينتهى ، واعتقد ان فرص وصول المواطنين الى اجهزة ومناصب الدولة المختلفة ستكون متساوية من الان فصاعداً ، وبعدة عن الاعتبارات التقيدية ، السياسية والحزبية والاجتماعية . لقد بدا الاسد للجمهور الواسع كرجل يعد بانهاء المرحلة البعثية من تاريخ سوريا ، فقبلوا به ووقفوا معه ، حتى ان مدينة حماه

خرجت لاستقباله ، عندما زارها بعد الحركة ، بشيبيها وشبانها ، ورجالها ونسبها ، وانتظرتة على مشارفها باتجاه حمص ، المدينة التي جاء منها ، وقد ذبحت الف خروف ترحيبا به ، ورقصت وهزجت فى الشوارع طيلة يوم كامل (عندما ذبح الاسد المدينة بعد ذلك بـ ١٢ عاما ، كان كثيرا ما يتحدث عن هذا الاستقبال ، ويرى فيه برهانا على ولاء المدينة له وعلى قلة اعداد خصومه فيها . وقد درجت الصحافة الاسدية بالفعل على اعتبار خصوم النظام فى المدينة " عصابة " ، لكن ذلك لم يمنع الاسد من اصدار اوامر الابداء المفتوحة لشعب حماه ، فقتلت وحدات الجيش السورى النظامية ووحدات سرايا الدفاع والمخابرات ٢٦ الفا من سكانها ، من جميع الاعمار والاتجاهات السياسية والمنايات الاجتماعية والدينية والثقافية) .

وقد عزز الخطاب السياسى والايدىولوجى ، الذى تبناه نظام الاسد بعد الحركة هذه الاوهام لدى الناس ، ان نادى " القائد " بقيام مجتمع قائم على المحبة والثقة . وعلى حرية المواطن كركيزة لعلاقاته بالسلطة وبالقوانين ، وبالرفاه كغرض للسياسة الاقتصادية . وقال ان معنى فكرة " القائد " هو عمليا انعدام التوسطات بينه وبين الشعب . ففهم الناس انه سيققق من خلال احلال شعار " القائد " محل شعار " الحزب القائد " التى كانت سائدة فى المرحلة السابقة . وعده بتهميش الحزب تمهيدا لحله . ثم عندما امتنع عن حل الحزب وفتح صفوفه امامهم ، قالوا : هذه هو التطبيق العملى لفكرة المساواة بين المواطنين بعيدا عن اصولهم السياسية ، وان القائد يضع الحزب بين ايديهم ويرفعهم بهذه الطريقة نحو السلطة ، التى سيسرركهم بها فى مرحلة اولى ، وسيعيدها لهم فى طور تال . وليس سرا ان الجمهور الواسع اعتقد ان القبول بعلوى فى رأس السلطة يستند الى ارادة الشعب المسلم العامة ، افضل لهم وللبلاد من القبول برئيس مسلم يستند الى الارادة الخاصة لاجهزة السلطة والحزب العلوية الطابع ، كما كان الحال ايام رئاسة نور الدين الاتاسى ، فقبلوا به رئيسا للجمهورية بعد الحركة التصحيحية بغام .

غير أن اوساط شعبية لا يستهان بها اخذت موقف الترقب والحذر ، الى جانب الاوساط السياسية التى كانت ترى ما يحرى من تطورات فى الساحة العربية (كموت عبد الناصر وحركة مبرر التصحيحية التى قام بها السادات : وذبح الحزب الشيوعى السودانى والمقاومة الفلسطينية هى الارن بقوة السلاح) وتعتقد ان الانقلاب بالاسدى يقع فى سياق هذه التحولات المعنوية للقرى التقدمية . من امثلة ذلك ان يوسف فيصل ، امين عام احد الانشقاقات المنبثقة عن الحزب الشيوعى السورى الموالى للنظام ؛ قدم بوصفه مسؤول مكتب العلاقات الخارجية فى الحزب ،

تقريراً مكتوباً الى مكتب حزبه السياسى يقول فيه : ان الاسد قبض ٥٠ مليون مارك من المانيا الغربية مقابل قيامه بالانقلاب . كما راجت انذاك فى الاوساط اليسارية حكاية ابراهيم ماخوس ، وزير خارجية حكومة يوسف زعين ، الذى قابل فى احدى زيارته الى باريس مسؤول مكتب العلاقات الخارجية للحزب الشيوعى الفرنسى ، فطلب هذا اليه انتهاج سياسة معتدلة وحذرة من التدخل الى جانب المقاومة الفلسطينية فى الاردن فى قتالها مع الجيش الاردنى فى ايلول من عام ١٩٧٠ ، وحذره من ان ثمن الدفاع عن المقاومة قد يكون قاتلاً ، لان الاميركان رتبوا انقلاباً ضد النظام القائم فى سوريا لا ينقصه سوى الضوء الاخضر سيقوده " حافظ الاسد " وزير الدفاع . اخيراً ، فان الفلسطينيين فى سوريا نظروا بخوف وريبة الى الانقلاب ، وقد رووا ان طفلاً خرج م مدرسته فى مخيم اليرموك جنوب دمشق ليرى خاله ممطياً دراجته الهوائية وهو يرتدى ثيابه العسكرية المرقطة ، فصاح الطفل به : اذهب يا واخلع ملابسك العسكرية ايها الخال . الم تسمع ان الاسد عمل انقلاباً واستولى على السلطة ؟ .

س : بأى افق ادخل الاسد الناس الى السلطة ، سواء فى مجلس الشعب أم فى الحزب ؟

ج : بأفق احتوائهم . كان الاسد يرى انه يمكن ارساء النظام القائم على ارضية اجتماعية واسعة ، دون اضعافه . بل انه كان يعتقد ان الفشل فى ارساء النظام على مثل هذه الارضية سيؤدى الى سقوطه ، لان الاستمرار فى اضعاف طابع ضيق ، طائفى مذهبياً او نخبوى - اقلوى ثورياً ، كان من شأنه ان يقود البلاد الى انقسام عميق يطيح بالسلطة ، قبل ان تنجح فى تعبئة وتنظيم طاقاتها . لذلك قامت خطته على نقاط ثلاث :

١ - تقديم تصور جديد لعمل السلطة يتيح لها القدرة على التعاطى مع المجتمع من افق يبدو جديداً .

٢ - تعبئة حد اعظمى من الطاقات والقوى السياسية والاجتماعية حول السلطة .

٣ - تقوية السلطة عن طريق احتواء القوى المجتمعية بداخلها ، بدل استيلاء هذه القوى عليها ، بالتدرج او فى معركة واحدة ، بل التنازلات التى بدا ان الاسد يعتمز القيام بها حيال المجتمع ، وخطابه حول حرية وكرامة المواطن وحول مساواة المواطنين كان هدفه اضعاف المجتمع بافراغه من طاقاته واحتوائها ضمن السلطة ، لاستخدامها لاحقاً ضد خصوم النظام ، ولتدمير المجتمع بقوى آتية منه ، والاحتفاظ بقوى السلطة كاحتياطى استراتيجى فى يد قيادتها .

لا بد في هذا انسياق من ابراز الفارق الذي كان موجودا في تصورات التيارين البعثيين المتصارعين حول نمط الدولة المنشودة . فقد اراد تيار جديد وضع يده بعثيا ، بالقوى الموجودة في البعث وبغض النظر عن تركيبها الطبقي او الايديولوجي السابق ، على الدولة ليستخدم مواقعها في السلطة من اجل احداث تبدلات اجتماعية عميقة بقدر كاف ، تمد السلطة بقوى تفرزها العملية الثورية الجارية ، وتطعمها باحسن ما في المجتمع من قوى وعناصر ، وتحسن تركيبها تحسينا مضطردا ، لتصل بها في النهاية الى شكل قريب من اشكال السلطة القائمة في المجتمعات الاشتراكية ، او مطابق لها .

كانت خطة جديد تقوم اذن على استعمال السلطة كرأس جسر يستخدمه الحزب لتثوير المجتمع ، على ان تنفتح صفوفها ، يوما بعد يوم ، لعناصره الاكثر تقدما ووعيا واشتراكية ... الخ ، وتتحسن نوعيتها تحسنا مضطردا يحولها عن طابعها الاصلى الذي انطلقت منه .

اما في تصور الاسد فان وظيفة السلطة هي احتواء نخب المجتمع وعناصره وقواه السياسية ، وتجريده من امكانية الافادة منها في الدفاع عن نفسه ، وشد النخب المجتمعية والطبقية الوليدة اليها شدا يوجه قوتها ضد مجتمعها ؛ الى ان تتحول سيرورة احتواء النخب المجتمعية والسياسية الى سيرورة احتواء للمجتمع نفسه في السلطة ، لالغائه الغاء متاعظما ونهائيا ، والوصول الى نمط من السلطة شمولي من طراز فاشي ، وليس شموليا وحسب ، كما هو حال السلطة " الاشتراكية " ، التي كانت ستنبثق عن تجربة جماعة جديد ، لو قيض لها الحياة .

س : هذا يعني ان هدف شعارات الحرية لم يكن تحرير المجتمع ؟

ج : مثلما رأى الاسد في الجيش قوة سياسية - سلطوية يجب ان يخضع الحزب لها بدل ان تخضع هي له ، اعطى السلطة اولية مطلقة على المجتمع ، فصار همه تقويتها والغاءه سياسيا . لذلك فان هدف شعارات الحرية لم يكن ما توحى به ، اعطاء المجتمع حرية اختيار ما يناسبه من سياسات وحكومات ، بل كسب الوقت لتقوية السلطة . وسيقول الاسد بصراحة فيما بعد ان حرية المجتمع تعنى قوة السلطة (الدولة) ، بذريعة انه لا يمكن تصور مجتمع حر تعبر عن سلطة ضعيفة ، او تصور سلطة قوية في مجتمع ضعيف ! .

مهما يكن من امر ، فان تصور الاسد للحرية ذاتها كان يتضارب اشد التضارب مع شعاراته حولها . فقد قال بالحرية في مجتمع منعه السلطة الى التطلع نحو اهداف خارجة عن

اهدافها . منذ البداية ، رأى الاسد فى امتلاك المواطن او المجتمع لاهداف مغايرة لاهداف السلطة خيانة جسيمة " للوطن " ، فلا يعقل ، من وجهة نظره ، ان يمارس المواطن حريته خارج اهداف النظام القائم ، وهى : الوحدة والحرية والاشتراكية .

غير ان الاسد لم يكتف بالكلام ، بل ربط اليه بدءا من عام ١٩٧٢ ، عام قيام الجبهة الوطنية التقدمية ، التعبيرات السياسية التاريخية عن طبقات وتيارات المجتمع السورى باستثناء حزب الاخوان المسلمين ، وفرض عليها الالتزام ببرامج البعث وسياسته ، معتبرا ان اقامة احزاب جديدة هو جريمة لا تغتفر ، ستهدد الوحدة الوطنية التى تحققت بقيام الجبهة " . اذا اضفنا الى ذلك تصورات حول المؤسسة الدينية وعرف التجارة بوصفها تعبيرات عن مصالح مجتمعية غير سياسية وغير شعبية ، قادرة على اقامة رأى عام غير سياسى يوالى السلطة ويحل محل الجمهور المسيس ، وتذكرنا فى الوقت نفسه تشعب وتنوع وانتشار اجهزة القمع والمخابرات بعد الحركة التصحيحية ، ادركنا معنى الحرية التى قال بها وحدوها . انها لا تعنى سوى شئ واحد : حرية المواطن فى تهميش نفسه ووضعها رهن اشارة السلطة دون قيد او شرط ، والا تعرض لنتائج حرية اجهزة القمع ، التى تراقبه ليلا ونهارا وسرا وجهارا ، وعرف ساعته ماذا تعنيه الحرية واين توجد بالفعل .

فى تلك الفترة من الحركة التصحيحية ، عندما كانت الوعود بالحرية هى الخطاب الاساسى للنظام الجديد ، قال الاسد فى خطاب القاه فى مدينة حلب جملة غير موفقة هى : " ان الحركة امنت العلف للمحافظات الشرقية " . نشرت جريدة الثورة الحكومية هذا الخبر فى مانشيت على صفحتها الاولى ، فاذا بالامن يقتحم مبنى الجريدة وينقض على هيئة تحريرها محققا فى هذا التخريب الخطير ، ويعتقل اثنين من المحررين لفترة اسبوع كامل تعرضا خلاله لجميع صفوف التعذيب .

س: لم تكن اذن ملامح وعلامات المرحلة التالية جلية فى خطاب الاسدية آنذاك ؟

ج : بالعكس ، كان خطاب النظام الجديد مكرسا لكسب الوقت ، لتحديد الطاقات والقوى الشعبية والسياسية فى مرحلة حساسة كان هدفه فيها اعادة ترتيب اوضاعه وتقوية صفوفه واقامة موازين قوى تسمح له بممارسة السياسة التى كان عازما على تنفيذها . لذلك كان هدف الخطاب هو التعمية على سياسته الفعلية ، التى بدأت تتبلور بعد حين على كل حال . من اجل هذه الغاية ايضا تم تعيين رجل قليل الامكانات وبعيد عن السياسة هو

الاستاذ احمد الخطيب ، نقيب المعلمين ، رئيسا للجمهورية ، وهو تعيين تحول الى مادة للطرفه التالية : يلتقى سوريان ، فيسال احدهما الآخر عن سر انتقاء رئيس ضعيف للجمهورية كأحمد الخطيب . يرد الثانى : لو كان ضعيف حقا لما جاء برئيس وزراء قوى كالاسد . لقد كان من الضروري اعداد المسرح اعدادا متأنيا للسابقة التى لا مثيل لها فى تاريخ سوريا كله ، الا وهى ترئيس علوى على بلاد ينص دستورها على ان دين رئيس دولتها هو الاسلام ، السنن بطبيعة الحال . والحقيقة ان خطة الاسد كانت بسيطة بقدر ماهى فعالة : اذا كان رئيس الجمهورية هو فى الوقت نفسه قائد الجيش ومدير اموره السياسية ، وكا ممسكا بالحزب ، وساهرا على السلطة التنفيذية فى نظام رئاسى من النمط الاميركى ، وكان هو الذى يختار اعضاء مجلس الشعب الذى سيتكون حتما من اغلبية عالية - فلاحية ، ابيعيثية ، وان هو ، فى الوقت نفسه رئيس مجلس القضاء الاعلى فى بلد قطع البعث فيه سرورة ترسخ حياة قضائية فعالة ، فان استمرار ونجاح السلطة الجديدة سيتوقف على امساك " القائد " الجديد برئاسة الجمهورية ، والمهمة الاساسية للمرحلة التى ستسبق تنصيبه رئيسا تتلخص فى العداد لرئاسته . فى هذه المرحلة لابد من نزع الصفة الطائفية عن الرئيس القادم ، وتصويره بصورة رجل القواسم الوطنية المشتركة باوسع وادق معانيها ، ولا بأس من اشاعة فكرة تقول ان الحركة ما حدثت الا للقضاء على السلطة السابقة ، العلوية بدرجة كبيرة . فهذا الخطاب يرضى الاوساط الدينية والعلمانية فى أن معا : الاولى لانها مع سلطة مسلمة ، والثانية لانها ضد مذهب الدولة . كما يجب اشاعة فكرة ان الحرية آتية ، وستتيح لكل صاحب مشروع سياسى تحقيق مشروعه ، بالطرق السلمية والدستورية . ان التركيز على فكرة الحرية كان يرمى الى تخدير القوى السياسية ، واقتناعها ان نظام الاسد هو نظام انتقالى ، يقر عبر طرح شعار الحرية بمرحليته ، ويعد المسرح لتسليم مواقعه لمن يسخره الشعب اختيارا حرا .

فى هذا السياق ايضا جاءت تهويلات النظام بالقضية الوطنية ، قضية الاراضى السورية والعربية التى تحتلها اسرائيل ، فى بيان القيادة القطرية المؤقتة الذى اصدره قادة انقلاب ١٦ تشرين ١٩٧٠ لتبرير ما قاموا به . فقد رفض البيان كل ما له علاقة بالثورة الاجتماعية وقال باولية تحرير الاراضى المحتلة الى درجة اظهرته بمظهر من يربط مصيره بها .

اخيرا ، فان تحليل النظام من سياسات البعث السابقة ، وحديثه عن نفسه كمرحلة جديدة فى تاريخ البعث لا ترتبط بأى رابط بما سبقها ، بل تلغيه وتقضى عليه ، لانه اما كان يمينيا مرفوضا فى مرحلة ما قبل ٢٣ شباط ، او يساريا طفوليا بعدها ، كان يرمى الى تحقيق الغرض الخداعى ذاته : اظهار القيادة الجديدة بمظهر القيادة التى تعد المسرح السياسى

الداخلي لقدم حكومة وطنية وشرعية حقا ، تأتي بها ارادة الشعب الحرة . فى المرحلة ما بين ١٩٧٠ - ١٩٧٢ ، كان خطاب الانقلاب الاسدى معيرا بكامله اذن على الاجرائيات الضرورية لاحداث تبدلات بنيوية فى السلطة ، ستتبع ، متى تبلورت واستقرت ، تحقيق الاغراض السياسية الفعلية التى حدث الانقلاب من اجلها . لذلك قلنا ان غرض خطابه فى هذا الطور كان التعمية على اهدافه الحقيقية وليس الافصاح عنها ، فالافصاح عنها كان سيصعب تمرير التغيرات السلطوية والبنوية الحقيقية للاسد . لهذا السبب اعتبرنا حديثه عنالحرية ، بل وجميع شعاراته فى هذه المرحلة ، مجرد ادوات للمناورة لا تلزمه بأى شىء مع انها ستلعب دورا بالغ الحيوية لفترة من الزمن يتم بعدها سحبها من التداول او اعادة قراءتها بما يغير معناها . بعد ان تكون قد لعبت دورها المأمول فى التمهيد للطور الذى سيلي هذا الطور الانتقالى .

اذا كانت شعارات الحرية قد مهدت لاقامة مرتكزات السلطة الاكثر استبدادية فى تاريخ سوريا الحديث ، واذا كانت مرحلة الانتقال لم تقض الى تغيير السلطة ديموقراطيا ، وانما ارسى البنى التى كفلت الحيلولة دون حدوث تغيير كهذا فى أى ظرف من الظروف ، واقامت مؤسسات واجهزة واجواء الاستبداد الشمولى الاشد قسوة ودموية فى تاريخ سوريا والعرب المعاصر ، فان علامات السياسة الاسدية التالية لم تظهر انذاك ، وان كانت المرحلة الانتقالية قد بينت اسلوب العمل السياسى ، الذى سيتبع فى الطور التالى وحتى اليوم ، وهو يقوم على تباعد اعظمى بين الوعود والسياسات العملية ، وبين الادعاءات والوقائع ، والنوايا والافعال ، وبين الشعارات والممارسات .

كان غرض مرحلة ٧٠ - ٧٢ هو اذن التمهيد لحكم الاسد الفردى ، ولنظامه الشمولى ، الذى ستبين وقائع السنوات العشرين اللاحقة طبيعته الحقيقية .

س : ما هى الرؤية التى قدمها الاسد للنخبة السائدة سياسيا وعسكريا ، والتى مكنت له من الاستيلاء على السلطة ؟

ج : قدم الاسد ومجموعته رؤية تقوم على عناصر متعددة هى :

١ - تقوية السلطة بدرجة تمكنها من تحييد وشل المجتمع تماما ، اما باستيعاب تعبيراته السياسية والمجتمعية فى اطارها ، او بتقطيع الصلات القائمة او المحتملة بين مكوناته وقواه ، او بالقضاء على قواه وتعبيراته الموجودة ، للوصول به الى حالة من انعدام الوعى تمكن السلطة من التلاعب به . لقد كان وضاحا منذ البداية فى التصور الاسدى ان تقوية السلطة تكون باضعاف المجتمع وليس بتقويته ؛ وتكون بتقوية السلطة بدرجة تكفى

لامتصاص العناصر الاتية من المجتمع ولعدم تحولها الى مراكز قوى مجتمعية داخل الدولة ، تنتقل اليها الصراعات الاجتماعية بدل ان تكون ادوات لها داخل الاوساط الاجتماعية التى جاءت بها ، تنتقل للسلطة صورة صادقة عما يعمل فيها ، وتنتقل الى هذه الاوساط تناقضات السلطة وتفجرها فيها بوصفها تناقضات مجتمعية .

٢ - توحيد مكونات السلطة حول قواسم مشتركة ومصالح جوهرية ذات طابع بنيوى ، لا يرتبط بالتبدلات السياسية والاجتماعية القائمة او المحتملة ، بل ترتبط هذه به ، ولا يتعين بالصراعات والانقسامات الممكنة فى الاطارين الاجتماعى والسياسى القائمين ، بل يتعين هذان الاطاران عبره .

٣ - توحيد المكونات السياسية القائمة على الصعيد الاجتماعى حول السلطة ، وتوحيد السلطة حول مركز مقرر هو الرئاسة ، متمثلة فى شخص الرئيس ذاته . وبناء ايدىولوجية ادواتية مرنة يقوم جوهرها وخطابها على قداسة شخص رئيس السلطة وعصمة افعاله ، تردع ايا كان عن مناقشة قراراته او الشك بصحتها ، وترى فى نقد شخصه او افعاله جريمة عقوبتها الموت .

٤ - منع اى شكل من اشكال الالتباس حول طابع السلطة ، فالسلطة ليست سلطة الحزب او الحكومة او القضاء او الجهاز التشريعى ، وليست سلطة هذه الهيئات والاجهزة مجتمعة ، بل هى سلطة الاجهزة الامنية من مخابرات وجيش اولا واخيرا ، ما دامت الاجهزة الامنية هى وحدها ادوات الرئاسة الحقيقية ، وما دام من غير المسموح به اطلاقا ان يشاركها اى جهاز قضائى او تشريعى او تنفيذى عملها او اهتماماتها ونشاطاتها ، الا اذا اوكلت هى اليه دورا كهذا او الحققت عمله بها ، كما هو حال بعض الاجهزة القضائية والحكومية ، ومجلس الشعب نفسه ، الذى تختار الاجهزة الامنية عناصره ، وتشرف على عملها . ان اى التباس فى مسألة السلطة من شأنه ان يهدد النظام القائم ، لذلك فان اى انقسام بين الحزب والجيش ، وفى الحزب اوفى الجيش هما بالنسبة للاسد المنوع الذى لا يجوز التساهل فيه . فالنوع الاول من الانقسامات تسبب بالصراع على السلطة بعد عام ٦٨ ، والثانى ادى الى حدوث محاولة انقلاب عام ٦٥ الناصرية وانقلاب ٦٦ البعثى . من هنا ، فان وحدة السلطة تساوى ، بالنسبة للاسد ، وحدة الاجهزة الامنية والقمعية (الجيش والمخابرات) فهذه هى نواة السلطة الصلبة التى يجب على الرئاسة الامساك بخيوطها ومفاتيحها فى كل الاحوال ، ولا يجوز ان يقترب اليها اى مؤثر من خارجها ، وان يخضع كل ما فى البلاد من سياسات وقوى واشخاص لستلزمات وحدتها وقوتها وهيمنتها . اما

الحزب والحكومة والجبهة الوطنية والسلطة التشريعية والقضائية والصحافة ... الخ ، فهي ليست سوى أدوات لهذا الجهاز المتحكم بالبلاد تحكما لا يحده قيد او اعتبار ، وظيفتها الاساسية التغطية على طابع السلطة القمعي ، العسكري والا منى ، وايهام الشعب السوري والعربي والرأى العام النولى انها هى المسكة بالسلطة ، وان الاسد امين عام الحزب والجبهة الوطنية الذى يدير اجهزة امن ، وليس رئيس اجهزة الامن الذى يشرف على الحزب والجبهة الوطنية ويديرهما .

لا نريد ان يفهم من كلامنا ان فى سوريا سلطتان ، واحدة تمتد من الرئاسة مارة بالجيش فالاجهزة الامنية وصولا الى هيئات وتنظيمات سياسية وحكومية وادارية ملحقة بها او خاضعة لها ؛ واخرى تبدأ من الحزب لتمر بالجبهة فالبرلمان فالقاعدة الشعبية للمجتمع السوري . هذا الانقسام ليس موجودا ولو فى حدود تقريبية ، بسبب وجود سلطة واحدة مركزية وقوية هى سلطة المؤسسة العسكرية ، يمثلها الاسد وتجسدها اجهزة الامن والقمع ، الموجودة بقوة داخل احزاب ومنظمات وهيئات ومؤسسات ... الخ تقع خارج ملاكها المباشر ، مع ان هذه الاجزاب والمنظمات والهيئات والمؤسسات ، وعلى رأسها حزب البعث نفسه ، تقع خارج التركيبة الحقيقية للسلطة .

٥ - ايجاد روابط ونواظم ايديولوجية تشد مفاصل الاجهزة وتغضى اعمالها القمعية بصفات سياسية وايديولوجية مقبولة شعبيا . هنا استخدم الاسد ما وجده فى ترسانة البعث والحزب الشيوعى الرسمى بمختلف مسمياته (بكداش - فيصل) من تعابير ومصطلحات وايديولوجيات سلطوية . فالنظام وطنى تقدمى فى الحد الأدنى ، واشتراكى ثورى فى السقف الاعلى . وهو فى جميع الحالات نموذج نقى لنظام معاد للامبريالية والصهيونية والرجعية ، يتمتع بقيادة ذات كفاءات لا مثيل لها فى المنطقة والعالم . واذا كان هناك من عيوب للسلطة ، فهي عيوب ناجمة عن عمل الحكومة والحزب والجبهة والقضاء والبرلمان ... الخ . انها اذا عيوب لصيقة بالهيئات التى يسعى النظام ذاته لتحميلها عبء اخطائه ، ولتصويرها بصورة المراكز المسكة بالسلطة فى البلاد ، ليعمى بوجودها على مراكز السلطة الحقيقية ، كما قلنا منذ قليل .

٦ - تأين موارد مالية كافية لتمويل سيرورة تحول عشرات الاف السوريين ، الاثنين من مختلف المناصب الاجتماعية ، الى كادر فى السلطة ، يرتقى سلمها الوظيفى من الأدنى الى الاعلى ، ليلبغ مئات او الاف منه المراتب العليا لطبقة الدولة ، الملتفة حول مركز القرار ، اى حول الرئاسة . علما بأن القناة الاساسية لوصولها الى مراكزها العليا هى اجهزة الامن والمؤسسة العسكرية بصورة حصرية . من جهة اخرى ، فان من الضرورى ايضا

تأمين فائض يكفل استقرار القاعدة الاجتماعية للسلطة ، ويسمح باعادة انتاج قوة العمل الانساني على ارضية انتاج تمسك الدولة به ، وتتحكم بموارده وبتصريف منتجاته واسعارها وعائداتها ، وبالتالي بالمجتمع الذى ينتجها .

لتأمين موارد كهذه ، كان لابد من التمسك بملكية الدولة لوسائل الانتاج الرئيسية ، وبالسيطرة على الاصلاح الزراعى وعلى الارض . كما كان من اللازم الوصول الى حصة ما من اموال النفط العربى ، اتاحتها للسلطة سياسة وضعت امكاناتها فى خدمة هذا الطرف العربى او الدولى مرة وضدهما مرة اخرى ، وفق حسابات تلعب الريعية الاقتصادية فيها دورا يفوق فى حالات كثيرة دور الرهانات السياسية التى تبرر السلطة بها سلوكياتها . هذا الدور السياسى ذى الريعية الاقتصادية القصوى ما كان لينجح ، لو لم يتم تعبيره على نمط معين من التحالفات مع القوى السياسية السائدة فى العالم العربى ، وعلى نمط من التفاهات المضمرة والمعلنة مع اسرائيل ، القوة الاقليمية الاساسية ، وعلى اشكال التفاهات مع القوى الدولية الكبرى وفى مقدمتها الولايات المتحدة الممسك الحقيقى باموال النفط وبقرار استخدام القوى العسكرية الاسرائيلية .

٧ - للوصول الى اموال النفط كان لابد اذن من سياسة ترضى عالم النفط ، وضعت خلال العام الاول من الحركة التصحيحية ، حين اعلن الاسد بصراحة ان سوريا لم تعد تسعى الى تغيير الاوضاع فى العالم العربى ، بل هى ستتحالف مع مصر والسعودية من اجل الحفاظ على استقرار هذه الاوضاع و " ازالة آثار العدوان " . تلك كانت نهاية سياسة المجابهة وبداية سياسة التوازنات والتحالفات المتغيرة ، فاخذ الاسد يستخدم ورقة مصر للضغط على السعودية وورقة السعودية للضغط على مصر ، كما تم تذكير الدولتين بوجود البعث العراقى وبامكانية تحالف سوريا معه ، فى حال غياب الاسد او الضغط المفرط عليه ، وهى امكانية ستقلب موازين القوى فى العالم العربى رأسا على عقب وستعيده من جديد الى استراتيجية المجابهات . وقد قيل عنذاك ان الاحجام عن لعب هذه الورقة سيضع مفاتيح العالم العربى بين ايدي نظام الاسد ، وسيشكل ورقة ضغط جد فعالة على السعودية وعالم النفط ومصر ، بل وعلى العالمين الغربى والشرقى .

اما التصور الذى وضعه الاسد لمسألة الاحتلال الاسرائيلى فقام على قبول ما يقبل به العالم العربى ، ممثلا من الان فصاعدا فى مصر الساداتية والسعودية ، وعلى الامساك ، فى الوقت نفسه ، باوراق ضاغطة على الاسرائيليين والغربيين والعرب ، منها ورقة الكفاح المسلح وورقة منظمة التحرير الفلسطينية . أن الانسجام مع الموقف العربى لم يستهدف فقط الاستقواء بالسياسة العربية فى مواجهة اسرائيل والعراق ، بل اراد

ايضا ، بل وبالدرجة الاولى ، الوصول الى قسم من عائدات النفط العربى ، يمول الاسد به تسريع سيروية نشوء وتكون طبقة الدولة المرسلطة العليا التى ايقن ان كل شىء سيتوقف فى المستقبل على سلطتها .

اخيرا ، كان لابد من استكمال رؤية النظام الداخلية والعربية برؤية دولية تسهم بدورها فى حماية النام وفى تحويله الى احدى حاجات النظام الدولى . وقد تم ذلك من خلال امرين : القبول بقرار مجلس الامن الدولى رقم ٢٤٢ ، الذى وضع حدا لتحفظ النظام السابق على التفاهم الدولى فى منطقة الشرق الاوسط وحول سوريا الى قوة من قوى الاستقرار ، بعد ان كانت تثير بسياستها خوف العاملين والقوى الاقليمية ، وخاصة منها عرب النفط . اما الامر الثانى فكان السعى الى جعل سوريا حاجة مركزية من حاجات التوازن الدولى ، وهو ما تطلب مراقبة دقيقة لتبدلاته وتعديلا متواصلا للسياسة السورية يأخذ بعين الاعتبار سياسات الطرف المهيمن دوليا حول هذه النقطة او تلك من نقاط الصراع بين الدولتين العظميين فى المنظمة العربية . فى هذا الاطار ، خطط الاسد للعب ورقة الاميركيين ضد السوفيات وورقة السوفيات ضد الاميركيين ، الى ان برع فى هذه اللعبة ايماء براعة ، قبل ظهور الجورباتشوفية ، التى انتهت الصراع الدولى القديم واحلت محله رؤية جديدة كل الجدة للسياسة الخارجية السوفياتية .

٨ - استكمال مؤسسات السلطة واضفاء طابع من الانتظامية على اعمالها . هذه المؤسسات حددها بيان القيادة القطرية فى ١٦ تشرين بمجلس الشعب (البرلمان) والجهة الوطنية التقدمية ، ومؤسسة الرئاسة ، التى يجب انتخاب رئيسها من الشعب ، فى اقتراح سرى ومباشر . اما مجلس الشعب فقد تم انتخابه فى فترة الانتقال ، عام ٧١ ، لمدة اربع سنوات ، على ان يكون ٥١ ٪ من اعضائه من العمال والفلاحين . فى حين تمت اقامة " الجبهة الوطنية التقدمية " من الاحزاب الخمسة التالية : حزب البعث العربى الاشتراكى (٨ مقاعد) ، حزب الاتحاد الاشتراكى العربى (مقعدان) ، الحزب الشيوعى السورى (مقعدان) حزب الوجدوين الاشتراكين (مقعدان) وحركة الاشتراكين العرب (مقعدان) على ان يكون رئيس الجبهة الوطنية التقدمية بعثيا . من الجدير بالذكر ان يوسف فيصل ، المسؤول الشيوعى الذى ابلغ حزبه بضرورة اتخاذ موقف معاد من الحركة التصحيحية والاسد ، بحجة ان هذا الاخير تلقى معونة من المانيا الغربية مقدارها ٥٠ مليون مارك مقابل قلب قلب نظام صلاح جديد " الوطنى التقدمى " الذى عجزت اسرائيل عن قلبه فى حزيران ، كان هو مندوب الحزب فى مفاوضات الجبهة ، وهو الذى وقع ميثاق الجبهة باسم حزبه .

س: سنتوقف قليلا عند الجبهة الوطنية ، وعند تبدلات السلطة وتمولها الى سلطة أجهزة ، فما هي اسباب اقامة هذه الجبهة الوطنية التقدمية ؟ .

ج : المنطلق الذى حتم اقامة الجبهة هو عينه الذى فرض تبدلات السلطة كلها . انه التحول الذى اصاب الطبقة الوسطى السياسية وحول اقسامها العليا الى طبقة دولة ، عبرت الحركة التصحيحية عن جهدها لفرض رؤيتها ومصالحها كروية ومصالح اجتماعية مهيمنة ، وايدىولوجيتها كايديولوجية سائدة . مثلما عبرت عن تحول حقلها السياسى ، الذى نما من الحقل السياسى للطبقة الوسطى السياسية ، الى حقل سياسى مهيمن فوحيد . ان الجبهة هي التعبير العملى عن هذه التحولات ، والشكل الذى تجسدت من خلاله حاجة طبقة الدولة الى مد نفوذها الى القطاعات الاجتماعية التى تغطيها داخل المجتمع نفسه الحقل السياسية او الايدىولوجية الخاصة بهذه الاحزاب والتعبيرات السياسية ؛ وبالتالي ، فان اقامة الجبهة تقع فى سياق ربط التعبيرات السياسية للمجتمع بالسلطة الجديدة ، لحرمانه من اية تعبيرات خاصة به ، وهي توحى بأن العملية السياسية ستقوم فى الحكم الجديد ومن الان فصاعدا على انهاء الثنائية السياسية - المجتمعية ، التى مثلتها السلطة السابقة والاحزاب وادت الى التناقضات والصراعات الكثيرة التى عرفتها سوريا ؛ كما تقوم على دمج السلطة والمجتمع دمجا نهائيا سيتجسد فى السلطة الجديدة . بقول اخر : ان احتواء طبقة الدولة لجميع التعبيرات السياسية ، وتركيز السياسة فى السلطة الجديدة دون غيرها ، التى تطلعت لاحتواء النخب السياسية والمجتمعية فى صفوفها ، واحتواء مواقع وجود التعبيرات السياسية ضمن المجتمع فى اطار قاعدتها الخاصة ، هي الاسباب التى دفعت السلطة الجديدة لاقامة " الجبهة الوطنية التقدمية " ، وليس ما قيل عن حرص القيادة على " التعاون " مع هذه القوى . والحقيقة ان قيام الجبهة عنى عمليا الغاء الاحزاب السياسية وليس مجرد احتوائا فى صفوف السلطة الجديدة ، فقد حرم الميثاق عليها العمل فى اوساط الطلبة والجيش ، والزمها بالتقيد بمنهاج البعث المرحلى وقرارات مؤتمراته الحزبية فى رسم سياساتها . وفرض عليها واقع وجود اغلبية ميكانيكية خلال التصويت على ما يطرح عليها من امور ، بقبولها اعطاء الاغلبية فى قيادتها لحزب البعث واعتبار صوت رئيسها البعثى مقرا ، وبموافقتها على اخذ قراراتها بالاغلبية البسيطة ، واخضاع المسائل المدرجة على جدول اعمال كل اجتماع من اجتماعاتها للتصويت ، مما يعنى ان البعث يستطيع بعملية ديموقراطية بسيطة رفض اى طلب يتقدم به اعضاء الجبهة غير البعثيين مجتمعين ، بما فى ذلك تناول المرطبات خلال الاستراحات الفاصلة بين

الاجتماعات . من الامور الدالة على ان اقامة الجبهة عنت الغاء الحزاب الداخلية فيها ، ان الميثاق يقرر اجتماعا دوريا لقيادتها كل اسبوعين ،تناقش خلاله من يراه اعضاؤها من قضايا . لكن الجبهة لم تجتمع خلال السنوات الثماني العشرة الماضية على قيامها سوى مرات قليلة تعد على اصابع اليد ، بل انها كثيرا ما اجتمعت لتعطي موافقة لاحقة على قرارات كان الاسد قد اتخذها ، دون علمها او استشارة اى من اعضائها . ولعله من الامور المميزة فى هذا السياق ان الجبهة ، التى قرر الميثاق لها جريدة مركزية منذ ١٨ عاما ، لا تمتلك الى اليوم وسيلة اعلامية تنطق باسمها ، وان صحف ونشرات الاحزاب الداخلة فيها ما تزال سرية جميعها ، لان السلطة السورية لم تعترف بهذه الاحزاب الى اليوم ، وهى تنتهم اعضائها حين تعتقلتهم لسبب او لآخر ، وهو ما يحدث بين فينة واخرى ، بالانتماء الى تنظيمات سرية محظورة وغير شرعية .

س : وتحولات السلطة نحو سلطة اجهزة ؟

ج : ارتبطت هذه التحولات بالحقائق التالية :

١ - احتمالات الصراع العربى - الاسرائيلى ، وانعكاساتها على السلطة السورية . فقد عايش النظام البعثى انهيار قوته العسكرية خلال حرب ١٩٦٧- وفرار القسم الاكبر من الطبقة الحاكمة من دمشق ، ونقل احتياطى الذهب والعملات الصعبة ومقر بعض الصحف الى حلب ، وتوزع المسؤولين فى الحزب والدولة على بضعة مدن سورية كحمص وحماه وحلب واللاذقية بذريعة تنظيم المقاومة الشعبية وتعبئة الطاقات ل " حرب تحرير شعبية طويلة الامد " . فى هذه الفترة عاشت دمشق والمدن السورية حالة فراغ فى السلطة ، بينما الجيش منهار ، وقاعدته العريضة مهياة لانفجار ضد القيادة التى تسببت بهزيمته دون قتال ، لانها زجت به فى معركة خاسرة ثم امرت ضباطه بالتخلى عن عساكرهم والنجاة بانفسهم ، وهو ما تسبب بموت مئات الجنود وضياح الالاف منهم ، وبحالة من القلق خافوا عواقبها ، خاصة عندما شاع انهم قد يحاسبون ويحاكمون نتيجة للصراعات على السلطة ، القائة فى اوساط القيادة . وبينما جهاز امن النظام ضعيف او متصارع ، او فى يد قيادة الحزب المدنية ، التى يمكن ان تستخدمه لتصفية حساباتها مع الضباط المعزولين عن قاعدتهم العسكرية ، المدانين بالفرار من ساحة المعركة والخائفين من الحساب .

هذا الخطر المزدوج : خطر قيام قيادة الحزب بتسديد ضربة الى قيادة الجيش المهزوم امام العدو الخارجى ، الذى ما عادت المعارك والحروب معه تنقطع ، والذى انزل خلال سنوات قليلة مجموعة هزائم مهينة بجيش ونظام البعث ، انتهت بالهزيمة الحزيرانية الكبيرة . وخطر

نشوب تمرد قد تنظمه قوة معيأة ، اعدت نفسها لساعة انهيار محتمل لجيش هو فى الوقت نفسه جهاز يحمى الحكم ويخوف الشعب ، هو ما اريد قطع الطريق عليه عن طريق تحويل السلطة الى جهاز امنى بالدرجة الاولى ، وذلك بخلق جيش ثان داخل البلاد لا شأن له بمعاركها الخارجية ، يستطيع التغلب على اى خطر داخلى مهما كانت طبيعته ، يكب على مراقبة الاوضاع الداخلية والقوى السياسية الموالية والمعارضة للنظام ، ويقدر بالتالى على استباق اية ضربة قد تقوم بها اية جهة من الجهات . هذا التحول للسلطة ظهرت جديته عام ١٩٧٣ ، فما ان انهار الجيش فى القطاعين الشمالى والوسط من الجبهة وقامت اسرائيل باختراقها من غرب دمشق وجنوبها وبدأ جيش العراق يتدفق على دمشق ، حتى اعلن مساء يوم ١٢ تشرين الاول عن خطاب سيلقيه الرئيس الاسد ليل ذلك اليوم ، وهو ما حدث بالفعل فى الثانية عشرة ليلا . كان الشعب قلقا بطبيعة الحال حول سير المعارك ، التى كانت تقترب من دمشق التى حرماها دوى المدافع من النوم . حين بدأ الاسد يشرح سير المعارك فى الايام السابقة ووصل الى فقرة يقول فيها ان الجيش كان على وشك ان يحرر القنيطرة ، اطلق عشرات الاف عناصر الامن ، المنتشرون فى كل زقاق وشارع من مدينة دمشق ، النار من بنادقهم الاوتوماتيكية ورشاشاتهم ، " ابتهاجا بتحرير المدينة " ، كما قيل فى اليوم التالى . لكن الحقيقة هى ان الاسد اراد تقديم انذار صريح لخصوم نظامه يقول : اذا كان جيش الجبهة قد انهار ، فان جيش حماية النظام ، جيش الداخل ، مازال سليما لم يمس ، فلا يلعبن احد بالنار لحساب العراقيين او لحسابه الخاص . وقد فهمت المدينة الانذار الذى كلفها عشرات الموتى بالسكينة القلبية ، ممن اعتقدوا ان جيش اسرائيل احتل المدينة . هؤلاء المساكين لم يقيض لهم ان يعرفوا فى الصباح ما عرفه مواطنوهم ، ممن لم يكف خوفهم لقتلهم بسكينة قلبية ، وهو ان من اطلقوا النار لم يكونوا من الاعداء ، بل من " قوات الامن " ، المكلفة بحمايتهم .

٢ - تميزت الفترة ما بين انتزاع البعث للسلطة من شركائه فى انقلاب ٨ آذار وتشيرين الثانى من عام ١٩٧٠ بكثرة الصراعات والخصومات والتحديات والانقسامات التى واجهتها السلطة الجديدة . فقد امتد صراع البعث ضد الحركة الناصرية فى الجيش والعمال والطلاب والفلاحين من ٨ آذار عام ١٩٦٣ الى اواخر شهر تموز من عام ١٩٦٥ . فى هذه الفترة حدث تمرد معاد فى مدينة حماه ، ادى الى اقتحامها بالدبابات وقصفها بالمدافع وراجمات الصواريخ ، واعتقل الاف القوميين العرب ، والشيعيين ، ومنتسبى التيار الدينى . كذلك نشبت خلافات وانقسامات داخل صفوف البعث ، قسمته الى تيارين قومى وقطرى ، وادت الى تغيرات متتالية للحكومات ولقيادات الجيش ، ثم لاعتقالات وتصفيات متبادلة ، واخيرا الى انقلاب قومى عام ٦٥ تلاه انقلاب قطرى دام عرف بحركة ٢٣ شباط

١٩٦٦ ، التي اطاحت نهائيا بالتيار القومي ووضعت في السجون والمعتقلات ، او اخرجته من البلاد . اخيرا حصلت بعد عام ونيف من استيلاء الشباطيين على الحكم حرب حزيران التي كانت ملامحها قد شرعت ترسم في افق السياسة الشرق اوسطية منذ عام ٦٥ ، والتي اعقبتها هزيمة عسكرية منكرة للجيش وهزيمة سياسية اشد نكرا للنظام ، وترتبت عليها صراعات ٦٨ - ٧٠ ، التي انتهت بطرد تيار جديد من الحكم ، ووضع قياداته في السجون والمعتقلات ، او طردها الى المنافي . خلال الاشهر التالية ل ٢٣ شباط ٦٦ ، حدثت محاولة الانقلاب التي قام بها الرائد سليم حاطوم بتحريض من مكتب الاسد ، وشهدت السلطة انقسامات وتصفيات وازمات على مستوى القيادة والقواعد ، مدت الخلافات الى الطائفة العلوية ، وشملت سائر مكونات الحياة العامة ، بدءا بالعمال والفلاحين ، مروراً بقوى الطبقة الوسطى وانتهاءً بجنود وضباط الجيش ، وكوادر وعناصر اجهزة الامن . في هذا الخط العام ، تقع ازمة الجيش والحزب عشية انقلاب السادس عشر من تشرين ، وهي اخطر ازمة واجهتها السلطة السورية وقاعدتها الاجتماعية والطائفية خلال السنوات السبع التي تلت استيلاء البعث على السلطة من الناصريين والمستقلين ، الذين قاموا بانقلاب ٨ آذار .

هذه الفترة العاصفة اوضحت للمجموعة العسكرية الملتفة حول الاسد ان الجيش هو الذي حسم في كل مرة الصراع لصالح التيار الذي وقف معه ، وان سلطة الحزب والحكومة لم تكن قادرة بمفردها على الصمود امام اي من التحديات التي واجهتها . لذلك لا يجب الاكتراث كثيرا ، لاعتبارات تتعلق بحجم التحديات القادمة ، بمسألة الشرعية الحزبية ، كما لا يجوز التساهل في تحويل القوى التي يملكها النظام الى جهاز القمع والعنف ، او الى قوى رديفة له ، اكانت قوى حزبية ام حكومية ام طبقية ام طائفية . ان النظام لم ينج بجلده في المرات السابقة بفضل الحزب ، وهو لن ينجو بجلده في المرات التالية بفضله ، لا سيما وأنه داخل ، بهزيمة حزيران ، مرحلة الصراعات الاقليمية الصعبة ، بعد ان حسم صراعاته الداخلية ، ان لم ينظم نفسه تنظيما صريحا كنظام القمع والعنف ، يستند الى اجهزة قمع واسعة الانتشار ، كبيرة الوسائل ، قوية البنيان ، تتوضع في كل مكان من البلاد ، لتجسد وحدها السلطة في حقيقتها الاخيرة ، حقيقتها الحقيقية . لقد كان ثمة حاجة موضوعية قاهرة لتحويل السلطة الى سلطة اجهزة قمعية وعنفية . هذه الحاجة املتها ازمة مستعصية اقنعت قادة النظام العسكريين ان نظامهم لن يعيش ان هو استخدم الوسائل السياسية - الاجتماعية وحدها لحل ازماته ، واقطع عن جعل اجهزة العنف المنظم للدولة ادواته لمواجهة الازمة بصورة صريحة ، ما دامت هي التي واجهتها من وراء ستار الحزب في المرات السابقة . هكذا يمكن تلخيص التحول في الجملة

التالية : من سلطة حزبية لديها جهاز امني الى سلطة امنية لديها جهاز حزبي .

٣ - ان الجهاز الذي اشرف على التحولات هو الجيش ، وبدهى انه اراد لها ان تأتي على صورته ومثاله . الحقيقة ان الجيش استرد في ١٦ تشرين الثاني ١٩٧٠ السلطة كاملة وحصرها بين يديه وما زال . لذا لم يقبل أى نموذج للسلطة لا يشبهه ، بل انه انقلب بالفعل على سلطة كات تريد ربط الحكومة بمؤسساتها المختلفة ، ومنها الجيش وتفرعاته الامنية من جهة ، والتعبيرات المجتمعية والسياسية والمهنية من جهة اخرى ، بقيادة الحزب القطرية ، المكونة في معظمها من مدنيين ، على غرار ما هو حاصل في البلدان الاشتراكية . لقد انقض الجيش على هذا الشكل من التنظيم وأخذ على عاتقه احلال الطريقة العسكرية المناسبة في محله ، عن طريق تحويل مركز ثقل السلطة من القيادة القطرية الى وزارة الدفاع والاركان العامة ، اى من المدنيين الى العسكريين ، والسلطة من سلطة حزب مدني لديه عسكريين الى حزب عسكري فيه جهاز مدني مفصول عنه .

اخذ التحول اذن شكل اضعاف منهجى لموقع ودور قيادة الحزب ، حتمه الطابع الاجتماعى الخاص والمميز لضباط الجيش ، الذين يمثلون نمونجا خاصا فى تقسيم العمل الاجتماعى . فضباط الجيش ليسوا قوة متجة ، لكنهم يمتلكون القوة الكافية للاستيلاء على ما ينتجه غيرهم من طبقات وفئات المجتمع . وهم ليسوا كغيرهم من المنتسبين الى مهن تقع خارج الانتاج المباشر ، ممن لا يستطيعون انتزاع نصيب اكبر من فائض القيمة الاجتماعية او من الدخل الوطنى الا بطريقة غير مباشرة ، لافتقارهم الى قوة كافية تمكنهم من اخذ ما يريدونه ، ويسبب طبيعة تنظيمهم المهني ذاته . وفى بلد كسوريا ، حيث يذهب قرابة نصف الدخل الوطنى الى المؤسسة العسكرية بتفرعاتها المختلفة ، فان الجيش معنى عناية مباشرة بالانتاج وبالحياة الاقتصادية ، كما يميل افراده الى تكبير حصته من الدخل الوطنى ، لان ذلك ينعكس بصورة مباشرة على حياتهم الخاصة وعلى دورهم فى حياة البلد العامة . (من الجدير بالذكر ان الجيش لم يطلع الحكومة فى اى حين على اشكال اتفاق موزناته ، وما اذا كان يبقى لديه منها فوائض ما ... الخ . الى ذلك ، فان ميزانيات الجيش لا تخضع لرقابة وزارة المالية او دوائر الحسابات والتفتيش الحكومية ، بل هى ترتبط بعد حركة ١٦ تشرين بالقصر الجمهورى ، حيث يجلس القائد العام للجيش والقوات المسلحة الرئيس الأسد ، وبدائرة مالية خاصة بالجيش لا شأن لمدنى بها . ومن يقرأ تاريخ سوريا الحديثة سيجد ان الجيش كان يتدخل فى السياسات الاقتصادية للحكومات ، وان الانقلاب العسكرى الاول ، الذى قام به حسنى الزعيم ، ترتب ، من جملة اسباب ، على محاولة الحكومة والبرلمان معرفة سبل اتفاق الموازنة العسكرية للجيش ، وعلى

محاولتهما التحقيق في عمليات فساد كانت سائدة في صفوف المؤسسة العسكرية . ثمة ارقام تظهر الاهمية الاقتصادية لدور الجيش في حياة سوريا ، فقد طلبت الحكومة من وزارة المالية موازنة اضافية في عام ١٩٨٥ مقدارها قرابة ٧١١ مليوناً من الليرات السورية ، ذهب منها الى الجيش والمخابرات العسكرية مبلغ ٦٩٩ مليوناً . وراح الباقي لجميع بواشر ومؤسسات الدولة الاخرى ! .

هذا الجيش الذى يقاسم الشعب السوري دخله لا يملك اية مؤسسات انتاجية تستحق الذكر . انه بالاحرى حائز سلطة تمكنه من انتزاع ما يرى انه بحاجة اليه ، وان اقتضى الامر حرمان الدولة من الموارد الضرورية لضمان سير اجهزتها العامة ، المكلفة بخدمة المواطنين . بوصفه حائزاً لسلطة قهرية وسياسية ، فان الجيش يحدد للهيئة الاجتماعية المنتجة والدولة التى يفترض به الخضوع لها طبيعة عملها ويقرر حاجاتها . وهو يتحكم من خلال موقعه فى الحياة العامة حتى عندما يكون خارج الحكم ، فكيف اذا كان قادته يتطحنون لتنظيم الحياة على الطريقة التى نظم بها نفسه ، ويعيدون انتاج " برجوازي " عسكري أو اصول عسكرية فى الغالب ، لا يملك بدوره وسائل الانتاج ، بل يحوز سلطة سياسية تمكنه من مد يده الى عالم الاقتصاد والانتاج والعمل ، كى يراكم ما ينتزع ما يمكنه انتزاعه من ثروة اقتصادية ، لم يبذل اى جهد فى انتاجها ، بل قصر جهده السياسى على تأمين الظروف العامة اللازمة لذلك على مستوى الدولة والمجتمع فى آن معا .

باستيلاء الجيش على السلطة ، ويتحول وزارة الدفاع الى مركز تقريرى للحياة العامة ، والضابط الى نموذج للتنسيب الى طبقة الدولة الجديدة (حائز السلطة الذى يحولها الى ملكية اقتصادية ، والذى يلعب عبر نوره السياسى نوره الاقتصادى) ، تحول الجيش الى مؤسسة عسكرية ، اى انه فقد صفته كأداة وطنية فى يد حكومة تقع خارجه ، وتحول الى مركز للحكم ولتقرير الحياة السياسية والاقتصادية والايديولوجية والثقافية لبلاده ، وصارت الحكومة نفسها اداة بين يديه ، كما غدا المجتمع ملحقاً به ، بدل ان يكون هو جيش المجتمع والحكومة الشرعية للبلاد . بكلمات اخرى : لقد تحول الجيش عن وظيفته فى الدفاع عن وطنه الى الدفاع عن سلطته ، وغدا اداة بيد طبقة الدولة العليا ، المنبثقة منه والعاملة باسمه ، التى تعيد انتاج سلطته فى المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والايديولوجية المختلفة . هذا النمط من الكيانات المسلحة والمنقرعة لاحتكار وممارسة العنف المنظم نسميه " مؤسسة عسكرية " ونرى انه ليس جيشاً ، او لم يعد جيشاً ، لان الجيش هو اداة للحرب والدفاع عن وطنه فى يد حكومة شرعية قائمة ، وليس القوة التى تحدد لمجتمعها نظامه وقوانينه واساليب عمله السياسى وايديولوجيته ... الخ . هذا التحول الذى اصاب الجيش هو سر التحول الآخر ، الذى جعل

اجهزة القمع اجهزة مهيمنة على السلطة وحول السلطة ذاتها الى سلطة اجهزة قمعية متفرعة عن المؤسسة العسكرية او تابعة لها . ولعل من الامور الجلية ان تحول الجيش الى مؤسسة عسكرية تمارس الحكم الشمولى هو الذى ادى الى انتهاء قلقها حول استمرار الاحتلال للارض السورية منذ ٢٤ عاما ، وجعلها تدير ظهرها لما يتصف الجيش به من طابع وطنى . كما انه هو الذى دفعها الى تأكيد طابعها " الطبقي " كهوية ذات اولية بالقياس الى صفتها العسكرية الوطنية العامة . وهو الذى حولها من جيش يلتزم بالنظام القائم الى مؤسسة تنجز " الثورة " ضد الاعداء الداخليين ، وتقلع عن الدفاع عن ارض الوطن وعن استقلاله وسيادته تجاه الاعداء الخارجيين ، وجعلها تضع قواها فى معارك داخلية ضد خصوم للسلطة ، يفترض بها انها لا تكن لهم العداء ولا شأن لها بهم .

بتحول الجيش من جزء من ادوات الحكم الى قوة حاكمة تعمل الدولة كلها فى خدمتها ، تحولت ساحة اهتمامه من حماية الوطن الى حماية نفسه وتركيز سلطته ، وتحول من قوة تمثل وحدة وطنه الداخلية حيال اعدائه الخارجيين الى قوة تخوض صراعات داخلية يمكن لهؤلاء الاعداء ان يعينوها فيها ضد ابناء وطنها . وغدا من الحتمى اخضاع اجهزة الدولة واعمالها للمعيار العنفي الذى ستستخدمه المؤسسة العسكرية استخداما متعاضدا من الان فصاعدا فى سياستها الداخلية وفى تنظيمها للحياة الاقتصادية ونهب مجتمعتها واخضاعه وفى التعامل مع القوى المتحالفة معها ، التى ستسوقها بالشدة والتخويف اكثر مما ستتعامل معها بروح التعاون البناء والاهداف المشتركة ، ومع القوى لمعارضة لها ، التى لن تعرف الا الشدة والقمع والتصفيات والارهاب .

مع تحول الجيش الى مؤسسة عسكرية تستخدم العنف داخل بلدانها بصورة اساسية ، وتخضع سياسات حكوماتها الخارجية والداخلية لمصالحها الاجتماعية والطبقية ، تتحول اجهزة الدولة ذاتها عن طابعها الادارى وتصير اجهزة للعسف والتحكم التسلطى ، وتتفرع عن اجهزة الحرب والقتال السابقة اجهزة القمع والملاحقة ، التى ماثبت ان تجعل من المخابرات المرتبطة بالمؤسسة العسكرية الفرع الاهم فى السلطة ، تشمل مهماته كل شئ واى شئ ، فلا يستطيع احد تحديد صلاحياته او الحد من نشاطاته ، ما دامت مهمته خوض حرب اهلية غير معلنة ضد مجتمع " ه " ، توفر على المؤسسة نفسها خوض حرب اهلية معلنة ضده ، ما دام ذلك ممكنا . بالاضافة الى ما سبق ، تتحول اجهزة الحزب والجيبة الوطنية التقدمية والشبيبة والطلبة واتحاد العمال والفلاحين الى اذرع ودوائر اضافية لاجهزة القمع والمؤسسة العسكرية ، تلتقط لها المعلومات او تجمع لها الاخبار وتقيس لها امزجة وميول قطاعات شعبية معينة ، او تقوم بمهام قمعية مباشرة ، مثلما يفعل اتحاد الطلبة ومنظمة الشبيبة وغيرها من " المنظمات الشعبية " .

هذا التطور نحو دولة الاجهزة القمعية كان كامنا فى انقلاب ١٦ تشرين منذ لحظاته الاولى ، اذ ان فلسفة قاداته قامت على تنظيم السلطة الى ابعاد حد ممكن ، وعلى تعبئة اكبر قدر ممكن من طاقات المجتمع فيها وم حولها ، وعلى وضع حد لثنائية حزب - جيش ، والاستعاضة عنها بسلطة عسكرية تنتشر فوق الرقعة المجتمعية والسياسية والاقتصادية بأسرها . مع العلم بأن فهمهما لتنظيم السلطة كان ومازال يعنى تفكيك وتذيرير والغاء المجتمع وتهميش قواه العاملة والمنتجة سياسيا واقتصاديا .

٤ - معرفة قادة المؤسسة العسكرية ان انقلابهم سيعنى قطعية مع تطور سياسى قاداته الطبقة الوسطى المنظمة فى حزب البعث ، التى سبق لها ان انتهت الحقول السياسية للطبقات الاخرى ، ووضعت حدا لقابليات الطبقات الاخرى على لعب دور مستقل فى العملية السياسية . لقد استولت الطبقة الوسطى ، الطالعة مباشرة من مجتمع يتمحور بدرجة اساسية حولها وليس حول العمال او البرجوازية ، على السياسة ثم استولت على السلطة ، واضعة حجر الاساس لنظام استبدادى مديد ، يقوم على تعددية سياسية صورية وشكلية ، وعلى سيطرة مارستها عمليا على السلطة شريحة من الطبقة الوسطى الزراعية - العسكرية ، المتحالفة مع شريحة من الطبقة الوسطى المدنية ، بقيت هامشية النور والنفوذ ، رغم ما بدا احيانا من انها وضعت يدها على السلطة ، حين استولت مثلا عام ٦٥ على الحكومة فى دمشق . هذه الطبقة الوسطى المسييسة ، ذات الطابع الاجتماعى اساسا ، سرعان ما تحولت الى طبقة وسطى سياسية من خلال استيلائها على السلطة ووضع يدها على وسائل الانتاج الاساسية فى الصناعة والزراعة . لقد انفصلت عن قاعها المجتمعى انفصالا سريعا وارتبطت بالسلطة وتحولت الى طبقة سياسية ، طبقة سلطوية بكل معنى الكلمة ، تدين بدورها وثرواتها وصعودها ... الخ للسلطة التى تمتلكها او ترتقى فى مدارجها . هذه الطبقة الوسطى السياسية ، هى التى انتمى اليها كل من تيارى البعث المتصارعين ، تيار جديد وتيار الاسد ، من موقعين مختلفين . اذ بينما مثل تيار الاسد مستقبل الطبقة الوسطى السياسية المتحولة الى طبقة دولة منفصلة عنها ، كان صلاح جديد ينظر الى الاصول الاجتماعية التى جاءت طبقته السياسية منها ، اى الى الطبقة الوسطى الاجتماعية ، ويحاول اكراه طبقته هذه على الوقوف حيث وصل بها التطور ، ويمنعها من استكمال سيرها نحو طبقة دولة تمتلك سلطة مرسمة وتابعة . من هنا جاء الطابع المحض سلطوى لحركة الاسد ولافكاره ، وبدا وكأن صلاح جديد يمثل الحنين الى " الشعب " ، ويريد اعادة التجربة اليه بعد هزيمة حزيران .

مع الاطاحة بجديد وتياره ، كان الاسد يعلم تمام العلم انه يطيح بالسياسة برمتها ، ويقضى على الحقل السياسى الذى اقامته الطبقة الوسطى السياسية على انقاض الحقل السياسى للطبقة الوسطى الاجتماعية . التى قلنا انا كانت قد احتوت فى طور سابق الحقول السياسية للشرائح والطبقات الاجتماعية الاخرى . كان الانقلاب يعنى اذن ، من منظور صاحبه ، الغاء عالم السياسة عالم الطبقة الوسط السياسية القائم ، لاجلال عالم طبقة الدولة المرسملة محله . والحقيقة ان مرحلة الانتقال التى استغرقها تركيز السلطة واستكمال مؤسساتها كسلطة عسكرية قمعية لطبقة الدولة المرسملة والتابعة هى عينا فترة الانتقال من شكل حكم وسلطة الطبقة الوسطى السياسية الى طبقة الدولة الجديدة .

ان استيلاء الاسد على السلطة كان معادلا اذن لالغاء السياسة وتعبيراتها ، وهذا ما ظهر فى ابتلاع احزاب الجبهة الوطنية التقدمية ، وفى دمجها العملى والتام فى السلطة الجديدة ، ومنع المجتمع من ممارسة اى نشاط سياسى بواسطة التقيدات القانونية والعملية الكثيرة ، ومنها قانون الطوارئ ، والاحكام العرفية ، واسلوب عمل جهاز القمع . بل ان سلطة الانقلاب الجديدة ، التى خرجت من تاريخ حافل بصراعات وانقسامات وهزائم الطبقة الوسطى السياسية ، وبالتحديات التى واجهتها ، لم تر بدا من انزال تناقضا وصراعات طبقة الدولة ، النابعة اساسا من كونها سلطة مرسملة فى مجتمع تمنع هى نفسها رسملته بالقوة القمعية وبما بين يديها من امكانات الضبط والرقابة واعادة توزيع الثروة ، وبما تلعبه من دور فى تأمين ظروف الانتاج العامة ، الى المجتمع وتفجيرها وحلها هناك ، فذلك هو الوسيلة الاكثر نجاعة لتجنب السلطة مفاعيل عوامل الاضطراب وعدم الاستقرار الكامنة فيها . بكلمات اخرى : كانت السلطة الجديدة تعنى معنى دورها الخاص بالنسبة للهيئة الاجتماعية ، وتعرف ان المجتمع سيدخل بسببها فى طور من الصراعات والازمات الحادة ، لن تستطيع السيطرة عليها بغير التحول الى سلطة قمعية ، جهازها القمعى هو جهاز اعادة انتاجها ، الذى يتوقف عليه استقرارها واستمرارها .

- مع تطور نمط السلطة الجديد ، الذى وضع مقاليد البلاد بين يدي طبقة الدولة ، التى شرعت ترسمل الدولة رسملة واعية ومفتوحة ، وتمنع رسملة المجتمع بقوة الاكراه وبقوة السياسة والتدابير الاجتماعية والاقتصادية ، كان لابد من ضبط عملية الانتاج وعوامله ، كى لا يذهب اى قسم من ريعه وعائداته الى غير الطبقة العليا للدولة المرسملة ، التى ستعيد توزيعه وتوظيفة بطريقة تتيج لها تحكما اعظميا بتشكيل ونمو الشرائح والفئات الاجتماعية المناسبة لسلطتها ، والتى ستمدها باكبر قدر ممكن من الريعية ، الضرورية لا استقرار

السلطة وتفتت المجتمع . بقول آخر : اذا كانت الدولة هي مالكة وسائل الانتاج الاساسية ، والمتحكمة فى توزيع الناتج الاجتماعى على الطبقات والشرائح الاجتماعية المختلفة ، فمن غير جهازها المركزى ، جهازها العسكرى واذرعتة الامنية ، يستطيع ضبط عملية الانتاج والتوزيع العقدة هذه ؟ . ومن غير الدولة القمعية يستطيع السيطرة على العمل وقواه ، وعلى الانتاج وعوامله ، وعلى التوزيع وتشكل الطبقات الاجتماعية والشرائح والفئات المجتمعية المختلفة ، ومن غيرها يستطيع تحويل اجهزة الدولة الى اجهزة قمع تضبط المجتمع والسلطة معا ؟ . لا يناسب النظام الديموقراطى ، النظام الذى تحتل الهيئة الاجتماعية فيه اولى سياسية ، وتعتبر موافقتها على عمل السلطة شرطا لشرعية السياسة ، هذا النمط من التملك والانتاج ، كما انه عاجز اعادة انتاج سلطة من هذا الطراز ، لم تتبقي اصلا عن المجتمع السياسى ، بل ترتبت على الغائه ، ولم تنجم عن التطور الطبيعى للهيئة الاجتماعية بطبقاتها المختلفة ، بل نجمت عن الغاء التطور الطبيعى والغاء الهيئة الاجتماعية والطبقات جميعا ، فهل من المستغرب ان ينمى الانقلاب جهاز القمع الذى لن تقتصر مهماته على زج ابناء وبنات الشعب فى السجون ، وانما ستتعدي ذلك الى الاشراف على عملية الانتاج والتوزيع ، وعلى ضبطهما ضبطا دقيقا يحول دون تسرب اقسام هامة منهما الى خارج ايدى طبقة الدولة المرسلة ، التى ستستعمل عائدات الانتاج بطريقة تكفل اعادة انتاجها وترسيخها هي ذاتها وتضمن بقاء المجتمع عرضة لنهب متفاقم ، بعد ان جردته اجهزة القمع من قدرته على الدفاع عن نفسه . ان جهاز القمع يلعب فى هذا النمط من السلطة دور مدير الاعمال والمحاسب والمحسن والمقاتل ، فكيف يستطيع اى جهاز آخر الحلول محله ان القيام بوظائفه " الادارية والاقتصادية - الاجتماعية " ؟ . انه جهاز القمع هو ، بهذا المعنى ، جهاز اقتصادى - ادارى ايضا ، وجهاز شامل يناسب حاجات هذا النمط من الشمولية ، تمتد صلاحياته من قمة السلطة السياسة الى المؤسسة العسكرية فالحزب ، فالحكومة ، فالجبهة الوطنية التقدمية ، فالمنظمات الشعبية ، فالاقتصاد بنواحيه المختلفة من انتاج واستهلاك وتوزيع ، فالمجتمع بشرائحه وتشكلاته المتباينة ... الخ . ايفسر هذا لماذا يوجد فى سوريا الحالية مسؤول امنى عن كل دائرة او وزارة ، هو مديرها او وزيرها الحقيقى والمقرر الاخير لعملها ، بينما مهمة مدير الدائرة او وزير الوزارة هي التغطية على وجوده ، و " التعاون " معه ؟ . اليس مفهوما ان يقرر جهاز الامن ، فى نظام من هذا الطراز ، اسماء موظفى الدولة العاديين ، الذين لا يمكن توظيفهم دون الحصول على موافقته المسبقة ، وان يرجع رئيس الجمهورية الى جهازه الامنى فى كل شاردة ووارده ،

ويستشير في كل امر ، ويعتبر نفسه مديره الاعلى ، ويرى في رئاسته لاجهزة الامن رئاسته الفعلية للدولة ؟ .

س : ماذا كانت المبررات الاقتصادية للانقلاب ، بعد ان عرفنا بعض الشيء مبرراته السياسية والحزبية والسلطوية ؟ .

ج : سنعمد في الاجابة على هذا السؤال الى تعداد العوامل التي نعتقد انها لعبت دورا مهما في الاطاحة بتيار جديد ، والتي تبين ، ففي الوقت نفسه ، اسس التفكير الاقتصادي للنظام الاسدي الراهن . هذه العوامل هي التالية :

١ - مشكلة القوى العاملة التي حررها اصلاح الزراعي في الريف حيث لم تجد لها مكانا للعمل او للحياة ، فقصص المدن القريبة اولا ، ثم المدن الكبرى فيما ، وخاصة العاصمة دمشق ، التي ارتفع عدد سكانها من مليون نسمة عام ١٩٦٣ الى ثلاثة ملايين ونصف بعد خمسة عشر عاما ، عند نهاية الثمانينات . هذه القوى لم تذهب الى الصناعة ، مثلما حصل في اوروبا القرن الثامن عشر ، فكان ذهابها الى اجهزة الدولة حتميا . لكن حكم جديد لم يفتح صفوف الدولة على مصراعيها امام تاركى الارياف الى عالم المدن ، لاعتقاده ان مشاكل البلاد ستحل على صعيد المجتمع ، بواسطة التصنيع ، الذي سيتم عندما تحسم السلطة اختياراتها ، الاشتراكية ، وتتخلص من " عملاء الامبريالية والرأسمالية في صفوفها " امثال حافظ الاسد ، كما قال المرحوم عبد الكريم الجندى في وصيته ، التي نشرت في جريدة النهار البيروتية في اواخر عام ١٩٦٩ ، بعد وفاته باسابيع قليلة . كما ان التصنيع لم ينطلق بسرعة ، كما اعتقد قادة النظام انذاك ، ولم تتحقق مشاريعه بالسرعة التي وعدوا بها الشعب ، فحصلت بطالة متفاقمة زادا سوءا هجوم السلطة على الرساميل الخاصة ، وتضييقها المتعاضم على ارياب المبادرات الفردية ، الذين عملوا في القطاعات الخدمية وجنوا منها مليارات كثيرة ، الا انهم لم يعيدوا استثمارها بما يسهم في حل مشكلة البطالة ، بل ركزوا انشطتهم في القطاعات الخدمية ، لان الدولة ابعدهم عن الصناعة والزراعة ، وضيق عليهم واممت مشاريعهم الصناعية والزراعية الكبيرة والمتوسطة في اواسط عام ٦٥ ، ثم انتقلت الى خلق المشروعات الصغيرة خنقا منهجيا خلال وزارة يوسف زعين ، الشاب المحب للظهور بمظهر مناضل يساري قطع صلاته مع برجوازية مجتمعه الصغيرة (على ذلك ينقله الى ملكوت البروليتاريا الطهور !) كما اعلن في خطبة القاها عام ٦٩ ، بمناسبة انتهاء العمل في المرحلة الاولى من بناء سد الفرات ، عندما نفى ان تكون الصفة الطبقية للسلطة السورية هي الصفة البرجوازية

الصغيرة (لسنا ندرى لمن كان زعين يتلو مزاميره الثورية فى فترة احتدام الصراع على السلطة التى اتهم الاسد خلالها تيار جديد ، وكان زعين من اركانها ، باليسارية والتطرف ، وهى تهمة وجهها الشعب مع الاسد وانتظر تخليصه من اليساروية السلطوية الهوجاء على يديه) .

ان نمط التنمية الذى اخذت به السلطة الجديدة كان يقوم على استبعاد اية مشاركة مع رأس المال الخاص ، داخليا كان ام خارجي ، رغم ان معظم تجارة النظام الخارجية (٧٦ ٪ عام ١٩٦٩) كانت تتم مع البلدان الرأسمالية ، ومعظم مستورداتها كانت تأتي من هناك ، وخاصة منها بلدان السوق الاوروبية المشتركة (٥٦ ٪ فى العام ذاته) . بما ان خبرة جهاز الدولة فى العمل الاقتصادى والادارة كانت محدودة ومواردها قليلة ، فان سعيها الى الانفراد بحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية لمجتمع كانت قد انزلت ضربات جديّة بقواه المنتجة والمالكة ، قد اظهرها بمظهر سلطة عاجزة ، تخرب القاطعات المنتجة من اقتصاد بلدانها عن عمد ، بينما هى تترك للبرجوازية الخدمية الحبل على غاريه وتتواطأ معها لجنى الفوائد والمنافع المشتركة . هكذا ، بينما كان الاسد يتهم السلطة باليسارية ويشل طاقات البلاد وتخرب حياة الشعب العامل ، كان بسطاء الناس يرون فى انفسهم الضحية الاولى لسياسة تنموية مغلوطة ، يمينية عملا يسارية قولا ، تراعى اثرىاء الخدمات وتتركهم يسرحون ويمرحون ، بينما هى تظهر يساريته المزعومة فى مطاردة الصناعيين والمستثمرين الزراعيين ، اى البرجوازية العاملة والمنتجة ، وفى مصادرة املاكها منشأتها ، العاملة فى خدمة الاقتصاد والشعب والدولة ، وفي الامتناع عن حل مشاكل البطالة وتدنى مستوى معيشة القوى العاملة .

من جانبه ، قال الاسد بضرورة ففتح صفوف الدولة على مصاريحها امام الفائض البشرى الدافق من الارياف ، وذلك بتوسيع الاجهزة ، وخاصة منها اجهزة القمع ، الى اوسع مدى ممكن . كما قال باعطاء رأس المال الخاص حرية العمل فى الزراعة ، وتوسيع اسهاماته فى حقول الخدمات المختلفة ، وخاصة ما كان منها على علاقة باطعام الشعب ، على ان تبقى الصناعة فى يد الدولة بالدرجة الاولى . اخيرا رأى الاسد ان مشاكل سوريا الاقتصادية لن تحل بالتراكم الرأسمالى الداخلى مهما بلغ حجمه ، ولن تحل ايضا فى اطار العلاقات المميزة مع العسكر الاشتراكي ، بل يلزم لحلها البحث عن موارد خارجية للاستثمارات ، والدخول فى شبكة العلاقات الاقتصادية العربية القائمة ، فذلك هو سبيل الخروج من عنق الزجاجة وابعاد البلاد عن الانفجار الاجتماعى الذى يتهدهدها ، فى اعقاب فشل التصدى للمشاكل الناجمة عن التأميم والاصلاح الزراعى ، التى تجلت فى انخفاض انتاجية الزراعة وتحول الصناعات من ميزة الى

عبء على كامل الاقتصادى الوطنى ، نتيجة للاعباء الكثيرة التى القتها على عاتقها ادارة تجهل اصول العمل الادارى وتقيسه بمعايير سياسية جعلت الصناعة ترزح تحت وطأة العلاقات الزبينة والشللية ، التى ضخمت بدرجة غير مقبولة الكادر الادارى غير المنتج على حساب العمل المنتج (فى معمل الزجاج غربى دمشق (الهامة) كان ثمة ذات يوم من عام ١٩٦٨ قرابة ٣٠٠ " ادارى وفنى " مقابل ٧٥ عاملا ١) . باختصار : طالب الاسد بسياسة ترفض النهج المتبع فى التصنيع ، القائم على شكل قاس من اشكال الادخار الاجبارى ، يدفع ثمنه الفلاح والعامل والبرجوازي الصغير وابناء الطبقة الوسطى الدنيا ، وترجع عوائده الى البرجوازية الخدمية والكادر الحكومى بالدرجة الاولى ، مع انه يتسبب ببطالة واسعة ويقتن مضطرب لمستوى معيشة الشعب . ورأى ان التنمية عن طريق التضخم والبحث عن استثمارات داخلية وخارجية فى المجالين العربى والدولى هما السبيل لمواجهة مشاكل التنمية ، التى ليست تطورا للصناعة وتمويها للقطاعات الاقتصادية الاخرى ، بل هى توسيع مضطرب قدر الامكان للقاعدة الانتاجية للمجتمع والموارد المالية للسلطة ، يتيح لها استيعاب القسم الاكبر من فائض قوة العمل فى اجهزتها من جهة ، والقاء عبء اطعام قسم من الشعب علي عاتق " ارباب الفاعليات " من جهة اخرى .

٢ - بينما كانت الصناعة " اشتراكية " فى عصر جديد ، بقيت الزراعة " رأسمالية " تسودها ما اصطلح انذاك على تسميته " بقوانين السوق " هذا يعنى ببساطة ان عبء الادخار الاجبارى الذى مول الصناعة ، تحملته الزراعة ، وان تمويل جهاز الدولة المتضخم القى على عاتقها وعاتق بقايا البرجوازية الصناعية والعمال بصورة جزئية . اذا كانت الطبقة الفلاحية والبرجوازية الزراعية الوليدة قد شرعنا تتحملان اعباء تمويل التحويل الاشتراكى وبناء القاعدة المادية ، كما كان يقال انذاك فى الدعاية الرسمية ، فان وضعهما لم يكن يتيح لهما القيام بهذه المهمة الا مقابل ثمن باهظ هو انهيارهما وانهايار مستوى معيشة الشعب ، نتيجة لخرابهما وخراب الزراعة . هذا يعنى ان الاشتراكى الصناعية المتعثرة والبطيئة كانت تتطلب تدمير القطاع الذى تكفل باطعام الشعب طيلة الاف السنين ، وتستنزف قاعده الاجتماعية الواسعة ، المتوضعة فى المؤسسة العسكرية ، التى يتحدر معظم ضباطها من الارياف ، وخاصة من الطبقة الوسطى الزراعية ، التى امسكت بالريف بعد اصلاح الزراعى وبالدولة بعد عام ٦٣ ، ووجدت نفسها مهددة من الشريحة القاندة للحزب والسلطة ، التى تطالبها بالقفز من فوق مصالحها الحياتية ، وتذبحها باسم تنمية اشتراكية لصناعة لا ترى لها نفعاً اوجدوى . من هنا اصطدمت سياسة التصنيع والادخار الاجبارى بالجيش ، اى بقطاعات واسعة من الضباط المسكين بالمؤسسة العسكرية ، يرون فى

الزراعة الناجحة نموذجا يجب ان تحتذيه القاطعات الاقتصادية الاخرى ، وليس كبش فداء لتجارب تنموية فاشلة . بهذا المعنى كانت سياسة السلطة التنموية تتهدد بتدمير الاساس الاجتماعى لمؤسسة عسكرية وجدت نفسها فى موقع مفارق ، تحمى نظاما لا حول له ولا قوة بدونها ، يدمر قاعدتها الاجتماعية دون انقطاع ويحولها اما الى عاطلين عن العمل فى المدن والارياف ، او الى طاقات انتاجية مخربة او معطلة ، ليس منطقيا ان تقف المؤسسة العسكرية ضد سياسة كهذه ، وان تتخلى عن السلطة التى تنفذها وتتخلص منها تماما ؟

٣ - تضارب السياسة الاقتصادية المتبعة مع المصالح العليا للطبقة المتحكمة بالدولة . اما سبب هذا التضارب فيرجع الى دور سياسة النظام القائم فى تقليل الموارد الداخلية الضرورية لتمويل تحول شرائح كبيرة من الطبقة الوسطى الاجتماعية الى طبقة وسطى سياسية او جهازية ، تتحول شرائحها العليا بدورها الى طبقة دولة مرسمة . ان التناقض بين القلة المتزايدة للموارد ، والاتساع المتعاظم بلا انقطاع لاعداد من يجب على السلطة المرسمة احتوائهم فى صفوفها ، هو الذى جعل استمرار السياسة الاقتصادية المتبعة يعنى نفس نمط السلطة بقوى من داخلها ، او وضعها فى مواجهة المجتمع ، لكونها سلطة انجاب ظروف الحرب الاهلية . بالنظر الى ان المؤسسة العسكرية كانت ما تزال هى الجهاز الذى تمسه آثار السياسة الاقتصادية " الاشتراكية " اكثر من سواه ، لان السلطة كانت تعتبر تقوية هذه المؤسسة هدفا الاول ، فان القوة التى كانت مرشحة للتصدى للسلطة الحاكمة القائمة تكونت بالضرورة من كبار ضباط المؤسسة ، الذين اتهموا السلطة بخيانة " الثورة " والخروج على مبادئها واعتبروا اشتراكيها فعلا من افعال الانتحار الجماعى ، يجبرهم ولاؤهم " للسلطة الثورية " على انقاذها من الحاكمين ، اى من التيار الجديدى المسك بها ، والذى تتضارب سياسته معها وتخونها . من هنا فانها لم تر فى انقلابها على السلطة الحاكمة الحاكمة انقلاب بالمعنى العادى للكلمة ، بل اعتبرته محاولة انقاذية ، و " تصحيحا " لمسار سلطة مهددة بسياسة الحاكمين وردا للامور الى نصابها ، ومطابقة لسياسة السلطة مع مضمونها ، بعد ان كاد " شكلها الاشتراكى " ان ينسفها ويطيح بها .

غير ان الخلاف حول هذه النقطة بالذات نبع ، بالاحرى ، من الخلافات بين التيارين المتصارعين حول نمط الدولة والسلطة . اذ بينما رأى تيار جديد ان السلطة ، التى يجب ان تتحول الى سلطة اشتراكية قبل قيامها بتحويل المجتمع ذاته الى النظام الاشتراكى ، انطلاقا من وضعها الذاتى وظروفه الموضوعية ، قد انزلت اكثر فاكثر نحو وضع يبعدها عن

" الاشتراكية " ، بسبب نمو طبقة دولة عليا فيها ، والتحولات المتسارعة فى بنيتها وعلاقتها ، التى نقلتها بسرعة من سلطة شرائح من الطبقة الوسطى السياسية الى سلطة شرائح من طبقة دولة عليا تتميز بطابع عسكرى غالب . لم تر قيادة تيار جديد من علاج لهذا النمو البنىوى فى السلطة ، الذى حتمته القوانين الاقتصادية والسياسية للنظام ذاته ، سوى تقييد نمو طبقة الدولة عبر تشدد اقتصادى افضى الى تقليل الفوائض التى يمكن ان تمول سيرورة هذا التحول ، والتلويح بخطر التحالف مع شرائح مستبعدة عن السلطة من الطبقة الوسطى الاجتماعية ، التى انبثقت السلطة بالاصل منها ، لكنها ابتعدت عنها بفعل تحولاتها الى سلطة طبقة وسطى جهازية - دوتية ، اى سياسية . لم ير التيار اذن حتمية حدوث التحولات فى ظل السياسة الاقتصادية " الاشتراكية " للنظام ذاته ، او انه رآها وعجز عن القبول بفكرة انه هو الذى ينبج بداخله حفارى قبره ، فقرر تجميد وضعه على هذه الجبهة الحساسة ، والضرب فى الاتجاه الاخر ، اتجاه التدابير السياسية المقيدة للطبيعة البنىوية لقوانين النظام الاقتصادية ذاتها .

هنا كان يكمن ، فى الحقيقة ، المأزق العميق لتيار جديد ، الذى كان ينبج الاسدية ويستدعيها ، مثلما يستدعى الآب الابن ، وقد عرفت قيادة المؤسسة العسكرية ان معضلة خصومها تقع هنا ، فى هذه النقطة بالذات ، ورأت ان سير هذا " الواقع الموضوعى " يخدمها ، فاعلنت تمسكها بـ " الاشتراكية " رغبتها فى توسيع وزيادة الانتاج الاجتماعى بجميع وسائل وسبل التوسيع والزيادة الممكنة ، ليقينها ان " الاشتراكية " هى نظام اعادة انتاجها ، وان زيادة الموارد سيزيد بدوره زيادة هائلة قدرتها على توسيع صفوفها وتقوية مواقعها الاجتماعية والسياسية ، على انقاض سائر تلاوين الطبقة الوسطى الاجتماعية والسياسية ، وفوق حطام " البرجوازية " والطبقات العاملة ايضا . هل يعنى ما سبق ان قلناه ان انقلاب الاسد ما كان سيقع ، لو ان جديد استجاب لحاجات نمو طبقة الدولة ، وحول السلطة الى قابلة لها بدل ان يجعلها العائق الاساسى الذى يعترض طريقها ويقف فى وجهها ؟ . نعم ، انه يعنى ذلك بالضبط .

من جهته ، قال تيار الاسد بسياسة اقتصادية معاكسة لسياسة تيار جديد ؛ سياسة تنتهى الى السلطة ولا تنطلق منها وحدها ، ويقول ان السلطة يجب ان تمتص قوى وعناصر المجتمع الحية ، وان تضع يدها على عمل المجتمع ، لا لى تحويل نفسها الى أنموذج تبادى ، انطلاقا منه ، سيرورة اعادة بناء المجتمع على صورتها ومثالها ، وانما لى تبني نفسها بطريقة تتيح لها انفصالا متعاضما عنه ، يصل بها الى الاستقلال التام حياله ، الذى هو شرط قدرتها على احتوائه والغاء دوره فى كل ماله علاقة بوجودها واستمرارها ، بل وبأسلوب وآليات

ادارتها والحال ، ان تيار الاسد رأى فى هذه النقطة من الصراع الامر الجوهري الذى يتوقف عليه كل شىء والحلقة المركزية التى لا يمكنه التساهل فيها ، لان التساهل من شأنه ان يودى بكل ما انجزته طبقة الدولة وان يقضى على وجودها ذاته ، فالاستقلال هو نقطة الانطلاق الحقيقية نحو تقوية السلطة وتحويلها الى قوة تنتزع متى ارادت ماهى بحاجة اليه من فوائض قوة عمل مجتمعتها ، لتمول به سيرورة تحول شرائح وعناصر من الطبقة الوسطى الى طبقة دولة عليا مرسمة ، لا سيما وان هذه السيرورة ستشمل الحياة الاجتماعية بأسرها ، وتتضمن عشرات السرورات الفرعية والمساعدة ، التى يتعلق بها اسلوب ادارة الاقتصاد والتراكم والتوزيع والاستهلاك والانتاج ، واشكال انتقاء عناصر الكادر الامنى - التنفيذى ؛ القوة التى ستشرف على هذه السيرورات ، وعلى شكل ادارة الدولة وعلاقة اجهزتها ومؤسساتها ببعضها ، علما بأن هذه السيرورات لابد ان تتم تحت اشراف سلطة قوية تضبطها بوسائل سياسية غالبا ، كى لا تفلت من ايديها خيوطها الاساسية وينهار النظام البالغ التعقيد ، الذى يقوم على توازناتها وتشابكاتها ، الظاهرة منها والخفية ، المجتمعة بين يدي المركز الاعلى المقرر الذى هو الرئيس ، مدير اجهزة الامن ، وقائد المؤسسة العسكرية ، والمنسق الاعلى لانشطتهما والساخر الاول على حسن سيرها وعلى ابتكار اليات جديدة لعملها ، تتناسب والتطورات الحاصلة هنا او هناك بداخلهما او من حولهما .

تشبه السلطة فى نظام البعث قمعا مقلوبا لها جذور كثيرة تصل رأس القمع بالقاعدة الاجتماعية الشديدة التشعب ، التى ينقل منها الى رأسه ما يحتاجه هذا من موارد ناتجة عن عمل المجتمع بقطاعاته وشرائحه المختلفة ، وقمعا آخر مقلوبا ، جذوره فى السلطة ورأسه فى القطاعات الاجتماعية المختلفة ، ينقل اليها ما تضخه السلطة فيها من عائدات ، تمول بها صعودها فى اقنيتها الداخلية ، المفتوحة من قاع المجتمع الى قمة الدولة . وهو ما اسميناه " عملية احتواء القوى المجتمعية الحية فى الدولة " تمهيدا لالغاء جانبها المجتمعى وفصلها عن المجتمع وقضاياها ، ولربطها بالسلطة وتقويتها . علما بأننا اعتبرنا نجاح هذا التحول من القاع المجتمعى عبر اقنية السلطة الداخلية التى يجب ان تبقى مفتوحة امام الصاعدين مهما كان الثمن باتجاه قمة السلطة ، نجاحا لاعادة انتاج السلطة وسبب ادامتها ، فهذه السيرورة هى الالية الاساسية المميزة لنمط اعادة انتاج السلطة السورية والسلطات المشابهة لها . من هنا فان غرض الاقتصاد هو انتاج فوائض كافية لتمويل اوسع صعود ممكن للشرائح والقوى المجتمعية ، التى تختارها قيادة طبقة الدولة وتجذبها الى داخل القمع المقلوب عبر اجهزتها ، فى اقنية السلطة الداخلية . من جهة اخرى ، بقدر ما تكون الفوائض كبيرة يكون وضع السلطة اكثر استقرارا وقوة ، وتكون قادرة على رفع شرائح وفئات اوسع فى تراتبها الداخلية ، حيث

السلطة السياسية تترجم نفسها الى سلطة اقتصادية ويترجم الصعود السياسي نفسه الى ارتقاء اقتصادي واجتماعي . تفسر هذه الالية لماذا لم تستغن السلطة عن ملكية وسائل الانتاج ولم تتراجع عن الاصلاح الزراعي ، ولماذا نشطت التصنيع وتنشيطا فعليا بعد ١٩٧٠ ، وسرعت تحولات الريف باتجاه نموطيقة من البرجوازية الزراعية والفلاحين المتوسطين المنتجين لفوائض جديدة ، كما نشطت عمل الدولة فى القطاعات الخدمية وحاولت انتزاع حصة لا بأس بها من التجارة الداخلية ، فى الوقت الذى تساهلت فيه مع دخول " القطاع الخاص " الى التجارة الخارجية بقوة ، بعد ان كانت قد انتزعتها منه فى التأميمات ، بأمل ان ترجع عليها عائدات هذه التجارة بالفوائض الاساسية اللازمة لتمويل سيرورة الصعود داخل اقنيتها من القاع المجتمعى الى مراتب السلطة امختلفة . ان تمسك السلطة بـ " القطاع العام " لا يرجع اذن الى اختياراتها الاشتراكية أو الى حرصها على الحصول على ادخار اجبارى توظفه فى التصنيع والخدمات ... الخ ، بل عنى وجود حد مضمون من الدخل الحكومى يمدّها بعائدات تتيح لها التحكم بصورة فعالة بالحياة السياسية والاجتماعية ، وخاصة منها سيرورة الصعود داخل اقنيتها ، التى هى سيرورة توازنها واستمرارها ، ويتيح لها اعتصار فائض كاف من المجتمع تتمكن معه من تعويم نفسها اقتصاديا ، ان هى تعرضت لضغوط خارجية او حرمت من موارد " نمط " الانتاج السياسى " ، القائم على مقايضة السياسة بالاقتصاد ، وتحويلها الى مادة اولية وثروة سلطوية . كما ان اطلاق شىء من الحريات الاقتصادية فى الزراعة والخدمات لم يكن اختيارا رأسماليا أو ليبراليا ، بل عنى ببساطة ان السلطة بحاجة الى موارد هذين القطاعين ، وانها ترى فى نفسها القدرة على التحكم بشىء من عائد اتهم ، التى لا يجوز ان تبقى بمنأى عن يدها .

س : ما هو نمط الانتاج السياسى هذا الذى تتحدث عنه ؟

ج : هو مصطلح استخدمه لوصف حالة خاصة بدولة كالدولة السورية ، تحول سياستها الى مادة اولية ، تبيعها لمن يدفع لها وتقايضها بمواد اولية اخرى أو بنقود . بدهى ان السياسة يجب ان تفهم هنا باوسع معانى الكلمة كتأجير الجيش لجهات خارجية معينة تكلفه بمهام خارج حدود البلاد مقابل عائدات نقدية تذهب الى السلطة ، او افتعال ازمات مع جهات معينة داخل سوريا او خارجها ، اذا كان ذلك سيرجع على السلطة بثمن مادى معقول ، او الدخول فى محاور عربية او دولية فى هذه القضية او تلك او على المديين المتوسط والبعيد ، اذا كانت ستعزز وضع النظام تعزيزا يزيده قيمته فى التحالفات والتناقضات العربية والدولية القائمة فى المنطقة العربية ، ويرفع بالتالى تسعيرته المادية ، اى النقدية (سنورد

عند حديثنا عن سياسة النظام الخارجية امثلة تثبت صحة ما نقول) . من الجدير بالذكر ان نمط الانتاج السياسى هو ، فى تاريخ سوريا الاسدى ، اهم مصادر الدخل الوطنى ، فقد عاد على النظام ببضعة عشرات مليارات الدولارات منذ عام ١٩٧٠ الى اليوم ، ومول توسعه وازدهاره وكفل استمراره . وبما ان احدا فى سوريا لم يحول قبل نظامها الحالى السياسة الى مادة اولية والدولة الوطنية بقضها وقضيضها الى مرتزق يضع اجهزته فى خدمة من يدفع له ثمن خدماتها ، فاننا نجد انفسنا فعليا امام نمط جديد من " الانتاج " ، لا مفر من تسميته " نمط الانتاج السياسى " ، وهو نمط يقوم على مقايضة سياسة الدولة واجهزتها بعائدات مادية ، وتحويل سياسة الدولة بالتالى الى مادة اولية بالمعنى الحرفى للكلمة ، تباع او تؤجر لمن يدفع اكثر ، فى عصر الصراعات الكثيرة المنتشرة فى منطقتنا العربية ، بدءا بالصراع العربى - الاسرائيلى وانهاء بصراع الدول الغربية على النفط والبترو دولار ، مرورا باصراعات العربية - العربية ، التي لا نهاية لها ولا حصر لتقلباتها وتبدلاتها المباشرة .

س : ما هو الطابع الاقتصادى للسلطة السورية ؟

ج : هذا الطابع يصف الوجه الاخر للسلطة ، فهى ، فى قناعتى ، سلطة " نمط انتاج سياسى - كومبرادورى " ، وبالتالى تابع . فالسلطة هى الجسر الذى يربط الخارج بالداخل اقتصاديا ، والقوة الداخلية الاساسية التى توصل ناتج عمل المجتمع الى الخارج ، بعد ان تجمعها بوسائلها التعسفية ، مستغلة فى جمعها وتحديد اثمانها موازين القوى القائمة بداخلها وبينها وبين مجتمعها عموما والشريحة المنتجة المعنية خصوصا ، ضاربة عرض الحائط بالقوانين الاقتصادية وبحسابات اعادة انتاج ادوات الانتاج ، وقوة عمل القوى المنتجة ذاتها .

بتأميم التجارة الخارجية ، وضعت السلطة البعثية يدها على دور برجوازية الكومبرادور ، التى ربطت اسواق بلدانها بالسوق الدولية ، الرأسمالية اساسا ، واحتلت نفسها محليا ، فغدت " رأسماليا عاما " من جهة ، و " كومبرادورا عاما " فى الوقت نفسه ، من جهة اخرى ، وان اختلفت عن الكومبرادور السابق بأهمية دورها الداخلى فى ايصاف منتجات الداخل الوطنى الذى تسيطر عليه الى الخارج الذى تتبع له ، بينما الكومبرادور التقليدى لم يسيطر على داخل بلده ولم يملك وسائل الانتاج فيها ، بل قام طابعه اساسا على ربط هذا الداخل بالخارج عبر دوره التوسيطى . بقول آخر : اذا كان مركز الثقل الاساسى للكومبرادور التقليدى هو الخارج

الرأسمالى ، فان السلطة الكومبرادورية ثنائية المركز ، تجمع من خلال ملكيتها لوسائل الانتاج وتنظيم نفسها فى اجهزة ادارية ورقابية منتشرة فوق الرقعة الوطنية الكاملة لبلادها ، ما تستطيع تجميعه من ناتج العمل الاجتماعى لتوصله الى الخارج ، وهى تستجلب من هذا الخارج سلعا وخدمات وقروضا ... الخ توظفها فى الداخل لزيادة انتاجية العمل الاجتماعى ، اى لزيادة كمية الناتج الاجتماعى ، الذى ستوصله فى الدورة القادمة الى السوق الدولية . انها تأخذ اذن دور الطبقة البرجوازية الكومبرادورية ، وتعمل فى آن معا لتصنيع البلاد بالحدود الدنيا الممكنة ، فتأخذ على عاتقها ايضا دور البرجوازية الصناعية التقليدية ، مثلما تتولى الدور الذى كانت تمارسه البرجوازية المصرفية عبر مؤسساتها المالية ومصارفها ، لتصبح " رأسماليا عاما " يمارس جميع ادوار البرجوازية التى الغاها ، وليبرز فى السوق الدولية " ككومبرادور على " اين منه التجار الوسطاء الافراد ، الضعفاء سياسيا واقتصاديا .

هذه السلطة ، التى تلعب داخل بلدانها دور " مالك وسائل الانتاج الاشتراكى " ، المكلف بتأمين الشروط المادية والحقوقية لعملية الانتاج الاجتماعى ، تلعب حيال السوق الدولية دور " الرأسمالى والكومبرادورى العام " فى آن معا . وبينما هى تعتصر الداخل بالطريقة التى يمكنها منها نظامها القمعى وسلطتها الجهازية المحضنة ، فانها تتعامل مع الخارج بالشروط التى تتحياها لها حاجات طبقتها العليا وموازن القوى القائمة فى داخلها وبينها وبينه . وهى تتصرف طيلة الوقت من منظار انها حاجة من حاجات السوق الدولية ، وان جذورها الحقيقية تقع فى الخارج ، لكونها انظمة اعادة انتاج الرأسمالية على الصعيد الدولى ، فى ظروف تفاقم الصراعات الاقتصادية بين البلد ان الرأسمالية المتطورة ، وتسابقها على الاسواق والرساميل وقوة العمل الرخيصة فى البلدان التابعة لها . انها اذن انظمة تدين بوجودها الى حاجة نمط الانتاج الرأسمالى المتطور الى اعادة انتاج نفسه بقوى العالم كله وعلى صعيد العالم كله ، وهى انظمة " نمط انتاج ثانوى " ، كما اسماه كارل ماركس ، ينبثق من حاجة انماط الانتاج الاصلية المسيطرة اليه ، ومن تقاطعاتها فيه . وليس نمطا قائما بذاته للانتاج ، الا اذا اخذنا صفاته السياسية والكومبرادورية بعين الاعتبار ، وهى صفات تجعل منه نمط انتاج هجين ، " اشتراكى " يضع يده بالقوة على ناتج العمل الاجتماعى داخل بلدانه ، ليوصله بصفته الاخرى ، الكومبرادورية ، الى السوق الرأسمالية العالمية ، التى ينبع مبرر وجوده من حاجاتها ، ومن ضعف الطبقتين البرجوازية والعاملة ، وهيمنة الطبقة طبقة الدولة على الحياتين المجتمعية والاقتصادية فى الوقت نفسه

من المفيد ، عند هذه النقطة ، شرح اسلوب عمل السلطة الاقتصادية ككومبرادور شامل فى المجالين الداخلى والخارجى . ولناخذ كمثال على هذا الاسلوب زراعة القطن . فالدولة هى التى تمد الفلاحين بذار القطن ، وهى التى تحدد لهم اصناف القطن التى يجب زراعتها فى كل ارض ، وتحدد ايضا مساحة الارض . وهى التى تبيعهم الوقود ومحركات الساقية والرى ، ومواد المكافحة التى يتم استخدامها نظريا على الاغلب تحت اشراف مراقبين او مهندسين زراعيين معينين او موظفين لديها ، وهى التى تتفقد الحقول بين الفينة والاخرى ، قبل ان تبيع الفلاحين اكياس الخيش التى يجب ان تملأ بالقطن المقطوف الذى تشتريه هى وفق تقديرات تضعها لجان رسمية توفدها وزارة الزراعة الى مراكز محددة بصورة مسبقة ، ينقل الفلاحون قطنهم اليها ، كى تحدد اللجان نوعيته وسعره وتعطى الفلاحين ايضاات بسعره للمصرف الزراعى ، الذى يكون قد سلفهم مبلغا من المال مقابل كل دونم سيزرعونه من الارض ، يسترده منهم عند الدفع بفائدة تتراوح بين ٧ و ٨ ٪ . علما بأن زراعة القطن اجبارية ويبيعه للدولة الزامى ، بالسعر الذى يحدده خبراءها ، الذى يخضع ، كما كررنا مرارا ، لحسابات سياسية تتعلق بميزان القوى وليس بحسابات اقتصادية ، مثلما هى العادة فى حالات كهذه .

يظهر هذا المثال البسيط مجموعة من الحقائق : فالدولة هى التى تحدد مساحة الارض الزراعية التى يجب على الفلاح زراعتها بالقطن ، وهى التى تبيعه بذار القطن بالسعر الذى تحدده ، وتمده بالوقود ومواد المكافحة بالثمن الذى ترتثيه . وهى التى تعيظه القروض بالفائدة التى تراها ، كما انها هى التى تحدد للفلاح المبلغ الذى يحتاجه ، وهى التى تقدر اخيرا نوعية قطنه وثمرته ، وتأخذه منه بسعر غير تنافسى لايد له فيه ، هو دوما جزء من سعر القطن الحقيقى فى السوق الدولية وفى البلدان المجاورة ، مع العلم بأن الارض ليست ملكا للدولة بل هى ملكية فردية للفلاح ، الذى يتحمل منفردا جميع الاذى الذى ينزله به الجفاف ، او يصيب محصوله بفعل الافات الزراعية او عسف اللجان ، التى تتكون غالبا من موظفين فاسدين ومرتشين ، يقرضون اتاوات باهظة عليه تصل احيانا الى مائة ليرة سورية عن كيس القطن الواحد . امن المستغرب بعد هذا ان تمتلئ السجون بفلاحين مساكين كثيرا ما يلاحقون بسبب عجزهم عن تسديد قروض المصرف الزراعى ؟ . من الطبيعى ان الدولة تحصر شراء القطن وتصديره بها وحدها ، فهو الحاصل الزراعى الوحيد الذى تصدره بكميات مجزية ماليا ، تعود عليها بارباح هائلة تصل الى ما بين ١٦ و ٢٠ ضعفا لثمن الذى تدفعه للفلاح المسكين ، الذى يكد ليلا ونهارا فى زراعة منهكة له وللارض (يتسبب القطن فى ملوحة الارض وخرابها خلال ثلاثة من السنين) لكنه لا يصل فى النهاية الى شىء سوى خبز يومه او الى السجن .

هذا الفلاح يشتري بالمقابل جميع حاجياته من الدولة ، سواء بطريقة مباشرة او غير مباشرة . وهو يشتريها باسعار مرتفعة جدا تحددها بأسلوبها التعسفى الاحتكارى ، لانها غالبا ما تكون المستورد الوحيد لها ، المتطلع نحو تحقيق اعلى درجة ممكنة من الارباح ، تبلغ احيانا كثيرة عشرة اضعاف سعر الشراء فى السوق الخارجية . والحال ، ان تفاوت اسعار الشراء والمبيع ينطبق على جميع السلع ، بما فيها تلك التى تنتجها الدولة ، او التى تقوم بنقلها من محافظة الى اخرى ضمن سوريا ذاتها ، علما بأن ما يرجع الى فلاحنا العتيد فى شكل خدمات عامة لا يشكل الا قسما زهيدا من فارق سعر الشراء وسعر المبيع ، فى حين يخصص القسم الاساسى منه لاحتواء قوى وعناصر مجتمعية داخل اطار السلطة ، او يرسل للايداع فى مصارف خارجية باسم مسؤولى الدولة العسكريين والمدنيين ، فيكرس فى الحالتين لاعادة انتاج السلطة وتذير المجتمع وتهميشه . من جهة اخرى ، عندما تستورد الدولة مادة ما من الاسواق الخارجية ، ولتكن مثلا السيارات ، فانها تفعل ما يلى : تطلب من المواطنين تسجيل اسمائهم لدى المصرف التجارى السورى ، الذى يعد قوائم بأسماء الراغبين فى شراء انواع محددة من السيارات يعلن المصرف عنها رسميا ، على ان يدفع الراغب قيمة السيارة كاملا باليرة السورية . فى المرة الاخيرة التى تم بها فتح باب الاكتتاب على سيارات صغيرة وبيكابات للمواطنين ، دفع هؤلاء قرابة سبعة مليارات من الليرات السورية ، اودعت فى المصرف ، الذى لا يدفع اية فائدة على الاطلاق لاصحابها ، مهما طال مدت الايداع (هناك ٢٥ الف سورى اكتتبوا على سيارات مازدا أو ميسوبيشى يابانية منذ عام ١٩٨١ ، ودفعوا ثمنها نقدا وبصورة مسبقة ، دون ان يحصلوا الى اليوم على اية سيارة) ولا يقول لهم ما جرى لنقودهم ، مع ان المصارف السورية تدفع فائدة مكفولة قدرها ٨ ٪ للمدخرين (هذا يعنى ان الراغب فى شراء سيارة ميسوبيشى صغيرة دفع ثمن ٤٥ الف ليرة سورية ، وان هذا المبلغ الذى جمد بالنسبة لاصحابه كان سيتضاعف لو انه اودعه فى المصرف ذاته . بل أن المصرف يعيد المبلغ ، الذى استثمره طيلة عشرة اعوام ، الى صاحبه بعد ان يخصم منه مبلغ الف ليرة سورية " اتعابا للمصرف " ، اذا ما اقلع المكتتب عن " شراء " السيارة التى اكتتب عليها (لا احد يعرف بماذا تعب المصرف . فهو لم يف بالتزاماته تجاه المواطنين ، ولم يشتريهم سيارات دفعوا ثمنها وصارت حقا لهم . ولا احد يعرف لماذا لا يدفع لهم فوائد عنها مادام يشغلها منذ عشرة اعوام) .

بعد انتهاء عمليات الاكتتاب ، ذهب وفد حكومى سورى فى جولة عالمية زار خلالها بلدانا منها الاتحاد السوفيتى واليابان والمانيا الغربية والسويد وفرنسا ، طالبا تقديم عروض بيع سيارات ليدرسها ويوصى على قرابة ثلاثين الف سيارة مختلفة الانواع . لن نطيل فى التفاصيل ، بل نكتفى بالقول ان اليابان قدمت احسن العروض ، فاعلنت عن استعدادها لبيع

سيارة المازدا ٩٢٩ الكبيرة بقرابة ستة الاف دولار ، ولأجل طويل (٢٥ سنة) بفائدة قليلة مقدارها ٢,٥ ٪ ، على ان تسدد الدولة السورية ١٨ ٪ فقط من ثمن السيارة كدفعة الوى ؛ وسيارات ميسوبيشى المتوسطة والصغيرة مقابل مبالغ هى خمسة الاف دولار للسيارة المتوسطة واقل منا بقليل بالنسبة للسيارات الصغيرة . وقد اشترى المصرف السورى دفعة اولى من السيارات (احد عشر الف سيارة) ثم ماتت حكاية بقية السيارات منذ عشرة اعوام كاملة بالنسبة للقسم الاعظم من المكتتبين ، وعددهم ، كما اسلفنا ، ٢٥ الف مكتتب على سيارات الركوب الشخصية ، وتسعين الفا على سيارات البك اب الزراعية .

يوضح هذا المثال العملى ما نقصده بالدولة ككومبرادور شامل وعام ، يحتكر العنف المنظم باعتباره دولة ، ويفرض مصالحه الخاصة بقوة اجهزة القمع على المتعاملين معه من المواطنين ، داخل مجال " سيادته " ، بينما كان الكومبرادور القديم شريحة قليلة العدد من وسطاء كبار ، لا سلاح لديهم ولا يخضعون السلطة لقراراتهم ، او يحتكرون العنف ويملكون منظمات متخصصة به . كما يوضح معنى ان تكون السلطة كومبرادورية ، تنهب بالقوة المسلحة ويكثر الاساليب خروجاً على القانون مجتمعها ، ضاربة عرض الحائط بمصالحه وبالقوانين التى تصدرها هى نفسها ، وبالعقود التى توقعها جهاتها وهيئاتها الرسمية مع افراده او هيئاته .

ماذا يقول المثال السابق ؟ . ببساطة : ان السلطة الكومبرادورية قد احتالت على المواطنين الخاضعين لسلطتها ، وابترزت منهم مدخرات شخصية تقدر بسبعة مليارات من الليرات السورية ، تتصرف بها منذ عشرة اعوام دون رقابتهم او دون دفع اية فوائد لهم عنها ، ثم اغرقتهم ، بالمقابل ، ودون اى مبرر ، تحت وطأة ديون اخذتها من طرف خارجى هو اليابان ، مع انها لم تكن بحاجة اليها ، مادام المواطنون قد دفعوا ثمن السيارات كاملاً وبصورة مسبقة ، فخرجت رابحة فى الحاليتين : مرة بوضع يدها على اموال المواطنين ، واخرى بالامتناع عن سدادها الى الطرف الخارجى الذى كان يجب ان تسدد اليه . بدهى ان هذا الاحتيال والنهب المنظم يختلف اشد الاختلاف عن طريقة الكومبرادور التقليدى ، الذى كان يسدد سلفاً ثمن ما يشتريه فى السوق الخارجية أو الداخلية ، ثم يحصل على ارباحه نتيجة التلاعب بالفارق بين اسعار المبيع والشراء ذات الطابع الاحتكارى .

فى دولة من هذا الطراز الكومبرادورى تتم اعادة انتاج الطبقة الكومبرادورية القديمة على اسس جديدة تحولها الى طبقة دولة بمعنى من المعانى ، فمعظم عملياتها وصفقاتها تتم تحت حماية طبقة الدولة العليا او شرائع واطراف منها ، تمارس بدورها مهمة كومبرادورية حين تتاح لها الظروف لممارستها . فى هذه الحالات جميعها ، تنشأ الشرائع الجديدة من الكومبرادور او

يعاد انتاجها على ارضية السلطة ، اى الدولة ، فتكون اما كومبرادورا قديما تحالف مع كبار ممثلى طبقة الدولة ، ليسهلوا عملياته لدى مؤسسات السلطة ويحمون نشاطاته ويتدبرون القروض التى يحتاج اليها من مصارف الدولة ، ويساعدونه فى اخراج ارباحه من البلاد وفى الاحتياى الضريبى الذى يمارسه ... الخ ، او يستخدمونه كستار يخفون وراءه ، لان " القوانين " تحرم على ذوى المناصب الرفيعة ممارسة اعمال اخرى غير وظائفهم الرسمية . هذه الوقائع معروفة على كل حال للمواطنين السوريين ، ولو سألتهم لقالوا لك ان نذير هدايا ، التاجر الدمشقى الكبير ، كان شريكا لرفعت الاسد ، الذى مكته فى صفقة واحدة من استيراد الفى سيارة نقل يابانية من طراز سوزوكى بحجة انها قطع غيار للالات الزراعية ، لم يدفع عنها اية ضرائب او رسوم للدولة ، وان آل العطار هم شركاء محمد الخولى مدير مخابرات القوى الجوية " السابق " ، الذى القى رجاله عام ٧٧ ، عندما اصدر الاسد قرارا بمحاسبة الفاسدين من رجال السلطة أحدهم من كتبه فى الطابق السادس ، كى تموت معه اسرار الصفقات والعمولات والتحويلات النقدية غير الشرعية . وليس سرا ان الصحافة كانت تسمى محمد حيدر ، نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية " المستر عشرة بالمائة " .

من الامثلة الفاضحة على الوظيفة الكومبرادورية لبعض كادر الدولة صفقة المشروع الرائد ، الذى استورد مديره من الولايات المتحدة مائة اله لحش وتغليف العلف الاخضر ، مع ان المشروع لم يكن بحاجة الا الى خمس الات . لقد اتضح عند التحقيق ان الرجل اشترى هذا العدد الكبير من الات كى يكبر العمولات المدفوعة عنها ، والتى ستذهب الى جيوب عدد كبير من المسؤولين فى وزارة الزراعة . كما ان حكاية معمل الورق فى دير الزور غدت اشهر من ان تروى ، فقد استوردت الحكومة معملا من النمسا لتحويل سوق القمح الى ورق ، رغم عدم توفر المادة الاولية فى سوريا ، بالنظر الى حاجة الحيوانات اليها كعلف نباتى وارتفاع سعر كلفة انتاج الورق محليا بالقياس الى اسعاره فى السوق الدولية ، وافتقار البلاد الى خبرات مناسبة وكافية فى ادارة منشآت معقدة من هذا الطراز . اما السبب فى الاصرار الرسمى على اقامة المعمل ، فكان العمولات التى قبضتها جهات كثيرة دخلت على خط هذه الصفقة التى مولتها ايران الشاهنشانية ، منها مايسمى لجان الاقلاع ، التى تكونت احداها من ثلاثة اعضاء ترأسهم عبد الله الاحمد عضو القيادة القطرية ورئيس لجنة اعمار مزارع الدولة انذاك ، قبض اعضاؤها ٣٢ مليوناً من الليرات السورية (زارت اللجان برئاسة الرفيق الاحمد ١٣ بلدا لتفقد صناعة الورق فيها ، منها بلدان اميركية لا تينية لا تملك اية صناعة ورق على الاطلاق) بدل اتعاب سفر فقط . هذا الطابع الكومبرادورى الشامل للسلطة السورية هو الذى يحتم حضورها فى كل مكان ، واشرافها على كل فاعلية اجتماعية او اقتصادية او ثقافية - ايديولوجية ،

ويتسبب برقابتها الوثيقة على المجال الاقتصادي ، وهو الذى يستدعى بالضرورة طابعها القمعى الشامل ، الذى يترك بصماته على جميع اجهزة ومناشط السلطة ويزيد ، مع ازدياد فقر المجتمع وتعاضم ضيق القاعدة الانتاجية والاستهلاكية للشعب ، الحاجة الى عمل اجهزة القمع والى شد يدها على عنق البلاد ، الى ان تصير الحياة الاقتصادية بأسرها وظيفة من وظائف الاجهزة الامنية ومهمة امنية وليست انتاجية . والحال ، ان ضباط الامن يتباهون بأنهم يشرفون على الثروة الحيوانية ، وبوجودهم فى المجالس العليا المتخصصة فى الصناعة والزراعة والتجارة ، المشرفة على وضع خطط الدولة الاقتصادية وتنفيذها .

بقول آخر : ان خلاص السلطة السورية من هذا الطابع الكومبرادورى ، الذى تعتبره الايديولوجية الستالينية " اشتراكيا " ، هو شرط دقرطتها والمعيار الاساسى لطابعها غير القمعى فالسلطة التى تأخذ على عاتقها الاشراف اشرافا مباشرا ووثيقا على الاقتصاد ، وتضع يدها اولا باول على ناتج عمل الشعب ، وتعيد توزيعه على اوساط محددة بصورة مسبقة ، وتتملك وسائل الانتاج وتديرها دون ان تعطى العاملين فيها اى حق فى الاشراف الديموقراطى عليها ، وعلى اسلوب استخدامها وطريقة اعادة توظيف فوائض عائدتها ، والسلطة التى لا تستند اقتصاديا الى موقع مستقل نسبيا فى تقسيم العمل الدولى ، هى بالضرورة سلطة شمولية ، قمعية وكومبرادورية ، وهى سلطة " نمط انتاج سياسى - كومبرادورى " ، مهمتها الاساسية اعداد مسرح بلدانها الداخلى لاعادة انتاج الرأسمالية على الصعيدين المحلى والدولى ، واعادة انتاج نفسها هى ذاتها فى اطارها ، مهما كانت صفاتها الخارجية واليات عملها " اشتراكية " . انها دون ادنى شك شريك الرأسمالية التجارى ووكيلها السياسى والاقتصادى فى بلادها ذاتها .

س : هل تعتقد ان هناك وضعاً خاصاً لسلطة كدهه ؟ . ما هو هذا الوضع وما هى علاماته ؟ .

ج : حددت فيما قلته عن السلطة فى الاجابة السابقة اوضاعها . ساحاول فيما يلى وصفها ، كما تتوضع فى الواقع العيانى نفسه ، وتظهر من خلال ممارستها لوظائفها العامة .

بادئ ذى بدء ، ثمة سلطتان فى سوريا : سلطة ظاهرية واخرى خفية . السلطة السورية هى عمارة ذات طابقين : طابق تحت الارض لا يظهر للعيان وآخر فوقها ، ظاهر وجلى . هذا الطابقان يرتبطان برباط وثيق ، لذلك لا يمكن الحديث عن انقسام فى السلطة او عن سلطة مزدوجة ، ولا يمكن اعتبار ظاهرة توزيعها على الطابقين المذكورين عاملا من عوامل عدم

استقرارها وثباتها . بالعكس ، فالسلطة السورية تتوازن عبر هذا الانقسام ، الذى يصعب على الشعب وعلى خصومها تحديد موقعها بدقة وتعيين مراكز القيادة واتخاذ القرار فيها ، ومعرفة نقاط قوتها وضعفها . ويموه طابعها . ويتيح لها المناورة الواسعة فى الداخل والخارج .

اما السلطة الخفية ، التى هى فى الوقت نفسه السلطة الحقيقية والوحيدة فى سوريا ، فهى تمتد من اعلى الهرم السياسى الى اكثر المواقع الاجتماعية والسياسية تشعبا وسرية وبعدا عن الحياة العامة او العمل العام ، مارة بالاجهزة بمختلف توضعاتها وتظاهراتها ، بما فى ذلك بعض الاجهزة الحكومية او بعض الاوساط او الاشخاص فى هذا الجهاز الحكومى او ذاك . اما السلطة العلنية او الظاهرة فهى تتوضع فى مجلس الوزراء ومجلس الشعب والجهاز القضائى المدنى العادى ، ومؤسسات الحكم والادارة المحليين ... الخ ، وهى تنحدر من الرئيس ، رأس الهرم السلطوى ، الى اجهزة الادارة التنفيذية والتشريعية والقضائية ، التى تصرف الاعمال الحكومية والعامة بالمعنى العادى للكلمة ، او التى ينيبها الرئيس فى القيام ببعض الاعمال ، بعد ان يخلع عليها بعض سلطته فى المجال المحدد بدقة ، الذى يفوضها العمل فيه ، تحت اشراف السلطة الحقيقية ، الخفية ، المتجسدة فى اجهزة الامن ، فى كل الاحوال والظروف والميادين .

هذا يعنى باختصار ان هناك مركزا موحدا تنبجس السلطة منه وتتخصص فيه وترتبط به او تفيض عنه هو رئيس الجمهورية ، الذى هو رئيس السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية ، اى رئيس السلطة العلنية ، الشكلية والصورية ، ورئيس السلطة الخفية ، التى يحرك بواسطتها مناحى ومناشط الحياة العامة ، ويشرف اوثق الاشراف عليها ويتحكم تحكمها غير مقيد او محدود بها ، فهى الجهاز العصبى والعقل المدبر والقبضة الضاربة لدولة ظاهرها شرعى لكنه بلا قوة او حول ، وخفيها غير شرعى ، لكنه يسير كل شىء ، ويعد صاحب الامر والنهى فى جميع قضايا البلاد . وبينما لا تملك السلطة القانونية او الظاهرية ، التى يعتبرها العالم الخارجى السلطة الوحيدة فى سوريا ، ويتعامل المواطن السوري معها بدوره بوصفها السلطة الشرعية التى لا يجوز ان يوجد بالتالى الى جانبها اية سلطة اخرى ، اى شكل من اشكال حرية العمل والقرار ، فان السلطة الخفية ، الحقيقية والمؤثرة والفاعلة هى بين ايدي الاجهزة ، التى يفترض بها ان تكون خاضعة لها من الناحية القانونية وان تأتمر باوامرها . هذه السلطة الخفية ، وهى تكوين منضو فى الدولة ، يخضع الدولة له الى درجة ان السلطة الحكومية ستنهار بالتاكيد ، ان هو سحب ولاه لها . بقول آخر : تستطيع السلطة الحقيقية او الخفية ممارسة جميع اعمالها دون صعوبة ، وتستطيع الدولة ان تبقى سليمة وقوية فى هذا النمط من الانظمة ، اذا ما انهارت السلطة الشكلية او تقرر الاستغناء عن خدماتها ، بينما ستنهار الدولة بالتاكيد اذا ما حصل اى

خلل جدى ودائم بعض الشيء فى عمل السلطة الخفية ؛ سلطة الاجهزة ، التى تمتد من رئيس الجمهورية فى قمة السلطة ، وتصل قاعدتها الى مختلف تجليات القاع المجتمعى لسوريا . من هنا فان وظيفة السلطة الظاهرية هى التعمية على وجود السلطة الاخرى ، او اضافة الشرعية على اعمالها ، كالقول مثلا ان الامن السياسى هو جزء من وزارة الداخلية ، وان المخابرات العسكرية تعمل تحت اشراف وزارة الدفاع واصالحها ، وان امن الدولة تابع لمكتب الامن القومى ، منسق عمل اجهزة الامن العامن تحت اشراف الرئاسة الشرعية للبلاد . كما ان وظيفة السلطة الحكومية تكمن فى تسهيل مهام السلطة الحقيقية قدر الامكان ، والسماح لها بالتغلغل ، تحت ستار حكومى شرعى ، الى مجالات لا تدخل فى النطاق الامنى لاي جهاز كان ، كوجود مندوبين عن الاجهزة الامنية المختلفة فى وزارات ودوائر الدولة المختلفة ، يراقبون نشاطاتها وموظفيها ، ويشرفون على كل صغيرة وكبيرة فيها ، بما فى ذلك الموافقة على منح هذا الموظف او ذاك اجازته الرسمية السنوية ، او ترفيعه او نقله او وضعه تحت اشراف الوزير (هناك اعداد هائلة من موظفى الدولة السورية ، المغضوب عليهم سياسيا ، يوضعون تحت اشراف الوزير او المدير المختص ، فيطلب اليهم الاقلاع عن الدوام وعدم الحضور الى مقر عملهم ، وتمتنع دوائهم عن تكليفهم بأية مهام وان استمرت فى تسليمهم رواتبهم كل اول شهر) او تسريحه على مسؤولية الوزير السياسية (تنص المادة ٨٥ من قانون الموظفين على ان للوزير الحق فى تسرح الموظف دون ابداء اسباب قراره ، عندئذ يقال ان التسريح تم على " مسؤولية الوزير السياسية ") .

لا يشعر احد من ابناء الشعب السورى بالسلطة الظاهرية ، ولا يرى احد فيها شيئا جديا ، اى مؤسسات حكومية مقررة ونافذة ، لها صلاحيات فعلية ، ثبت فى كل ما له مساس بالحياة العامة وتتحمل مسؤولياتها امام مجلس نيابى يتحمل بدوره مسؤولياته امام ناخبيه او السلطة القضائية ، الفعالة بدورها . والحقيقة ان الشعب السورى قد اعتاد على اعتبار مجلس الوزراء هيئة بلدية وقروية عليا ، ذات طابع غير سياسى ، تهتم قبل اى شىء بتصرف الاعمال الادارية الدنيا ، المتعلقة بالحياة العادية للدولة والمواطنين ، الواقعة خارج مجال السياسة العليا للدولة والتى لا تتطلب قرارات كبرى . ويتندر السوريون فى مجالسهم على رؤساء الوزارات الذين تعاقبوا على السلطة بعد ١٦ تشرين الثانى ١٩٧٠ ، لكونهم لا يتطرقون فى احاديثهم الى السياسة ابدا ، ولا يعقنون مؤتمرات صحفية يشرحون فيها السياسات الدفاعية والخارجية والاقتصادية والاعلامية للبلاد ، التى يفترض انهم مسؤولون عنها دستوريا . ولعله من الامور المميزة للسلطة السورية ان الوزارات الاربعة التى عدناها (الدفاع والخارجية والاقتصاد والاعلام) لا تنتمى فعليا الى الوزارة ولا يقع وزرائها تحت سلطة رئيس مجلس الوزراء او

يخضعون لمحاسبتة ، بل هم وزراء اقوياء ، يمارس بعضهم عمله منذ سبعة عشر عاما (طلاس) ، يعتبر منصبه مستقلا عن التقلبات الوزارية الكثيرة التي شهدتها سوريا وعن رؤساء الوزارات انفسهم . والحال ، ان طريقة تشكيل الوزارة او انتخاب " مجلس الشعب " او تعيين القضاة تبين المواقع التي تحتلها كل من السلطتين الحقيقية والشكلية وتعطى فكرة عن علاقاتهما ووظائف كل منهما . من المعروف ان القصر يرسل لرئيس الوزراء المكلف باسماء من سيشغلون هذه الوزارات الاربعة ، الذين يجب عليه تسميتهم اعضاء في وزارته دون اى اعتراض على اى منهم بطبيعة الحال ، ثم يقترح الرجل اعضاء " وزارته " من قائمة مرشحين تقدمها اجهزة الامن له عن طريق رئاسة الجمهورية ، التي كثيرا ما تتدخل امرة بتزوير هذا وباعطاء الافضلية بالتزوير لاذك ، بعد ان تطلب الى كل حزب من احزاب الجبهة الوطنية التقدمية تقديم قائمة باسماء مرشحها للوزارات المخصصة لها ، شريطة ان يكون للامن حرية اختيار من ستنقيها للوزارة منهم ، اى شريطه ان ترشح لها اكثر من اسم لكل وزارة من اسماء " تنصحها " بادراجها ضمن قائمة " مرشحها " . (كانت الاجهزة الامنية تنصح مثلا الحزب الشيعي بادراج اسم عمر السباعي في قائمة من يرشحهم لشغل منصب وزير المواصلات . اما السبب فهو تورطه في فضيحة مالية كبرى ، اذ قبض ثمانية ملايين ليرة سورية من شركة سمنس الالمانية ، التي كانت وزارته قد كلفتها بتجديد وتحديث الشبكة الهاتفية في سوريا . انذاك بسط شريكه رفعت الاسد اجنحته عليه وحماه ، ورغم ان بعض مندوبى حزب البعث طالبوا في احد مؤتمراته بمحاسبتة ومحاكمته . بعد تلك الفضيحة ، وطرد رفعت من البلاد صار السباعي مرشح المخابرات المفضل عن حزبه الشيعي ، الى ان حل محله المليونير الشيعي مراد القوتلى ، المعروف بعقد صفقات بناء مشبوهة وبتجارة الاراضى غير القانونية مع ضباط المخابرات) .

مثما تختار السلطة الفعلية اعضاء الوزارة ، اعضاء السلطة الشكلية ، كذلك تختار اعضاء مجلس الشعب ، الذين تنتقيهم عبر عملية فرز وغريلة طويلة ومعقدة ، تبدأ بالاتصال بقيادات حزب البعث في المحافظات عن طريق القيادة القطرية ، التي يدرس مندوبوها مع قيادات اجهزة الامن المركزية وفي المحافظات قوائم باسماء مرشحي الحزب ، الذين يكون عددهم قليلا في العادة ، لانهم ينجحون جميعهم دون صعوبة اولا ، وكى لا يظهر وكأن في الحزب تيارات وخلافات من جهة اخرى . ما ان تفرغ اجهزة الحزب والامن من اختيار مرشحي البعث ، حتى تسارع الى الاتصال باحزاب الجبهة الوطنية التقدمية ، لتناقشها في مرشحها ، وتقنعها غالبا باسماء معينة من صفوفها ، تتميز اما بموقف ودى من النظام ، او تعمل مع اجهزة الامن او الحزب . ومع ان الاجهزة الفعلية للسلطة تجد احيانا بعض الصعوبة مع المستقلين ، فانها ما تلبث ان ترتب الامور ، حين تعرض على من لا ترغب به منهم الانسحاب

مقابل ما تسميه " تكاليف " حملته الانتخابية (وهذه تشكل مبلغا من المال يتراوح بين ثمانين ومائة الف ليرة سورية) وزجه فى السجن بتهمة اخلاقية او مالية تلتفحها له . من الطبيعى ان اغلبيه " المستقلين " الذين " يختارهم الشعب " يكونون من المضمونين والمتعاونين والمتفهمين ، ممن لم تعترض عليهم الاجهزة او تهددهم .

تعيين اجهزة السلطة الفعلية القضاة ايضا ، بناء على قوائم يقدمها لها وزير العدل بالتعاون مع المنظمة الحزبية فى وزارته ، التى تضع تقويما لجميع العاملين فى وزارتها ، شأنها شأن المنظمات الحزبية فى جميع وزارات الدولة ، المكلفة بموجب قانون العاملين الموحد بالتجسس على موظفى الوزارات ، لتقييمهم وتقرير ما اذا كانوا يستحقون الترفيع ام لا يستحقونه . على كل حال ، فان حساسية الجهاز القضائى ، الذى تعتبره السلطة الخفية جزءا منها ، قد دفعت الجهات المقررة الى تأسيس مدرسة لتخريج القضاة ، والى الامتناع عن تعيين اى قاض يرفض الانتساب الى حزب البعث ، ثمنا لمنصبه .

فى مقابل السلطة الظاهرية ، التى هى بلا سلطة ، الا حيث تتقاطع سلطتها مع السلطة الخفية ، تمتلك السلطة الفعلية ، الخفية ، وجودا كاسحا فى سائر مجالات الحياة العامة ، وهى ثقيلة الحضور والوطأة على ضمير وحياة الشعب بمراتبه المختلفة . فهى بعكس السلطة الظاهرة ، شاملة ، توجد فى كل مكان ، بينما السلطة الدستورية والشرعية محدودة الوجود ، محدودة الاعمال ، محدودة الصلاحيات . الى ذلك ، فان السلطة الشرعية تستمد شرعيتها وقوتها المحدودة من خضوعها لرئيس الجمهورية ، اى انها لا تستمد قوتها من قواعدها فى الدولة ، أو من جهازها الادارى ودورها فى حياة الشعب العامة ، بينما السلطة الفعلية تستمد قوتها من انتشارها فى المجتمع والدولة ، ومن امساكها بالمفاصل الاساسية الحاسمة لسائر المناشط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والايديولوجية ، ولا تستمد من رئيس تمنحه هى ذاتها القوة ، لكونها عينه ويده ولسانه ، ولانه سفتقر بدونها الى حتى الى المظاهر الخارجية لقوته . اما الفارق الثالث بين السلطتين فيتعلق بمداهما ، فالاولى ، الشرعية ، موجودة فى الدولة لوحدها فقد ، بل انها موجودة فى القسم الادارى منها لوحده ، فى حين توجد الثانية فى المجتمع والدولة جميعا ، لا يحده وجودها حد او يقيد قيد . لذلك فهى ليست بحاجة الى الشرعية ، وليس الدستور بالنسبة لها مصدر وجود . انها هى ذاتها مصدر كل شىء وكل شرعية او وجود فى دولة نمط الانتاج السياسى - الكومبرادورى ، وهى لا ترى خارجها ما يمكن ان تكون بحاجة اليه ، كما لا ترى خارجها من هو بغنى عنها ، بل انها صارات تعتبر نفسها اولية ليس فقط بالنسبة للدولة ، وانما بالنسبة للمجتمع ذاته ايضا ، لادراكها انها اعادت

صياغته طبقاً ومصلحياً ، واعادت صنعه وخلقه ، فهو اذن مجتمعه الخاص الذى خلقته على صورتها ومثالها ، والذى وجد بها ولن يستمر بعدها .

هذه الهوة التى خلقتها السلطة الفعلية بين السلطة والدولة ، وقامت على تجريد الدولة من السلطة وعلى اضعاف طابع دولتى على مؤسسات ذات طابع محض تسلطى بالاحرى ، انحط بالدولة والسلطة معا ، وحولهما عن طبيعتهما العامة والمجردة والشاملة ، ونزل بما اسميناه السلطة الفعلية ، الا وهى اجهزة القمع وتفرعاتها الحزبية والحكومية المتناثرة بين قصر الرئاسة وآخر قرية فى البلاد ، الى مستوى محض عصاباتى تسلطى ، اطاح بالوظيفة الاصلية لهذه السلطة ، النابعة اصلا من كونها جزءا من سلطة الدولة ، وحولها الى ادوات تسلطية بيد قوى منظمة على مستوى الدولة والمجتمع ، خربت الدولة والمجتمع بوسائل دولتيه مظهرها ، لاغية لوجود الدولة عملا ، لان الغاء الدولة هي النتيجة الحتمية التى ترتبت على الغاء المجتمع المدنى وتهيمشه والتخلص من الروايز المعنوية والمادية التى تجعل منه مجتمعا بالفعل ، وهى قيم العمل والديموقراطية ، وفكرة الحق والقانون وحقوق الانسان والمواطن ، ومبدأ السيادة الشعبية كاساس ومنطلق لسيادة الدولة ، التى لا يجوز ان تتشخصن فى احد او مجموعة او طبقة او حزب او مصلحة جزئية ، مهما كانت اهميتها .

باضعاف السلطة الشرعية ، وجعل السلطة الفعلية تلتهمها وتخضعها وتسخرها لاغراضها غير الشرعية وغير القانونية ، كان لابد من الغاء السلطة الشرعية ، الممثلة للدولة ، وهو ما حصل فى سوريا بقرارات واعية اشرف عليها رجل الغى الدولة كى يحل شخصه محلها ، وكان من المحال ان يصل تمجيده وتأليهه الى المستوى الذى بلغه ، وان تتشخصن الدولة فيه الى درجة الذوبان ، لو انه بقى لها ادنى وجود . هذا الرجل هو الرئيس حافظ الاسد ، الذى استغل رئاسته للسلطة الشرعية كى يشل فاعليتها تماما قبل ان يلغيها لصالح السلطة الفعلية ، الاخطبوطى الامنى القاتل ، الذى التف حول عنق الدولة السورية الى ان ازهق روحها ، وكان قد استغل مشروعيتها اجهزتها الحكومية والروسية لازهاق روح المجتمع السورى ايضا .

من الادلة القاضحة على انحلال واضمحلال الدولة والمجتمع استبدال الدولة ، فى مرحلة اولى ، باجهزة السلطة الفعلية ، السرية وغير العامة او العلنية ، التى دخلت فى الاعوام الاخيرة فى مرحلة ثانية ذات سمات تتصف بخطورة فائقة ، تتجسد فى بروز تجمعات تسلطية رديفة لاجهزة السلطة الفعلية فى معظم مدن وقرى سوريا ، تعمل فى خدمتها احيانا ، وتسخرها لصالحها احيانا اخرى ، بحيث نشأ نمط جديد من تنظيمات تسليطة ، تختلط فيه بقايا الدولتى بالاجهزة التسلطية والقمعية ببنى ما قبل مجتمعية ، اعيد احيائها كالتوائف والعشائر والاسر والمجاميع المسلحة والعصابات والفئات الجهوية ... الخ ، لتجهز بدورها على اخر بقايا السلطة

العامة فى مناطقها ، وتنسف بقايا اللحمة المجتمعية فى اماكن وجودها ونشاطها . اما اضمحلال المجتمع ، فمن ادلته الفاضحة التمزيق العنيف الذى اصاب بناءه وهياكله ومكوناته ، وحولها الى جزر متناثرة من اقلية ، ومجاميع ، واسر ، وطوائف ، وعشائر ، ومصالح متناحرة ، وشرائع اجتماعية مضطربة مقتتلة ، وجهويات متعادية . اذا كانت قمة السلطة تفرض بسياساتها المدروسة المنظمات السلطوية ما قبل المجتمعية على القاع الاجتماعى ، فما ذلك الا لى تجعل المساعى التى تبذل للحم النسيج المجتمعى المذرر المهشم امرا مستحيلا ، ولجعل اى مشروع للخلاص الوطنى قضية بلا افق او اساس ، اى لجعل البنية المجتمعية القائمة ترفض بحكم وضعيتها ذاتها اى مشروع وطنى قد يتهدد وجود السلطة القائمة ويرسم للبلاد طريقا نحو خلاصها ، لان مثل هذا الطريق سيبقى بالتاكيد رهنا بتجاوز الانقسامات الاتنية والطائفية والعشائرية ... الخ التى احدثها النظام الراهن فى المجتمع ، ليجعل استمراره رهنا باستمرارها واطالة عمره رهنا بتعميقها .

س : اتوجد قرائن على أن السلطة الاسدية تحتضن هذه التنظيمات ما قبل المجتمعية ، وتسخرها لصالحها ؟ .

ج : تدل اسماء رعاء بعض هذه التنظيمات على علاقتها بالسلطة القائمة ، فى " جمعية المرتضى " اسسها جميل الاسد شقيق الرئيس . وهى جمعية طائفية غرضها تعبئة الجمهور العلوى على اسس محض طائفية ضد الاغلبية السنية من جهة ، واعادة علوية قطاعات واسعة من المسلمين فى الجزيرة وبادية حمص وحماه ، بحجة ان بدو وفلاحى هذه المناطق كانوا علويين اجبرتهم السلطة العثمانية على اعتناق المذهب السنى ، ويودون الان العودة الى مذهبهم العلوى الاصلى من جهة اخرى . هذه الجمعية عملت بصورة علنية ، وعقدت ندوات واحتفالات ومهرجانات فى مختلف المناطق السورية تحت اسمع السلطة وبصرها ، وفتحت مكاتب لها ، ورفعت يافطات فى اكثر شوارع دمشق ازدهاما ، واصدرت شهادات ووثائق طائفية مكتوبة لشعرات الالاف من رجال القبائل البدوية فى مختلف المناطق السورية ، بل انها قامت بتسليح بدو المناطق الحساسة كبدا منطقة شرقى حمص وحماه ، وامتدتهم بسيارات مسلحة من مستودعات سرايا الدفاع ، واعلن اكثر من منتسب اليها انها ستحل حزب البعث بمجرد استلامها الحكم ، وانها ما تأسست الا لى تخلص الشعب من البعث . واخيراً ، انتسب اليها اخيرا عدة مئات من المسؤولين فى السلطة بصورة علنية وبدون خوف ، باعتبارها الذراع السياسية لسرايا الدفاع ، الجهاز العسكرى للنظام القائم . وقد عملت جمعية المرتضى بصورة صريحة طيلة اربعة اعوام

كاملة دون ان تتخذ اية خطوة رسمية ضدها او يلاحق اى عضو فيها ، رغم تشدد السلطة مع مؤسسى التنظيمات غير الشرعية ، الذين ارسل بضعة الاف منهم الى المشانق ، ويقبع الاف آخرون فى السجون منذ قرابة خمسة عشر عاما . فى ايار من عام ١٩٨٣ ، عندما انزلت الجمعية الاف المتظاهرين الى ساحة قصر الضيافة تأييدا لرفعت الاسد ضد ضباط الجيش ، تم منع بقرار لم يكتسب صفة رسمية الى اليوم ، دون ان يعتقل او يلاحق احد منها او ان تلغى عضوية رئيسها جميل الاسد فى برلمان يفترض انه لا يمثل فيه الطائفة العلوية او غيرها من الطوائف ، بل الشعب ، الذى ويسلح بعضه ضد بعضه ويثير فيه النزعات الاشد انحطاطا وضررا . اذا كان جميل الاسد واعضاء الجمعية قد بقوا دون عقاب ، فان مئات السوريين قد عوقبوا على يديه ويدي جمعيته ، وامضوا اشهرها كثيرة وسنوات عديدة فى السجون التابعة لسرايا الدفاع الموضوعة بتصرف " قائد المسار الاستاذ جميل " (هذا هو لقبه الرسمى . اما حافظ الاسد فهو " قائد المسيرة ") ، ومنهم من امضى اشد ايام حياته بؤسا وقسوة لغير ما ذنب جناه سوى رفض الموافقة على انجاز معاملات مخالفة للقانون لصالح جميل الاسد ، بل ان بعض السوريين فقدوا حياتهم ذاتها ، لانهم لم يحتملوا العذاب والاهانة والجوع ، ولان صحتهم لم تحتمل البرد القارس فى لياالى مطار المزة العسكرية والمنطقة الجبلية المحيطة به ، حيث سجون القائد رفعت الاسد وبرك الاسيد التى كان ينوب فيها خصوم النظام ومنهم الشاعر محسن الخير . لقد كان السجناء يوضعون فى هذه السجون عراة كما ولدتهم امهاتهم فى بركات من الصفيح رشت ارضها الخشبية بماء بارد ووضعت فيها مراوح كهربائية تعمل ليلا نهارا ، بينما السجناء محرومون من ابسط حقوقهم الانسانية كحقهم فى الطعام والشراب والنوم والذهاب الى الرحاض والاتصال ببعضهم او بنويهم خارج السجن ، وتنهال كراييج عناصر وجلادى سرايا الدفاع عليهم فى الدخول والخروج ، وفى كل وقت من الاوقات .

بتقييد نشاط جمعية المرتضى العلنى ، نقل الاستاذ نفوذه وحصره فى مدينتى اللاذقية وطرطوس ، اللتان اعطيتا له كى يديرهما كما يحلو له . فأسس فى كل منهما مكتبا للاستيراد والتصدير ، ونظم عصابات مسلحة تسهر على حسن سير مصالح رئيسها ، وهى عصابات منظمة بطريقة امنية حديثة ، تملك سيارات وسجونا ومحققين ومنفذين وجهاز استطلاع ومراقبة كامل الانتشار والنمو ، بل ان لديها اجهزة اتصال حديثة واقنية بث خاصة بها . ويرأس هذه العصابات بصورة ميدانية فواز الاسد ، الابن الاكبر لجميل الاسد ، الذى يروع مدينة اللاذقية باساليب من الارهاب والقتل لم تعرف المدينة شبيها لها طيلة هذا القرن .

بدأ جميل الاسد عمله باجتماع عقده مع مدراء واصحاب مكاتب الاستيراد والتصدير في اللاذقية وطرطوس ، طلب اليهم فيه تسليمه نسبة من دخول مكاتبتهم حدها لكل واحد منهم ، وهدد بمنعهم من العمل في مرفأى المدينتين ، ان هم امتنعوا عن تسديد ما يطلبه اليهم . ثم زار مديري المرفأين الحكوميين ، طالبا اليهما باسم شقيقه رئيس الجمهورية اعطاء مكاتبه الافضلية فى معاملات الاستيراد والتصدير . اخيرا استدعى موظفى الجمارك فى المرفأين وهددهم ان هم اعترضوا اية بضائع يأمر بتمريرها دون رقابة . بعد الكلام جاءت الافعال ، فبدأت عصابات الاستاذ المسلحة عملها ، وشرعت تختطف هذا وتحقق مع ذاك وتبتز نقود هذا وتنتزع ارض ذلك ... الخ ، والسلطة تغمض عينها كأنها لا ترى شيئا . فى النهاية ، بدأت عمليات العصابات تتجه نحو العدو الحقيقى للنظام ، عنيت الشعب ، فاخذ فواز الاسد يقتحم المقامى ليطالب الى روادها الانبطاح تحت طاولاتهم ، ويدخل الى فندق الهيلتون وغيره من الفنادق مطلقا النار من مسدسه او معتديا على الزبائن ... الخ . فى هذه الاثناء كثرت اعتداءات العصابات على النساء ، وترددت فى سوريا كلها حكايات الفتاة نائلة عاقل ، التى اختطفت واغتصبت طيلة ثلاثة ايام قبل ان يطلقوا النار على ثديها الايسر ويلقوا بجثتها فى احد شوارع المدينة . انذاك علق اهلها ورقة نعوة على جدران المدينة يعلنون فيها موتها " على يد عصابات القتل والغدر " ، فجاء ضباط من المخابرات العسكرية يهددون ذويها باعتقال شقيقها ، ان لم تستبدل اوراق النعوة باوراق اخرى تخلو من ذكر اسباب الوفاة . كذلك ضجت مدينة اللاذقية بموت الشاب والطالب الجامعى صفوان الاعسر ، الذى ضربه احد ابناء الاسد فرد الضربة . فما كان من ابن توفيق الاسد ، الاخ الثانى لرئيس الجمهورية ، الا ان سارع الى مسلحيه فقتلوا سيارة الباص التى امتطاهها الاعسر ثم اوقفوها وصعدوا اليها وطعنوا الشاب بالسكاكين الى ان مات على مرأى من جميع ركاب باص النقل العام .

هذه الظواهر الجديدة هى فى تقديرنا جزء من السلطة الفعلية فى سوريا ، وهى تم بتشعبات وطرق جانبية كثيرة ، لكنها تصل فى النهاية الى رأس السلطة الفعلية ، اى الى رأس السلطة الفعلية ، اى الى رئاسة الجمهورية ، حيث المركز الذى قرر اقامتها والافادة منها ، بعد ما جرى فى سوريا بين عامى ٧٩ و ٨٢ ، حيث نزلت السلطة الفعلية منذ الدقائق الاولى الى المعركة ضد المعارضة المسلحة والسلمية وكانت هى نفسها هدف هذه المعارضة . بعد عام ٨٢ الذى انتهى بانتصارها على شعبيها ، قررت السلطة الفعلية خلق عصابات تسلطية مسلحة على مستوى الشارع نفسه ، تخوض معارك السلطة الفعلية ضد القاعدة الشعبية دون انقطاع ، فلا تتيج للشعب الوقت الكافى لتنظيم نفسه من جهة ، وتحول السلطة الفعلية الى حكم بين فرقاء " شعبيين " مقتتلين ، عوض ان تكون هى نفسها طرفا فى الاقتتال الاهلى منذ مرحلة الاولى ، من

جهة اخرى . لهذه الاسباب قلنا فيما سبق ان هذه العصابات هي جزء بنيوى - تكاملى من السلطة الفعلية ، وان خيوطا قوية تشدها الى اجهزة الامن ، واكدنا انها مرحلة جديدة على طريق انحلال الدولة ، التى بدأت تتلاشى بسبب اجهزة السلطة الفعلية فى البداية ، الى ان سددت هذه لها الضربة القاضية من خلال النمط الجديد من السلطة ، المتوضع فى الشارع باعداد كبيرة من مسلحين خارجين رسميا على القانون ، لا ينتمون الى اى جهاز دولتى او سلطوى رسمى ، ومسلحين قانونيين ينتمون الى الاجهزة الرسمية ، ويضم منظمات خارجة على القانون الى قوى للسلطة الفعلية ، وظيفتها هي الغاء الحياة القانونية للدولة والمجتمع ، مع انها تتوضع داخل النسيج القديم للدولة وتحمل طابعا شبه دولتى وتعمل بامرة رئيس الجمهورية ، وتتبع دوائر ومؤسسات تنتمى الى السلطة الظاهرية ، الشرعية والرسمية . واذا كانت المنظمات العصبائية تتقاطع مع السلطة الفعلية على مستوى قاعدى وتفترق عنها على مستوى قياداتهما الوسيطة وكادرهما الاعلى ، فان لقاء خيوطهما عند الرئيس ، وتوجههما نحو تحقيق الهدف ذاته ، وهو تفكيك المجتمع والقضاء على اى مظهر من مظاهر وجود الدولة فى الحياة العامة ، يجعلهما جهازين متكاملين فى سلطة واحدة ، يسيران بالوضع العام نحو حالة جديدة ، تنتفى منها الدولة والمجتمع والسياسة ، التى لم تعد جملة الافعال الضرورية لتدبير الشؤون العامة ولادارة الدولة وتلبية مصالحها العليا ، بل جملة تدابير واجراءات وافعال تسلطية هادفة الى تدمير المؤسسات الدوائية والمجتمعية التى تصدر السياسة عنها . اذا كانت السلطة لا تعرف ما يفعله جميل الاسد ورجال العصابات المسلحة ، فانها تعرف بالتأكيد ما جرى شرقى حمص عام ١٩٨٥ بين عشيرتى الحسنة والفواعة ، اللتان استخدمتا الاليات المدرعة والراجمات والمدافع ضد بعضهما ، مما كان رفعت الاسد قد زودهما به من مستودعات سرايا الدفاع ودرجتهما عليه . كما تعلم السلطة بوجود عصابات ملحة فى جميع المدن السورية ، تتكون من مجرمين وقتلة اختلت هي نفسها سييلهم من السجون ، واشرفت على تسليحهم وتدريبهم وشكلتهم فى منظمات تعمل بالتعاون مع الامن ، جهاز السلطة الفعلية ، الذى يكلف هذه العصابات بلغم الحياة العامة باجواء الحرب الاهلية ، وبابتزاز المجتمع وتخويفه من المجازر التى يمكنها ان تنظمها ضده ، مثلما يكلفها باغتيال واختطاف خصوم النظام فى كثير من الحالات ، وبالقيام بالافعال التى كان من المفترض ان يقوم هو نفسه بها .

يبرز الظاهرة العصبائية كظاهرة سلطوية ، ونزول السلطة الى مستوى محض عصبائى ، تصل الهيئة الحاكمة بالدولة الى حالة من الالغاء التام ، لانها بدأت تستخدم بعض عصبائاتها ، كعصبابات جميل الاسد اياه ، ضد اجهزة السلطة الفعلية ذاتها ، بغرض خلق قوى بديلة لها فى الشارع ، والتحكم بحركتها وسياساتها من خلال ادوات تراقبها لها فى الشارع ، إن قيادة السلطة الفعلية تستطيع الاستغناء عنها ، لا سيما وان مركز هذه السلطة لا يريد لاجهزته ان تعمل فى انسجام وتناغم مع بعضها ، بل هو يربطها به باعتباره القطب الذى يجب ان يتمحور كل جهاز منها حوله ، فلا تكون الا جبهة ذاتها هى محور ذاتها ، بل يكون الرئيس هو محورها المشترك رغم ما بينها من صراعات (بالاحرى ليبقى الصراع قائما فيها بينها) وضامن وجودها وكافل تعايشها السلمى النسبى ، او قلنقل كافل عدم تفجر صراعاتها وتحولها الى صراعات مفتوحة وتناقضية ، علما بأن هذه الصراعات ، التى يديرها ويسهر عليها الرئيس نفسه ، ضرورية لتوازن وتحييد اجهزته المصطرعة المتناقضة ، ولكن التى يجب ان يوحدتها ولاؤها له ، بحيث لا تصل بها خلافاتها الى اقتتال معلن سيفجر السلطة الفعلية بالتأكيد وسيهشمها . واذا كان مركز السلطة الفعلية قد عمل المستحيل خلال السنوات العشرة الماضية لشق وحدة الاجهزة والتحكم بكل جهاز منها بوضعه فى مواجهة الاخرين ، وبتقريب هذا الجهاز اليه وابعاد ذاك عنه ، وبتحريض هذا الجهاز ليقف ضد الاجهزة الاخرى ، غير الموثوقة او قليلة الولاء فان نشوء الاجهزة التسلطية المرتبطة بتكوينات ما قبل مجتمعية ، طائفية كانت ام سرية ، ليس هدفه فقط اعادة وتأخير وتخريب سيرورة الاندماج الاجتماعى للشعب ، بل وزج هذه الاجهزة الطائفية - الاسرية - الشخصية فى صراعات وتوازنات اجهزة السلطة الرسمية ، واعتبارها جزءا تكوينيا من هذه السلطة . مزودا بصلاحيات « رسمية » غالبا ما تكون رئاسية ، كصلاحيات عائلة الرئيس فى محافظتى اللاذقية وطرطوس ، تضعها فوق جميع مؤسسات وقوى السلطة الفعلية ، التى تنتقل سلطتها الى عصابات تسلطية تتداخل معها وتعمل ضدها فى آن معا ، ترتبط بسلطة تمحورت فى البداية حول شريحة اجتماعية ، ثم فى طور تال حول اجهزة الدولة القمعية ، وهى تتمحور حول شخص الرئيس وحده ، مع انه مثل وحدتها فى الطورين الاول والثانى ، واخذ يمثل الان تدهورها وانهارها ونشوء بدائل لها ، انبثقت من قاع لاجتمعى يتعارض وجوده مع وجود المجتمعين المدنى والسياسى ومع وجود اية سلطة نظامية ، بما فى ذلك سلطة الاجهزة .

اعتقد اننا على مشارق طور من الصراعات بين الاجهزة من جهة الى التوازنات الشديدة الحساسية القائمة بين اطراف السلطة الفعلية ، رغم ان هناك مناطق ، كاللاذقية ، انتقل فيها

مركز ثقل هذه التوازنات من الأجهزة الى « العصابات التسلطية » هذه الوضعية الجديدة تستحق دراسة متأنية ، لما سترتب عليها من صراعات فى السلطة الفعلية ستحل على مستوى « القاع الشعبى » وستنقل الصراع ضد المجتمع من الأجهزة الى صعيد شبه مجتمعى ، ستحسم فيه قضايا لا تتبع من صراعات القوى الاجتماعية ، بل تتعلق بصراعات قوى سلطوية وتسلطية انزلت صراعاتها الى تحت ، لتحسمها هناك ، لان صراعاتها الصريح على مستوى السلطة سيؤدى الى تفجيرها وتهشيم اطرافها . واذا كان من سمات السلطة السورية انها تنزل بصراعاتها الى المجتمع ، لتفجرها فيه بطريقة تضعفه وتوفرها من عقابيل تفجر تناقضاتها الذاتية ، فان هذا النمط الجديد من صراعات الأجهزة لن يؤدى الى اضعاف المجتمع والابقاء على وحدة السلطة فى المجتمع ذاته ، لاول مرة ربما منذ ١٦ تشرين الثانى ١٩٧٠ . ان تغيير جميع قادة فروع الامن العسكرى فى المحافظات قبل قرابة ستة اشهر . وقد تم بذريعة تقوية أجهزة المخابرات فى مواجهة الظاهرة العصاباتية ، هو التعبير الاكثر وضوحا عن الصراعات القائمة ودخول اعلى قيادات الدولة فيها ، واستثمارها ضد هذا الجهاز او ذاك من أجهزة السلطة الفعلية ، لاسيما وان القوة التى اتخذت قرار التغيير (رئيس الجمهورية) لم ترجع فى قرارها الى الجهة المسؤولة عن قادة الامن ، بل اتخذت قرارها من فوق رأسها ، لانه جزء من الجهد المبذول لاضعافها . ومن المميز فى هذا الخصوص ان عصابة من العصابات الاسدية يقودها محمد الاسد ، ابن توفيق الاسد شقيق الرئيس ، قتلت فى اصطام مسلح مع المخابرات العسكرية رجاين من هذه الاخيرة ، احدهما برتبة مساعد والاخر رقيب عندما حاول حاجز للمخابرات اعتراض سيارات تنقل مخدرات من طرابلس بلبان الى منطقة الحدود التركية ، وان جميل الاسد اتصل برئيس فرع المخابرات العسكرية فى مدينة اللاذقية يامره بارسال من يستلم جثة « الكلبين » اللذين نصبا كميناً « لمواطنين أمنين » . ومن الجدير بالذكر انه لم يجرأ تحقيق رسمى فى مقتل رجلى الامن ، اللذين قتلتهما مسلحون خارجون على القانون يهربون المخدرات من بلد مجاور الى بلد آخر مجاور ، مع ان زعيمهم اتصل بصورة صريحة معلنا مسؤوليته عن مقتلهما .

س : هل نشأ هذا الواقع فورا استيلاء الاسد على السلطة ام سبقته تطورات ما ؟

ج : ذكرت ان الاسد حدد لانقلابه مرحلة انتقالية ، ينحز خلالها التحول نحو وضع السلطة فيه قوية ، و متماسكة ، ومغطاة بتوازنات داخلية وعربية ودولية ملائمة ، والمجتمع مفتت ومزدر وغارق فى العجز والاستسلام . قلت ايضا ان الاسد قدم لهذه الغاية تصورا سياسيا

واسعا ، يوحد السلطة حول مركز واحد قوى ، سيطرته فوق الشكوك يسود الاجماع اطراف السلطة واجهزتها حول قراراته ، التى لا يجوز ان يتم الاعتراض عليها او مقاومتها من اية قوة سياسية او كتلة شعبية ذات وزن مثلما اقام لهذه الغاية مؤسسات تمثيلية وتنظيمية يحتوى النظام عبرها ما قد يفرزه الواقع الاجتماعى والسياسى من نخب فى جميع الاصعدة، اما على الساحة العربية . فقد وضع تصور يتيح له مطابقة موقعه مع موقفى مصر والسعودية ، بحيث يحتوى من اسرائيل بمصر ، ويمول الاوضاع السورية الجديدة بالمال السعودى ، ويضع مصر والسعودية فى الوقت نفسه وراءه فى صراعه مع العراق ، فيكون قد امن اسرائيل والعراق ، خصماه الاساسيان فى تلك المرحلة . اخيرا اعلن النظام قبوله بقرارات « الشرعية الدولية » لتسوية الصراع الاسرائيلى - العربى ، وخاصة القرار ٢٤٢ ، الذى اتاح تغطية عالمية معقولة لاوزاع السلطة الداخلية والعربية .

فى ظل هذه السياسة ، التى حملت طابعا انفراجيا فعليا بالنسبة لعلاقات السلطة بالشعب ، تم انتخاب الاسد رئيسا للجمهورية وقيم نظام رئاسى شديد المركزية حول الاسد ، الذى امسك بمقاليده الحزب والجيش والحكومة ، وبدأ يتصرف كرجل للاجماع الوطنى ، يعد انتقاده او الخروج او الاعتراض على قراراته جريم من الطراز الاولى عقوبتها الموت وسط هذه الاجواء من « الوحدة الوطنية » وتحت ضجيج اعلامى يصم الاذان حول الاسد كرجل ينتمى الى الوطن كله ولا ينتمى الى اية مؤسسة او قوة او طبقة ، بدأ النظام الجديد يخلق على ارض الواقع ما جاء لاقامته ، فاخذت السلطة تعمل وكأنها قررت نوعا من الاقتسام الطائفى للدولة ، على ان يأخذ العلويون الجيش والامن فى هجمة واحدة ، ضمن سياسة تضع يدهم على هاتين المؤسستين ، بدءا باجهزة الامن التى هى اجهزة السلطة الفعلية المتداخلة مع الجيش من جهة ومع المجتمع من جهة اخرى . على ان يتركوا ، فى هذا الطور ، القسم الاكبر من مناهب ، الادارة والحزب لغيرهم . شريطة ان يتوضعوا توضعاً انتقائياً بداخلهما .

فى هذا الطور من اقتسام السلطة ، الذى جعل السلطة الفعلية بين ايدي العلويين والسلطة التشكيلية ، المراقبة منهم بدورها ، بين ايدي غيرهم ، تم تجنيد بضعة عشرات الاف الشبان للدخول الى الكليات الحربية ، وتوسعت سرايا الدفاع (وهى قوة محض علوية نسبة للعلويين بين ضباطها وجنودها هى ٩٩,٩٩٪) وكأنت قوة صغيرة لا تتجاوز كتيبتين عام ١٩٧٠ فبلغ تعدادها ٥٥ الفا من الضباط والجنود عام ١٩٨٢ . وتحولت الوحدات الخاصة الى جيش كامل ، وتم توسيع المعاد العسكرية القائمة واستحدثت معاهد جديدة بحجة تحديث الجيش ، للامسك بالمؤسسة العسكرية بفرعها الجيشى والامن . كما شهدت اجهزة الامن ثورة حقيقية

عديدة ووظيفية ، فتدفع اليها عشرات الاف الشبان كل سنة ، الى ان بلغ عدد منتسبيها الان قرابة ٢٦٠ الفا من المتفرغين ، يستخدمون ١٧ الف سيارة ، وحدث ما فى تقنيات الغرب والشرق من اجهزة تنصت وتجسس وتعذيب ومتابعة وتصفية . . . الخ ، بعد ان كانت ملاكاتها صغيرة لا تكاد تذكر عام ١٩٧٠ .

ان اعطاء الاولوية فى سياسة النظام الداخلية لتوسيع وتطبيق السرايا والمخابرات يظهر النوايا الحقيقية للسلطة ، فالسرايا هى قوة عسكرية متفرعة لحماية السلطة من الاخطار الداخلية فقط ، كما اعترف رفعت الاسد خلال صراعه مع المجموعة العسكرية عام ٨٣ . اما المخابرات فهى بدورها قوة متفرعة لحماية السلطة من اعدائها الداخليين . بالنظر الى طابعهما الداخلى الخاص ، فانهما لم يلعبا فقط دور قوتين امنيتين قمعيتين داخليتين ، بل لعبتا كذلك دور تنظيم سياسى على متوضع داخل السلطة ومتفرع مائة بالمائة للعمل السياسى ، تمت من خلاله السيطرة الفعلية على الجيش ، الذى لم تكن قد اكتملت عملية تطبيقية بعد من جهة ، وعلى الاحزاب السياسية وبعض القطاعات الشعبية والمهنية من جهة اخرى ، كالوسط السورى المتعلم الذى انتسب او نسب الى رابطة خريجي الدراسات العليا ، التى كانت تابعة لسرايا الدفاع .

مع اعطاء الاولوية فى العلونة للجيش والمخابرات ، الجهازان اللذان بلغت علونتها نسبة تقارب المائة فى المائة ، كانت عملية علونة بقية وحدات الجيش تسير على قديم وساق ، بدءا بالوحدات الخاصة وانتهاء بضباط الوحدات المقاتلة والضباط الميدانيين ، وبقي القسم الاكبر من جنود وصف ضباط وضباط الخدمة الاجبارية مسلما او مسيحيا ، بينما تتعاظم نسبة العلويين بين المتطوعين تعاضما يفوق حجمهم فى المجتمع السورى (بين ١٠ و ١١ ٪ من السكان) .

ثمة اذن وحدات عسكرية واجهزة امنية علوية بنسبة مائة بالمائة . وهناك وحدات عسكرية تخضع خضوعا مطلقا للضباط العلويين الميدانيين ، الذين يسيطرون عليها بنسبة مائة ايضا ، فهم الذين يقودونها ويصدرون الاوامر ويراقبون كواووها وملاكاتها . بينما يتكدس من بقى من ضباط الجيش السنة والمسيحيون فى اقسامه الادارية ، حيث يفتقرون حتى الى اسلحة شخصية يدافعون عن انفسهم بها ، او انهم يوحدون كعينات اخيرة فى وحدات الجيش المقاتلة ، حيث يلعبون دورا سوريا وهامشيا تحت ويعاملونهم معاملة المتشكك فى ولائهم ، مع ان بينهم اعضاء قداماء جدا فى حزب البعث .

بدأت عملية علونة الجيش والامن من الايام الاولى للحركة التصحيحية ، لكنها بلغت سرعاتها القياسية واتخذت طابعا صريحا ومكشوقا وفى اعقاب التدخل فى لبنان ، حين بينت

جريمة مدرسة المدفعية ان جميع المنتسبين الى المدارس العسكرية هم من العلويين ، وان عدد القتلى فى هذه الجريمة المستنكرة كانوا من الطائفة العلوية بلا أى استثناء . من جهة أخرى ، فان انفجار الصراع مع التيار الدينى المسلح عام ٧٨ استغل سلطويا لتصفية الجيش من بقايا الضباط السنين ، فتمت عمليات تسريح منهجية لهؤلاء دون أى سبب ، سوى كونهم « ارض خصبة » ، كما كان يقال آنذاك ، للتيار الدينى ، مع انه من المعروف ان ضباط الجيش السورى هم جميعهم من البعثيين وان احدا لا يقبل فى الكلية الحربية اذا لم يكن عضوا فى الحزب . كما اعتقل بضعة مئات من خيرة ضباط الجيش اعدو بعضهم وما زال بعضهم الآخر فى السجون ، لمجرد كونهم من السنة ، غير الموثوق بهم . وقد استهدفت الاعتقالات احسن ضباط الجيش ، والمتفوقين منهم ، لاعتقاد السلطة ان هؤلاء اشد خطرا عليها من غيرهم ، وان عليها التخلص منهم ، لتأمين على نفسها منهم ومن الجيش . بالتعبئة الايجابية والعلونة الفعالة من جهة ، والتسريح والطرء والتصفية لغير العلويين من جهة أخرى ، يمكن القول ان تطييف الجيش والامن غذا تاما ، وان هذين الفرعين من المؤسسة العسكرية هما الميدان الذى تتدخل فيه سلطة الطائفة العلوية بسلطة الاجهزة وتتماثل معها ، بحيث يصبح الحديث عن الجيش حديثا عن الطائفة المنظمة والمسلحة ، والحديث عن الطائفة حديثا عن مؤسسة عسكرية منظمة على مستوى السلطة ، التهمت الدولة والمجتمع واخضعهما لمصالحها ولاولية نظراتها وارتباطاتها ووجودها . والحقيقة ان أى نقد للعلويين يعتبر نقدا للسلطة ، كما ان الاصطدام مع على ما يعد نوعا من العدوان على رجل امن او على احد المنتسبين الى المؤسسة العسكرية ، مع ان الرجل قد يكون بعيدا كل البعد عنها ، وقد يكون من المتعارضين للنظام الراهن ، الذى توجد ثمة معارضة علوية وطنية وديموقراطية شديدة النشاط والقوة له واسياساته .

بعد عام ١٩٨٣ ، الذى كان ذروة تكسير المجتمع ، بدأت عملية الامساك بالمفاصل الحساسة من الحياة العامة وجهاز الدولة الادارى ، وخاصة فى مجالات معينة كالطب والهندسة والصيدلة واستخراج النفط وبعض الزراعات المتطورة والسياحة والتعليم ، وخاصة حقل العلوم الانسانية ، التى يعتقد النظام انه من خلال السيطرة عليها يسيطر على الاجيال الطالعة . وقد انعكست توجهات النظام فى البعثات التى ارسلها الخارج ، وخاصة الى البلدان الاشتراكية ، حيث ارسل عشرات الاف الشبان كل عام لتلقى العلم أو للتخصص . وقد حرص مكتب التعليم فى القيادة القطرية لحزب البعث ، الذى ترأسه بين اواسط واواخر السبعينات رفعت الاسد ، على ارسال شبان من الطائفة العلوية دون غيرها الى الدراسة فى الخارج . من ذلك على سبيل المثال ان دفعة عام ١٩٧٨ ، التى ذهبت من محافظة طرطوس الى الاتحاد السوفيتى ، شملت

١٩٨ علويا ومسلما واحدا ومسيحيا واحدا ، مع ان عدد مسلمى ومسيحي المحافظة المذكورة يعادل عدد علويها . انذاك ، اعترض الامين القطرى المساعد لحزب البعث محمد جابر بجبوج على تركيب الموقدين ونسبهم ، فنشبت نزاع عنيف بينه وبين رفعت الاسد ، الذى اتهمه بالطائفية ، وبانه يقيم تمييزات على اساس طائفى بين مبعوثين « حزبيين » تم انتقاؤهم على اساس حزبي ! ثم تعارك معه وضربه بمنفضة سجائر كانت امامه وبجهاز الهاتف الذى كان على طاولة الاجتماع (فى هذه الفترة القى رفعت الاسد اياه مجموعة من الخطابات فى سرايا الدفاع حث فيها جنده العلوى على انجاب اكبر عدد ممكن من الاطفال ، لموازنة الاختلال السكانى الحاصل لمصلحة السنة ، المعروفين بكثرة اطفالهم ، ووعد جنود السرايا باعطائهم مكافأة نقدية مقطوعة وزيادة شهرية ثابتة على كل طفل ينجبونه !) . ويمكن القول ان سيرونة علونة الجهاز الادارى للسلطة جارية على قدم وساق ، وان هدفها هو وضع السلطة الحكومية ذاتها بين ايدي الكادر العلوى بدرجة تجعل من المجال ادارتها بدونه او استغنائها عنه ، لان بقاء السلطة فى يد العلويين لا يجوز ان يرتكز الى المؤسسة العسكرية وحدها ، فهذه قد تدمر فى حزب او نزاع اقليمى كبير الى المؤسسة العسكرية وحدها ، فهذه قد تدمر فى حزب او نزاع اقليمى كبير ضد عدو ما . لذلك يجب ان يسيطر العلويون على مفاتيح اساسية ، ليكون التخلّى عنهم معادلا للقضاء عليها او لتعطيل اعمالها .

لاستكمال هذه التلطيف المدروس للدولة ، وضعت السلطة الفعلية العلويين فى مواجهة مجتمعهم عبر سلسلة من التدابير هدفت الى اقناعهم باستحالة وجود او قيام روابط تاريخية او طبيعية تشدهم بطريقة ايجابية الى ابناء وطنهم ، كما رمت الى ربطهم بالسلطة ربطا يلغى أى شكل من اشكال مواطنيتهم او انتمائهم الى المجتمعين المدنى والسياسى لبلادهم : يخرجهم من صراع شعبيهم فى سبيل حريته وكرامته ، ويحولهم الى قوة احتلال داخلى لوطنهم ، ليس بينها وبينه اية لغة سوى لغة البندقية المسدس ، ترفض مطالبه وتطلعاته وامانيه ، وتعتبرها معادية لها او موجهة ضرها ، وتفرض عليه احد خيارين : القبول بحالة الرضوخ المفروضة عليه واعتبارها حالة دائمة وطبيعية وشكلا وحيدا للتعايش ، او الحرب الأهلية ، كامنة كانت ام معلنة .

هذا التطبيق اضفى على السلطة بأسرها ، بما فى ذلك السلطة الحكومية ، طابعا ناقضا للدولة ، وسماها بميسم خاص حولها الى جهاز بيد اقلية نخبوية و مجتمعية ، فلم يعد همها تحقيق مصالح عليا او عامة ، بل صارت اداة لتحقيق مصالح ضيقة وخاصة يستطيع اى سورى فى ايه مدينة او قرية تحديد اصحابها بالاسم ، كأل الاسد فى محافظتى اللاذقية وطرطوس . الخ . هذا التطور المناقض لطبيعة الدولة ، الذى يربطها بمصالح حزبية وفئات

محدودة ، كان اول خطوة على طريق الغاء الدولة كهيئة عامة شاملة ومجردة ، وهو الذى يكون اوصل سوريا الى مرحلة تواجه فيها اعلى الازمات دون ان تكون لديها دولة بالمعنى الفعلى للكلمة ، بل مجموعات منظمة على مستوى السلطة احلت مصالحها الجزئية محل مصالح الدولة والمجتمع العامة ، وجعلتها هى مصالح الدولة العليا . تبدو الآثار الكارثية للتطريف فى المؤسسة العسكرية . التى تحولت الى جهاز للقمع الداخلى ، فلم تتحرك نحو حدود البلاد عام ١٩٨٢ ، عندما اعلنت اسرائيل ضم الجولان رسميا الى اراضيها ، مع ان القانون الدولى كان وما زال يعطى سوريا الحق فى تحريره بالقوة ، بل ارسلتها بعد شهر الى مدينة حماه ، حيث دمرتها وقتلت ٤٥ الف مواطن من سكانها ، علما بأن النظام ادعى فى حينه رسميا وفى صحافته المكتوبة والمنشورة ان من نظموا « التمرد » فى المدينة ليسوا سوى « عصابة » لا يتجاوز عدد اعضائها ١٥٠ شقيا ، وإن سكان المدينة وقفوا ضدهم وقاتلوهم وسلموهم للسلطات الأمنية . كما يظهر الطابع الكارثى لطائفية الجيش فى احجام النظام عن محورة سياسته الخارجية حوال مشكلة الجولان المحتل ، وانهماكه فى مغامرات سياسية موجهة ضد العرب ، منذ عام ١٩٧٦ الى اليوم .

لا نريد ان يفهم من كلامنا ان ثمة تطابقا ما بين العلويين والسلطة ، وان هذه تعبر عن مصالحهم . فالسلطة الحالية ليست ولم تكن فى اى يوم من الايام سلطة العلويين أو سلطة علوية . انها ببساطة سلطة ذات طابع دوائى تخضعها نخبتها القائدة لمصالح طبقة الدولة الجزئية المتعارضة مع المصالح العليا للمجتمع ، فتبحث عن تغطية « شعبية » او طبقية لنفسها ، وتندفع وراء تفكيك الهيئة الاجتماعية تفكيكا مدروسا يكفل لها التفوق عليه وعلى اية واحدة من كونهات ، وسيلتها الى ذلك استغلال عناصر ومكونات قاعدية ، منها الطائفية والاسرية والعشائرية والجمهوية والفئوية . . . الخ ، التى يتعارض وجودها مع اتجاه المجتمع نحو دمج مكوناته المختلفة فى كيانية واحدة . فى هذا السياق ، لجأ قياديو طبقة الدولة الى « طائفتهم » العلوية ، بعد أن وجدوا انفسهم محصورين بين مجتمع معاد لهم ، وخارج عربى يتحداهم ويؤثر على اوضاعهم الداخلية ، ويتدخل او يمكن ان يتدخل لتخريب او تعديل موازين القوى التى اقاموها بقوة السلطة الفعلية مع مجتمعهم الخاص . لئن كانت طبقة الدولة قد جعلت من العلويين طائفتهما ، فان السؤال يكون : هل جعل العلويون طبقة الدولة معبرا عنهم وطائفتهم السياسية ؟ . لا نريد تجميل اوضاع سوريا ، أو التقليل من خطورة الطائفية كظاهرة نافية للمجتمع ، خاصة وان تنظيمها ضد مجتمعها هو مراهنة السلطة الفعلية ، لكننا نجزم انه ليس للعلويين اختيار سياسى واحد ، وان فيهم من خصوم السلطة مثل ما فى غيرهم من فئات

المجتمع السوري ، وان السلطة ادخلتهم فى تقسيم للعمل لا يمكن ان يثير اطمئنانهم الى مستقبلهم ، فقد انزلت اعدادا كبيرة منهم الى المدن كي يعملوا خدما وحراسا ومرافقين لقياداتها ، بحجة ان للجميع العدو ذاته ، الا وهو مجتمعهم ، وان الحارس او المرافق كسيده ، عدو لمتعمه يركب معه القارب ذاته وله المصالح نفسها . بيد ان الحارس يرى بأمر عينه انه ليس كسيده ، وان هذا ينال فى سرير فراشه من حرير ، بينما ينال هو فى تخشيب مرمية فى زاوية من شارع ما ، معرضا نفسه لسائر انواع الاخطار يقتله الحرمان والبؤس والفقر ، عمله ابقاء عينيه مفتوحتين ضد مجتمع يعلم علم اليقين انه ينتمى اليه ، وإن مشاكله تعنيه لكونه يعانى ما يماثلها . رغم ان طبقة الدولة تحاول فصله عنه بأشكال وثمن كان .

إن العلويين يعرفون كغيرهم ان الطائفية هى التعبير الأكثر استعصاء او انحطاطا عن أزمة السلطة الفعلية واجهزاتها ، وأنها ليست الحل لاي شئ كان . وهم يعرفون ان النظام يثير من خلالها طائفية الاسلام السنين المعاكسة ، التى يأمل ان تتكفل ببقاء الطائفية اطارا للصراع السياسى وتعبيرا عن الوعى - او بالاحرى عن اللاوعى - الاجتماعى والسياسى والطبقى ، الذى سيصاب ، بسبب هذه الطائفية بالذات ، بتشوه يكفل للسلطة التلاعب بجمع مكونات وعناصر الهيئة الاجتماعية ، بتشوه يكفل للسلطة التلاعب بجميع مكونات وعناصر الهيئة الاجتماعية ، ويضمن اضعافها واثارة قدر اعظمى من التناقض والتناحر بين صفوفها ، كما يعينها على التحكم بموازين القوى الداخلية ، وبالمحيط العربى المجاور لها ، كما حدث فى لبنان وفلسطين . من هنا نحن نعتبر طائفية النظام شيئا يتجاوز المذهبية المحضة المرتبطة باقلية من الاقليات ، ونوطنها ايضا فى الايديولوجية القومية - الاشتراكية ، التى هى طائفية سياسة عليا ، تتيح للنظام ضم قوى وعناصر علمانية بل وشيوعية الى اكثر قوى المجتمع السوري طائفية وعشائرية واسرية وبطريكية وتأخرا ، ودمج عناصر ايديولوجية حديثة وحداثية فى نسيج مذهبى بالغ التخلف ، يتنافر معها ظاهريا اشد التنافر ، لتكون الحصيلة سلطة لاغية للدولة والمجتمع ، وطائفية مذهبية - علمانية - ستالينية لاغية لاي شكل من اشكال الوعى السياسى والاجتماعى ، يؤمن بها ويتبعها عدد من الناس لا تربطهم رابطة بالطائفية العلوية ، يكون لها اشد انواع الكره والاحتقار ، منهم جماعة فى رأس السلطة كعبد الحليم خدام ومصطفى طلاس وعبد الله الاحمر ، فضلا عن اناس من الطائفة العلوية يجرون على لسانهم خطابا علمانيا معاديا لاي ارتباط بين الدين والدولة ، بل هو معاد للدين والمذهبية فى سائر تجلياتهما الاجتماعية وضمن الوعى الانسانى .

ما الذى ابرز هذا التحول نحو الطائفية على صعيد بنى السلطة ونحو الخطاب القومى -

الاشتراكي - العلماني على صعيد الايديولوجية ؟ . لماذا لم يطور النظام خطابا ايديولوجيا طائفيا يتفق والواقع المطيف ويعبر عنه ؟ الاجابة المباشرة و البسيطة هي : لان الخطاب الطائفي كان من شأنه ان يفصح في الوقت نفسه جزئية مصالح السلطة القائمة ، التي بررت انقلابها بخطاب حول انقواسم الوطنية المشتوكة ، اجرتة على لسانها في السنين الاولى للحركة التصحيحية ، ثم قالت في عودة صريحة وغير معترف بها الى خط القادة السابقة التي انقلبت عليها وعليه . انها طورت قواسمها المشتركة . بعد تحرير القنيطرة ، باتجاه خطابها الراهن الثوري - الاجتماعي - الاشتراكي والطبقي . الم يجعل رفعت الاسد عنوان اطروحة « الدكتور » التي تقدم بها الى جامعة موسكو : « من الثورة الوطنية الى الثورة الطبقية » ؟ . ان غرض الخطابا ليس فقط التعمية على الواقع المتطيف بصورة متفاقمة ، بل خلق الاجماع من حول سلطة تحول عارها السياسي الى فضيلة ثورية بتحويل التظييف الى سياسة طبقية ثورية ليس العلويون فلاحين بالاصل وفقراء ؟ . الم يكونوا قبل قيام السلطة الحالية انصار للعروبة والعدالة والعلمانية و الديمقراطية ؟ . ما ضر اذن ان تذكر السلطة الراهنة بما كان ذات يوم ، حين اسهم علويون في تأسيس حركات سياسة وطنية وقومية واشتراكية ؟ . وما ضرها ان هي وضعت يدها على ميراث ينفي عنها تهمة الطائفية التي يرددها الشعب بأسره ، بما في ذلك العلويون انفسهم ، الذين يعون اكثر من غيرهم عمق المأزق السياسي الذي دفع النظام البلاد ودفعهم اليه ؟ . اخيرا ، فان مهمة هذه الايديولوجية العلمانية - الاشتراكية هي تبرير التناقض الصارخ بين طبيعة النظام الشمولية وبين ارتباطاته المصلحية غير الوطنية وغير الشعبية . ان طبيعة النظام الشمولية تستدعي بدهاة سلطة ذات طبيعة عامة وشاملة ، قامت في حالات كثيرة على اعتبارات قومية او وطنية شاملة وعامة بدورها . هنا ، في الحالة السورية ، ثمة تناقض بين شكل الحكم الشمولي وطبيعته الطائفية ، اي الجزئية ، وليس هناك من وسيلة للتغطية على هذا التناقض الا العريضة الايديولوجية الشمولية ، التي وسيلتها ايديولوجية ذات طابع لقاطي ، يستطيع تضليل اطراف كثيرة متباينة في مطالبها السياسية والايديولوجية . يفسر هذا لماذا يرفض النظام برامج الحزاب المتحالفة معه وينكر عليها حق صياغة برامج كهذه ، كما يرفض ادعائها تمثيل هذه او تلك من الشرائح والطبقات الاجتماعية ، ويعترض عليه ان هي ادعت كونها قوى سياسية ذات قاعدة مجتمعية (ان قاعدة جميع القوى السياسية هي بالنسبة للنظام السلطة ، اما السلطة ذاتها ، فقاعدتها هي الشعب) بينما يقبل ايديولوجياتها ، ويرى فيها تيارات ايديولوجية يجب الحفاظ عليها والافادة منها . من الادلة الحية على صحة ما نقول ان النظام فتت الوحدة التنظيمية لجميع القوى السياسية التي تعاونت معه لكنه ابقى على اسمائها وايديولوجياتها جميعها ، ورفض اقتراب خطابها ايديولوجيا من خطاب البعث ، رغم انه الزم

ببرامجه وقراراته السياسية كمحدد لتوجهاتها وخططها السياسية . ان غرض هذا التنوع الايديولوجى هو ايهام الشعب بأنه يعبر عن طبيعة السلطة الشاملة ، التى ما كانت لتقبل به ، لو انها كانت سلطة جزئية او طائفية ، لا تستجيب فى طبيعتها ذاتها له من هنا ، فان الاحزاب التى تؤجر النظام خطابها الايديولوجى تفقد حقها فى لعب دور سياسى ، مادام دورها السياسى هو قيامها بهذه المهمة دون غيرها . ومادام النظام يرى فيها تجمعات تتمايز من خلال خطاباتها الايديولوجية وليس بفعل طبائعها السياسية وارتباطاتها الطبقية ، التى يجب ان تكون واحدة او متقاربة ، لكنها تتبع من علاقاتها به ، وليس من روابط ما تشدها الى هذا التلوين او ذاك من تلاوين القاع الاجتماعى او الطبقي .

س : هل يمكننا القول ان تطور هذا النمط من السلطة انطلاقا من الطبقة الوسطى الاجتماعية الى الطبقة الوسطى السياسية ، ثم انفراز طبقة الدولة من هذه الاخيرة ، بما صاحبه من تحول فى السلطة ذاتها ، كان سيمر حتما بالطائفية ؟

ج : ليس حتما بالطائفية ، لكنه كان سيمر حتما بالطائفية ، المنفتحة على سائر الاحتمالات الاقلوية ، وعلى رأسها الطائفية . ان مسار هذا النمط من السلطة يسير ، بقوة قوانينه السياسية والاقتصادية ، ويفعل تسلط المؤسسة العسكرية عليه ، من الكثرة الى القلة ، ومن الطبقة الاجتماعية كمقولة للعمل الى الطبقة السياسية كمقولة سلطوية ، ومن انتاج السلطة انطلاقا من القاعدة الاجتماعية الى انتاج المجتمع انطلاقا من اعتبارات سياسة القيادة السلطوية . ومن النزوع الديموقراطى الكامن فى الطبقة الوسطى الاجتماعية كخزان مجتمعى يضم خلائط اجتماعية متنوعة الى حتمية التوجه الشمولى والاستبدادى لطبقة دولة تقف معزولة على رأس السلطة ، تتدارك وضعها بقوة السياسة مرة وقوة اجهزة القمع مرات ومرات ، يتهدهدها مجتمع تضبطه بقوة السلطة ، وسلطة تكفل ولائها بتخفيفها من المجتمع ، يتوقف استمرارها على التلاعب بتناقضاتها والسهر على ابقائهما فى حالة من التحفز العدائى المتفجر ضد بعضهما ، مع انها تدرك ، فى الوقت نفسه ، ان توازناتها مرتبطة اشد الارتباط بقرارات قياداتها ، وانها لن تفلح فى تطوير آليات خاصة بها ، تكفل بصورة تلقائية وجودها كطبقة دولة وتفرض القبول بها على من لا ينتمون اليها من الطبقات الاجتماعية والسلطوية الاخرى .

فى هذا المسار ، الذى ينقلها من سلطة طبقية اجتماعية الى سلطة طبقة دواتية ، ومن

تعبير عن كثرة مجتمعية متنوعة الى تعبير عن اقلية سلطوية متحكمة ، تفتش طبقة الدولة عن ركائز تستند اليها غير مجتمعها فلا تجد سوى نوعين من الركائز : اجهزتها ، وخاصة منها اجهزتها القمعية والعسكرية ، التى تضم اعدادا لا يستهان بها من المنتسبين ، وما اسميناها التكوينات ما قبل المجتمعية ، التى تضم قبل كل شئ الطوائف والاقليات الاتنية والمذهبية والسياسية والاسرية والعشائرية ، كالطائفة العلوية والطائفة الدرزية واقسام من الطائفة المسيحية ، والاقليات والطوائف السياسية ، كالطائفة البعثية والطوائف شبه البعثية كالشيوعية والقومية . . . الخ .

مع تطوره الاقتصادى والسياسى من الطبقة الوسطى الاجتماعية الى طبقة دولة لا يربطها رابط ايجابى بمجتمعها ، استبدل النظام قاعدته دون انقطاع ، فاحل الطبقة الوسطى السياسية التى صنعها هو نفسه محل الطبقة الوسطى الاجتماعية التى انبثق اصلا منها . ثم احل طبقته العليا ، طبقة الدولة ، محل الطبقة الوسطى السياسية التى تحولت الى قاعدة مجتمعية للنظام ، قبل ان تسقط اقسام كبيرة منها ، خلال سيرورة التشكل السياسى - الاجتماعى السريعة هذه للتكوينات والمقولات الاقتصادية - الاجتماعية - السياسية فى القاع الاجتماعى ، حيث اندمجت بطبقته الوسطى الاجتماعية ، التى كانت قد خرجت بالاصل منها ، تاركة مكانها لتشكيل جديد لا علاقة له بالطبقات الاجتماعية ، بل يمثل نتاجا « اجتماعيا » للسلطة ، شأنه شأن طبقة الدولة ذاتها ، هو طبقة الاجهزة ، المتكونة من منتسبى هذه الاجهزة السلطوية ، الذين تنبع وحدتهم « الطبقية » من ولاؤهم للسلطة بما ترمز اليه من جهة ، ومن حلم صعودهم فى سلمها وخوفهم من السقوط فى القاع الاجتماعى من جديد ، من جهة اخرى . هذه الطبقة الجهازية هى اذن قاعدة طبقة الدولة « الاجتماعية » التى ما عادت تستند الى اية طبقة اجتماعية ، بل هى تستند الى تكوينات فى اطاره ، نسميها طبقات متمتع مضاد صنعته السلطة ليقف حائلا بين المجتمع الاجتماعى وبينها ، ليشكل درعا يحميها منه من جهة ، وجسرا يطلها به من جهة اخرى ، تنتقل عليه عناصر وقوى مجتمعية فاعلة وكفوءة الى مراتب السلطة ، لحرمان المجتمع الاجتماعى من النخب التى قد تتشكل فيه ، وربطها بطبقة الدولة من خلال ادخلها الى الاقنية الداخلية المفتوحة للسلطة وتمكينها من الصعود فيها ، لتصبح جزءا من المجتمع المضاد يتجه نحو الانتماء الى طبقة الدولة .

بما ان طبقة المجتمع المضاد تملك اقنية مفتوحة الى المجتمع الاجتماعى دون ان تمتلك قواعد وركائز فيه ، فانها تبحث عن ركائز كهذه فى التكوينات ما قبل المجتمعية ، لما يمكن لهذه ان تلعبه من دور على مستوى القاعدة الاجتماعية ذاتها ، فيما يتعلق بشل المجتمع وتفتيته ،

ولأنها ، بارتباطها بالسلطة الشمولية وبأجهزتها ومؤسستها العسكرية ، تستطيع تفجير قد كبير جدا من التناقضات فى القاع الاجتماعى ، فضلا عن انها تستطيع بفعل أليات تحكم طبقة الدولة بالمجتمع ، يكون من تخلق نمطا من التوازنات الشاملة على صعيد السلطة والمجتمع ، يكون من طبيعة ايجابية على صعيد السلطة وسلبية على صعيد « المجتمع » بكلمات أخرى : ان دور التكوينات ما قبل المجتمعية هو شحن المجتمع بعوامل تفجيره شحنا متواصلا ، بحيث تعطى السلطة الضوء الاخضر الانفجار متى شئت ، وتتدخل للحفاظ على « السلام الاجتماعى » متى ارادت ، وتوازن العوامل المكونة لها فى اطار مستقل عن الازمات الاجتماعية الطاحنة التى تميز حياة المجتمع . بينما يكون دور الاجهزة هو نقل الازمات التى قد تصيق السلطة الى المجتمع ، وحلها هناك بما هى ازمات محض مجتمعية ، والحيلولة دون وصول ازمات المجتمع الى داخل السلطة وتفجيرها فيها بما يهددها او يمس بوحدتها او يطيح بتوازناتها . اما سبيل السلطة الى تحقيق غرضها فى ابعاد ازمات المجتمع عنها ، فهو ابعاد المجتمع عن الدولة ، ودفعها الى ذاتها الى التلاشى والاضمحلال كدولة عامة وشاملة ومحددة ، وتحويلها الى « دولة جزئية » مضادة بنيويا لمجتمعها .

ليست الطائفية عيبا فى نمط السلطة السورية ، كما تتحدث ادبيات المعارضة فى الغالب . بل هى حاجة عضوية كم حاجات السلطة المرسلة ، مهما كانت اسماء قادتها . انها لا ترتبط اذن بهذا التيار او الاتجاه او ذاك ، بل ترتبط ببنية هذه السلطة ، التى تعيد انتاج التكوينات ما قبل المجتمعية ، ومنها الطائفية و الجهوية والعشائرية ، لتجعل منها فى طور اول جزءا تكوينيا من قاعدتها الاجتماعية ، ثم فى طور تل جزءا من اجهزتها القاعدية ، وتحويلها اخيرا الى جزءا من السلطة متوضع على صعيد القاع الاجتماعى ، بما ان السلطة الفعلية تتوضع ايضا على هذا الصغير وتلعب دورا اساسيا فى استقرار واعادة انتاج طبقة الدولة العليا ، من خلال احكام رقابتها عليه وضبطه .

ان نمط السلطة السورية الراهنة سيبقى نمطا يعيد انتاج التكوينات ما قبل المجتمعية ، اكان اسمها الطائفية ام العشائرية ام اى شئ آخر مهما حدث فيه من تبدلات وتلاوين ، لكونه نمطا قائما على عدااء للمجتمع والدولة مدفوع الى حده الاقصى . يركز الى سلطة نافية للديموقراطية ، تعيد انتاج عوامل وشروط منعها فى صعيدى السياسة والمجتمع ، لان السلطة ترى فى المجتمع المضاد قاعدة سياسية وفى تكوينات ما قبل المجتمعية قاعدة « اجتماعية » لها . نستنتج مما شرحناه ان الطائفية وسواها من الاشكال ما قبل المجتمعية ليست فقط انتاج لنمط السلطة القائم بل هى ايضا شرط استمراره ، مثلما كان هو من اعد انتاجها ومثلما صار

بدوره شرط استمرارها ، بعد ان كان التطور الاجتماعى - السياسى لسوريا البرجوازية الديمقراطية ، ثم لسوريا المتحدة مع مصر ، قد اضعفها وحد من نفوذها ووجودها الاجتماعى والسياسى .

س : هذا يعنى ان الطائفية ليست جديدة على سوريا ؟ .

ج : كلا . ليست الطائفية جديدة على بلادنا ، لكنها كانت تضحل نتيجة للمعركة الوطنية من اجل الاستقلال ، التى خلقت لدى الجماهير الشعبية قواسم وطنية مشتركة تتعارض مع قيم الطائفية ، ولمعركة تثبيت الاستقلال فى وجه الاستعمار الجديد او الامبريالية ، وهى معركة ادخلت الى البلاد مفاهيم وطنية توحيدية اضعفت اثر ونفوذ القوى التقليدية ، الحاضرة التى تعيش فيها الطائفية ، أخيرا ، خلال الصراع من اجل مفاهيم ومثل التقدم الاجتماعى كالعادلة والمساواة والديمقراطية ، والمثل القومية كالوحدة العربية والعلمانية . الخ تعززت القيم الموحدة للمجتمع فى الحياة الاجتماعية والفردية لمعظم السوريين ، الى درجة ان سوريا انجزت وحدتها السياسية مع مصر عام ١٩٥٨ ، محققة بذلك اعلى اشكال الغاء الاقلية والطائفية والجمهورية السياسية .

بيد ان الطائفية كانت تتوضع ، كما يبدو ، على صعيد ما بعد المباشر ولايعبر عن نفسه تعبيرا مباشرا فيه . بهذا المعنى انتمت هذه الظاهرة وما تزال تنتمى الى ما اعتبره مفكرون عرب (عبدالله العروى وياسين الحافظ) افتقار فاضحا لدى الفرد والمجتمع العربيين الى وعى ليبرالى ، ترتب على عجز العرب عن انجاز ثورة ديموقراطية وبرجوازية فى الفكر ، تنبسط ثورتهم القومية والاشتراكية فى السياسة والمجتمع ، ويعد نجاحها شرطا لحوثها . هكذا تنضدت . فى نظر هؤلاء ، مثل الثورة وقيمها فوق موجودات ثقافية تقليدية ومتأخرة ، برزت الى الواجهة من تحت الطلاء الحديث والثورى ، مع تصدع الثورة القومية والاشتراكية وانهيارها فى اعقاب حرب وهزيمة حزيران . بهذا المعنى لم تختف الطائفية فى اى وقت ، بل انتقلت الى طور الكمون والترقب ، بعد ان توضع فى الطبقات الدنيا لوعى بدا من الخارج حديثا وتقديما ، مع انه كان سطحيًا ومفوتا . انطلاقا من المنظار يطرح نفسه السؤال الثانى : هل قبلت قوى التى تتبنى خطا ايدىولوجيا قوميا - اشتراكيا التعايش مع الواقعة الطائفية كى تحافظ على بعض اشكال الوجود فى الوجود فى الواقع الجديد ، بعد ان دفعها فشل ثورتها الى التراجع فى الواقع والى الانكفاء امام موجودات الوعى التقليدى ومنها الطائفية ؟ . ام ان القوى التقليدية هى التى اقلمت الايدىولوجيا القومية - الاشتراكية وقواها مع حاجاتها الخاصة ، بعد ان نزعت عنهما اوهامهما وكيفيتهما مع النتائج المترتبة على هزيمة « الثورة العربية » فحولتهما الى هيكل لفضلى « حديث وتقديمى » ، يخفى فى اياهه واقعا متأخرا ومفوتا وطائفيا ؟ . اعتقد اننى اجبت على هذا السؤال فى فقرة سابقة .

ان الخلاص من الطائفية القائمة على الصعيد السياسى ممكن بتدابير سياسية تتخذها سلطة ما اما الخلاص من الطائفية كظاهرة مجتمعية عامة فيبقى رهنا بثورة ثقافية تترتب عليها صحوه فكرية - عقلية ، شاملة قدر ما هى عميقة الجذور ، تتم خلالها اعادة صياغة الوعى الاجتماعى بدرجة تجعله حديثا وديموقراطيا ، يعتمد الذات الانسانية الفردية بصفتها هذه كموضوع اوجد للسياسة ويقطع عن اعتبار السلطة او الدولة او الحزب او الطبقة او الشخص موضوعها الاساسى . مع ان التدابير السياسية ليست امرا قليل الشأن ، فهى من حيث المبدأ ، احد السبل الاساسية لانقاذ الهيئة الاجتماعية والدولة ، بل والسلطة الحالية نفسها ، من الاخطار الرهيبة التى تعرضها الطائفية لها . ان الموقف من الطائفية صار معيارا صائبا للوطنية ، فليس من المعقول سكوت المرء عليها باسم الوحدة الشعبية ، ما دامت وظيفتها الاساسية هى تدمير وحدة وطن والوطن والدولة والمجتمع ، ولانه بقدر ما يتم السكوت عليها ، بقدر ما ستكون اخطارها اكبر وآثارها افدح .

س : هل نميز اذن بين طائفية سياسية واخرى ثقافية ؟ .

ج : اعتقد ان علينا التمييز بين هذين النمطين من الطائفية ، علما بأن الانتماء والشعور والسلوك الطائفي لا يقتصر على العلويين ، وان كانت السلطة قد منهجته لديهم اكثر من سواهم ونظمتة وحولته الى مؤسسة عامة ورسمية ، كما بينت الامثلة التي سقناها حول شهداء مدرسة المدفعية من قتلى العملية الاخوانية الغادرة في حزيران من عام ٧٨ ، وطلاب الايفاد الى الاتحاد السوفيتي من محافظة طرطوس . بهذا المعنى نقول : الطائفية السياسية هي اسلوب في العمل العام ، تميز السلطة من خلاله المواطنين على اساس معيار حاكم هو انتمائهم المذهبي ، ضاربة عرض الحائط بمعايير المواطنة القانونية والدستورية . اما غرض هذا التعامل فهو اضعاف طابع مذهبى موحد قدر الامكان على المنتسبين الى السلطة يعود بافصليات اقتصادية - اجتماعية وسياسية مادية ومعنوية على المنتمين الى طائفية ما ، تنتج لهم التحكم بالحياة العامة لما فيه مصلحتهم بالدرجة الاولى ، على حساب غيرهم من المواطنين وضد اراداتهم . من امثلة ذلك تعليمات صدرت ذات يوم من عام ١٩٧٦ الى اللجان الحزبية الفاحصة في وزارة الخارجية ، التي اجرت مقابلات شفوية لعشرات المتقدمين بهدف انتقاء خريجى دراسات قانونية تريد الوزارة تعيينهم في السلك الخارجى . فقد اصدر احد رجال امن الوزارة انذاك توجيهات شفويا الى رئيس اللجان يأمر باعطاء الافضلية للعلويين . وان كانوا من غير الحزبيين ، على السنة ، وان كانوا اعطاء في الحزب . من امثلة ذلك ايضا توزيع المعلمين على المدارس في المدن والقرى والاحياء ، فالمعلم الذى يرسل التجمعات السكانية الكبيرة او المعادية يكون عادة من العلويين ، ومدرسو المواد ذات العلاقة بتكوين الوعي السياسى والاجتماعى للتلاميذة كموايد التاريخ والتربية القومية والاشتراكية وعلم الاجتماع والفلسفة يكونون بدورهم من هذه الطائفة .

س : لكن الطائفية هي حاجة من حاجات السلطة الحالية ، كما قلت ، اليس كذلك ؟

ج : نعم ، بالضبط . على نفهمها بالمعنى الواسع الذى يبرز فكرة وضع الاقلية في مواجهة الاغلبية والتكوينات ما قبل المجتمعية في مواجهة المجتمع ، وهو معنى يجعل احزاب الاقليات السياسية المنضوية في « الجبهة الوطنية التقدمية » طوائف سياسية الخطاب ، تنضاف الى الطوائف الدينية والاعتنية ذات الخطاب المذهبي او العشائري . الطائفة هي ،

بهذا المفهوم ، كل اقلية لاغية للمجتمع الاجتماعى او السياسى ، لذلك نود التحدث عن الطائفية سلطة تتكون من قادتها واتباعها ورجالات اجهزتها الذين يفرضونها بالوسائل اللادستورية واللاقانونية على اغلبية ترفضها .

اذا عدنا الى الطائفة العلوية وجدنا انها ليست تاريخيا طائفة طائفية ، اذا جاز هذا القول ، فقد اطلقت منذ مرحلة مبكرة فى عشرينات هذا القرن كفاحا وطنيا لاهبا من اجل وحدة الوطن السورى ورفض اى كيانية سياسية خاصة بالعلويين تضعهم خارجه او فى مواجهته . بهذا الصدد ، نظم الرمز المكافح لهذا التيار الشيخ صالح العلى ، قصائد فى تمجيد العرب وسوريا ، وشارك بفاعلية فى المقاومة الوطنية السورية العامة للاحتلال الفرنسى . وقام بثورة مسلحة فى جبال العلويين استمرت ثلاثة اعوام ضد الاحتلال الفرنسى للساحل السورى ، وضد فصله عن وطنه الام بحجة ان له كيانية تاريخية خاصة . هذه الثورة كانت على اتصال مع حركات المقاومة فى بقية انحاء سوريا ، وخاصة مع ثورة الشمال بقيادة ابراهيم هنانو . من الجدير بالذكر ان مدينة حماه هى التى تولت تسليح ثورة جبال العلويين وهى التى امدتها بما احتاجته من مال . كما ان بعض ابنائها ساهموا فى القتال معها .

فى مقابل هذا التيار العربى - الوطنى ، برز فى ظل الاحتلال الفرنسى تيار آخر مثله ابراهيم الكنج ، رئيس مجلس نواب دولة العلويين ، وسليمان المرشد ، الرجل الامى الذى اعلن فيما بعد الوهيته فى اواسط الثلاثينات . وقاد ثورة مسلحة ضد الدولة السورية المستقلة عام ١٩٥٤ بقصد فصل المنطقة الساحلية عن الداخل السورى (هذه المنطقة هى آخر ما ترك لسوريا من سواحل ، بعدما اعطى وعد بلفور ساحل فلسطين للصهيونية ، اقتطعت فرنسا من سوريا قسما من ساحلها لاقامة « دولة لبنان الكبير » عام ١٩٢٠ ، واعطت تركيا عام ١٩٣٨ لواء اسكندرون مع مرفأ انطاكية ، لوقيض لتمرّد سليمان المرشد النجاح لكان لدينا الان ما اسماه اتفاق سايكن - بيكو « دولة سوريا الداخلية » الممتدة على الطريق من دمشق الى حلب مرورا بحمص وحماه ، ولاختلف التكوين الاستراتيجى لاسيا العربية اختلافا جذريا عنه اليوم . تبرز هذه اللحظة التاريخية خطورة الالعاب الطائفية التى يمارسها النظام السورى ، ويبين الاخطار التى تمثلها الطائفية بالنسبة لمستقبل المنطقة العربية برمتها . ان اعلان دولة طائفية فى جبال العلويين سيعنى حتما اختفاء سوريا التاريخية والسياسية من خارطة المنطقة (. وكانت ذريعة الفرنسيين وانصارهم هى ان « للشعب العلوى » خصوصية تاريخية تبرر انفصاله اخيرا عن البلاد التى فرض عليه الانتماء اليها وبالفعل ، اقيمت كيانية سياسية خاصة ما لبثت ان تكرست كدولة الى عام ١٩٣٦ ، حين تقرر اعادتها الى سوريا الموحدة ، وكان الفرنسيون قد قسموها

الى خمس دول مستقلة . اثناء فترة قيامها ، امتلكت « الدولة العلوية » ادارة وجيشا خاصين بها وحاكما عاما افرنسيا . ولعبت اسرة الاسد دورا فى السعى لادامة هذه الدولة ، اذا وقع والد الرئيس الحالى رسالة وجهها ستة « زعماء » علويين الى المقيم العام ببيروت يطلبون اليه فيها منع ضم اراضى دولة العلويين الى الدولة السورية ، بحجة ان الاسلام السنين سيضطهدونهم . « كما يضطهدون اليهود فى فلسطين » مثلما تقول الرسالة .

هذان التياران فى الوسط العلوى كانا غير متكافئين ، فالتيار الاندماجى الوطنى كان اكبر بكثير واقوى بكثير من التيار الانفصالى ، الذى تلقى ضربة قاتلة باعدام سليمان المرشد عام ٤٦ ، فى اعقاب احباط الثورة المسلحة التى نظمها بمعونة فرنسا . ولم تقم له قائمة الا بعد إستيلاء تنظيم البعث العسكرى على انقلاب ٨ ازار عام ١٩٦٣ وخاصة بعد ما عرف باسم الحركة التصحيحية ، التى يقول خصومها انها صححت خطأ كان صلاح جديد على وشك ان يرتكبه ، تجلى فى الانعطاف بالسياسة نحو الشعب فى اعقاب هزيمة حزيران ، وفى ابعادها عن الصبغة الطائفية ، التى كانت المؤسسة العسكرية بقيادة الاسد تمنع فى اضعافها عليها .

مهما يكون من امر ، فان التقاسم الطائفى للسلطة السورية غدا شيئا طبيعيا وسياسة قائمة ، فالوزارة يجب ان يكون فيها درزى ومسيحى من حوران وآخر من محافظة اللاذقية . كما يجب ان يكون رئيسها سنيا فى جميع الاحوال (فى العهد السابق للوحدة شكل فارس الخورى ، المسيحى الوزارة مرات عديدة) ، كما يجب ان تضم فى كل الاحوال اسماعيليا من سلمية ، وان تذهب معظم مناصبها للسنة ، لاثارة الوهم بأن السلطة فى ايديهم وليست للعلويين (تمثل الحكومة كما قلنا مرارا السلطة الشكلية فيه (ممثلة فى منصب وزير الدفاع الحكومى) هى لرجل سننى هو مصطفى طلاس المعروف بميوله الاستعراضية وخفته وطيشه ، بينما السلطة الحقيقية فى المؤسسة العسكرية بين ايدى ضباط علويين ، يمسون تماما بجميع المواقع القيادية فى فرق والوية الجيش وفى افواجه وكتائبه المستقلة ، تاركين المناصب الشكلية والادارية كمنصب قائد جحفل لهذا الضابط السننى او ذاك ، ممن لا حول لهم ولا طول . الى ذلك يحتل العلويون احتلالا احتكاريا سائر المراكز فى الامن العسكرى والداخلى وامن الدولة والامن السياسى والامن الخارجى وامن القوى الجوية ، والرئاسة . . . الخ حيث من النادر ان يصادف المرء ضابطا سنيا ولو فى مواقع شكلية ، بسبب ما تعزوه السلطة للامن بمختلف افرعه من اهمية وما تكلفه به من ادوار ويصله من اسرار داخلية وخارجية تمس امن النظام وقد تعين خصومه على الاضرار به ، ان هى تسربت اليهم . هنا ، فى المؤسسة العسكرية ، لا توجد تمييزات بين سلطة صورية - شكلية واخرى فعلية ، بل توجد مركز وروح السلطة الفعلية ، سيما

وان الامن ، والعسكرية منه بوجه خاص ، هو المدير الاعلى لشئون المؤسسة العسكرية وللطائفة والسلطة الفعلية ، وهو منسق اعمالها ومحدد اهدافها والمشرف على علاقاتها بمختلف القوى السياسية فى الداخل ، كما انه هو الذى يقترح اسلوب توزيع الثروة على شرائح المجتمع المضاد المختلفة ، ويحدد الجهات التى تذهب هذه اليها ، تحت اشراف الرئيس ، الذى هو اعلى ضابط الجيش رتبة وأمر مجموع اجهزة الامن وضابط الخابرات الاعلى . وقد اشيع ابان مرض الاسد عام ١٩٨٣ انه تم تقاسم وظيفى للسلطتين الفعلية والحكومية ، جعل على اعلان العلوى مشرفا على الاولى ، وعبد الحليم خدام السننى مشرفا على الثانية ، مع وعد بتنصيبه رئيسيا للجمهورية فى حالة وفاة الاسد ، شريطة حرمانه فى الوقت نفسه من صلاحيات هذا الاخير التى تضعه فى موقع المشرف على المؤسسة العسكرية والمتحكم بسياساتها .

س : هل السلطة الاسدية سلطة طائفية فقط ؟ .

ج : كلا ، انها ليست سلطة طائفية فقط . اعتقد انه من المستحسن الان رسم صورة كاملة للسلطة ، لنظهر حقيقتها ونعرف طبيعتها الاجتماعية والسياسية وتلاوينها الداخلية .

قلنا منذ قليل ان السلطة هى سلطة جهازية ، وانها لا تستند الى قاعدة مجتمعية ولا تشكل جزءا من دولة بالمعنى العلمى للكلمة ، بل هى تستند الى ما اسميناه « مجتمعا مضادا » لاغيا للهيئة الاجتماعية ، والى « سلطة مضادة » لاغية بدورها للدولة ، تتراكم من حول نواة صلبة تختلط فيها عوامل طائفية وايدىولوجية وسياسية واجتماعية واقتصادية ، لينبتق عنها فى النهاية الوضع الذى نحاول التعرف عليه ، حيث المجتمع مهشم مذرر والدولة مغيبة ، وعلاقة السلطة « بالشعب علاقة عدائية ، ترتكز الى قهره وقمعه ونهبه ، الكون السلطة فقدت طابعها كجهاز للإدارة الاجتماعية وتحولت الى جهاز يقتدر لاية صفة عامة من الصفات التى تميز سلطة الدولة ، اى لكونها تحولت الى سلطة بلا دولة وضد الدولة .

بيد ان هذه السلطة ، ذات العلاقات الخاصة ، ليست سلطة اقلية معزولة تقبع على رأس الحكم ، تمسك بأيديها اجهزة القمع واعادة انتاج الحياة العامة وفق شروط تتيج لها تنهيجا اعظما للموارد التى تتوزعها بل هى سلطة اقلية « شعبية » اذا جاز القول ، تتصل عبر الفئات العليا من الطبقة الوسطى السياسية بتوزعات الطبقة الوسطى الاجتماعية ، وعبر هذه بالقاعدة الاجتماعية العريضة فى المدينة وخاصة فى الريف ، حيث تختار اجهزتها عناصر من مختلف تراتبات المجتمع ، عمالية كانت هذه ام فلاحية ، متعلمة ام قليلة العلم ، غنية ام فقيرة ، مؤمنة ام ملحدة ، قريبة من السلطة واحزابها ام بعيدة عنها ، لتدفع بها ، تحت اشرافها الوثيق

والمباشر ، وبعد ان تنسبها الى احد فروعها الحزبية او الامنية ، فى اقنية السلطة الداخلية متيحة لها الارتقاء فيها بصورة شبه مفتوحة فى معظم الحالات . رغم ان مسار الصعود يعنى فى الوقت نفسه القطع بصورة متزايدة مع الهيئة الاجتماعية ومع التراتب الاجتماعى الذى منه تحدرت العناصر الصاعدة فى هرمية السلطة الداخلية ، كما يعنى ايضا الانتماء بصورة متزايدة الى احد تلاوين طبقة الدولة التى تتداخل مع التراتبات الاجتماعية وخاصة منها الطبقة الوسطى السياسية فإن المنبت المجتمعى لهذه العناصر كان الى سنوات قليلة شريحة ما من الشعب العامل ، الذى تطلب طبقة الدولة الى المرشحين للصعود الى صفوفها عدم قطع صلاتها به كى تحولها الى رؤوس جسور ومرتكزات لها فيه ، علما بأنها تخضع علاقتها بقاعدتها المجتمعية السابقة لرقابة خاصة ، لتضمن عدم تحول هذه العناصر الى رؤوس للشعب داخل السلطة ، لان من شأن تحول كهذا ان يضع لبنة أول على طريق نسف السلطة وتغيير طابعها وسينفجر تنقاضات المجتمع فيها ويؤدى الى انهيار توازاناتها .

بهذا الجذور والفرع الممتدة الى الشعب ، من الطبيعى ان تبدو السلطة شعبية او ذات جذر شعبى ، وهو ما يؤكد عليه خطابها ، ويلج عليه كثيرا رجالاتها . يقول هؤلاء : انظروا الى فلان الفلانى ، لقد كان الى ما قبل سنوات قليلة ابنا ل احد العمال الزراعيين . راقبوا هذا المسؤول فى الامن ، انه ابن راع سابق . تأملوا هذا الضابط السامى فى « جيشنا الشعبى » لقد كان عتالا فى المرفا او معلما بالوكالة او موظفا صغيرا فى دائرة الاحوال المدنية . . . الخ الحقيقة ان ما يقوله هؤلاء صحيح او كان صحيحا فى الماضى اما اليوم ، وبعد ان استغرقت عملية صعوده فى هرم السلطة عشرات السنين ، فان هذا الضابط او ذاك العتال السابق او موظف الاحوال المدنية لم يعد ابنا للشعب ، بل غدا بالآخرى ، وهنا الطامة الكبرى ، ابنا للسلطة الفعلية التى اكتشفتته وصنعتته وارتقت به من قاع البؤس الاجتماعية الى نعيم ثورة اقتصادية ليس صاحبها مالكا لوسائل الانتاج ، ولم يتحول شكليا الى « برجوازي » ولم يغادر ، بالمعايير المحض صورية صفوف الشعب . بهذا المقياس ، تكون « السلطة شعبية » وتضم ابناء الشعب . بيد ان هذا المقياس لا يخدع احدا ، بما فى ذلك من يروجون له ويعتبرونه معيارا لاشتراكية النظام وتقدميته ، لان حائز السلطة على وسائل الانتاج التى لا يملكها ينتمى الى « الرأسمالى العام » الذى هو « الدولة » المالك الفعلى لوسائل الانتاج والقوة المنظمة التى لا تنتزع فائض قوة عمل العمال لوحدهم فقط . كما فعلت الطبقة البرجوازية الغرب اوروبية ، بل هى تستولى على فائض قوة عمل المجتمع بأسره ، بما فى ذلك فائض قواه التى تعيش من دخل ثانوى ، ولا تنتمى الى الطبقتين العاملة والبرجوازية . من الواضح ان ان الابتعاد عن الجذور والمنابت

الشعبية لمنتسبى السلطة يعنى شيئا اساسيا من الناحية العملية : تعظيم الحصة الخاصة من السلطة تعظيما متصلا يتحيز لملكها تكبير حصته الاقتصادية من « الدخل الوطنى » تكبيرا متزايدا يدخله فى النهاية ضمن حلقة طبقة الدولة العليا ، التى تقرر كيفية توزيع فوائض ونواتج عمل المجتمع على مختلف التراتبات السلطوية والاجتماعية .

بكلمات اخرى ان للسلطة جذورا تمدها الى المجتمع المذمر ، لثقل من ترتباته المختلفة النخب التى يمكنها ان تضع نفسها على رأسه ، لو لم يتم احتواؤها فى الاطار الداخلى للنظام ، وتركت تواجه مصيرها فى اطار المجتمع ذاته ، حيث عناصر التفجر كثيرة ، ان الاجراءات والتدابير التى تتيح هذا الاحتواء تشكل فى مجموعها ما يسمونه السياسة الداخلية للنظام . التى تقوم على ادارة الحكم ادارة تتيح احتواء النخب المجتمعية . التى قد تتكون فى التراتبات الاجتماعية المختلفة ، داخل اطار السلطة . لعزلها عن مجتمعها وتمكين السلطة من اخضاعه فى سائر الظروف والاحوال . من هنا ، ليست علاقات النظام مع مجتمعه مبنية على توازنات جديدة وبعيدة المدى ، بل هى تقوم على فكرة حذفه ، واخراجه من السياسة ، دون اقامة اية توازنات معه وبدون ابداء رغبة فى الوصول معه الى قواسم مشتركة من اى نوع كان .

بيد ان آلية التقاط العناصر من القاع المجتمعى تضى على السلطة ، من حيث الشكل ، طابعا يبرز خطابها الشعبوى ، ويبرز ايضا ما تقوله عن نفسها كسلطة شعبية مفتوحة امام المجتمع وهو يضع يدنا على وظيفة اخرى من وظائف الايديولوجية القومية - الاشتراكية - العلمانية للنظام ، فهى ايديولوجية معيرة على هذا الطابع الاستدراجى للنخب المجتمعية الى داخل السلطة ، غرضها خلق قناعة لدى النخب الاجتماعية والجمهور العريض بأن المزايم الشعبوية للنظام تتفق مع طابعه الحقيقى ، العلمانى - الاشتراكى - القومى ، والا لما قام النظام بتبنى ايديولوجية تخالف جوهره وتجافى طبيعته ، الامر الذى ما ينفى عنه ، بصورة غير مباشرة ، صفة الطائفية التى كثيرا ما الصقت به .

هذه الشروح المختصرة تصل بنا الى نقطة هامة : ان العناصر التى يدخلها النظام فى تراتباته الداخلية ليست بذاتها جزءا من الشعب وليس لديها اية التزامات حيال مجتمعها ، بل هى تصبح ممثلة للشعب وتنوب عنه لحظة تدخل فى النظام او السلطة . لذلك فان منبتها الشعبى لا يجب ان يدفعها الى اقامة علاقات ما بالهيئة الاجتماعية التى تحدرت منها ، مستقلة عن علاقات الانضواء فى الهيئة السلطوية ، بل يجب ان يدفعها الى القطع التام مع تاريخها الاجتماعى السابق ، لان انتماءها الى السلطة هو بداية تاريخ اجتماعى جديد بالنسبة لها ،

تحل السلطة فيه محل المجتمع تماما ، حيث السلطة مجتمع المنتسبين اليها ، وخاصة منهم قادة واعوان طبقة الدولة ، وحيث المجتمع الاصلى ، المجتمع الاجتماعى ، هو العدم السياسى او السلطوى ، وبالتالي نقيض السياسة كنمط انتاج يتيح للمتسلطين من سائر تراتبات السلطة الانتساب الى عالم برجوازى تغطية ايدىولوجية اشتراكية ، وعالم طائفى تغطية ايدىولوجية علمانية والى عالم اقليمى متستر بجلايب ايدىولوجية قومية .

ربما كانت شروحنا قد ابانت ان اعظم خطر يتهدد السلطة هو انقطاع سيرورة اعادة انتاجها من « الشعب » ، سيرورة أحتواء بالنخب المجتمعية بداخلها . ان التوازن الرئيسى للسلطة السورية قائم على هذه السيرورة وعلى استمرارها . لذلك تتجه انظار النظام اليها اساسا . ويتركز جزء رئيسى من همومه فى تأمين مستلزماتها ، وفى رأسها تأمين موارد داخلية وخارجية تبقى السلطة مفتوحة امام استيعاب اكبر عدد ممكن من المنتسبين الى الشرائع والفئات الاجتماعية المتوسطة الدنيا ، التى سقطت من عالم السياسة الى عالم العمل العبودى لصالح طبقة الدولة ، ولم يبق ثم ما يحول بينها وبين الانفجار سوى حرمانها بصورة منهجية ومتصلة من النخب والعناصر والقوى القادرة على التعبير عن معاناتها ، ودلها على السبل الكفيلة باخراجها من عبوديتها . بما ان قطع سيرورة اعادة انتاج السلطة قد غدت شبه مستحيلة على الصعيد السياسى ، بسبب موازين القوى القائمة بين السلطة والمجتمع ومجمل الاوضاع التى شرحناها فى الصفحات السابقة فان القطع لايمكن ان يتم الا على صعيد اقتصادى ، صعيد اعادة انتاج السلطة عبر العمل الاجتماعى .

لرد على هذا الاحتمال . زادت السلطة من الطابع الخارجى لنمط الانتاج السياسى ، بأن زادت استعدادها لتأجير دورها السياسى والاقليمى لمن يدفع . مهما كان المبلغ الذى يدفعه تافها ، هذا يعنى انها قللت من اعتمادها على الشروط الاقتصادية الداخلية لاعادة انتاجها ، وان كانت قد فاقمت فى الوقت نفسه هذه الشروط ، بأن شددت نهب مجتمعها تشديدا لا سابقة له ، زاد من وطأته تعرض طبقته الوسطى الاجتماعية ، وشرائح واسعة من طبقته الوسطى السياسية ، وعماله وفلاحية وبرجوازيته الصغيرة لافقار لا سابقة له ، جعل السلطة عاجزة الاول مرة منذ قرابة عقدين عن احتواء الاعداد الهائلة من المتعلمين فى جهازها ، واضطرها لاغلاق اقنيتها الداخلية امام هؤلاء وابقائها مفتوحة بصورة انتقائية امام المخلصين لها ، وخاصة امام العلويين . بالمقابل ، وازنت السلطة هذا الخلل الجلى فى اوضاعها البرجوازية من الطبقة الوسطى فى الصناعة والتجارة ، لحرمان التذمر الشعبى من « بازا » يعبر عنه او يموله او ينظم طاقاته ويدفع به الى الانفجار ، فى ظروف الانهيار الاقتصادى والبطالة الرهيبة التى اصابت

خلال السنوات الخمس الاخيرة بضعة مئات الاف الشبان ، والتبدل العالمى ، الذى ي طرح تحديات خطيرة على نمط السلطة السوية القائم ، مع انها لا ترى فى الشعب حقيقة سياسية - وطنية ترتكز الدولة اليها وتستمد شرعيتها منها ، بل تعتبره حقيقة اقتصادية - اجتماعية ، قل مجموعة من القوى العاملة والمنتجة المذرة ، التى وظيفة السلطة حرمانها من ثمار عملها ، كى لا تفيد من فوائض ونواتج عملها الاجتماعى فى اقامة حقيقتها السياسية فى دولة معبرة عنها ، ديموقراطية وشعبية فى أن معا . بالنظر الى ان السلطة ترى فى المجتمع مجموع القوى العاملة ، وفى نفسها مجتمعا سياسيا قادر على خلق هيئة اجتماعية مكافئة له ومطابقة لحاجاته ، تستمد عناصرها من المجتمع الاجتماعى ، لكنها تتحول عبر السلطة الى مجتمع دولة مضاد له ، فانها لا تعتبر نفسها معبرة عن هذا الاخير ولا تقر بوجود التزامات عليها حياله ، بل تعتبر نفسها حقيقة سياسية ، وطنية ومجتمعية متقدمة عليه ، وترى انه هو الجهة الملزمة بواجبات محددة حيالها تنحصر فى ضرورة تسليم ناتج عمله اليها ، والاقلاع عن النظر الى نفسه كواقع وطنى يتطلع الى امتلاك سلطة سياسية مطابقة لحاجاته ومعبرة عنه .

هذه العلاقة ، التى تفنقر الى اى بعد سياسى يربط السلطة السورية بمجتمعها ، والمفعمة ببعد يلزم المجتمع بتقديم ما ينتجه الى سلطته التى تنقية سياسيا ، هى ادنى درجة من درجات العبودية انحدرت اليها الهيئتان الاجتماعيه والسياسية السورية فى تاريخها البعيد او القريب . وهى لا تعبر فقط عن تشتت وتمزق وموت المجتمع المدنى ، وانما تعبر بدرجة اكبر عن موت وتشتت وتمزق الدولة والمجتمع السياسى ، لانه اذا كان طبيعيا ان يكون للمجتمع المدنى مجتمع سياسى يعبر عنه ، فانه من الطبيعى ان يكون للمجتمع السياسى بدوره مجتمعا مدنيا ينبع منه من عمله وتعاونيه وطبيعته العامة والشاملة والمجردة . بالمقابل عندما تقوم السلطة على الغاء كيانية المجتمع فانها لا يمكن ان تكون سلطة لدولة ، بل هى تكون سلطة تلغى كيانية الدولة . اليس هذه هو السبب الذى يدفع السلطة الى تأليه رئيسها والقول بابديته وخلوده (يكرر ملايين المواطنين السوريين من موظفين وجنود وطلبة وتلامذة صباح كل يوم ثلاث مرات شعارا يقول : قائدنا الى الابد ، الامين حافظ الاسد !) . ان الاسد ليس مجسد السلطة والدولة ، بل هما اللتان تجسدانه ، باعتبارهما تصدران عنه وتفيضان عن حقيقته الخالدة ، التى لا محل فيها لشيء سوى ارادته ، دولة كان هذا الشيء . ام قانونا ، ام ارادة عامة ، ام مجتمعا مدنيا او سياسيا .

س : من أين تأتي السلطة بفوائض تمول بها سيرورة اعادة انتاجها ؟ .

ج : ثمة مصدران لهذه الفوائض : داخلي وخارجي . اما المصدر الداخلي فهو المجتمع بمختلف فئاته ، اكانت متلقية ومنتجة دخول اولية ام ثانوية آية ذلك ان الرأسمالي العام لا يستغل فقط قوة عمل من يشتغلون لديه ، بل هو يذهب المجتمع العامل كله ، كي يعطى المجتمع السياسى ممثلا فى مجتمع السلطة القائمة ، ما هو بحاجة اليه ، ليس لانه يقوم بعمل ما ، بل كي يبقى موانيا لها ويمكنها من انتزاع فوائض قوة عمل الشعب ، بما يتيح لها توسيع نفسها وزيادة عائداتها كسلطة مرسمة ، تملك قسما اساسيا من وسائل الانتاج ، وتضع يدها بقوة اجهزتها وبالعرف العارى على قوة عمل المنتجين الخاضعين لها . فى هذا النمط من الرسمة لا يأخذ الرأسماليون الفلاحين المحررين من الزراعة الى الصناعة ، ومن الريف الى المدينة حيث يعملون باجور هى دون سعر قوة عملهم ، ويذهب القسم الاكبر من هذا الفارق الى الصناعة فى دورة اعادة انتاج تتسع باضطراب ، وانما يغادر الفلاحون المحررون الريف الى ضواحي المدن ، يحث يتكدسون فى مدن الصفيح ويشكلوا هناك احتياطيا جاهزا للتدخل ضد « المجتمع العامل » الضعيف سياسيا والسيئ التنظيم ، او يتكدسون فى هذه المدن املين ان يقبلوا فى اجهزة الامن او فى المؤسسة العسكرية ، حيث يتحولون من قوى هامشية الى قوى طفيلية . من الزراعة الى الاجهزة ، وليس من الزراعة الى الصناعة : هذه هى مسيرة ملايين الفلاحين السابقين ، الذين يعيشون فى مدن لا مكان لهم فيها ، تخلو من اية خدمات تقدمها لهم (يوجد فى مدينة دمشق منشآت خدمية لقراية مليون ونصف مليون انسان ، بينما يعيش فيها قرابة ثلاثة ملايين ونصف مليون مواطن . الى ذلك ، فان ٤٣ ٪ من سكان سوريا يعيشون فى مدينتى دمشق وحلب . مع انهما ليستا مدينتين صناعيتين او زراعتين ، بل هما مقران اساسيان لدولة الاجهزة . ان النتيجة المباشرة لسياسة السلطة التنموية هى اذن تريف المدن ، وتصحير الريف وافراغه من سكانه . ومن يراقب نمو مدينة دمشق او اية مدينة سورية اخرى ، سيلفت نظره وجود نواة مدينية تتوفر على خدمات منتظمة ، تحيط بها احياء كالأقري مبنية بطريقة عشوائية تفتقر افتقارا مزرعا الى سائر أنواع الخدمات ، بما فيها الماء والكهرباء والخدمات الصحية والتعليمية) .

بانتمائهم الى الاجهزة يتحول الفلاحون من قوة منتجة الى عبء على القوى المنتجة ، ويصيرون قطاعات طفيلية واسعة فى مدن تضيق بهم فلا تقدم لهم شيئا سوى البؤس . لكن هذا

التحول يرتب التزامات وإعباء هائلة على العاملين فى الأرض والصناعة ، الذين يطلب اليهم الان تمويل من كانوا يعملون معهم الى البارحة فى الأرض وتحولوا اليوم الى عبء عليهم . مع ان انتاجية العمل فى الزراعة تتراجع بسبب اعتماد الفالحين على تقنيات ووسائل انتاج تقليدية وصغر المساحة التى يزرعها الفلاح . بعد ان فتت الاصلاح الزراعى الملكية الزراعية تقتتتا تحول الى عقبة حقيقية فى وجه استخدام وسائل انتاج حديثة وتقنيات زراعية متطورة ، مما جعل العمل الزراعى يقوم على استنزاف الأرض الى درجة الانهاك ، ويقدم للمدن فيضا لا ينقطع من الايدى العاملة والافواه الجائعة . من جهتها ، لم تجد السلطة مكانا يستوعب هذه الملايين سوء اجهزتها ، فشددت عملية نهب الزراعة بشكل خاص ، وقوت اجهزتها اكثر فاكثر مع تحولها الى سلطة نهب معمم لمجتمعها . اما الصناعة ، فان التطور الذى شهدته كان محدودا جدا ، وقد اتسم بالعشوائية والمزاجية ، كما اتسم بالاسراف والتبذير الناجمان عن الرغبة فى احداث قدر من الفوضى كبير الى درجة تسمح لكادر السلطة باكبر قدر ممكن من الرشاوى والنهب . فى هذه الاوضاع ، كان لا بد اذن من البحث عن نمط جديد من فوائض العمل ، لا يقتصر على نهب العمال الصناعيين لوحدهم ، كما حدث فى التجربة البرجوازية الاوربية ، فوجد « الرأسمالى العام » بروليتاريا عاما هو الهيئة الاجتماعية بتلاوينها وتراثباتها المختلفة ، فشرع ينظم نفسه فوق رقعتها كلها كى ينهب منها وتراثباتها المختلفة ، فشرع ينظم نفسه فوق رقعتها كلها كى ينهب منها ما نسميته « فائض قوة العمل الاجتماعى » الذى يقدمه الفاحون والعمال والمنتسبون الى التراتبات المختلفة للطبقة الوسطى ، وخاصة العاملون منها فى الصناعة والزراعة والتجارة .

بهذه الهيكلية المجتمعية العاملة ، وهذه الهيكلية السلطوية الناهية ، تتدهور الزراعة دون توقف ، وتدور التنمية الصناعية فى حلقة مفزعة ، ما انها تبدو من الناحية الشكلية وكأنها فى تقدم وتنهار قوى الطبقة الوسطى المنتجة انهيارا متعاطما ، بينما السلطة تنمو كسرطان لا تعرف حاجته الى النهب الداخلى حدودا ، يبتثر يوما بعد يوم الهيئة الاجتماعية دون ان يثورها او يسمح حتى بتنظيمها وتسييسها ، الى ان يصل بها الى حافة البؤس والعجز ، ويجعلها نهبا لشقاء لا تعرف منه مخرجا . عندئذ تكون السياسة الوحيدة التى تتقنها السلطة هى فن ابتزاز اشكال متجددة من فائض القيمة الاجتماعى ، وتكون السياسة هى فن الابقاء على السلطة فى حالة تفوق على عدوها الوحيد ، مجتمعها ذاته ، وبالاخص منه قواه العاملة . ويكون من الضرورى توسيع نمط الانتاج الكومبرادورى - السياسى ، الذى يحتم اراهان البلاد اكثر فاكثر لدى الخارج ، ويرهن بالفعل حياة السلطة باستعدادها لخدمة من يمدونها بالمال ، مصدر حياتها

الاساسى ان لم يكن الوحيد كسلطة رأسمالية طفيلية . قال كارل ماركس فى مكان ما من مؤلفاته ان سلطة نمط الانتاج الاسيوى عرفت ثلاث ادارات : الجباية لنهب الداخل ، والحرب لنهب الخارج ، وادارة بناء وصيانة المشاريع الكبرى . ونقول : ان سلطتنا المرسلة والشرقية لا تعرف الا ادارة واحدة هى ادارة نهب الداخل والتسول فى الخارج . اما المشاريع الكبرى ، فهى لا تهتم بها الا من اجل توسيع القاعدة الداخلية للنهب ، فالغرض منها هو زيادة انخراط المجتمع فى عالم العمل ، او استدراج قوى جديدة اليه بصورة تتيح لها زيادة نهبيها زيادة تتناسب مع حاجاتها الى موارز تكفى لتمويل حاجات طبقتها المتزايدة العدد والحاجات ، والانفاق على سيرورة دخول بعض ابناء الشعب الى عالمها ، التى قلنا ان توازنها الداخلى يتوقف بدرجة كبيرة عليها .

لن نطيل حديثنا عن موارد النظام الخارجية . سنكتفى بالقول انها ترتبط بمجموعة معقدة من العوامل . كحجم موارده الداخلية ، الذى يتيح له هذا القدر او ذاك من الاستقلالية . المؤقتة على الاغلب ، عن موارده الخارجية ويؤمن له بالتالى هذا القدر او ذاك من حرية المناورة على الاوضاع والقوى الخارجية . عندئذ تكون اوضاع النظام الداخلية هى الورقة الرابحة فى سياسة ابتزاز الخارج وتأمسن حد اعلى من موارد نمط الانتاج السياسى . من العوامل التى ترتبط بها موارد النظام الخارجية قدرته على ابتزاز القوى والبلدان المحيطة به ، وهذه تعبر عن نفسها فى قدرته على تحويل نفسه الى قوة محورية بالنسبة لهذه البلدان ، يهدد استقراره واضطرابه استقرارها ووجودها ، فتسهم بما لديها من موارد فى حمايته ، لان لها مصلحة ذاتية وداخلية فى ذلك . كما يعبر عن نفسه فى ضبط اوضاعه بحيث لا يضيع اوراقه كلها فى سلة واحدة ، وانما يبقى لنفسه حرية مناورة تكفى لممارسة الدور والتلويح بنقيضه فى آن معا ، ولقبض ثمن الموافقة على سياسة طرف الاطراف بطريقة تجعله يحصل سلفا على ثمن عدم ذهابه الى خصومه . لهذا السبب يصوغ النظام موقفه صياغة تتضمن دوما الايحاء باستعداده لتغيير موقعه وتبديل تحالفاته ، التى يجب ان تكون عارضة ومصلحية فيما يتعلق بالمدى القصر والمتوسط لسياسته ، خاصة فيما لا يتعلق بالثوابت الاستراتيجية العليا ، النابعة ليس من سياسة النظام ، بل من وضعه الجغرافى وعدد سكانه وموارده وعلاقاته وروابطه التاريخية . . الخ .

من العوامل المقررة لموارد النظام الخارجية الحالة الدولية القائمة اذا لاحظ النظام ان السياسة الدولية تميل الى تهدئة المواقف فى العالم العربى ، سارع الى طرح سياسة تأزيمية ، واذا كان التأزيم مطروحا ، عاجل الى الاخذ بسياسة تهدئة ، ليقبض فى الحالتين ثمن مواقفه :

فى المرة الاولى لانه لعب ورقة الابتزاز ، وفى الحالة الثانية لانه لجأ الى التطمين والعقلانية . هذه التكتكات والسياسات تكفل له البقاء فى مركز اهتمام الخارج ، وبثير الانطباع بأنه يمسك مفاتيح المواقف ، كما تكرر دعايته بلا تعب وفى سائر المناسبات . من العوامل الهامة فى تأمين موارد مالية خارجية للنظام اخذه بسياسة تقوم على التوافق مع مصالح الطرف الدولى الغالب فى المنطقة ، فاذا كانت اميركا هى القوة المهيمنة على منطقتنا ، كما هو الحال بالفعل ، وجدناه يرسم سياسته الخارجية بطريقة لا تستفزها أو تتعرض لمصالحها العليا ، ومنها حماية النفط وانظمته وممراته ، وعدم الانحياز الى الجانب السوفياتى بما يحدث تحولاً جدياً فى علاقات القوى الدولية داخل المنطقة العربية . الا انه لا يقلع فى الوقت نفسه ، عن الامساك بمفاتيح ضاغطة على سياسة اميركا تؤثر على صراعاتها العامة مع خصومها ، وتتهدهدها ، بين فينة واخرى ، بتبديل يسبب لها بعض المتاعب فى هذه القضية الجزئية او تلك ، سواء كانت هذه المفاتيح سوفياتية ام عربية ام داخلية ، وسواء امسك بها لشهر ام لسنة . يقودنا هذا الى استنتاج هام ، وهوان الخروج من ساحة التوازنات والتناقضات العربية والدولية يعنى موت نمط الانتاج السياسى ، وان غرض السياسة الخارجية هو البقاء فى مركز التناقضات والتوازنات فى آن معا ، وامتلاك جميع الاوراق الضرورية لتأدية الادوار المترتبة عليهما ، فى الداخل وعربيا ودوليا (سنشرح فيما بعد ما تعنيه هذه التخطيطات ضمن الواقع العملى من سياسات) . واكتنا نسارع الى القول ان السلطة تعتبر مجالها الداخلى الساحة الوحيدة الخاضعة خضوعاً مطلقاً ، لا تحده حدود من التاحية النظرية ، لسيادتها ، وترى فيه ، بمقارنته مع الساحتين العربية - الاقليمية والدولية ، المكان الذى تستطيع ممارسة سياستها فيه دون قيود ، بما يحدد بدرجة كبيرة طبيعية دورها فى الساحتين الخارجيتين ، اذا كانت سياسة السلطة الخارجية تنطلق من ترتيب وضعها الذاتى ترتيباً قوياً الى ابعد حد ممكن ، فلايمانها ان مكونات هذا الحقل هى العنصر الاساسى الذى تستطيع الضغط به على الخارج . من هنا يتداخل العامل الداخلى فى سياسة النظام الخارجية مع العامل الخارجى تداخلاً لا فكاك منه ، يصل الى اعتبار الداخلى خارجياً والخارجى داخلياً ، حسب الحالات المختلفة والاستخدامات المتباينة للسياستين . ودليلنا على ذلك ان السلطة مولت قسماً كبيراً من سياساتها وتحالفاتها وتحولاتها الداخلية من خلال سياسة موجهة نحو الخارج « الصمود والتصدى والتوازن الاستراتيجى » . . . الخ وعلى سبيل المثال ، فقد رفع النظام السورى طيلة الاعوام الخمسة عشرة الماضية شعار التوازن الاستراتيجى بينه وبين اسرائيل ، بحجة انه غدا قوة المواجهة العربية الوحيدة بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد بين مصر واميركا واسرائيل . من البداهة ان احد اهداف هذا الشعار الملحف عربياً كان زيادة عائدات السياسة الخارجية ، فالبلد الذى يتطلع نحو التوازن

الاستراتيجى مع اسرائيل القوية يحتاج الى مبالغ طائلة جدا ينفقها على التسليح وتحديث مجتمعه . الى ذلك ، فان بناء توازن استراتيجى يحمى العرب يتطلب بدوره نمطا من العلاقات مع القوى العربية ، وخاصة منها فلسطين ولبنان والاردن ، يضعها فى خدمة هذا الهدف ، ويخضعها لنمط العلاقات التى يقرها البلد القائد (سوريا فى هذه الحالة) ويضفى الشرعية على تدخله فى شؤونها وتقرير اوضاعها . من جهة اخرى ، ستجعل هذه السياسة من السلطة السورية مركز استقطاب سياسى عربى ودولى ، يحولها الى نقطة تتبلور حولها المواقف العربية وتفترق ، مما سيزيد وزنها كثيرا بالنسبة للعلاقات العربية - العربية وتشابكاتها الدولية ، دون ان يؤثر بالفعل على التفوق الاسرائيلى أو يستفز ردا اسرائيلىا ضد ما اكتسبه النظام من قوة ونفوذ عربى ودولى . اخيرا ، فان سياسة التوازن الاستراتيجى قد استخدمت اقضع استخدام داخل سوريا ذاتها ، فقد اقتيد الاف المواطنين الى السجون بحجة انهم ضد التوازن الاستراتيجى مع اسرائيل او يضعفون عن عمد سياسة النظام الذاهبة نحو هذا التوازن باضعاف مواقفه الداخلية . باختصار : بعد خمسة أعوام من التطويل والتزوير والابتزاز والاعتقالات حصل عنوان اسرائيل على لبنان عام ١٩٨٢ ، فاذا بالجيش السورى اضعف منه فى اى وقت مضى ، مع ان جريدة تشرين كانت قد اعلنت بلسان العشرات من رجال النظام على ان التوازن الاستراتيجى قد انجز ، وان مفاعيله ستظهر فى اول صدام مع العدو (من هؤلاء مستشار د . رفعت الاسد للشؤون العلمية د . سليم بركات والعماد مصطفى طلاس وزير الدفاع . الذى قال بعد هزيمة لبنان المخزية فى محاضرة له بكلية القيادة والاركان فى القابون ان الحرب اثبتت قدرة الجيش السورى منفردا على انزال الهزيمة باسرائيل ، مع ان العامل رأى الطريقة المهينة التى خرج بها اللواء ٨٥ من بيروت ، وعلم انه لولا ان امدته منظمة التحرير بالطعام لهلك جوعا) .

يظهر هذا المثال ، كما يظهر مثال الصمود والتصدى ، الطريقة التى تحولت بها سياسة النظام الخارجية الى مائة اولية وثروة مادية ، وكيف قدمت الشعارات والاهداف الضرورية لتقوية السلطة وابتزاز العالم العربى ، واضعافه بزرع التناقضات بين اطراف واخضاع بعضها لاغراض ، وقمع الداخل والابقاء على موازين القوى مع اسرائيل دون أى تغيير ، فى أن معا ، فكان سياسة التوازن الاستراتيجى كانت موجهة ضد العرب والشعب السورى ، ومكرسة لخدمة النظام واسرائيل : الاول لانها اتاحت له موارد هائلة مول بها نفسه وقوى مواقعه ، والثانية لان سياسة الصمود والتوازن لم توجه ضدها ، بل لالة ما اضرته هزيمة عام ١٩٨٢ الحزيرية بكل معنى الكلمة ، فقد-تشتت جيش سورية بعد ان حاول تفادى الحرب طيلة اربعة ايام كاملة ، وصلت اسرائيل فيها الى مشارف بيروت ، ثم وجد نفسه يخوض معركة واحدة (يوم ١٠ حزيران) قصمت ظهره تماما واضطرت رئيسه لارسال محمود الايوبى الى السفارة السوفياتية ليليل السفير السوفياتى بتزايد ضرورة تدخل عسكري سوفياتى ، لان اسرائيل ستكون « صباح اليوم اليوم التالى فى دمشق » كما قال الاسد ، بعد ان تمزقت الوحدات السورية فى لبنان ودمر اللواءان المدرعان ١٢١ و ٤٧ وهما محملان على ناقلاتهما داخل الاراضى السورية ، واسقطت ١٣٧ طائرة سورية ، دون ان يقلح سلاح الجو السورى فى اصابة اية طائرة اسرائيلية (يوجد لدى سوريا طيار اسرائيلى اسرته حركة فتح فى جنوب لبنان خلال عدوان ١٩٨٢ ، عندما اسقطت مدفعيتها المضادة طائرة ال ف ١٦ التى يقودها قرب قلعة الشقيف : ويوجد لديها ايضا اسيران من جنود الدبابات سقطوا فى يد الجبهة الشعبية - القيادة العامة خلال هذا العدوان) .

بل ان الاحتلال الاسرائيلي للجولان تحول هو نفسه الى مورد مادي للنظام ، فاسهم فى اضعاف مجتمع سوريا وتقوية سلطتها ، مع ان هذه الاخيرة هى التى اضاعته ، حتى لا نقول فرطت به ، ومع ان المجتمع بذل اغلى التضحيات من اجل الحفاظ عليه ثم فى سبيل استرداده ، لنستمع الى عبد الحليم خدام يشرح فى اجتماع اعلامى سياسة السلطة حيال الجولان : ان سياستنا تقوم فى هذه المسألة على ابقائها مطروحة باستمرار كعامل من عوامل السلم والحرب فى المنطقة ، دون ان نسمح بجرنا الى اى منهما ، فى الوقت نفسه . هذا يعنى ببساطة ان علينا طرح مشكلة الجولان وابقاها ساخنة بلا انقطاع من جهة ، ورفض كل ما يعرض علينا بخصوصها من جهة اخرى لان طرحها سيعود علينا بأموال الدعم العربية ، بينما سيجرمننا حلها من الحصول على هذه الموارد الهائلة ، التى مولت « التنمية » النظام ، وسيعرض سلطتنا لمخاطر داخلية كبيرة ووخيمة . فهل نضحى بالنظام من اجل حرف صخرى مثل قبل

احتلاله عبثاً مالياً واقتصادياً جسيماً على البلاد ؟ .

لمعرفته بأهمية الخارج في إعادة انتاجه ، تهدف سياسة النظام السوري الخارجية الى وضعه في مركز التوازنات والتجاذبات العالمية في منطقتنا . لهذا فان سياسته حيال العالم لا تقوم على اساس استراتيجي يجابه بها القوى العالمية ، بل هي تقوم على اقلمة اهدافه مع امکانات المتاحة في اطار سياسات واستراتيجيات القوى العالمية ، لذا فهي تركز قسماً كبيراً من جهدها على رقابة المتغيرات الدولية في منطقتنا رقابة مباشرة ودقيقة ، واقلمة تكتيكاتها واستراتيجياتها المتوسطة الاجل مع التبدلات الجارية ، بحيث يبقى النظام في مركز التوازن الدولي ، ويجسد قوة تستجيب للمصالح الخارجية في العالم العربي ، مهما تغيرت الاحوال واشتدت الازمات والصراعات .

لا يعنى البقاء في مركز التوازنات والصراعات الاخذ بسياسة انكفائية او سلبية بطبيعة الحال ، بل هو يتطلب سياسة فعالة ودينامية من طراز عال ، كما يتطلب تحويل المراكز المقررة في السلطة الى مراكز متخصصة في السياسة الخارجية ، مثلما هو حال الرئاسة ووزارة الخارجية والاعلام ومصالح الجيش والامن ، التي تشكل حلقة خاصة في ادارة البلاد ، تصل الخارج بالداخل ، وتصوغ طاقات بلادها الداخلية كي تستجيب استجابة اعظمية لمصالح الخارج ، سواء على مستواها الداخلي الخاص ام على مستوى الوطن العربي والعالم . لذلك تركز هذه الحلقة المقررة والفعالية من السلطة نظرها على الخارج ، وتولى السياسة الخارجية الاولوية في نشاطها ، وتبذل القسم الاكبر من وقتها في مراقبة تطورات السياسات الدولية وفي استنباط الاستجابات المناسبة لها ، وتعتبر الداخل مضماراً تختبر فيه نجاحات سياساته الخارجية وقاعده ذاتية يجب ان ترتبها لتحقيق انطلاقة منها سياسة خارجية فعالة .

لهذه الاعتبارات تتصف السياسة الخارجية للنظام السوري بمرونة فائقة وانتهازية ، فقد جاء الى السلطة باسم اولية تحرير الجولان ، وها هو يحكم البلاد باسم المعركة المؤجلة والصمود والتوازن الاستراتيجي ، ولا يتردد لحظة في زج من يطالبون بتحرير الجولان او باثارة مشكلته في السجون والمعقلات ، بحجة انهم يستعجلون « المعركة » . كما جاء باسم قومية المعركة التي يجب ان يشارك فيها كل العرب دون استثناء ، ثم تحول الى خوض معركة حياة وموت ضد جميع العرب تقريباً بدءاً بالمقاومة الفلسطينية الى الشعب السوري الى الشعب لبنان بمختلتي فئاته وطوائفه ، الى العراق فالاردن فمصر . . . الخ وبينما هو يوزع اليوم « جيوشه » ، لبنان والخليج والمدن السورية ، فان حدوده مع اسرائيل تظل من اى وجود عسكري . اخير

فان شعاره المعلن كان حين استلم الحكم ، الابتعاد عن السوفيات الذين لا يعطوننا سوى الاسلحة الدفاعية (كما قال الاسد فى تعميم وزعه على الجيش عام ١٩٦٨ ، وتسبب فى غضب عبد الناصر عليه الذى وبخه خلال احدى زيارته الى مصر فى السنة ذاتها ورساله : اذا كانت الاسلحة التى بين يديكم دفاعية ، فلم تدافعوا بها عن انفسكم خلال حرب حزيران ؟ . لولا هذه الاسلحة ومن يرسلونها لكان لاسرائيل ١٣ علما فى ١٣ عاصمة عربية اولها دمشق ، فلاتعد الى اصدار بلاغات وتعميمات جوفاء كهذه !) ، ثم اكتشف بعد استيلائه على السلطة اساسيات اللعبة التى يجب عليه ممارستها ، ومنها استخدام الورقة الاميركية لتحسين مواقعه السوفياتية ، واستخدام ورقته السوفياتية لاستخدام مواقعه الاميركية . وعدم القطع فى اى من الاتجاهين ، او الانحياز الى اى منهما بما يجعله اسيره او منفذا طيعا لارادته ، مع تذكر ان التفوق الاميركى فى المنطقة العربية من طبيعة استراتيجية - بنيوية تتجاوز حقل السياسة الحديثة القصيرة الامد والمباشرة ، وإن من الحماقة المساس به او عدم الانصياع لمستلزماته ومتطلباته العليا لذا ، يجب حصر المناورة السياسية فى حقل الاحداث الجارية ، الذى تفصله اميركا نفسها عن مصالحها الاستراتيجية العليا ، وهى ، فى المنطقة العربية : الوصول الحر الى النفط ، وتقيد بلدان المنطقة بمواقف لا تخل بالتفوق الاميركى العالمى والاقليمى على السوفيات ، والا تتعرض لاسرائيل بما يؤدى الى تحسين مواقع السوفيات والعرب الاستراتيجية العامة على حساب الولايات المتحدة واسرائيل .

بهذه السياسات القائمة على حد اعلى من المناورات وحد ادنى من المبدئيات ، يعلن مسؤولون كبار فى النظام السورى انهم لا يعترفون بالمبادئ الدائمة ، اذا كانت تقيد كمحركتهم باتجاه مصالحهم ، المتغيره من حال الى حال ومن وقت لآخر ، يلفت الانظار بقوه ، فى هذا السياق ، ان السلطة التى تقدم خطابا علمانيا - اشتراكيا وثوريا قد تقيدت طيلة العقدين المنصرمين بالثوابت الاستراتيجية العليا للسياسة الدولية فى منطقتنا ، وخاصة منها الثوابت الاميركية ؛ وانها بدلت ، فى الوقت نفسه ، مواقفها تبديلا لا ينقطع فى علاقاتها بالقوى الاقليمية ، عربية كانت ام اسرائيلية ، دون ان يرف لها جفن او تأبه بما تعلنه هى نفسها . من ذلك مثلا تحالفها فى المرحلة الاولى من الحرب الاهلية اللبنانية مع حزب الكتائب ، الذى وصفته فى مرحلة لاحقة بـ « الطائفى والفاشى » وتحالفها الدائم مع السعودية ، الدولة التى تدار بطريقة اسرية وعشائرية ومذهبية متزمتة . من ذلك ايضا تحالف طبقة السلطة مع المؤسسة الدينية داخل سوريا ، وهى واحدة من اكثر المؤسسات تأخرا ومعاداة « للعلمانية والاشتراكية والثورية » منها ايضا توازنات السلطة مع العالم الخارجى ، حيث تذهب التجارة فى معظمها

الى بلدان اوربا الغربية ، ويأتى القسم الاكبر من الصناعة الى البلدان الاشتراكية ، ويتم الحصول على رساميل من مؤسسات قريبة من الولايات المتحدة الاميركية ، وعلى معظم الهيئات والمعونات المالية من البلدان النفطية ، التى يتهمها قادة السلطة بالرجعية والعداء للتجربة السورية ، بينما هم يغلقون حدودهم مع بلد كالعراق ، ثورى وعلمانى واشتراكى . . . الخ .

بايجاد سبل عملية لتحقيق مصالح متغيرة فى الواقع ، تسعى السلطة السورية للامساك بوقه العوامل الخارجية التى قد تؤثر عليها . وتحولها (هذه العوامل) الى اوراق بيدها تتيح لها موارد خارجية كافية لتمويل سيرورة صعود النخب « الشعبية » فى هرميتها الداخلية ، وتكفل لها الاستقرار الناجم عن تفوقها على مجتمعتها ، المذرر والمهمش . هكذا تتدخل اذن السياسة الداخلية والخارجية ، وتتحوّلان الى جهد واحد يسوق سياسة السلطة كما تسوق اية مادة اولية ، فيعرضها فى سوق البيع والشراء وفقا لقوانين عرض وطلب ، تتعامل معها كسلعة بالغة الحساسية هى سيادة الدولة المباعة او المؤجرة لهذه الجهة او تلك .

س : كيف تتجلى سلطة الاجهزة فى الحياة العامة ؟ .

ج : توجد الاجهزة فى هيكل وانشطة السلطتين الفعلية والشكلية ، وبينما تعد السلطة الاولى سلطتها العملية الصريحة ، فان السلطة الثانية ، بما تتصف به من هامشية وطرافية ، هى مجرد غلاف خارجى لها ، تقتضيه علاقات السلطة الفعلية بالخارج (لا يعقل ان تكون وزارة الخارجية او الثقافة فرعا من فروع الامن ، وان كان احتلالها بعناصر من الاجهزة الامنية يعد امرا طبيعيا فى السلطة السورية) او نقص المعارف والخبرات (من الصعوبة بمكان تحويل وزارة الاقتصاد او المالية الى مقرين لرجال الامن ، بسبب ما يتطلبه العمل فيهما من دراية علمية وتقنية) . اذا كانت الاجهزة لا تحتل تماما ملاك السلطة الشكلية ، فان هذه الاخيرة لا تستطيع ، فى سلطة كالسلطة السورية ، ان تكون التعبير عنها وتجسيدها لها . فهى لا تنجو من تدخلاتها ، بل ان سياستها تعبر عما قررت لها فى مختلف المجالات والحقول . ومهما يكون امر ، فان السلطة الشكلية مسؤولة فى النهاية امام السلطة الفعلية ، وهى تعمل تحت اشرافها المباشر ، وتخضع لرقابة دائمة تمارسها عليها ، سواء كاجهزة حكومية ام ككادر عامل فيها .

اما بالنسبة للمجتمع ، فان وجود الاجهزة يأخذ شكلين اساسيين : فهى موجودة فى مواجهة المجتمع وجودا مستقلا عنه تمام الاستقلال ، حتى اننا اسميناها « مجتمعا مضادا » اى انها مضادة « للمجتمع الاجتماعى » كما توجد منتشرة ومبثوثة فى ثنايا المجتمع

الاجتماعى ، فتأخذ شكل رؤوس جسور بداخله ، تحتل فيه مراكز تصنت ورقابة حساسة ، او تكون على شكل توضعات منصوية فيه ، تمارس عليه رقابة توجيهية مباشرة ، وتحدد له السبل التى يحسن به ان يتحرك بداخلها ، والافكار التى يجب عليه تبنيها ، بل وحتى الاحساسات والمشاعر التى عليه السماح لنفسه بها . فى الحالة الاولى يكون وجود الاجهزة داخل المجتمع الاجتماعى فرديا ، فى الثانية سياسيا ، تجسده الاحزاب والمنظمات التابعة للسلطة الفعلية كحزب البعث وحلفائه من احزاب الجبهة الوطنية التقدمية ، واتحاد نقابات العمال والفلاحين ومنظمات الشبيبة والطلبة واتحادات الحرفيين والمرأة . . . الخ . غير ان الوجود الفردى لاعضاء الاجهزة فى المجتمع الاجتماعى هو ، من الناحية العددية ، وجود جد قوى ، وهو من الناحية السياسية حيوى ، بل بالغ الحيوية ، بالنسبة للسلطتين الفعلية والشكلية ، لان العاملين فى خدمة الاجهزة هم تكوين اساسى من تكرينات المجتمع المضاد يحتلون اسفل هرمه ويشكلون قسما اساسيا ، شعبيا ومجتمعيا ، من قاعدته العريضة ، وصلة وصل اساسية بين المجتمع الاجتماعى والقيادات الوسيطة للاجهزة ، المنصوية بدرجة كبيرة فى رأس الطبقة الوسطى الجهازية . لو اخذنا مثلا على الاهمية العددية للمنتمين الى قاعدة المجتمع المضاد ، العاملين فى خدمة الاجهزة لوجدنا انفسنا امام المثلث التالى : فى محافظة اللاذقية بلدة صغيرة اسمها « الحفة » تقع على الطريق بين اللاذقية ومصيف صلنفة ، يبلغ عدد سكانها ١١ الف مواطن ، يتوزعون على الطوائف الدينية الثلاث : المسلمة السنية والمسلمة العلوية والمسيحية ، التى تعيشت دون اية اشكالات مذهبية او سياسية طيلة بضعة مئات من السنين . هذه المدينة الوداعة تحتلها ثلاثة من فروع الامن ، يبلغ عدد منتسبيها قرابة ١٤٥ موظف ، وفيها جهاز من المخابرات العاملين فى خدمة الامن لكنهم ليسوا من ملاكته الرسمى ولا يقبضون رواتب منتظمة ، تعدادهم ٣٥٠ مخربا . هذه البلدة التى نصف عدد سكانها من النساء ، و ٦٥ من ذكورها تحت سن الثامنة عشرة (هذه هى نسبة الفتيان من هذه الفئة العمرية فى المجتمع السورى) تضم اذن ٥٥٠ شخصا يعملون فى خدمة الامن ، بينما عدد ذكورها الذين يتجاوز سنهم ١٨ عاما هو ١٩٢٥ شخصا . لنفترض الان ان كل واحد من هؤلاء يحترف السياسة ، فان نسبة العاملين فى الامن الى المجتمع ستكون واحد الى اربعة . اما اذا اخذنا ارقاما واقعية ، وهى ان نسبة العاملين فى السياسة ، بمن فيهم المنتسبون الى احزاب السلطة ونقاباتها واتحاداتها ومنظماتها . . الخ لا تتجاوز نسبة عشرة بالمائة من السكان ، فاننا سنجد انفسنا امام واقع مدهل يجعل لكل مهتم بالشؤون العامة ، مهما كان انتمائه السياسى ، اربعة مخابراتيين وموظفين فى الامن ، ينفرغون له ليلا ونهارا وبدون اى كلل او تعب ! .

هذه الاعداد الهائلة ، التى تضم المنتسبين الى الاجهزة وتفرعاتها السياسية - الحزبية ، ونقاباتها ، و« منظماتها الشعبية » واتحاداتها المهنية . . . الخ ، الى جانب الاعداد الكبيرة من المخبرين الذين يتلقون مكافأة مالية محددة مقابل كل تقرير يكتبونه ، تبرر ما قلناه حول وجود « شعب الاجهزة » ، وحول « المجتمع المضاد » المجتمع الخاص بالسلطة والمضاد للمجتمع المدنى ، وحول اعتماد السلطة الفعلية على تكوينات « مجتمعية أو شعبية » من صنعها ، تحلها فى محل التكوينات الاجتماعية الحقيقية ، المتشكلة فى سياق التطور الطبيعى للمجتمع ذاته والمتكونة فى سيرورة انصهاره وتوحيده التاريخية المديدة . بينما تتسم تكوينات المجتمع المضاد بصيرورتها وتشكلها بقوة السلطة الفعلية التى تفكك المجتمع وتلغى حالته الطبيعية ، بقوة هذه السلطة وقوة الاليات « المجتمعية » النابعة من وجود التكوينات الجديدة ، النافية للمجتمع وضد المجتمعية وفى مقدماتها التشكيلات السياسية - المجتمعية - المذهبية ، المدعومة والممولة من السلطة ، التى تضم عشرات بل مئات الاف الاشخاص ، مثل جمعية المرتضى شبه الرسمية ، التى نسب جميل الاسد ، بعلم السلطة وتشجيعها ودعمها المادى والمعنوى ، عشائر وقبائل كاملة اليها ، اريد لها ان تتجاوز . من خلال ارتباطها عبر السلطة بالتكوينات المشابهة لها والمتناثرة فوق البلاد بأسرها ، محليتها ، كى تتحول الى « تكوينات اجتماعية » مبنية تمام البنية ومهيكله افقيا وعموديا فى « مجتمع » سلطوى يلغى ويفكك المجتمع التاريخى المتكون فى سياق تطور طبيعى - انسانى مديد . مثل هذه التكوينات لا تعيد فقط انتاج السلطة القائمة من اعلى « الدولة » الى ادنى تراتبات المجتمع المضاد ، بالضرورة ، بل هى تفرض عليها ايضا اعادة انتاج سياسة تفوضى حتما الى استبداد شمولى يقع جذره فيها كتكوينات مجتمعية - سلطوية ، لكونه نتيجة من نتائجها السياسية من جهة ، ولكونها نتيجته « الاجتماعية والشعبية » المصنوعة بوسائله السياسية والتحكيمية ، من جهة اخرى .

س : ما علاقة الطبقات الجديدة بالمجتمع الاجتماعى ، بعد أن عرفنا شيئا عن علاقتها بالمجتمع المضاد ؟ .

ج : قامت التكوينات الطبقيّة الجديدة فى مجتمع لم يشهد توسيعا فعليا لقواه المنتجة او لطاقاته الانتاجية ، وتثويرا للدوار التى تمارسها طبقاته ، كما اتسم نشوء هذه التكوينات بطابع سياسى غالب تطابق مع حاجات سلطة مرسمة ، وليس مع ضرورات تطلبتها تحولات مجتمعية وتغيرات اقتصادية ترقبت عليها تبدلات عميقة فى البنية الاجتماعية القائمة ، شملت كل ما فيها من جوانب . صحيح ان النتيجة العملية للتبدلات الطبقيّة التى شهدتها المجتمع السورى جاءت متفقة والحاجة الى رسملة السلطة الجديدة ، وخدمت فى

المحصلة النهائية هدفها اقتصاديا - اجتماعيا ، الا ان طريقة احداثها اخذت شروا سياسيا ، وتمت باساليب ووسائل الدولة المرسللة الجديدة فاربط وجود البنية الطبقية بسلطة الدولة اكثر مما ارتبط بالانتاج ، وبمتطلبات السياسة اكثر من الضرور الاقتصادية والاجتماعية .

مثلما يحصل فى الحالات المماثلة ، حين تتضافر بنى مجتمعية وطبقية جديدة الى طبقة ومجتمعية قائمة (ومأزومة) ، دون توسيع جدى لقاعدة الانتاج او رفع جذرى لانتاج العمل ، فان الطبقات القديمة تصاب بالاهتراء والتعفن ، بينما تسعى الطبقات الجديدة وضع امتيازى كثيرا ما تبلغه بوسائل اكرائية ، تستخدمها فى البداية ضمن حقل السيادة القائم ، لتجعله مطابقا فى بنيته واتجاهه لحقل السلطة الجديدة ، التى يراد من خلالها احداث تبدلات تقضى الى رسملة الدولة وتحويل دون رسملة المجتمع .

فى الوضع السورى الراهن ، ليس المرء بحاجة الى دقة ملاحظة خاصة ، كى يرى عينه هاتين الظاهرتين : تهرؤ الطبقات الاجتماعية اطار نمو شبه مجتمعى لفئات وشروا سلطوية ملحقة بالدولة المرسللة ، دفعتها ازمة النظام فى السنوات الاخيرة بدورها الى تدريجى ، تجلى فى تساقط اقسام كبيرة من منتسبى الدرجات الدنيا لتكويناتها الى ما تد من تكوينات مجتمعية متهرئة .

يتجلى تهرؤ الطبقات الاجتماعية فى ظواهر كثيرة كتقلص عددها ، وتقلص دور وخروجها من حقل السياسة ، وتخفيضها الطوعى عن ممارسة دور سياسى خاص بها ، وتد نصيبها من الدخل الوطنى تدهورا متفاقما رغم زيادة حصتها فى العمل الاجتماعى ومتعاظمة بلا انقطاع ، واقتباس العناصر المكونة ل « ايدى و اجيتها » من الطبقات الاخر وتعين وعيها اذا ما وجد ، بوعى « الطبقات السلطوية » ، من الجلى ان هذه العلامات تتفق والطبقة الوسطى الاجتماعية ، وتنطبق بخاصة على الفلاحين والعمال ، الطبقتان المنتج للقسام الاكبر من الدخل الوطنى وفائض القيمة الاجتماعى ، اللتان انحدرتا الى وضع مبدوى ، يحرمهما من ابسط حقوقهما ومن ثمار عملهما ، ويرجع بهما الى حالج من اللاتى واللوعى ، اضاعا بسببها ملامحهما الاجتماعية القليلة التميز ، التى كانا قد شرعا يكتسبان على كل حال ، خلال نضالهما « البرجوازى » ضد الاقطاع ، ونضالهما الطبقي من الحريات النقابية والسياسية والمطالب الاجتماعية المرتبطة بمعاشهما كطبقتين محرومتين الحقوق .

تهدمت المراتب العاملة من الطبقة الفلاحين وتهشمت اجتماعيا واقتصاديا ، وانتقلت اقسام كبيرة منها ، مع رسملة الدولة ، الى مدن الصفيح ، او احتلت المواقع الاقل اجرا الاسوأ عملا فى الجيش واجهزة القمع ، بعد ان ارتقى قسم من « ابنائها » السابقين الى مراتب عليا فى الطبقة الوسطى السياسية وحتى فى صفوف طبقة الدولة السائدة ، وعمل من موقعه الجديد على تحويلها الى طبقة عبيد للدولة المرسملة ، يخدمونها فى المدن فتسرقهم فى الارياف والمدن ، وتحرمهم من مقومات الحد الأدنى من العيش الكريم والمواطنة الصحيحة . ام الطبقة العاملة فقد تعرضت لما هو اقصى من ذلك ، اذ حرمت من حقها فى امتلاك تعبيرات سياسية او نقابية او مهنية خاصة بها ، بعد ان تم الحاق جميع تعبيراتها السابقة بجهاز النظام السياسى والايديولوجى والامنى ، حيث شكلت واحدة من اهم ركائز ومكونات الطبقة الوسطى السياسية ونسيت تماما العالم الاجتماعى الذى جاء منه قسم كبير من كادرها . فى هذه الشروط ، انحدرت هذه الطبقة بدورها الى مهاوى البؤس والحرمان ، فعانت وما تزال تعاني الامرين فى معامل يفترض انها تشارك فى ملكيتها (واريابها !) ، فصلت عنها اولا باول العناصر التى كانت تبرز من حين لآخر فى صفوفها ، وتتصف بشئ من الكفاءة المهنية او التنظيمية او السياسية ، لتتحول ، بفعل ارتباطها بالطبقة الوسطى السياسية وبالاجهزة ، الى عبء اضافى عليها . وزاد الطين بلة ان السلطة نصبت هذه العناصر او ما يشبهها « كقيادة » للعمال ، تنطق باسمهم وتدافع عن مصالحهم « فكان اول ما نطقت به اعلانها اهم ليسوا بحاجة الى اية حقوق ، وانهم على استعداد للاستغناء بصورة دائمة عن جزء من قوة عملهم للسلطة ، يقدمونه لها دون اجر او مقابل ، اسهاما منهم فى تمويلها ودعمها . من جهتها كانت السلطة قد فرضت على العمال ، الذين تحب ان تتحدث بأسمهم ، مبدأ « النقابية السياسية » بديلا لما اعتبرته « النقابية المطالبية » ، واضعة بذلك معيارا سياسيا للمطالب النقابية المحضة ، تمهيدا للتصدى بوسائل القمع والاستبداد لمن يرفعون مطالب كهذه . ثم اصدر رئيس الجمهورية ، الذى تسميه « القيادات » العمالية التى عينتها اجهزته « العامل الاول » مرسوما جمهوريا رقمه عشرة لعام يمنع العمال من اقامة دعاوى عمالية على الدولة امام القضاء ، وهو ما تسبب فى ضياع مبالغ تقدر بعشرة مليارات من الليرات السورية على الطبقة العاملة ، كان القضاء قد اصدر احكاما قانونية نافذة بها ، وقد عوض الاسد الطبقة العاملة عن خسارتها هذه بصينية نحاسية قدمها هدية الى رئيس اتحاد نقابات العمال خلال مؤتمرها الثالث ، عرفانا منه بدور هذه الطبقة فى خدمة الثورة ، كما قال فى خطابات خلال افتتاحه المؤتمر . كما اصدرت القيادات مجموعة قرارات تمنع العمال من المطالبة بزيادة اجورهم ، مهما كانت الاحوال ، وتحظر عليه رفع مطالب من اى نوع كان الى السلطة وفرضت عليهم اعمالا لاتطوعية مختلفة

الاشكال كالعامل ايام الجمعة خلال اسابيع متتالية دون اجر ، يدعمون خلالها الجهود السياسية للسلطة (عندما يتعلق الامر بنهب العمال ، فانه يحق لهم العمل لاهداف سياسية . اما حين يطالبون بزيادة فى الاجر ، فهذه سياسة معادية للثورة وبرجوازية عقوبتها المخابرات) .

بكلمات ماركسية : لقد اعادت الدولة المرسلة الطبقات الاجتماعية ، وخاصة منها الطبقات العاملة ، الى طور « طبقات بذاتها » بعد ان كانت فى الطريق نحو التبلور « كطبقات لذاتها » بل انها رفضت القبول بابقائها فى حالة خام (اى طبقات بذاتها) ، وشرعت تفتت اسس وجودها الاجتماعى والاقتصادى ، وتحظر عليها اللجوء الى وسائل سياسية او نقابية تعينها على بلورة نفسها كطبقات وتكوينات ذات مصالح ورؤى متميزة ، ودور ووزن وحقوق . ان سرعة دوران الايدى العاملة فى الصناعة هو دليل شديد المعنى ، يبين الاتجاه الذى تردت اليه احوال « الطبقة العاملة » والفلاحين . من ذلك على سبيل المثال ان احد اعضاء المكتب التنفيذى لاتحاد نقابات العمال ذكر فى حوار مع جريدة تشرين الحكومية عام ١٩٧٩ ان عمال معمل الاسمنت فى عذرا ، وعددهم ٣١٢ عاملا ، يتغيرون بنسبة ٩٥ ٪ سنويا ، وان العامل المدرب والواعى اصبح نادرا تماما فى الصناعات السورية . كذلك نشرت جريدة الثورة بعد ذلك باعوام (١٩٨٥) تحقيقا حول الصناعات النسيجية قالت فيه ان احد عشر الف عامل تركوا هذه الصناعة فى عام ١٩٨٤ ، وان من حلوا محلهم يفتقرون فى حالات كثيرة الى الخبرة العملية والمعرفة الكافيتين .

اما الفلاحون ، فانهم يعانون فى بلد كان يعيش الى الامس القريب من الزراعة بدرجة اساسية ، عمل ٥٤ ٪ من قواه العاملة فى الريف ، من التحولات العاصفة التى اقتلعتهم من قراهم ، والقت بهم الى مدن الصفيح حول المدن والبلدات الكبيرة والمتوسطة ، بل والصغيرة ، وحولتهم الى احتياطى واسع جدا من عاطلين غير مؤهلين ، او الى جيش للقمع ، او وهذا هو مصير معظمهم ، الى هامشيين لا عمل هم . بينما تعاني الزراعة من نقص فادح فى الايدى العاملة لا يعوضه اى تجديد تقنى ، نتيجة الوحيدة تراجع الانتاج الزراعى (انتجت سوريا عام ١٩٨٨ ، وفق تقرير سرى لرئاسة مجلس الوزراء ٣٩ ٪ من حاجتها الى الحبوب و ٦٩ ٪ من حاجتها الى الخضار بينما كانت سابقا من البلدان المصدرة لهما !) وخراب الارياف ، وسير الطبقات الفلاحية نحو تقلص متسارع وتهشم متعظم ، حيث ينزوى اعضاؤها فى مدن الصفيح المحرومة من الخدمات وفرص العمل ، ويعيشون فى الفقر والنسيان الى ان يوافيهم الاجل .

س : هذه العلاقة بين السلطة والطبقات ، اليس من الضروري الانفاضة في شرحها ؟ .

ج : مع انتقال حقل السياسة من الطبقة الوسطى الاجتماعية ، وكانت تمثل المجتمع بالطريقة السلبية التي وصفناها ، الى السلطة المرسمة ، وبامتلاء هذا الحقل بحضور طبقة الدولة العليا والطبقة الوسطى السياسية وبايديولوجيتها « القومية - الاشتراكية » ، وبحزبها واجهتها القمعية ، حصلت اكبر عملية فرز سياسى و« طبقي » عاشتها سورية فى العقود والقرون القليلة المنصرمة . وجرى تبديل عميق للحقل الاجتماعى ذاته وحصل تطور لا مثيل له فى تاريخ البلاد ، اوصل الرسملة الى الدولة ومنع النظام الرأسمالى عن المجتمع بقوى هذه الدولة المرسمة ، التى كان يفترض بها هى نفسها ان تنقله اليه وتشره فيه .

تتجلى اولى علامات هذا الفرز فى الانقسام الجديد كل الجدة الى دولة تؤسس طبقات خاصة بها وذات صفات سياسية بالدرجة الاولى ، ومجتمع تتعوض طبقاته لتحول كبير على يد هذه الدولة المرسمة الجديدة ، ينتهى الى حالة خاصة لا تستند السلطة فيها الى طبقات المجتمع بعد اقلمتها مع حاجاتها ، بل الى « طبقات » وتكوينات مجتمعية تطلق الدولة المرسمة سيرورة تشكيلها من الطبقات الاجتماعية ، التى تدفع بها هى نفسها الى سيرورة انفراط وتلاش متعاضمة ، يترتب عليها فصل « طبقات » الدولة عن مجتمعها فصلا سياسيا ووظيفيا مراقبا ، وتحولها الى مجتمع مضاد تركز السلطة اليه ، ينضوى فى اجهزتها القمعية والاقتصادية والسياسية . اما السبب فى نشوء هذه الحالة الخاصة ، فيرجع الى ان السلطة المرسمة لم تنشأ فى سياق التطور الاجتماعى الطبيعى لاية طبقة اجتماعية ، او لاي حلف طبقي ، بل ترتبت على التمايزات السياسية لطبقة وسطى امسكت بسلطة سياسية واقتصادية استخدمتها فى رسملة الدولة واعادة بنية المجتمع . بهذا الشكل ، نشأ مجتمعان فى الدولة : « مجتمع سياسى » تكون من السلطة وطبقاتها المحدثه ، و « مجتمع اجتماعى » قوامه المجتمع القديم بطبقاته المهرأة والمفككة ، المفتقرة الى وعى سياسى خاص بها وتعبيرات سياسية متبلورة تمثلها . على الرغم من بقاء قنوات المجتمع الاجتماعى مفتوحة امام المجتمع المضاد ، مجتمع الدولة السياسى ، فان هذا الاخير قد اقفل ابوابه باحكام امام المجتمع الاجتماعى ، ليجول دون تغفل اى مؤثر من مؤثراته اليه ، وليكفل وجوده بفصل ما هو سياسى عما هو اجتماعى ، حيث السياسى محصور فيه ومفصول عن مجتمع يعد اخراجه من عالم السياسة شرطا لا لغائه بوصفه مجتمعا قائما بذاته ، تتوفر له مقومات الاستقلال عن سلطته السياسية ومجتمعها المضاد . بكلمات اخرى : تشكل السلطة بطبقتها العليا والوسطى ، ويقاعدتها « الشعبية » المتحدرة من سائر

التشكيلات الاجتماعية ، وباقتصادها وسياستها ، عالما متكاملا ، يمتلك حقلا سياسيا مهما وتتشكلات مجتمعية مطابقة ، ومصالح اقتصادية سائدة وايدولوجية خاصة ، بينما لا يشكل المجتمع ، المفصول عنها والخاضع لها وغير الممثل فيها ، فى آن معا عالما كهذا ، بل هو يشبه ركاما اجتماعيا ملقى فى فراغ سياسى ، يعيد انتاج سلطته التى تذرره وتلغيه على صعيده الاجتماعى الخاص وتعدمه على صعيدها السياسى .

ان ازمة الطبقات الاجتماعية ، التى عاشتها سوريا فى الماضى على شكل ازمة للطبقات الاجتماعية مع الطبقة الوسطى الاجتماعية ، ولهذه مع « البرجوازية والاقطاع » قد انتقلت ، مع التطور الذى وصفنا ملامحه العامة ، الى طور بالغ الخطورة والتأزم هو طور الازمة الحادة للمجتمع الملقى والمهش ، الخارج من حقل السياسة والداخل الى حقل العبودية .

س : هل ، طبقات الدولة ، كبقية العدد ، وهل تتطابق مع النتمين الى جهاز الدولة ، وما هى ، طبقة الدولة العليا ، ؟ .

ج : غنى عن القول ان اعداد النتمين الى طبقات الدولة السياسية تكون كبيرة فى دولة تمتلك وسائل الانتاج الاساسية وتتحكم بفوائض قوة العمل الاجتماعى ، وتتصرف بجهاز هائل من المنتسبين الى اجهزتها ، بمن فيهم المنتسبون الى القاع الاجتماعى الذى تستند اليه ، ممن لا ينضون فى اطار كادرها الدولتى المباشر . اما عدد المنتسبين الى طبقات الدولة فيكون كبيرا بسبب عوامل كثيرة ، ذكرنا بعضها فى اول الاجابة على هذا السؤال ، ونود العودة الى بعضها الآخر هنا . ومنها ان تحكم السلطة فى عمليات سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية نازمة لحركتها ولحركة المجتمع يتطلب وجود اعداد كبيرة من الكادر ، يتوزعون على هذه المجالات المختلفة ، ليمسكوا بخيوط التوازنات الحساسة بين السلطة والمجتمع وفى داخل السلطة نفسها ، ويتحكموا باى تبدل قد يصيبها منذ الاطوار الاولى لنشوءه ، ان عجزوا عن التحكم به تحكما وقائيا يحول دون حدوثه اصلا ، ويسيطر على التشابكات الكثيرة لعملية اعادة تشكيل البنية الاجتماعية الشديدة التعقيد والكثيرة الترابطات ، التى يتوقف نجاحها على صحة ما تتخذه طبقة السلطة العليا من قرارات وتدابير فى الحقل السياسى ، تنعكس على الحقلين الاجتماعى والاقتصادى ، بما هما حقلان تكوينيان للسلطة دون المجتمع .

بيد ان مفهوم « طبقة الدولة » لا يفسر شيئا بذاته ، بل هو يكتسب دلالاته الهامة بربطه بالمفهوم الاوسع مفهوم المجتمع السياسى للدولة المرسملة ، الذى كان يشمل بالاصل طبقات ثلاثا تصور منها ، فيما بعد مجتمع الاجهزة الذى اسميناه « مجتمعا مضادا » اعتبرنا المنتسبين اليه شعبا خاصا بالدولة المرسملة ، وبديلا للشعب الاجتماعى . هذا المجتمع المضاد يتداخل من جانبه ، مع المجتمع السياسى تداخلا يقوى كلما صعدنا الى فوق ، الى « طبقة الدولة » اى كلما ابتعد المجتمع السياسى عن منابته ومصادره الاجتماعية ، مثلما يتداخل المجتمعان الاجتماعى والسياسى كلما نزلنا الى الادنى فى هرمية هذا الاخير . من هنا تبدو طبقة الدولة ، التى هى رأس المجتمع المضاد . منغرسه فى المجتمع الاجتماعى من خلال الطبقات الدنيا للمجتمع السياسى ، ومن خلال تداخلات الطبقة الوسطى السياسية مع الطبقة الوسطى الاجتماعية . وتبدو مستقلة ومعزولة عنه ، فى الوقت نفسه ، من خلال الشريحة العليا لطبقة الدولة ، التى قطعت جذورها داخل الشعب قطعا حاسما ، ولم تعد تحمل شيئا من علامات ماضيها السياسى والاجتماعى السابق ، بل غدت حريصة بالاحرى على الظهور بمظهر طبقة غريبة عنه فى سلوكها وتفكيرها ونمط استهلاكها وعلاقاتها ، كأنها قوة خارجية غازية ، تحتل وطنها بقوة الاجهزة القمعية . وتخريه باليات السياسة الاقتصادية والاجتماعية التى تأخذ بها ، وتشمل مقاومتها بوسائل مبتكرة كالشفط المتواصل لقواه وطاقتها ، الذى يطوع هذه القوى تطويعا يجعلها متلائمة مع حاجات الدولة المرسملة ، ويفقدها القدرة على اعادة انتاج جسدية اجتماعية واقتصادية وسياسية وايدىولوجية خاصة بها ، مستقلة عن المجتمع المضاد .

س : هل شهدت طبقات الدولة تطورات ما خلا هذه التبدلات الهامة ؟ .

ج : حدثت خلال السنوات الفائتة تبدلات جدية فى علاقات القوى الداخلة فى السلطة ، نجمت عن التبدلات البنوية التى شهدتها الدولة ١٩٧٠ وانتهت الى اختيارات كان من المحتم ان توطد هيمنة الاجهزة القمعية على غيرها من اجهزة السلطة . هذه الواقعة تستحق اكبر الاهتمام ، فقد بدأت تجربة الدولة المرسملة انطلاقا من شرائح فى الطبقة الوسطى ، شكل ضباط الجيش ذراعها الضاربة واراتها الانقلابية . بما ان هؤلاء نظموا المجتمع والسلطة على الطريقة التى يعرفونها ، عنيت الطريقة العسكرية ، واقاموا نمطا من السلطة نافيا للدولة والمجتمع ، فان العنف المنظم ، وهو طابع الدولة المحايث لها ، الذى تحرص السلطة فى الاحوال العادية على اخفائه انكاره وتعد ناجحة بقدر ما تبتعد عنه ، اصبح سياستهم الحقيقية او روح السياسة بالنسبة لهم ، وحالتها الدائمة ، وشكل الادارة العامة للشؤون

العامة ، بالمقابل ، تزايدت الحاجة الى اجهزة العنف المنظم ازديادا متعاضدا ، الى ان تحولت السلطة بأسرها الى تفرعات لهذه الاجهزة واستندت سياستها فى سائر مناجها وتجلياتها ، بما فيها الاكثر بعدا عن العنف فيها . مثلما انفرت . بعد الاستيلاء على السلطة بخاصة ، طبقة وسطى سياسية من الطبقة الوسطى الاجتماعية التى تحلنا سابقا انها كانت قد امتصت الطبقات الاخرى فى حقلها السياسى والمجتمعى الخاص ، قبل انقضاضها على السلطة وتعرضها للتحويلات الداخلية الهامة التى وصفناها ، ، كذلك انفرت من المؤسسة العسكرية ، الادارة السياسية والقمية الاكثر بروزا للطبقة الوسطى السياسية ثم لطبقة الدولة العليا ، اجهزة قمع وتحكم وادارة وتوجيه عام وعنف منظم نسميها مجتمعة اجهزة السلطة المرسلطة التى انتزعت من البيروقراطية وظائفها ، بعد ان كيفتها مع حاجاتها وحلت محلها او حولتها الى مجرد ذراع لها ، يمارس ما يفيض عنها من مهام او ما تكلفها هى به من اعمال داخل اطار الادارة التقنية المحضة للسلطة . (تم الغاء البيروقراطية فى الطريق نحو الغاء الدول بزرائع مختلفة كعزم ثورتها ، وانفصالها عن الشعب ، وتمسكها الحرفى بالقوانين . الخ) . هكذا التهمت الاجهزة الدولة ، وخنقت لنفسها الاطار السلطوى لرسملتها ، وغدت كافلة الرسملة الرئيسية ان لم تكن الوحيدة ، الى ان صار من الممكن القول : ان رسملة الدولة هى نمط من الرأسمالية الحضر الدولية يعبر عن حاجات وهيمنة طبقة سياسية تتمحور حول اجهزة السلطة القمية . لهذا السبب غدا البعد والقرب من اجهزة القمع معيارا للبعد والقرب من مركز اتخاذ القرار فى السلطة المرسلطة ، والقرب والبعد من الثروة ، والعامل الذى يحدد موقع ومكانة الموظفين فى التراتب الهرمى للادارة ، وغدا التقيد بالتدابير البيروقراطية للعمل الرسمى ضربا من التآمر على المصالح العليا للدولة ، وبرهاننا على عدم الولاء للسلطة المرسلطة . كما سقطت قيمة القوانين النازمة لعلاقات الاجهزة ، وحلت محلها « قوانين » مستمدة من عالم القمع والتوحش ، ترتكز الى الشللية والزبينة والولاءات الشخصية ، تقوم على الغاء المواطنة كمعيار للعمل الوظيفى العام ، والى انكار وجود مصالح خاصة بمواطن الدولة بل والى انكار وجود المواطن والدولة معا .

هذه العلاقات الزبينة حولت السلطة الى اقطاعات متفرقة ، يهيمن على كل واحدة منها امير من امراء الاجهزة القمية او تابع من اتباعها الموثوقين ، بعد ان تحول موقع « الموظف » فى الاجهزة الى رائل لقدرته على انتزاع قسم من فائض العمل الاجتماعى ، وسبيل الى الاثراء الشخصى ، واداة لنهب الاملاك العامة والخاصة ، وتوزيع قسم من ناتج عمل المجتمع المنهوب

على الاتباع والازلام . فى هذه الظروف ، يعيد رؤساء الاجهزة انتاجها من فوق ، وفق حاجاتهم السياسية ومصالحهم الاقتصادية ، لتكبير حصتهم من قرار سياسى تتناسب عوائدهم المادية وحجم حصتهم فيه كما تتناسب اعداد اتباعهم وزيائيتهم مع حجم هذه العوائد ، وتنعكس على موقعهم فى القرار السياسى .

بهذا النمط من العلاقات والمصالح ، يقلع قادة الاجهزة عن اعتبارها مؤسسات رسمية تابعة لدولة وخاضعة لقانون ، ويتعاملون معها بوصفها مراكز سياسية وشخصية خاصة ، يسهمون من خلال قوتهم المتراكمة فيها فى توزيع الدخل الوطنى ، وتأسيس انوية اجتماعية خاصة بهم وتابعة لهم بصفة شخصية (لهذه الاسباب يعتبر رئيس الجمهورية ، اى رئيس جميع الاجهزة الشخصيين مواطن الدولة ابتاع شخصيين له ويرى فى الاجهزة زبانية و ادواته الشخصيه ويعتبر الدولة اقطاعا له يهبه لمن يشاء ويحجبه عن من يشاء ، دون ان يقيد قانون او عرف او دستور) مثملا يسهمون عبره فى ادارة السلطة وفى وضع يدهم على مفصلها ، محولين وظائفها العامة والمجردة والعلمية الى ملكية شخصية خاصة ، يقطعونها لهذا او ذاك من اتباعه والعاملين فى اجهزتهم . فى هذا الوضع ، يرى الممسك الاعلى بالسلطة فى السياسة فن انشاء وادامة التوازنات بين كبار قادة الاجهزة القمعية ، ويعيد النظر بلا انقطاع فى نمط ادارة هذه التوازنات وفى بنيتها ، على ضوء التغيرات والتبدلات الحاصلة فيها . من المعروف ان قيمة السياستين الداخلية والخارجية تنبع بدورها من فن التحكم بالتوازنات ، وان رئيسا مهيدا اضاءة حكم « ٥ » .

يسيطر قادة الاجهزة على ما بين ايديهم من سلطة وعلى اتباعهم بأسلوبين متكاملين ، يقوم اولهما على التقيد بالاجماع سبيلا الى زيادة وزنهم ومواقعهم الخاصة ، فيبدو عندئذ وكأنهم يسعون الى توطيد الوضع القائم وليس الى تعزيز وزنهم ومواقعهم الخاصة . لكنهم يقومون من جهة اخرى بزيادة وزنهم ووزن جهازهم الشخصى زيادة تمكنهم من تحويل دعمهم للاجماع الى دور يوطد مكانتهم ويرجحها على مكانة سواهم من قادة الاجهزة ، لذا فهم يعملون دون انقطاع لقراءة الاجماع قراءة تحدد هويته ونمطه على ضوء مصالحهم ، عند هذه النقطة يبدأ الاسلوب الثانى ، المعاكس تماما للاسلوب الاول ، والقائم على اعادة النظر فى الاجماع ، الذى كان قادة الاجهزة يتسابقون على اظهار الاخلاص له ، بحيث يعاد انتاجه بما يتفق ومصالحهم ويزيد من وزنهم داخل السلطة ويعزز قدرتهم على طبعها بطابع جهازهم . من ذلك مثلا ان الاجماع كان يعنى ، فى بداية تطور طبقة الدولة من الطبقة الوسطى الاجتماعية ، الالتفاف حول ما اسمى فى عهد صلاح جديد « قيادة الحزب » . اما بعد تطور مركز الرئاسة

كمركز مقرر ، فتغير معنى الاجماع الى عكس معناه السابق وصار « الالتفاف حول شخص الرئيس » ، الذى استغل الالتفاف « حول قيادة الحزب لتعزيز موقعه وموقع الجهاز العسكرى داخل السلطة ، وراكم من خلال التبدل الذى احدثته قراسته للاجماع فى علاقات السلطة القوة الكافية لقلب الحكم ونسف الاجماع ، والاحلال مفهوم جديد للسلطة وللاجماع فى محلها . هكذا يأخذ كل جهاز من الاجهزة بسلوكين متناقضين ظاهريا متكاملين عمليا : ينطلق اولهما من الاجماع نحو تعزيز الموقع الخاص ، وينطلق الثانى نحو اعادة انتاج الاجماع على ضوء وبقوة الموقع المعزز ، فلا تعنى عملية اعادة الانتاج نفس الاجماع القائم او تعزيزه ، بل تعنى اعادة نظر جد بطيئة فيه والانتماء اليه فى آن معا . فان حدث ومست الحاجة الى اعادة تعريف الاجماع او الى اعادة النظر فيه بصورة جدية ، وجب ان يتم ذلك على قاعدة وحدة السلطة ، دون ان يلاحظه احد من خارجها ، لاعتبارات اهمها ان سلطة تتمحور حول مركز تقررى واحد ومهيمن لا يجوز ان تخضع لغيره ، مثلما لا يجوز ان تسمح لمن هم خارجها بالتدخل فى آليات عملها .

هذه العلاقات ، القطاعية الى حد بعيد ، السائدة بين قادة الاجهزة وتابعيهم ، وبين رئيس الاجهزة (رئيس الجمهورية) وتابعيه من قادتها تلعب دورا اساسيا فى احتفاظ كل شخص بموقعه ، وتبادل الولاءات المادية والمعنوية داخل هذا النظام المغلق من العلاقات الزبنية ، التى تختلط بعلاقات سلطوية او شبه سلطوية ، ودولية او شبه دولية . وهى ترتكز الى جوانب معنوية لا يستهان بها كاثارة « روح الجهاز » لدى المنتسبين الى جهاز مقفل من الاجهزة القمعية القائمة ، حيث يعد الولاء للجهاز شكل الولاء الوحيد للسلطة ، والولاء لهذه ولأسيدها الجهاز الاعلى ولتابعه فيه . مما يلفت النظر فى هذا السياق ان المعايير والنواظم التى تحول الجهاز الى اداة شخصية لصاحبه هى عينها التى تمكنه من التحكم بمن ينتمون اليه واخراج العصاة منه . انها معايير « ديموقراطية عسكرية مقلدة » تضع منتسبى الجهاز فى مواجهة مجتمعهم دون انقطاع ، عقب تزويدهم بوعى مغاير لوعيه ومصالح نافية لمصالحه ، وتحويلهم الى حلقة مفتوحة نحو مركزها ، قادرة فى اى وقت على توحيد مافيه من طاقات واستخدامها ضد العدو الذى يقع خارجها ، والذى تحكم علاقاتها به التوازنات السلطوية ان كان جهازا ، والقمع الاعمى ، ان كان تكوينات مجتمعية او سياسيا من خارج السلطة .

س : كيف يحافظ ارباب الاجهزة على ولائها لهم ؟ .

ج : بالطريقة التي يحافظون بها على السلطة ، وهى القمع اولا ، والفساد والافساد ثانيا . ثمة علامتان تبرزان فى النظام السورى تضيفان طابعا خاصا كثيرا ما حير وجوده المراقبين . فهو نظام اشتراكى وثورى وشعبى وجمهورى فى خطابه ، واقطاعى فى بنيته وتراتبه وادارته للسلطة وعلاقته بمجتمعه . كما انه نظام قمعى للاسباب التالى .

١ - لانه نظام حملته من المؤسسة العسكرية ، التى قادت عملية رسملة الدولة . العسكر عندما يعملون فى التغيير لاجتماعى والسياسى يميلون الى الاخذ باساليب القهر والاكراه لاعتقادهم ان المجتمع يرفض السير وراهم بسبب جهله وقلة انضباطه وفوضاه ، وان مصلحة الوطن والشعب يتطلبان انتهاج سياسة حازمة وعنيفة فيها وحدها النفع العام ، لكونها تطيع المجتمع المدنى بطابع الجماعة العسكرية المنظمة والمنضبطة ، التى يعد قيامها شرط نجاح الهيئة الاجتماعية فى تجاوز معضلاتها المتفاقمة . ينبع القمع فى السلطة السورية من ميل الجيش الى عسكرة الحياة العامة واحلال اسس التنظيم الجيش محل تلك الاسس التابعة من كيانية المجتمع الاجتماعى ذاته . ينبع القمع كذلك من الرغبة فى تسريع التطور بالقوة وفى قطع السيرورة الطبيعية للنمو . هذه الاسس الجيشية تتعارض مع ركائز الهيئة الاجتماعية ، المنبثقة من حاجتها الى التعاون فى العمل ومن ضرورات تعايش مكوناتها المختلفة ، ومن مستلزمات سيطرتها على الطبيعة وامتلاكها للمعرفة . هذه الاسس ليست الا فى المحصلة النهائية وبصورة غير مباشرة اسسا تقنية للتنظيم والمعرفة ، وهى لا تشبه الاسس العسكرية القائمة على الاكراه والقسر ، وعلى هيمنة الروح القطيعية والنمذجة والاقتداء . . . الخ . من جهة اخرى ، فان علاقات المؤسسة بالهيئة العامة الاجتماعية هى علاقة جزء بكل ، فلا يصح الزام الكيان الاجتماعى بالاخذ بمبادئها وحده ، لكونه يعيش ويستمر من منابع معنوية ومادية اخرى اوسع واشمل من مبادئ العسكر ومغايرة فى طبيعتها لها ، مع العلم بأن اكراه المجتمع بالاقتصار على اسس التنظيم العسكرى هو سبب رئيسى للقمع ولطبع الحياة العامة بطابع فاشى صريح .

٢ - لان السياسة ترتكز فى نظام من النمط السورى على اوسع استخدام للاكراه غير الاقتصادى ، الذى يلعب دورا هاما فى اقامة المستلزمات الضرورية لاعادة انتاج السلطة المرسملة واقامة شروط اعادة انتاج الدولة المرسملة فى مجتمع غير رأسمالى . من المعروف ان الاكراه غير الاقتصادى هو الاسم السرى للقمع الموسع ، اساسه استخدام وسائل

سياسية - اجتماعية اكراهية لتحقيق اهداف من غير طبيعتها ، يصعب بلوغها بوسائل اقتصادية عادية ، مع ان غرضها هو احداث تأثير في اقتصاديات المجتمع ، يدفع بها في هذا الاتجاه او ذاك . هذا الاخذ بأساليب من خارج الحقل الاقتصادى للوصول الى اهداف اقتصادية - اجتماعية هو قسر يفرض على التطور واقحام للمسارات وآليات خاصة عليه ، لا تنبع من طبيعته الموضوعية او من حاجات وضرورات منبثقة منه او كامنة فيه ، وترجمته العملية واليومية هي القمع المكثف .

٣ - لان ثمة شبهة كبيرا بين الاقطاع السياسى للسلطة السورية ونظام اقطاع الارض . فى نظام الاقطاع الاوربى ، كان الملك او الامير . . . الخ يقطع اتباعه اراض تتفاوت مساحاتها بتفاوت مراتبتهم ، مقابل التزامات معينة يقومون بها حياله ، وحقوق خاصة يحصلون عليها من خلال الارض المقطعة . فى السلطة السورية ، يقطع رئيس الجمهورية (الملك الجمهورى) جزءا من سلطت « ه » السياسية لاحد رجالات الاجهزة ، يتناسب حجمه عادة واهمية الموقع الذى يحتله هذا الاخير فى الهرمية العسكرية (ثم السياسية) القائمة ، فيحصل من خلاله على سلطة اقتصادية - اجتماعية مقابل التزامات محددة حيال رئيس النظام وحقوق شخصية غير محدودة تجاه شريحة مجتمعية معينة او قطاع محدد فى السلطة ، هذا الاقطاع قد يكون تكريسا لمكانة الاقطاعى ضمن النظام القائم واعتراف بموقعه فى اطار الامر الواقع ، وقد يكون ايضا الفعل المؤسس لسلطة الاقطاعى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، التى يحتل بفضلها موقعا فى الهرمية الدوائية القائمة . لذا يعد لجوء الرئيس الى الحالة الاولى علامة ضعف ، والى الحالة الثانية علامة قوة ، او اشارة الى ما فى السلطة من صراعات وتناقضات ، يحسمها الملك الجمهورى باعادة انتاجها فى اطار وضع سلطوى جديد ، يتمحور حوله اكثر من الاوضاع التى يحلها محلها .

هذا الاقطاع السياسى هو ضرب من اقطاع مقلوب ، الاقتصادى تابع فيه لسياسى وليس العكس ، كما كان الامر فى الاقطاع الاوربى ، ولئن كان آليات نمطى الاقطاع متقاربة او متطابقة فى حالات كثيرة ، فان الاقطاع الاقتصادى انجب دولة اقطاعية ، اما الاقطاع السياسى فانجبته دولة مرسلة تعمل ادارتها وفق آليات اقطاعية ، تفسر القدر الكبير من التوحش والقسوة الملازم لها ولعلاقاتها بالاتباع الذين تتحكم بهم . بهذه المكونات اقطاعية للسلطة ، يصبح القمع كافل الحياة العامة ، ويحول ضمان القوة الاقتصادية والموقع الاجتماعى عبر السلطة السياسية اساسا القمع الى سياسة يومية ويجعله حقيقة العلاقات الشخصية

والزبينة داخل السلطة من جهة ، وبين هذه والشعب من جهة أخرى . عندئذ يصب العمل والانتاج والاجماع والتوزيع والاستهلاك رهنا بالقمع ، وتغدو هذه كلها موضوعات ووظائف له ، ويتوقف على نجاح القمع نجاح رسملة الدولة .

س : ها قد وصلنا الى القمع ، فما هو معناه هنا وما هو ميدانه ؟ .

ج : للقمع فى سلطة من نمط السلطة السورية غايات تتجاوز حقل السياسة وتتعدى علاقات السلطة بالمواطن وإعادة انتاج الاجماع ، الى المجال الاقتصادى - الاجتماعى العام . حيث يعيد القمع انتاج الشروط المادية الضرورية لرسملة الدولة من جانب ، ولنع رسملة المجتمع المحتجز التطور المذرر رسملة معمة من جانب آخر ، بسبب هذه الطبيعة المتناقضة ينجز القمع مهمة تتنافى مع السير الطبيعى للحياة الاقتصادية والاجتماعية يحتاج تحقيقها الى تدخل متصل فى السير الموضوعى والطبيعى للمجتمع ، وهو تدخل يحل تدابير ارادية محل النتائج المترتبة فى الواقع العملى على التطور الاجتماعى . بكلمات أخرى : ان استخدام وسائل ادارية - سياسية لاقامة نظام دولتى مرسل تتجزه اساسا اجهزة القمع ، هو السبب الذى يجعل القمع قابلة قانونية للسلطة المرسملة ، تحقق مهامها دمجية على صعيدى السلطة والمجتمع ، وتنجز الرسملة على الصعيد السياسى بينما هى تقيدھا على الصعيد الاجتماعى ، رغم ان الرسملة تميل ، شأنها شأن اى تطور ، الى الانتشار فوق رقعة الدولة والمجتمع ، وتسير بقوة طبيعتها ذاتها الى تجاوز حالاتها الجزئية ، والى التوسع من حالة انتاجية الى نمط انتاج الى تشكيلة اقتصادية - اجتماعية ، تركز الى العمل الاجتماعى وليس الى نظام يفترق لجذور اقتصادية حقيقية تكونت ونمت فى المجتمع نفسه ، او الى نظام اقتصادى قائم فى الدولة يقابله نظام مغاير له على صعيد المجتمع .

هذا الوضع المتناقض ما كان له ينشأ دون القمع ، الذى يتجاوز فى حالتنا التدابير الاكراهية التى تمارسها اجهزة سلطوية متخصصة ضد خصوم وهميين او حقيقيين ، ويعنى ايضا ، وبالدرجة الاولى ، اخضاع أنشطة الدولة والمجتمع لضرورات ومعايير سياسية متعارضة مع سيرهما الطبيعى وحصر السياسة بالسلطة ، وإعادة انتاج طبقات المجتمع انطلاقا من حاجات السلطة وليس العكس . هذا يعنى ان النشاط الاقتصادى الخاضع لمستلزمات وأليات السياسة لا يمكن ان يكون من طبيعة غير قمعية ، وان التدابير الاجتماعية التى تشرف عليها السلطة تكون ذات طبيعة قمعية بدورها ، مهما كانت اغراضها ومصادرها ، تنشر معايير

وضرورات الحقل السلطوى بقوة الاجهزة الدولية ، فى سائر مناحى الوجود الاجتماعى والدولتى ، وتعيد صياغة الشروط المادية اللازمة لاستمرار الهيئة الاجتماعية وفق حاجات طبقة الدولة الحدودية عددا وانتشارا ، وحاجات السلطة المرسمة التى تخدمها .

فى اوضاع كهذه ، يكون ثمة معنى ضيق القمع ، يتجلى فى الحملات التى تقوم بها اجهزة متخصصة ضد قوى وعناصر مناوئة للنظام او معارضة لسياساته ، او فى ممارسة سياسة وقائية تلحق المجتمع بالطبقة المهيمنة تحت كافة الظروف والاحوال ، وتمنعه من تكوين بدائل لها ، ومن القيام بأى عمل يحد من نهجها او يؤثر فى طريقة توزيعها للدخل الوطنى ، يهدد الطبقة العليا للسلطة او التوازنات السائدة بين اطرافها . فى سياق هذا النمط من القمع ، تخضع سائر الفئات والقوى الواقعة خارج مركز القرار الاعلى له ، كما تخضع له اجهزة السلطة بطريقة تجعلها تندفع الى تنفيذ ما ينتظر منها او يطلب اليها تنفيذه دون تردد او تفكير ، ويمنعها ، فى الوقت نفسه ، من وضع نفسها خارج الحقل « السياسى » المهيمن او خارج ما يرتبه على عملها من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية ، وما يتفرع عنه بالنسبة لعمل طبقة الدولة العليا ، المهيمنة. ان غرض هذا النمط من القمع هو تدمير ثقة المجتمع بنفسه ، وغرس اليقين لدى ابنائه بعجزهم عن القيام بما من شأنه تخليصهم من اوضاعهم ، وتسجيل القمع فى الاجهزة المختلفة للسلطة تسجيلا يجعلها قادرة على انجاز النمط الثانى من القمع وهو نمط لا تقوم به اجهزة متخصصة ضد خصوم فعليين او موهومين للسلطة ينتهى بهم الى السجون او المنافى ، بل تمارسه السلطة بجماع اجهزتها وطاقاتها وفى جميع انشطتها ، وغرضه خلق ظروف مادية ومعنوية تحتم اعادة انتاج وتوسيع الرسمة على مستوى الدولة ومنعها على الصعيد الاجتماعى من جهة ، وتوسيع السلطة الفعلية داخل التكوينات والتراتبات الاجتماعية او شبه الاجتماعية توسيعا متصلا ، يجعلها حاضرة فى هيئة اجتماعية هى نمط وجودها ، او بالاحرى غيابها السياسى ، الوحيد ، اذا كان النمط الاول من القمع ينجز اغراضه عن طريق وقوع فعل القمع ، فان الثانى لا يحتاج بالضرورة الى وقوع هذا الفعل ، اما بسبب ما قد يترتب على وقوعه من تصدعات فى وحدة الجهاز السياسى ، التى تعد شرطا لاستمرار السلطة المرسمة ، او لتعارض الفعل مع جوانب اخرى من مستلزمات هذا النمط من القمع كبعض مكونات الايديولوجية الرسمية ، التى تمارس فعلا قمعيا يفوق تأثيره ، فى معظم الاحيان فعل سائر المكونات القمعية الاخرى للسلطة ، بهذا المعنى ، تمارس السلطة النمط الثانى من القمع وتعممه ، لتحذ من فعل القمع المباشر ، ما دام هذا النمط يحقق اغراضها ، النتائج التى يفترض ان تترتب على حدوث القمع . بيد ان فشل الرسمة الواقعى ما يبلت ان يكرهها على اضافة هذا النمط الى ذلك ، مما يعمق طابعها التسلطى ، الشامل والمعمم الصلا .

ثمة في الفلسفة السياسية لسلطة الدولة المرسلة بدهيات شديدة الاهمية بالنسبة لعملها ، منها استقلال السلطة عن مكوناتها استقلا لا تاما ، وارتباط هذه المكونات بمركز القرار ارتباطا مطلقا ، وتوزع اعمال السلطة على مقرررين لهم حق اشراق غير محدود على منفذين لا يحق لهم التدخل في اى مستوى من مستويات المجال التقريري . من هذه البديهيات ايضا ان نوعية المواطن تتحسن بقدر ما يرتقى في عالم السلطة السياسية الفعلية ، حيث تبلغ الذروة في شخص رئيس الجمهورية ، اعلى المنتسبين اليها ، والحضيض في المواطن العادى ، خاصة اذا كان من المعارضين . كما ان المنتسبين اليها ، حتى لو كانوا من العلماء والمفكرين المبرزين او العاملين المنتجين . الى ذلك ، فان العاملين في الاجهزة هم بدورهم افضل من المنتسبين العاديين الى ادارات الحكومية ، الذين هم افضل من اى مواطن خارجها . ينظره كهذه ، ترى السلطة في رجل الامن ، الشخص الخانع والامتثال المرتبط بها وليس بوطنه او مجتمعه ، انموذجا لمواطن امثل تسعى لاعادة انتاجه في الواقع ، بتحويل الشعب الى شعب من المخبرين وعملاء الامن والمتعاونين معه . ولا شك في ان خلق المجتمع المضاد هو علامة بالغة الاهمية على نجاح مسعاها .

س : كم جهازا للقمع يوجد في سوريا ؟ .

ج : هناك اجهزة عددها بعدد الحقول والمجالات التى تغطيها هي : الامن الخارجى ، والامن الداخلى ، وامن الدولة ، والخابرات العامة او الامن الخارجى ، والامن الداخلى ، وامن الدولة ، والخابرات العامة او الامن العسكرى ، والامن السياسى ، وامن الرئاسة ، ومخابرات القوى الجوية ، وتوجد فروع امنية متعددة تابعة للامن العسكرى هي فرع المنطقة المتخصص بمنطقة دمشق العسكرية وبالجبهة القريبية منها ، حيث تتمركز الوحدات العسكرية الاساسية للجيش ، وفرع فلسطين المتخصص بملاحقة الفلسطينيين والحالات السورية المتداخلة معهم ، وفرع التحقيق العسكرى ، وهو مركز التحقيق الذى يمر به جميع معتقلى الامن العسكرى ، ليعاد التحقيق معهم فى حالات كثيرة ، ويفرزوا من هناك الى السجون العسكرية المنتشرة فى مختلف انحاء سوريا ، هذا الفرع الذى يترأسه ضابط مسيحي من بانياس اسمه كمال يوسف ، هو مصنع للقتل والتعذيب يعمل ليلا ونهارا ، بلا توقف او استراحة . كما يوجد فى كل محافظة وقضاء سورى فروع لاجهزة الامن التى ذكرناها .

س : كم عدد العاملين في أجهزة القمع ؟ .

ج : لا احد يعلم بالضبط ، لكن بعض العارفين يجعلون العدد بين ٢٥٠ و ٣٠٠ الف في مختلف الاجهزة الامنية . . ويتركز العاملون في الامن في الجيش بالدرجة الاولى ، الذى يخضع لرقابة مستمرة تحصى انفاست منتسبيه وخاصة ضباط الوحدات القرية من دمشق . كما تولى اجهزة الامن القطاعات الطلابية والعمالية اهتماما خاصا ، بالنظر الى تجمع اعداد كبيرة نسبيا من العمال والطلاب فى اماكن الدراسة والعمل ، والحراك الاجتماعى المميز لهاتين الفئتين ولدرجة وعيهما المرتفعة ، وخاصة لدى طلبة الجامعات الذين يخضعون لرقابة صارمة من اجهزة الامن ومن الاتحاد الوطنى لطلبة سوريا ، « المنظمة الشعبىة » التى يفترض بها انها تمثل المصالح المهنية للطلبة ، لكنها تمتلك جهازا امنيا خاصا بالجامعات يضم « فرعا للمداهمة » . الى ذلك ، يعبر طلبة الثانويات بدورهم عناصر شديدة الخطورة ويخضعون لرقابة « شبيبة الثورة » ، المنظمة شبه العسكرية ، التى تملك بدورها « قسما للمتابعة والمداهمة » . من جهة اخرى ، تتركز فى المصانع السورية وحدات من الاجهزة الامنية المختلفة باسماء صريحة او مستعارة (كلجان نقابية خاصة) تعمل بالتعاون مع مخبرين يجندهم الامن من العمال ، كى يراقبوا زملائهم خلال العمل . وتوجد على ابواب المعامل حراسات امنية خاصة تقتش العمال عند دخولهم الى المصانع وخروجهم منها ، تحرس الاسوار الخارجية للمصانع كى لا يتسلل اليها من قد يوزعون فيه منشورات او يكتبون على جدرانها شعارات معادية للسلطة . اذا اضفنا الى ذلك الجهاز الادارى للمعمل ، المعين من قبل السلطة ، اى المختار عمليا من قبل جهاز الامن ، والجهاز النقابى « المنتخب » من العمال وفق قوائم يوافق عليها او يضعها الامن ، عرفنا حجم الرقابة التى يخضع لها العمال فى مصانعهم اما الطلبة فهم يدخلون بدورهم الى الجامعات من ابواب تحرسها مفارز من رجال الامن ، تمنع دخول اى طالب او طالبة اليها ما لم يبرز (تبرز) هويته (هويتها الجامعية . فاذا ما دخل الطالب او الطالبة الى حرم الجامعة ، اخضعوا لرقابة عناصر الامن المنتشرين فيها بشكل ظاهر ، الذين يتجولون فى قاعات المحاضرات والحدائق وقد يفتشون من حين لآخر كتب وحقائب الطلاب والطالبات اليدوية ، خشية ان يكون فيها مناشير الى بيانات معادية للسلطة . فى قاعة المحاضرات يتعرض الطلبة لرقابة مخبرين مبعوثين فى صفوفهم وعناصر « الاتحاد الوطنى لطلبة سوريا » واساتذتهم ، الذين غالبا ما يكونون من عملاء الامن . جديد بالذكر ان الطلبة والعمال المعارضين يتعرضون للبطش الفورى بهم ، فيعتقلون فى معاملهم ، او فى قاعات المحاضرات والصفوف فى جامعاتهم ومدارسهم ، دون اى تمهل او تسامح لما لهاتين الشريحتين من خطورة وقدرة على الحركة ، اذا ما افلتت زمامهما من يد السلطة ، ولو بصورة مؤقتة او جزئية .

لايعنى تركيز الرقابة على الجيش بالدرجة الاولى ، وعلى العمال والطلبة بدرجة تالية ، أن بقية قطاعات المجتمع هى بمنأى عن الرقابة والملاحقة الامنية المكثفة . فالرقابة شاملة والحضور الامنى مكثف ودائم فى كل وقت ومكان ، يتعرض لهما الكبار والصغار من النساء والرجال ، فى البيوت ، والاحياء ، والمتاجر ، والمدارس ، والمساجد ، والكنائس ، الكراجات وسيارات النقل العام والخاص (٣٠٪ من سيارات التاكسى فى مدينة دمشق هى ملك للأمن يعمل عليها عناصر منه ، وكثيرا من هذه السيارات مزود بأجهزة للتصنّت والتسجيل) والمكاتب ، والمزارع ... الخ . لرسم لوحة تبين حجم الرقابة التى يخضع لها المواطنون العاديون ، نكتفى بالقول ان المواطن يخضع للملاحقة والرقابة طيلة الوقت بين استيقاظه وعودته الى النوم ، ان هو لم يعتقل خلال هذه الفترة ، حيث يتعرض فى السجن ذاته لاجهزة التسجيل المبتوثة غالبا فى زنزانه . يستيقظ المواطن العادى ، أى غير النشيط سياسيا وغير المهتم بالسياسة ، ليجد مخبرى ورجال الامن فى انتظاره امام الافران والمجمعات الاستهلاكية والاسواق وبدخلها ، حيث يترصدونه ويراقبونه ، ويتدخلون لزعجه او حتى لاعتقاله ، ان هو تذر من نوعية البضائع المباعة له ، او من عدم وجود ايه بضائع او خضار أو مواد غذائية ، او احتج على المعاملة التمييزية والتعسفية التى يلقاها على يد رجال وزلم السلطة ، الذى لا يقفون بالدور كما يقف المواطنون ويأخذون كميات السلع التى يطلبونها ، والتى تزيد غالبا عن حاجتهم وتكون احسن ما هو معروض للبيع ثمة الا فى القصص حول سيدات مسنات احتججن على هذه المعاملة التمييزية فقص رجال الامن شعورهن فى الاستهلاكيات أو امام الافران ، او تعرضن للضرب والسباب ، او اعتقلن لساعات عوملن خلالها أسوأ معاملة قبل ان تتم اعادتهن الى المكان الذى اعتقلن منه ليكن عبرة للناس ، اذا حدث وتحمل المواطن ما تراه عيناه من مظالم وتسمعه اذناه من اهانات ، وعاد الى بيته ، فانه سيقصد بعد دقائق قليلة موقفا من مواقف الباصات فى طريقة الى عمله ، حيث سينتظر لفترة تصل فى بعض الاحيان مالى ساعة كاملة ، تمر امام عينيه خلالها سائر انواع السيارات الحديثة التى يركبها مسؤولو واعضاء المجتمع المضاد ، وهى فى الغالب من النوعيات الفارهة كالمرسيدس وال ب م ف واللانسيا . عندما يأتى الباص سيصعد اليه عدد من المخبرين ورجال الامن المبتوثين بين المنتظرين فى جميع محطات الباصات وسيارات النقل العامة ، للاستماع الى ما يقوله الناس ، فى الباص ، سيجد صاحبنا عددا آخر من المخبرين ورجال الامن المتجولين فى انتظاره ، ولا يستبعد ان يشتم احدهم السلطة ، التى تترك المواطنين يتعذبون ، بينما رجالها يمتطون افخر السيارات ، التى دفع هو وامثاله من المواطنين ثمنها ، ليعرف ردود افعاله ويختبر حقيقة افكاره . اذا سكّت المواطن وتصنع عدم سماع السباب ، وهو ما يحدث غالبا ، ووصل اخيرا بخير الى عمله ، وجد على باب وزارته حراسات امنية شاكية

السلاح ، ومرافقى الوزير المسلحين حتى اسنانهم ، وهم من رجال الامن المختارين ، ثم وجد ، عندما يجلس وراء طاولته او يقف وراء آلتة ، احد اعضاء المنظمة الحزبية ، او احد المخبرين السريين ، ممن يحصون عليه انفاسه ويتفرسون فى مراجعته وضيوفه (مازالت عادة استقبال الاصدقاء والمعارف وزملاء العمل دارجة فى سوريا) بل ويسألونه عنهم بال خجل ، ان كانوا يأتون اليه للمرة الاولى او اطالوا زيارتهم .

عندما سيعود مواطننا الى بيته ظهرا ، وقد امضى وقت دوامه دون اى عمل على الاغلب ، فانه سيلاحظ ، مهما كانت قدرته على الملاحظة محدودة ، الاعداد الهائلة من بائعى الخضار ، الذين يدفعون امامهم عربات خشبية سيكتشف مواطننا ، ان حدث أمر ما ، انها مزودة بجهاز هاتفى ، فى حالات كثيرة . سيرى صاحبنا ايضا الاعداد الكبيرة من مبائعى الياصيب وماسحى الأحذية ، ومن المباعة الذين يفرشون بضاعتهم على الارصفة داخل الحارات ، والمتسكعين الذين يسيرون فى اعداد تتراوح بين شخصين وثلاثة اشخاص ، كما سيرى العدد الهائل من اكشاك الحراسة امام بيوت المسؤولين فى الجيش ، الامن والوزارات ، واعداد حراس المقرات الحزبية المنتشرة فى كل مكان ، واعداد اكشاك بيع الصحف فى الزوايا الاستراتيجية من مدينته (اقامت وزارة الاعلام عام ١٩٧٨ اكشاكا لبيع الصحف فى مدينة دمشق بلغ عددها ٥٥ كشكا ما لبث فرع الامن الداخلى ، الذى يترأسه محمد ناصيف ، ان انتزعها ووضع فيها رجالة ، بل انه مزود بعضها بالهاتف ، كالكشك الذى يقع امام مبنى الهاتف الاالى بدمشق وكشك ساحة العباسيين) . اما ما لا يراه مواطننا ، فهو البيوت المسدلة النوافذ التى استأجرها جهاز الامن فى مختلف انحاء مدينته ، والتى ركب فيها اجهزة رقابة وتصنت حديثة ، يستمع من خلالها الى ما يجرى فى البيوت والشوارع ، ويراقب « الغرباء » الذين قد يدخلون الى هذه الحارة او تلك ، او يتجولون فى هذا الشارع او ذاك . لكنه سيرى السيارات الكثيرة التى تقف مطفأة الانوار اثناء الليل فى الزوايا والمنعطقات ، وقد جلس ركبائها يراقبون ما حولهم ، تتوهج رؤوس سجاثرهم فى عتمة الليل ، وينبعث دخانها من سياراتهم ، وقد ركزوا انظارهم على المارة المتأخرين ، او اوقفوهم ، وفتشواهم ، وطلبوا هويتهم وعنوانهم ، ورافقوهم فى احيان كثيرة الى بيوتهم ليتأكدوا من انهم لم « يكذبوا » عليهم .

اذا انتهى النهار على خير ، كما يقولون ، وجلس المواطن امام تلفازه ، وقال ما يشئ بتمزعة من الاخبار والبرامج التى لا تدور حول ما يجرى فى الدنيا ، بل حول الرئيس الاسد ، « القائد المحنك ، والبطل المغوار ، والاب الرحيم لشعبه ، والمناضل الوحيد من اجل الحقوق العربية والسورية وبانى سوريا الحديثة ، العامل الاول ، والصحفى الاول ، والعسكرى الاول ،

والطالب الاول ، والرياضى الاول ، الذى سيقود سوريا وجميع ابناء العرب والانسانية الى الابد ... الخ ، فان احد اطفاله قد يقع فى الفخ ويقول فى المدرسة صبيحة اليوم التالى ان والده شتم البابا حافظ ، الذى علموه فى المدرسة اغان تجعل منه الاله ، وقالوا له انه افضل من ابيه الذى انجبه وانه هو ابوه وابو الشعب ، الذى يجب عليه ان يحبه اكثر من ابيه الاجتماعى .

س : مالذى يحدث لهذا المواطن ان هو اعتقل او كان له قريب يعمل فى السياسة وينتمى الى احد احزاب المعارضة ؟

ج : لنفترض الآن ان لهذا المواطن قريبا سياسيا يناضل ضد السلطة . فى هذه الحالة ، ستتوقف الازعاجات التى سيتعرض لها على درجة القرابة ونوعية الانتماء السياسى للقريب واهميته وعلى شكل العلاقة التى كانت بينهما . لنفترض انه قريب بعيد للمواطن اياه ، وانه ينتمى الى احدى المنظمات التالية : الحزب الشيوعى السورى (المكتب السياسى) او حزب البعث العربى الاشتراكى الموالى للعراق او حزب الاخوان المسلمين ؛ لنفترض ايضا ان القريب ليست له اية علاقة حزبية او منظمة بمواطننا . فماذا سيحصل لهذا الأخير ؟ ان اول ما سيجرى ، ان كان القريب معتقل بعد ، هو ان احد فروع الامن سيستدعيه ليطالب اليه فى اجواء من الاهانات والسباب بالضرب المبرح ، وبعد سجنه فى زنزانة مظلمة وقذرة لفترة قد تمتد لأيام عديدة يحرم خلالها من النوم والطعام ويهدد باحضار زوجته او احدى الاناث من اسرته (ابنته او شقيقته او امه) واغتصابها امامه ، ان هو رفض توقيع تعهد يلزم نفسه فيه بمتابعة اخبار قريبة واعلام الامن عنه ، او يلتزم بالتعاون مع الامن لاستدراج قريبة الى بيته وتسليمه لكمين ينصبه جهاز الامن المعنى فيه ، يستمر احيانا اسابيع عديدة ، يحصى خلالها عناصر الامن الذين يحتلون بيته وينزلون فى جسيافته انفاسه وانفاس اسرته ويضعونهم تحت رقابة دائمة ، تتخللها تقيييدات واهانات له ولذوية ، وتنتهى دوما الى انتزاع ما لديه من نقود وما لدى اهله من حلى ومجوهرات واشياء نفيسة . اما اذا كان مواطننا شقيق او اب او ابن المطلوب اعتقاله ، فانه يعتقل ببساطة ويعتبر رهينة تبقى فى السجن الى ان يسلم هذا الاخير نفسه او يتم اعتقاله ، فاذا ما اخفق جهاز الامن فى اعتقال هذا « المطلوب » ، بقى قريبه فى السجن . وهناك اطفال من مدينة حماه اعتقلوا عام ١٩٧٦ وما زالوا الى اللحظة فى السجن ، لا امل لهم فى الخروج منه ، اذا لم يعتقل اخوتهم او اباؤهم ، الهاربون الى خارج سوريا ، بعد ان حكمهم الامن بالاعدام .

اذا ما وافق المواطن على « التعاون » مع الامن ، كان عليه ان يحضر كل عدة ايام لتلقى

توجيهات جديدة ، تتعلق غالبا بشخص اخر غير قريبه ، تحوله الى مخبر لدى الجهاز المعنى ، او كان عليه تقديم تقرير الى المسؤول عنه فى الجهاز ، علما بأن هذا المواطن لا يذهب الى الجهاز الامنى بصفته شخصا له ماسم موصفات مدنية ، بل بوصفه « مندوبا » للامن له رقم لا يعرفه الا الضابط المسؤول عنه وحلقة ضيقة من رؤسائه .

لنتفرض الان ان هذا المواطن بحاجة الى قليل من النقود وانه اجر غرفة يملكها لاحد الاشخاص ، ثم اتضح ان هذا الشخص مطلوب للامن ، فان عقوبة المواطن تكون الحبس لمدة خمسة اعوام ، لانه اجر او باع غرفة او بيتا دون موافقة الامن المسبقة ، التى تعد شرطا لانجاز ايه عملية بيع او شراء او ايجار في سوريا . فان كان المواطن المذكور صيدلانيا وباع عقارا مانعا للنزف الى احد الاشخاص دون ان يخبر الامن بالامر ، فانه يعتقل ايضا ، لان الشارى قد يستخدم العقار فى معالجة جراح اعضاء التنظيمات المسلحة ، ممن قد يصابون فى معارك مع المخابرات . فى هذه الحالة ايضا يعد الصيدلانى متواطئا وشريكا فى اعمال مسلحة ، وقد يعدم كما جرى بالفعل لبعض الصيادلة فى اعوام ١٩٨٠ - ١٩٨٢ .

عندما يعتقل هذا المواطن لسبب من الاسباب ، فان ابناؤه وبناته وزوجته واباه وامه واخوته واخواته يبدؤون مسيرة عذاب لا تنتهى . اذ ان اول اجراء تتخذه السلطة هو قطع راتب المعتقل ان كان موظفا ، ومصادرة بيته وماله ، فى اغلب الاحيان ، ان لم يكن من العاملين فى الدولة . فى الوقت نفسه ، تبدأ سلطات الامن بمضايقة أسرته ، وخاصة الاناث منها ، فيتم علي سبيل المثال ، استدعاء زوجته او احدى بناته او اخواته او امه الى فرع الامن ، حيث يطلبون اليها اقامة علاقات معهم ذات طبيعة امنية جنسية ، والا لفقوا لها تهمة ما ووضعوها بدورها فى السجن او اعتدوا على اولادها وبناتها امام اعينها ، او اخذوهم رهائن ، او اغتصبوها ، او اعدموا زوجها بحضورها ... الخ . هناك مثال شهير حول هذه الممارسات قام به العميد محمد مسعود ، الذى امر باعتقال احد الشبان من العاملين فى جهازه (كان محمد مسعود هذا رئيسا لفرع فلسطين) ليساومه على اخته ، التى كان قد رآها مرة وامر اخيها باحضارها اليه كى يمارس الجنس معها . بعد اعتقال الشاب ، ارسل مسعود دورية احضرتها من بيتها الى احد البيوت السرية التابعة لفرعة فى حى المزة ، حيث قال لها بعد ان فكوا العصبة عن عينيها وادخلوها الى البيت ، انه امر العناصر باطلاق النار عليها ان هى خرجت بغير صحبتته من المنزل ، ثم امرها بخلع ملابسها والاستلقاء على السرير ليمارس . حين اخبرته انها ما تزال عذراء ، اجابها انه يعرف طريقة تمكنه من ادخال عضوه فى فرجها دون ان يفقدها عذريتها . بعد اشهر من العلاقة ، ذكرته الفتاة بوعدة اخلاء سبيل شقيقها ، فاجابها انه لن يخلى سبيله

الى ان « يشيع » منها ، او تجد له فتاة اكثر جمالا منها تنام معه .

فى العادة تتعرض اسر المعتقلين لعمليات تعذيب نفسى وارهاب معنوى فظيعة ومتصلة . من ذلك ايقاظها فى الليل او عند الفجر بالطرق على الباب او باستخدام الهاتف ، وتهديدها باختطاف اطفالها ، او اخبارها انهم قتلوا المعتقل او قطعوا عضوة التناسلى وسيرسلونه لها فى اليوم التالى ، ويسألون زوجته ان كانت تريد بديلا له العضو التناسلى لاحد رجال الامن ، او يسمعونها كلمات سباب وتهديد بافحش الافعال الجنسية ، ان هى خرجت من منزلها ... الخ . هذه الاعتداءات اليومية تستمر سنوات عديدة يحطمون خلالها الروح المعنوية لاسرة المعتقل ، التى تجهل عنه كل شئ ، لانهم يمنعونها من زيارته او الاتصال به بأى شكل من الاشكال . فى هذا السياق ، لايندر ان يختطف رجال الامن احد الابناء او البنات من اسرة المعتقل لساعات او لايام قليلة لارغام احدى نساء اسرته على الاستسلام لهم او لاجبار احد من اسرته على التعاون معهم ، ولتحطيمهم نفسيا واشعارهم ان حياتهم لا تساوى شيئا ، وان الامن يمسك بهم بيده الفولاذية وانه قرر القضاء عليهم ، دون ان يشعر بهم او يهب لمساعدتهم احد . فى هذه الظروف الرهيبة يسمحون لاسرة المعتقل بزيارته لمرة اولى ، لتجد امامها ابنا او اخا او زوجا او ابا حطمه التعذيب والارهاب الجسدى والمعنوى وانهكه الجوع والاذلال ، فترجوه القبول بتنفيذ ما يطلبونه منه ، ويطلب بدوره منها القبول بأى شئ يطلبونه مقابل اخراجه من السجن ، ويكون الانهيار والتحطم نصيب الجانبين .

س : نعود الان الى مواطننا ، الذى سنفترض انه اعتقل . ما الذى سيجرى له فى هذه الحالة ؟

ج : قبل الاعتقال ، يرسل الامن احد رجاله الى الحى الذى يسكنه المواطن لاجراء تحقيق عنه ولوضع خطة الاعتقال ، ودراسه جغرافية البيت ومداخله ومخارجه . بعد اعداد الخطة ، يأتى رجال الامن المسلحون فى القسم الاول من الفجر ليطوقوا المكان ، ثم ليطرقوا الباب وايديهم على زناد بنادقهم ومسدساتهم ، الجاهزة لاطلاق النار . حين يفتتح المواطن الباب ، يقتحمه عناصر الامن ويدخلون الى البيت كى ينتشروا فى غرفه ويفتشوها ويعيدوها لدخول الضابط المسئول عن الاعتقال الى المنزل . لن يعرف سكان المنزل بالطبع من يكون مقتحمو منزلهم ، فان طلبوا ايضاحا ما ، اجابهم هؤلاء : سنأخذكم معنا بدوركم كى تعرفوا من نكون . وهم يأخذون احدا ما معهم بالفعل ، حيث يبقى فى حالات كثيرة عشرات الاشهر بل بضعة أعوام ، لانهم ينسونه بمنتهى البساطة او يعتبرونه عاص يستحق التريية والسحق . قبل اعتقال المواطن ، يصدر رئيس الفرع الامنى المعنى امرا

عرفيا مدته ستة اشهر باعتقال المواطن . ان اصدار امر عرفى بحق اى شخص يراد اعتقاله هو امر بالغ السهولة ، لكونه من صلاحيات رئيس الفرع الذى يقوم بالاعتقال . كما ان اصدار امر عرفى ضد شخص معتقل هو بدوره امر بالغ السهولة ، اذ يكفى ان يؤرخ الامر بتاريخ سابق للاعتقال ، حتى يصبح الامر والاعتقال قانونيين . علما بأن الاوامر العرفية تتجدد بصورة تلقائية ، اذا لم يلغها رئيس الجمهورية ، حتى عندما يتعلق الامر بمواطن تجرأ وسأل رجال الامن من يكونون ، عندما اقتحموا بيته ، او طلب اليهم ابراز نسخة الامر القضائى الذى يجيز لهم اقتحام منزله وتفتيشه ، وهو الامر الذى يمنع القاتون دخول بيوت المواطنين بدونهم .

خلال اعتقال المواطن فى بيته ، يتم توجيه الالفاظ النابية اليه واهانتته امام أسرته واطفاله . وكثيرا ما يعتمد رجال الامن منعه من ارتداء ثيابه ويأخذونه معهم بثياب النوم ، مثلما يقيدون يديه وراء ظهرة ويربطون عصبة سوداء على عينيه داخل بيته ، على مرأى من افراد أسرته . وليست قليلة الحالات التى يطلقون فيها اقوالا غامضة حول اسباب اعتقال المواطن غرضها وضع أسرته فى حالة من الشك حول سلوكه او اثارة قلقها عليها وبعث الحيرة فى نفسها . فى السيارة ، خارج البيت ، يجبر المعتقل على الانبطاح فوق ارض السيارة ، وقد جلس فوق المقاعد القريبة منه معتقلوه واسلحتهم مسدده الى رأسه او الى جسمه وهم يتوعونه بأسوأ عقاب ، متى بلغوا الفرع . ببلوغ الركب اخيرا الفرع ، وانزال المواطن المعصوب العينين المقيد اليدين من السيارة ، ينضم عناصر من الفرع ، يقفون باستمرار قرب بابه بانتظار المعتقلين ، الى الدورية التى قامت بالاعتقال فيبدؤون بدفع المعتقل وجره الى داخل الفرع ، حيث يجردونه من ساعتهم وخواتمهم ونظاراتهم وحذائهم وثيابهم ونقودهم وهويتهم وربطة عنقه ... الخ ، ويدفعون به تحت ضرب السياط ، التى تنهال عليه ما ان يضع قدمه داخل الفرع ، الى احدى الزنانات المظلمة ، ترافقه التهديدات ، وتملأ مسامعه اصوات من يتم تعذيبهم وصرخاتهم ، بعد ان اخبر السجانون مواطننا انه اصبح رقما يسمونه له ، وانه سيعاقب ان هو استخدم اسمه او نسي رقمه . فى هذا الجو المشحون بالحيرة والخوف ، يأتى سجان فيسأل عن اسم المواطن ، الذى يجيب عادة ذاكرا اسمه الحقيقى . عندئذ تنهال عليه الضربات والاهانات ، ويقال له انه غدا رقما ، وانه يجب ان ينسى اسمه وعالمه القديم ونفسه . بعد قليل ، يأتى سجان آخر ذو مظهر مسالم ، فيقدم له سيجارة وينصحه ان يعترف كى لا يطيل عذابه ، ثم يقول له بصورة حميمة وسرية انه سيمع بالصدفة حديثا بين الضباط يقولون فيه ان جريمته فظيعة وانهم سيعذبونه حتى الموت ان هو انكر شيئا من المعلومات التى يعرفها او اخفى امرا ما عن العدالة . ينكر المعتقل بالطبع انه خطير الى هذا الحد ، بل انه قد يتحدث عن عدم قيامه باى دور ضد

النظام ، فيذكر له محدثه الناصح حالات عذب فيها بعض المعتقلين حتى الموت ، لانهم انكروا التهم الموجهه اليهم أو رفضوا الاعتراف على رفاقهم والوشاية بهم ثم يذكر له اسماء بعض من ماتوا بالفعل أو اختفوا ، تاركا له هو ان يقرر مصيره ويكون مسؤولا عما سيحل له ، علما بأن الاوضاع العامة لا تتطلب منه تحمل الاذى من اجل رفاق له سيعتقلون عاجلا ام آجلا ، وسيشون به ، فالسلطة قوية وجهاز الامن يعرف كل شئ عن المعارضة او عن الشعب ، ومن الحكمة ان يكون المرأ واقعي ، ويقر بما يعرفه جميع الناس ، وهو ان التنظيمات السياسية جميعها مختربة من الامن ، وان ما يخفيه منتسبوها مكشوف ، وما يحرصون على ابقائه سرا معروف ... الخ . اخيرا ينهض الرجل ، الذى كان يخاطبه طيله الوقت باسمه ، دون كلفة او رسميات ، والذى ادعى عندما جاء اليه ، معرفته به واستغرب وجوده فى السجن ، قائلا : اذا شئت ان تعترف فاطرق باب الزنانة واطلب الى الحارس احضار اوراق وقلم كى تكتب اعترافاتك قبل بدء التحقيق معك وتعذيبك .

ينصرف « الصديق الناصح » ليقدم تقريرا اوليا الي الجهات العليا فى الفرع حول نقاط ضعف المعتقل ونقاط قوته ، وحالته المعنوية والعقلية ، مقترحا الاسلوب الافضل للتحقيق معه . بينما يقوم عنصر مختص باعداد هذا المعتقل المسكين للمرحلة القادمة ، مرحلة التحقيق ، بوضعه داخل اجواء تخويفيه يراد بها اثارة اكبر قدر من الذعر لديه ، بأن يروى له حكايات مخيفة عن صراخ بنات المعتقلين وهن يغتصبن تحت انظار ابائهن وامهاتهن ، او عن صراخ الرجال ونساقهم يغتصبن تحت ابصارهم . خلال هذه المرحلة الاعدادية ، يحرم المعتقل من الخروج الى الحمام وتقدم له وجبة طعام واحدة فى اليوم ويحرم من حلاقة ذقنه او من الاغتسال ، كما يعامل بقسوة متعمدة . اثناء هذه الساعات الحرجة يظهر من خبره ببعض ما يجرى فى خارج الفرع ، مدعيا انه عضو فى حزبه او قريب منه ، مدلا على ذلك بذكر بعض الاسماء او الوقائع ، وعارضا خدماته كايصال رسائل واخبار منه الى خارج الفرع .

اخيرا ، يأتى من يأمر المعتقل بالسير الى التحقيق ، متسائلا بدهشه عما فعله بنفسه ، ولم يتسبب لاسرته بالقدر الكبير من الشقاء ، الذى ينتظرها على يديه . يخرج المواطن من الزنانة مربوط العينين يجره السجان ، بينما تنهال عليه عشرات السياط من ايدى جلادين تزيدوا لهذه المناسبة بكل ما قد يخطر على البال من ادوات الضرب والتعذيب . ويستمر هذا الضرب الى ان يبلغ المواطن غرفة التحقيق ، حيث يطلب اليه صوت ما ان يخلع ثيابه (او ما تبقى منها) ، كى يبدأ التحقيق ، بعد ان احترمه الفرع واعطاه مهلة يراجع فيها موقفه ويعترف بمحض اختياره ، دون اكراه او اذلال ، وبعد ان رفض هذه اليد الممدودة لمعاونته ، علما بأن الفرع يعرف كل شئ عنه وعن حزبه ، وانه لا يطلب معلوماته ليعرف ما يجهله ، بل لتدقيق

معارفة وانقاذ الابرياء من ظلم قد يقع بهم . ولكن ، بما انه رفض اليد الممدودة اليه ، فانه هو المسؤول عما سينزل به ، وعن العذاب الذى سيتعرض له . يتوقف المحقق لحظة ، ثم يصف بالتفصيل ما بحوزته من وسائل تعذيب لا يصمد فى وجهها انسان ، ثم يخبره بما باح به قادة الحزب الذى ينتمى اليه اثناء التحقيق ، ويصف كيف انهاروا واعترفوا وحكوا كل شئ ، ذاكرنا نتفا من « اعترافاتهم » ، يتوقع ان يكون المعتقل على علم بموضوعاتها ، على ذلك يسهل انهياره وسقوطه فى القح المنسوب له .

س : لنفترض ان المعتقل بقى صامدا ، وان التحقيق بدأ بالفعل . فما الذى يجرى له ؟

ج : يعذبونه بجميع الوسائل المتوفرة لهم ، ومنها الدواب والكهرباء والمروحة والكرسى وبساط الريح والفروج المشوى والخشبة ذات المسامير التى يضغطون بها على ركبتيه ، وزجاجة الكولا الى يدخلونها فى مؤخرته ، والصاج المحمى ، الذى يضعونه فوق طباح الكاز ويجلسونه عليه وهو عارى القفا ، والمشنقة والعصا الخيزرانية ذات الرأس الحديدية المدببة ، التى يضربونه بها ضربات متواترة على ظاهر قدمه او مؤخرة عنقه ، الى ان يفصل اللحم نتفا صغيرة عن جسده وتظهر عظام ظاهر قدمه او مؤخرة رقبته . كما يطفؤون السجائر المشتعلة فى صدره ، ويربطونه من خصيتيه الى حبل رفيع يشدون به الى بكرة مثبتة فى السقف ، فيعتصر الحبل الخصيتين عندما يتم لفه حول البكرة ، او يدخلون يده فى آله ذات بكرة دوارة تلتفها وتعتصرها كما تلتف الغسالة الغسيل وتعتصره ، الى ان تنكسر عظامها قطعة بعد قطعة وجزءا بعد جزء . اخيرا يمارسون العدوان الجنسى عليه او على احد افراد عائلته وخاصة النساء منهم .

مالم يكن المواطن المعتقل شخصا بالغ الخطوره ، فان تعذيبه يستمر طيلة يومين او ثلاثة دون ان يطلب احد اليه شيئا . انهم يعذبونه بلا توقف ، دون ان يطرحوا عليه اى سؤال او يطلبوا اليه الاعتراف عن اى شئ ، بل انهم لا يخاطبونه ابدا ولا يسمعون اصواتهم ، فكأنه بين ايدى اشباح تفعل به ما تفعله لمجرد التلذذ به ، وليس لانها تريد منه شيئا محددا . فى هذه الاثناء ، يكون المواطن فى حالة فظيعة لا يعرف من جهة متى ينتهى العذاب المتواصل الذى لا غاية له ، ويجهل من جهة اخرى ما يريدونه منه ومتى سيسمحون له بالاعتراف ويكشف ما لديه ، عله يضع حدا لعذاب لا نهاية له ، ويخلص نفسه من القبض العاتية المسكة به ، التى ازهقت روحه طيلة ايام طويلة من العذاب ، دون ان تمكنه من التقاط انفاسه او معرفة ما تطلبه اليه . عندئذ يرجو المسكين سكانية وجلاديه ان يسمحوا له بالاعتراف ، لكنهم لا يستجيبون له ،

بل يواصلون « عملهم » دون توقف وهم يأمرونه بالخرس . فى الليل ، عندما سيردون المعتقل الى زنزانتة ، حيث سينفرد بنفسه ، سينظر الى جسده فاذا هو مهشم ممزق ، ينز وينزف من سائر جراحة ومساماته . وسيكتشف انه عاجز عن النوم او النهوض او قضاء حاجاته ، وان كل ذرة من جسده تؤلمه ، وان روحه المعذبة تكاد تفارقه . فان هو طلب طبييا يعالجه ، قال له الجلاذ الذى يحرسه انه لا يستحق الرعاية ، واخبره انه ليس مسموحا لاحد ان يراه ، وشتمه وذكره انه ليس فى مشفى أو مصحه ، وان الفرع هو الذى سيقدر عاجته ، متى ساءت حالته بالفعل واصبح ميؤوسا منه . اخيرا يقول الجلاذ : انت لم تر شيئا بعد ، فانتظر الغد . فى هذه الحالات ، لا يندر ان يتذكر السجين الزيارة الاولى التى تلقاها فيطلب ورقة وقلم ليكتب اعترافاته ، الا ان السجن يرفض طلبه ، بحجة ان تقرير امر كهذا ليس من اختصاصه .

فى اليوم الرابع ، يحضر الجلاذ دون المعتقل الى امام « لجنة امنية » مكونة من ضباط ينتمون الى فروع امنية مختلفة مكلفة بملاحقة حزب من الاحزاب ، فيطلب المحققون من المعتقل رواية ما لديه ، دون ان يحددوا له موضوعا بعينه او يطرحوا عليه اسئلة محددة . يأخذ المعتقل بالرد ، بينما يشير المحققون للجلاذ ان يعذبه او ان يتوقفوا لفتره عن تعذيبه ، بحسب اجاباته . فى العادة ، يكون لدى الامن اعترافات ما عن المعتقلين ، انتزعت بالطرق التى نصفها من معتقلين آخرين ، يعرفونهم او ينتمون الى احزابهم . هذه المعلومات تكون غالبا قليلة ، نتقا من معارف ووقائع جزئية وناقصة ، لذا فان مهمة التحقيق هى استكمال هذه المعلومات وانتزاع ما يعرفه المعتقل من معطيات يجهلها الفرع . لهذا الغرض يضع المحققون فرضية معينة يعذبون المعتقلين لأيراد ادله وبيانات تثبت صحتها ، وهى اعترافات وبيانات تدينهم بالتهمة التى يفترض الفرع توفرها ضدهم او يريد اثباتها عليهم ، من خلال اعترافهم هم انفسهم ضد انفسهم . لذلك يتجه التحقيق نحو التركيز على الوقائع التى تؤكد فرضيات الفرع ، كاذبة كانت هذه ام صحيحة ، منطقية ام متهافاته . من هنا يأخذ التعذيب طابعا موجها نحو اكراه المعتقل على البوح بما يريد المحققون له ان يبوح به ، وهو ما يؤدي اثناء التحقيق الى تعذيب المعتقل تعذبا اضافيا قاسيا ومتصلا ، خاصة اذا كانت فرضية الفرع حوله غير صحيحة ، او بعيدة عن الواقع ، او عجز صاحبنا عن التقاطها بسرعة ؛ فهو سيبدو عندئذ كمن يحاول المقاومة او التضليل ، وسيعرض نفسه لتعذيب يصل الى حد الموت او التشويه الجسدى او الاصابة بعاة من العاهات . تقوم التحقيقات اذن على النقاط كلمة من « اعترافات » المعتقل او على ارسال كلمة ما اليه ، يفترض بها ان تثير لديه تداعيات ذهنية تدفعه الى افراغ مخزونه العقلى امام المحققين فى شكل يرضيهم ، ويتفق والاتجاه الذى كانا قد افترضوا ان تحقيقاتهم ستتجه او

ستصل اليه . اما فى الحالة الاولى ، حالة التقاط كلمة من اعترافات المعتقل ، فان على هذا ان ينسج على كلمته وقائع تقنع المحققين ، ويفكك ما يكمن وراءها من معان وما ترمز اليه من مدلولات . فان « خيب » امال المحققين ، عد « غير متعاون » وممتنعا عن تقديم ما لديه من معلومات ، وامر هؤلاء باستئناف تعذيبه دون هوادة . اما ان هولعب اللعبة وعرف اصولها ، وهو ما سيمكنه من اخفاء القسم الاساسى من معلوماته ، فان التعذيب يكون معتدلا . غير ان التحقيق يستمر ، فى جميع الاحوال لفترة ليست بالقصيرة (بين ثلاثة وخمسة عشر يوما ، وقد يصل الى ستة اشهر او حتى سنة بحسب اهمية الشخص وطبيعة التنظيم الذى ينتمى اليه ونوع التهم الموجهة له ، فمن يعرف على سبيل المثال اسماء اعضاء تنظيم عسكري يعذب تعذيباً مفتوحاً وان استمر عشرة اعوام ، اما من يعمل على اطراف تنظيم صغير وغير معروف ، فانهم يعذبونه لأيام او لساعات) ، ويكون فى معظم الحالات مفتوحاً على احتمالات غير مريئة ، كأن يدخل فرع ما على خط التحقيق ويقدم معلومات كان المحققون من الفروع الاخرى يجهلون بها (يحصل هذا نادراً ، بالنظر الى التنافس الشديد بين الفروع الأمنية) . وهناك حالات لا يفلق التحقيق فيها ابداً ، كحالات زعماء التنظيمات المعتقلين ، الذين يستدعون للتحقيق ويعذبون كلما لقي القبض على احد انصارهم الهامين سياسياً ، وقد اعيد التحقيق مع رياض الترك ، الامين العام للحزب الشيوعى السورى (المكتب السياسى) عدة مرات خلال فترة اعتقاله الطويلة (اعتقل عام ١٩٨٠ وما زال الى اليوم نزيل زنزانة منفردة ، ممنوعاً من الاتصال باحد خارج السجن ، او من قراءة الصحف ، او مغادره الزنزانة او لقاء أسرته) .

عندما يعتقد المحققون انهم انتزعوا من المعتقل كل ما لديه ، تبدأ مرحلة جديدة فى التحقيق ، هى مرحلة مطابقة اقواله ومقاطعتها مع اقوال سواه من المعتقلين . هذه المرحلة تكون قاسية بصورة خاصة ، لانها مرحلة رسم الصورة الكلية « للمؤامرة » ، التى كان المعتقلون يحيكون خيوطها . وهى تقوم على مقابلة اعضاء التنظيم المعنى ببعضهم ، وجعلهم يقدمون ما لديهم من اعترافات ضد بعضهم ، حيث يجب على كل واحد فيهم ان يقول كلاماً ينسجم واعترافات سواه ، وان ينسق اعترافاته مع اعترافاتهم ، والا اعتبر « كذاباً » وتمت اعاده التحقيق معه . هذه المرحلة يفوق ما تسببه من الم نفسي وانسانى للمعتقلين الالم الجسدى الذى تعرضوا له فى فترة التعذيب الفردى . وهى فترة احساس بالعبث وبانهيار التنظيم الذى ينتسبون اليه ، وبضياع جهودهم السياسية ، وانسحاقهم كافراد امام سلطة كليه القوه والحضور ، اخطأوا فى معرفتها وتقدير ما تستطيع عمله ضدهم ، فاكراههم على الاعتراف بضعفهم حيالها ، كافراد وكجماعة سياسية .

بنهاية هذه المرحلة تنتهى فترة العزل ، التى كان مواطننا يعيشها داخل زنزانتة المظلمة ، وتنتهى مبدئيا ، مرحلة تعذيبه ويسمح له بالتدخين ثلاث مرات فى اليوم ، ويقطع عناصر السجن عن ضربه واهانتة كلما رأوه ، وينقل ، بعد حين ، الى زنزانه جماعية ، تضمه الى الاشخاص الذين كان قد وشى بهم او كانوا قد وشوا به ، تمهيدا لنقله الى سجن من السجون الكثيرة التى تضمها الاراضى السورية ، حيث يسجن الى اجل يعرفه الله ورئيس الجمهورية ، الوحيد في سوريا الذى يرتبط به مصير المعتقلين والمساجين ، مهما كانت طبيعتهم أو مواقعهم الحزبية والسياسية . هذه المرحلة من العزلة والتحقيقات تدوم فى العادة ثلاثة اشهر كاملة ، يمنع المعتقل فيها من الاستحمام وحلاقة ذقنه وتنظيف اسنانه وزيارة الطبيب ومقابلة احد من خارج ملاك السجن ، ويتعرض فيها لصنوف العسف والمهانة ، فهو لا يستطيع السير الا منكس الرأس ، ولا يستطيع الحديث الا بصوت هامس كى لا يسمعه احد من شاغلى الزنانات المجاورة ، فيتعرف اليه ، ولا يستطيع استعمال اسمه ، بل يستعمل رقم زنزانتة عوضا عنه ، كما يستعمل رقم دورة المياه التى يدخلها ، عندما يذهب لقضاء حاجته ، فيقول بصوت هامس : رقم خمسة انتهى (الرقم هو لدوره المياه التى يستعملها) . كما يحظر عليه مخاطبة حراسه بأى شكل من الاشكال ، وعليه ان يقصر اجاباته على الاسئلة التى توجه اليها وحدها ، علما بأن هؤلاء كثيرا ما يخرجونه فى ساعات فراغهم من زنزانتة لتعذيبه على مسؤوليتهم الشخصية ولتسليية انفسهم. من ذلك انهم يطلبون اليه ان يصف لهم جسد زوجته مثلا ، وكيف يمارس الجنس معها بالتفصيل ، وقد يأمرونه بالزحف والحبو والقفز ، مقلدا القردة او الحمير ، وقد يربطونه الى سلم مقلوب بقضى الليل مشدودا اليه ، راسه الى الاسفل وقدماه الى الاعلى . او انهم يجبرونه والسياط تنهال عليه على تنظيف دورات المياه ومسح ارض السجن وتلميع احذيتهم ... الخ .

بانتقاله الى زنزانه مشتركة او جماعية ، كما يسمونها (يعاقب اى سجين يسمى مكان سجنه الانفرادى زنزانه ؛ عليه ان يتحدث عن « الغرفة التى يسكنها ») تتغير حياة السجين بعض الشيء ، وان كانت تتغير فى بعض النواحي الى الاسوأ . من ذلك على سبيل المثال ان المساحة المخصصة له تكون اقل من مساحة الزنزانه الانفرادية ، التى امضى فيها اشهر التحقيق (مساحة زنانات فرع التحقيق العسكرى هى ٨٠ سنتيمترا لعرض ومتران للطول ، ومساحات الفروع الاخرى اقل من ذلك ، وهناك زنانات يعيش المرء فيها محنى الظهر على الدوام ، واخرى ينام فيها وساقاه مرفوعتان نحو الاعلى ، واخرى تضم حفرة التواليت المفتوحة التى تخرج منها باستمرار روائح الغائط والبول ، لا يغادرها السجين علين الاطلاق ، إلا للتحقيق) . من ذلك ايضا ان العلاقات بين المعتقلين تكون متوترة على الدوام ، لان كل واحد

فيهم يرى فى رفاق واصدقاء الامس خونة وكذابين انصرفوا عن خط التنظيم وتعاملوا مع الامن ووشوا برفاقهم ، فيكثر العراك والخلاف بينه وبين رفاقه ، الامر الذى تفيد منها سلطات الامن ، التى تضع اجهزة تسجيل فى الزنزانات الجماعية ، تستدرك عن طريقها ما فاتها خلال التحقيقات ، او اخفاء عنها هذا او ذاك من المعتقلين اثناء المواجهات . هذه المرحلة الصعبة يستغلها المحققون للقيام « بزيارات ودية » الى المعتقلين فى الزنزانات الجماعية ، حيث يجرون معهم « حوارات حرة » يسعون خلالها الى معرفة حالتهم المعنوية وقياس التغيرات التى احدثها اعتقالهم فيهم . فيناقشونهم مثلا فى برامج حزبهم والاحزاب المعارضة وفى اوضاع البلاد العامة ، ويشرحون لهم سياسات النظام وما يعتقدون انه اخطاء المعارضة الخ . اخيرا يطرحون السؤال التالى على كل واحد من المعتقلين بصورة فردية : اذا افترضنا انك خرجت اليوم من السجن ، فهل ستعود الى ممارسة العمل السياسى ؟ انهم يحاولون كذلك معرفة الخلفيات الاجتماعية التى دفعت المعتقلين الى المعارضة ، والاقنية التى تسلسل منها الوعى المعارض اليهم لأول مرة ، واليات واشكال الاتصال والتأثير التى خضعوا لها فى حياتهم السياسية والفردية ، واصلتهم الى الانصواء فى احزاب المعارضة . بل ان بعض القياديين من المعتقلين قد يثلقون زيارات من اشخاص يقدمون انفسهم لهم كباحثين يعدون اطروحات علمية حول الفكر السياسى الحديث ، ومنه الفكر السياسى المعارض ، او حول المناهضة الاجتماعية والايديولوجية للمعتقلين ... الخ ، ويطلبون اليهم تعبئة استمارات تبدو محايدة وعامة ، لكنها تتركز حول موضوع واحد هو معرفة الاسس السياسية والاجتماعية والفكرية الموجهة لخط من الخطوط السياسية او لتنظيم من التنظيمات ، بما يمكن السلطة من التنبؤ بالخطر العملية المستقبلية التى قد يقوم بها ، ومن العمل على احباطها بصورة مسبقة ، بطمر الحاضنة الاجتماعية التى يستهدفها بمقولات مضادة او محبطة لمقولات ، وخطط معاكسة بصورة مسبقة لخطوطه .

قد تمتد فترة الزنزانة الجماعية لسنوات . ذلك يتوقف على القرار الذى اتخذته ادارة الفرع الذى اعتقل المواطنى حول العقوبة التى يجب فرضها عليهم ، وحول وجود او عدم وجود مكان لهم فى السجون العادية ، حيث الازدحام على اشده . (يقول بعض معتقلي سجن المرة السابقين انهم دخلوا السجن فكان عرض المساحة المخصصة لهم هو ٧٤ سنتيمترا ، وخرجوا منه او نقلوا الى غيره من السجن بعد ان تقلص عرض هذه المساحة الى ٤٧ سنتيمترا ، فغدت المساحة المخصصة للشخص الواحد اقل من متر مربع ، اى ٩٤٪ من المتر المربع ، باعتبار ان طول المكان المخصص لكل شخص هو متران !) . خلال هذه الفترة ، تمنع زيارات المعتقلين

منعاً باتاً ، الا اذا كان اهلهم ذوى الجاه والسلطان او من اصحاب الثروات الطائلة ، يستطيعون الوصول الى هذا او ذاك من كبار ضباط الامن ، للحصول منه على اذن بزيارة المعتقل ، مقابل مبالغ معلومة وصلت فى سجن تدمر العسكرى الى نصف مليون ليرة سورية ، قبضها مديره السابق المقدم فيصل غانم من رجل يعيش فى احدى المدن الساحلية مقابل السماح له بمشاهدة ابن له ، وهو يمر امامه ، على مسافة خمسة امتار منه ، علماً بأن هذا الابن كان معتقلاً منذ سبعة اعوام كاملة .

اذا ما نقل المعتقلون الى احد السجون العسكرية او المدنية ، فان حراسهم وجلايهم السابقين يعدون لهم وداعاً حافلاً باصناف الضرب والامانة والتعذيب . فهم يجمعونهم فى ساحة داخلية ما من ساحات القبو الذى يوجدون فيه (فانتى القول ان جميع مراكز التحقيق توجد فى اقبية بعضها على عمق عشرين متراً تحت الارض ، كقبو فرع التحقيق العسكرى فى دمشق ، الذى يقول الاسد لزواره انه ليس سجناً ، بل هو شبه مصحة ومكان للاستراحة !) ، ثم يبدؤون بضربهم بكل ما تقع ايديهم عليه من ادوات ، ويستمر الضرب ساعات عديده ، قبل ان يربطوا يدي كل معتقل الى بعضهما ويضعوا العصية السوداء على عيون جميع المعتقلين ، تهديداً لنقلهم الى السيارة التى ستقلهم الى السجن ، حيث تنتظرهم حفلة تعذيب فردى طويلة تستمر ساعات بالنسبة لكل سجين يتخللها ضرب بالسياط ودواب وكهرباء ... الخ ، قبل توزيعهم على مهاجع مليئة بالمساجين ، لكنها على كل حال تتيح لهم التدخين وتناول الشاي والقهوه واكل وجبات طعام عادى بعد ان تناولوا طيلة فترة التحقيق والزنايات الجماعية شاي بارداً مغطى بطبقة من السمن البارد فى الرابعة والنصف صباحاً ، وصحن برغل مليء بالحص الى جانب صحن من الكوسا المسلوقة المنقوعة بماء بارد فيه رب البندورة عند الظهر ، وصحناً صغيراً من حساء العدس فيه قدر كبير من الملح مساء (لم يخرج احد من فروع التحقيق الا ومعدته مدمرة ومصاب بالبواسير والربو ، وقد فقد عدداً من اسنانه خلعتها له سجانوه ، نظراً لقرار منعه من زيارة اى طبيب ومن اخراجه من الفرع قبل استكمال التحقيق معه !) . كما يستطيع المعتقل قراءه الجرائد المحلية والاستماع الى الراديو ، والنوم قبل الحادية عشرة مساءً والاستيقاظ متى شاء فى الصباح . الى ذلك ، فان زيارة المعتقل تفتح ، من حيث المبدأ ، بعد ستة اشهر من وصوله الى السجن . (هذا التقليد لم يعد يطبق الا فى حالات قليلة ، وهناك معتقلون منذ عشرة اعوام لم يتلقوا زيارة واحدة من ذويهم ، ولم تعترف السلطات بوجودهم لديها . اشهرهم المحامى رياض الترك ، الامين الاول للحزب الشيوعى السورى (المكتب السياسى) .

خلال هذه الفترة الطويلة يتلقى اهل المعتقل نوعين من الزيارات يقوم بها رجال الامن :
نوع يطلب اليهم النقود مقابل اطلاق سراحه ، ونوع يضغط عليهم ، وخاصة على النساء منهم ،
للتعاون مع اجهزة الامن واقامة علاقات جنسية مع ضباطها وعناصرها . وقد يصل رجال الامن
الى احد هذين الهدفين او اليهما معا عبر العنف والابتزاز . من ذلك مثلا اقتحام احد البيوت
واعتقال احدى السيدات بحجة انها من تنظيم مناوئ للسلطة ، واقتيادها الى مكان يغتصبونها
فيه واحدا بعد آخر قبل اعادتها آخر الليل الى بيتها او عدم اعادتها اليه ، بل القاعا في مكان
ما وتركها تواجه مصيرها . مثل هذه الممارسات شاعت كثيرا في الفترة التي حدث بها الصدام
مع الاخوان المسلمين ، فكانت دوريات الامن الكثيرة تنتزع النساء من ازواجهن وابنائهن وابائهن
بحجة انهن مع « العصابة » (الاسم الذي اطلقت الاعلام الرسمي السوري على حزب الاخوان
المسلمين) او كانوا يوقفون السيارات ، ويطلبون الى الرجال تسليم نسائهم مقابل عدم
اتهامهم بالانتماء الى « العصابة » (كان الانتماء الى « العصابة » ومازال يعنى حكما مضمونا
بالموت ، فالمرسوم رقم ٤٩ ، الذي اصدره الاسد عام ١٩٨٠ يقضى باعدام كل منتسب الى
حزب الاخوان المسلمين) . ومازالت مدينة دمشق تتذكر الى اليوم عشرات جثث النساء ، اللواتي
كان الفلاحون يعثرون عليها في الحقول والبساتين المحيطة بالعاصمة السورية ، وخاصة في
منطقتي السيدة زينب ومرج السلطان .

سي : الا توجه تهم رسمية الى المعتقلين ؟

ج : كلام مع أن الدستور السوري ، الذي اصدره الاسد نفسه عام ١٩٧٢ يحظر اعتقال اي
مواطن لفترة تتجاوز ٢٤ ساعة دون توجيه تهمة قضائية اليه ، ويمنع دخول بيوت المواطنين
الا لمثل النيابة العامة ، يصاحبهم ممثل عن الهيئة الادارية في الحي او المنطقة ، على
ان يتلو بصوت مسموع ومفهوم عليهم التهمة الموجهة اليهم ، ويسلموا نسخة مكتوبة عنها ،
ويعطوا حق تعيين محام لهم يختارونه بانفسهم . هذا كله لا يعمل النظام به ، علما بأن
القانون السوري يعتبر الانتماء الى احزاب معارضة للنظام القائم جنحة وليس جريمة ،
ويحكم القضاء المعارضين ، اذا ما حكمهم ، بالحبس لمدة لا يجوز ان تتجاوز ثلاثة اشهر
او بغرامة مالية قدرها مائة ليرة سورية لا غير . اما النظام فانه لا يوجه تهمة الى احد ،
بل يتحدث في خطابه السياسي عن نمطين من المعارضين : مجرمون (الاخوان المسلمون
وحزب البعث العراقي) ومضللون (احزاب التجمع الوطني الديموقراطي ، الذي تأسس
عام ١٩٨٠ ، وضم الحزب الشيوعي السوري ، وحزب الاتحاد الاشتراكي العربي ، وحزب
العمال الثوري ، وحزب البعث الديموقراطي العربي ، وبعض الاشتراكيين العرب . قال

التجمع فى بياناته بضروره التعدديه وبالتغيير الديموقراطى السلمى للنظام القائم ، واطلاق الحريات الفردية والعامه ، وإقامه نظام برلمانى واستقلال القضاء ... الخ ، وهو يلاحق منذ ذلك الوقت بلا رحمه (. عندما يعتقل احد ما ، فانه يرسل ، ان كان من الاخوان او من تنظيم البعث الموالى للعراق الى المحاكم الميدانية والفورية ، التى تشكّلها فروع الامن من ضباطها وتصدر بناء على اعترافات المتهمين احكامها او هو يرسل الى السجون باعتباره من المضللين ، حيث يقضى فتره مفتوحه ، قد تمتد لعقدين من الزمن ، حتى ان كان من الاعضاء الصغار فى المعارضة الديموقراطية .

س : ماهى هذه المحاكم الميدانية والثورية ؟

هى محاكم تشكّلت بامر من الاسد عام ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، تنتشر من مستوى كتيبه فى الجيش الى المحاكم الميدانية العليا . بذلك اعطى الاسد ضباطا برتبة رائد حق تشكيل محكمة ميدانية عسكرية ، واصدار احكام باعدام من يرون انه من اعداء النظام ، فكانت نتيجة مرسوم جمهورى كهذا تشكيل فروع عسكرية للتعذيب فى معظم وحدات الجيش ، ونشر الارهاب على كامل رقعه البلاد . اما المحاكم الفورية فهى محاكم امنية تتشكل فى فروع الامن من ضباطها ، تحاكم المعتقلين بناء على اعترافاتهم المنتزعة منهم بالطرق التى وصفناها وتعدمهم داخل الفرع نفسه ، لان احكامها واحكام المحاكم الميدانية غير قابلة للطعن او للنقض او للاستئناف .

س : اما زالت هذه المحاكم قائمة ؟

ج : بطبيعة الحال ، وان كان عملها قد تقلص بعد القضاء على « العصابه » .

س : باسم ماذا يسجن النظام خصومه ؟

ج : باسم امن البلاد والاحكام العرفيه المفروضه على سوريا منذ ٨ آذار عام ١٩٦٣ . اما مبررات القمع فتختلف من حاله لآخرى . اذا كان النظام متخاصما مع الفلسطينيين اتهم خصومه بانهم من العرفاتيين . واذا كان فى عراك مع المصريين ، قال ان خصومه عملاء للسادات او لمبارك . وبما انه على خلاف « استراتيجى » مع العراق ، فان « العماله لنظام صدام الفاشى » هى تهمة دائمة توجه دون انقطاع الى سائر خصوم السلطه ، وان كانوا من غير المؤيدين للسلطه العراقيه ، بل ومن المعادين لها . يقول خطاب النظام العام ان المعارضه تجند فى صفوفها قسما صغيرا من اناس يعملون بايحاءات خارجيه ، لذلك يستحقون الاعدام اذا ما حملوا السلاح ، والموت البطى ان هم اكتفوا بالمعارضة

السياسية ، لان هؤلاء واولئك يعارضون نظاما فى « حالة حرب مع اسرائيل » ، يدافع عن الوجود « القومى » لبلاده ضد الاخطار الخارجية ؛ يتعرض لمعارضة سياسية تربكه ولمعارضة عسكرية تضعفه ، وعليه ان يرد اذن على خصومه ردا يتفق ومستوى الخطر النابع من هذا « الصراع الوجودى » ، وان يجعل بالتالى من القمع سياسه ثابتة له ، سيما وانه لا يقيم اعدادا كبيره من شعب موال له ، بل يركز قمعة على اقلية سياسية او مسلحة ، تتعامل مع العدو العربى وتقوى مواقع العدو الاجنبى ، كما يقول الخطاب الرسمى . من جهة اخرى ، فان الاحكام العرفية المفروضة منذ قرابه ثلاثين عاما على البلاد تبرر بدورها بوجود سوريا فى حالة حرب مع « العدو الامبريالى - الصهيونى » . لا يجيب النظام بالطبع على السؤال المتكرر ، الذى يطرحه ابناء سوريا : هل يجوز فرض الاحكام العرفية على بلاد حاربت خلال السنوات الثلاثين الماضية اياما معدودات ، بينما القانون السورى يمنع فرضها الا فى حالات نشوب الحرب الفعلية او وقوع كوارث طبيعيه لا تستطيع الحكومة مواجهتها بالصلاحيات العادية المعطاه لها ؟ لماذا لا تقضى فى اسرائيل حالة الطوارئ الا فى اوقات الحرب الفعلية ، مع انها اقل عددا من سوريا ومحاطه بالعرب من جميع الجهات ؟ لماذا يتعلل النظام « بالحرب » مع اسرائيل ليفرض حاله من الحرب الداخليه ضد الشعب السورى ذاته ؟ للاجابة على اسئلة الشعب ، نذكر ما قاله الاسد فى اجتماع للقياده القطريه عام ١٩٨٠ ، حين نوقشت مسأله الغاء الاحكام العرفيه : اذا الغينا الاحكام العرفيه ، اضطررنا لترك الحكم خلال اربعة وعشرين ساعة .

س : كيف يلاحق النظام السورى خصومه ؟

ج : عندما يقرر الرئيس ، بناء على تقارير تصله من اجهزة الامن او على تقديراته السياسية الخاصة ، شن حملة اعتقالات ضد حزب من الاحزاب او جماعة من الجماعات ، فانه يدعو مستشاريه الامنيين لاجتماع معه ، وعلى رأسهم اللواء على دوبا ، رئيس شعبة المخابرات العامة فى الأركان العامة (المخابرات العسكرية) ، يبحث معهم خلاله الجوانب المختلفة للموضوع ، ويشرح لهم حدود الحملة وابعادها واغراضها والقصد منها ، ويحدد الفترة الزمنية التى سيطالب اليهم القيام بالحملة خلالها (تتراوح عادة بين ثلاثة وستة اشهر تاليه للاجتماع) . يطرح مستشارو الامن اسئلتهم على رئيسهم ، ويقدمون موجزا عما فى ملفاتهم من معلومات حول تحركات الحزب المعنى ، واماكن انتشاره فى مختلف القطاعات والمناطق ، ويشرحون مآلديهم من ملاحظات حول العلاقات التى نسجها مع هذه الجهة او تلك ، ومدى قوتها ومعناها بالنسبة لامن البلد الداخلى وعلاقاتها الخارجية ... الخ .

بنهاية الاجتماع التداولي ، تشكل فروع الامن المكلفه بملاحقة التنظيم لجنة تنسيق عليا من مندوبيها تكون رئاستها عادة للفرع الامنى الاكثر معرفة بالتنظيم ، تشرف على عمل لجان جمع المعلومات واستكمال الملفات والمطاردة والتحقيق . تضع لجنة التنسيق خطة تفصيليه لاختراق التنظيم المعنى ، وجمع اكبر قدر من المعلومات عنه . فتبدأ بمراقبة من تتوفر لديها معلومات عنهم من اعضائه مراقبه دقيقه ، تستخدم فيها سائر انواع التقنيات الحديثه كاجهزه تسجيل صغيره تعمل بالليزر ، الى جانب الطرق العاديه فى المراقبة ، التى تجعل من رجال الامن باعة متجولين للخضار ، وباعه اوراق اليانصيب ، وجماعات بحث احصائية ، وسائقى سيارات تاكسى ، وعمالا فى مؤسسات الكهرباء والمياه والهاتف ، وموظفى ضريبة دخل ، وماسحى احمديه ... الخ . اخيرا يراقب جهاز الامن هواتف اعضاء التنظيم ، ويستأجر شققا مقابل بيوتهم يستعملها فى مراقبه الداخلين اليها والخارجين منها طيله اربع وعشرين ساعه ، وفى تصوير الذاهبين والغادرين وتسجيل ما يقولونه داخل البيوت . بدهى انه بمقدار ما تتجمع المعلومات من داخل التنظيم وخارجه ، بقدر ما تتقدم المراقبه وتتخذ طابعا نوعيا متقدما ، وتتركز على رؤوس التنظيم ومسؤوليه الكبار وعلى مراكز قيادته ... الخ

خلال مرحله جمع المعلومات هذه ، يعتقل الامن بعض اعضاء التنظيم السابقين ويحقق معهم تحقيقا دقيقا وصارما ، اما لمعرفة اكبر قدر من المعلومات عن التنظيم ، او لتجنيدهم وادخالهم اليه من جديد . مثلما يعتقل نشطاء من التنظيم نفسه يعيشون فى مناطق طرفيه كى لا يثير اعتقالهم الكثير من الانتباه . ويكون اعتقالهم لفترة قصيرة فى العادة تصاحبها اشاعات تزعم انهم اعتقلوا لاسباب غير سياسيه ، كى لا ينتبه التنظيم الى الغرض الحقيقى من الاعتقالات ويتخذ احتياطات ما . بل ان الامن قد يعتقل اعضاء من تنظيمات ليست مستهدفة بالحمله القادمة ، اما لأن لهم صلات ما مع اعضاء فى التنظيم المعنى ، او لانهم يستطيعون اقامه علاقات كهذه ، تفيد الامن ان هو جندهم فى صفوفه ودسهم داخل التنظيم المعنى ، او لتضليل التنظيم وطمأنته الى انه ليس مستهدفا بأيه ملاحقه خاصه . تستمر حمله استكمال الملفات ثلاثه اشهر عاده ، توضع اثناءها خطه الملاحقه على ضوء تعليمات القيادة (تسمى لغة السياسة السلطويه رئيس الجمهوريه القيادة السياسيه) ، وجوهرها تسديد ضربه ماحقه الى الكادر القيادى الذى هو الجهاز العقلى والعصبى للتنظيم ، تصيبه بشلل تام ، وتفقد التنظيم قدره على الحركة اورد الفعل ، وتجعل اعضاءه كما مهملا عاجزا عن القيام بأى شئ يمكن التعامل معه فى مرحله لاحقه بالطريقه التى تحلو للامن . لذا يوضع تصنيف دقيق للتنظيم المعنى ، يحدد تراتباته الهرميه ، ويعين نشاطاته ونقاط قوته وضعفه ويقرر مراحل الضربه

واسماء وصفات من ستصبيهم الموجة الاولى من الاعتقالات وما هو مطلوب من التحقيق كشفه ، وكذلك اسماء الموجة الثانية من المعتقلين ، ان كان ثمة موجة ثانية ، وطريقة التحقيق معها ... الخ ويسبق الحملة الفعلية على التنظيم حملة من الشائعات ضد سياسته وقادته تتهمه بمختلف انواع التهم ، صحيحة كانت ام باطلة ، وعلى رأسها العداء للعلويين ، بحجة ان التنظيم طائفي ، وتهمة التعامل مع العراق او عرفات او الاميريكيين او الاسرائيليين . من امثله هذه الحملات الكراس الذى اصدره عضو المكتب السياسى السابق فى الحزب الشيوعى السورى (المكتب السياسى) يوسف نمر ضد حزبه السابق قبل الاعتقالات التى تعرض الحزب لها عام ١٩٨٠ بفترة قصيرة ، ودعا فيها الى وحده الحركة الشيوعية السورية بمختلف فصائلها عدا ما اسماه « عصابة الترك » (وهو وصف اقتبسته منه السلطة السورية فيما بعد) التى خانت الشيوعية والوطن وتعاملت مع نظام بغداد والاخوان المسلمين (كررت السلطة التهم ذاتها فيما بعد ، لكنها عجزت الى اليوم عن نشر اية وثيقة او اعتراف يثبتان صحة تهمها ، مع أن المئات من قادة الحزب واعضائه فى معتقلاتها منذ عشرة اعوام) ثم اتضح ان يوسف نمر كتب كراسه بالتعاون مع الرائد هيثم الشمعة ، المشرف في فرع الامن الداخلى على شؤون الحزب الشيوعى السورى (المكتب السياسى) .

عندما تستكمل الملفات وتضوع الخطط ، يرفع الامر للرئيس مع مقترحات وبدائل ، فيجتمع هذا من جديد مع مستشاريه الامنيين ليدقق معهم بعض الامور المتعلقة بالحملة المزمعة ، قبل ان يصدر ، فى يوم يكون فى العاده قريبا ، امر البدء بالحملة . عندئذ يتم اعتقال قيادة التنظيم المركزية وقياداته الفرعية فى وقت واحد وساعة واحدة ، وتنصب التحقيقات الاوليه على استكمال معلومات الامن حول قيادات ومخابئ احتياطية او بديلة يمتلكها التنظيم . بعد اعتقال القيادات يبدأ اعتقال النشطاء من اعضاء التنظيم العاديين ، مع ان الامن يفضل ان لا يكون عدد المعتقلين كبيرا ، كى لا يخلق الانطباع بأنه يخوض معركة داخلية ، وتدحض اطروحة النظام القائلة : ان الشعب يقف مع قياده ، باستثناء قلة من المضللين والمنحرفين لا يعتد بها .

باعتقال القيادة تبدأ عملية تصنيف لاعضائها واءضاء الحزب تلعب دورا هاما فى سير التحقيقات . فيقول رجال الامن للمعتقلين انهم ليسوا ضد حزبيهم او تنظيمهم بل ضد انصار التشدد والمعارضة الهوجاء فيه ، الذين يقودون الحزب نحو معارك خاسرة لا مصلحة له فيها ، ويتحالفون مع انظمة او سياسات مناوئة لخطه السياسى ووجوده ذاته . وهو ما يثبت انهم عملاء لهذه الانظمة لا يابھون لمصير حزبيهم ، الذى يجب على اعضائه انقاذه منهم وتحرير ارادته من تسلطهم . عندئذ يعلن الامن استعدادده لمساعدتهم . هكذا يقدم الامن نفسه كقوة تريد مساعدته

الحزب الحقيقي على التخلص من قياده تتسلط عليه ، وليس كقوة تقمعه وتقتضى لى نشاطه وتعرض على وجوده . وهو يتابع اثناء التحقيقات ، ومن خلال المعلومات التى حصل عليها فى المرحلة السابقة للحمله الامنية حول مختلف قيادى واعضاء التنظيم ، رسم التلاوين الداخلية للتنظيم المعنى ، بغرض فرطه وتشجيع انشاء قيادة بديله « للقيادة المضلله ، المتشدده ، المتحكمة به » لذلك تتناسب درجة التعذيب والاكره خلال التحقيق مع درجة التمسك بخطر التنظيم المعارض وقيادته . فاذا كان المعتقل مخلصا لهذه القياده ، تعرض لتعذيب شديد وابقى لفترة طويلة فى اقبية فروع التحقيق ، حيث يعرضونه لمضايقات لا حد لها ، قبل ان يرسل الى سجون مشهوره بقسوه العيش فيها كسجن تدمر وسجن المزة وسجن امن الدولة فى كفر سوسه بدمشق ، حيث يعزل عن بقية معتقلي حزبه كى لا يؤثر فيهم اثناء الاعتقال ويحول دون رضوخهم للضغوط التى يتعرضون لها من الامن ، كى يغيروا مواقفهم . اما اذا وجد الامن فيه ضعف وميلا الى الانفكاك عن قيادته وخطها ، فانهم يقلعون عن تعذيبه ، ويوهمونه بان الغرض من اعتقاله كان التماور معه فى ظروف مناسبة ، وانه يستطيع التحرك بحرية فى اطار المعتقل ، ليتحدث الى رفاقه عن الحقائق التى اكتشفها او تعرف اليها خلال اعتقاله ، وليخرج معهم الى الحرية ويستأنف وياهم العمل الحزبى . هكذا يجد الحزبيون من اعضاء التنظيم معاملة حسنة ، بينما يتعرضون هم انفسهم للذل والهوان والتعذيب والتجويب ؛ فيميلون الى اعتبارهم اختراقا امنيا كان كامنا داخل الحزب ، مع انهم فى الحقيقة ليسوا كذلك .

ليس فى تاريخ سوريا بعد عام ١٩٧٠ حزبا سياسيا تعرض للاعتقال دون ان يتعرض ، فى الوقت نفسه ، لانشقاق ما ، سبق الاعتقالات او ترتب عليها (هذه الحالة الاخيرة هى الحالة الغالبة) . كما تعرضت الاحزاب الموالية للسلطة بدورها الى انشقاقات لم تتوقف ، وان كانت من اسباب اخرى سنعوذ اليها بعد قليل . اما اسباب الانشقاقات فى الاحزاب التى تتعرض للاعتقال ، فهى مساعى الامن ، المنصبه على خلق تيار مناوئ لقيادة الاحزاب بداخلها ، تمكنه من استلام القيادة بدلا عنها ، بحيث تنقلص قياده الحزب الشرعية الى مجموعه صغيره من السجناء ، يتم عزلهم فى احد السجون ، فيجهلون ما جرى لحزبهم ويجهلون ان رفاقهم تخلوا عنهم وتحولوا الى نقاد لهم ولخط الحزب الاصلى ؛ وانهم سيبقون فى السجن الى امد لا يعرفه الا الله والرئيس ، ولكن بصفتهم افرادا لا قادة لاحزاب تدافع عنهم ، « ضلوا » تنظيماتهم ذات يوم ودفعوها الى تشديد لا مبرر له ، فحررها جهاز الامن منهم وعزلهم فى السجون عقاب لهم على ما اقترفته ايديهم .

لا يعتقل الامن عادة جميع افراد التنظيمات المناوئة له ، وان عرف اين يكونون ومن يكونون ، بل يبقى باستمرار بعض الحزبيين طلقاء ، ليراقب من خلال حركتهم بقايا التنظيم ، وردود افعال اعضائه وجمهوده وانصاره على الحملة القمعية التى تعرض لها ، وليصطاد نشطاءه الذين قد يبرزون بعد الضربة الاولى ، ويتحكم بطريقة اعاده ترميمه . كما يجند من المعتقلين جماعات يعتقلها سرا ويطلق سراحها بسرعه شريطة ان تعود الى التنظيم ، بعد ان يأخذ عليها عهدا بالتعاون معه ويكلفها بمهام محددة بدقة ؛ او انه يكلف عناصر تعمل فى خدمته بمحاوله اقامه صلة مع من لم يتم اعتقالهم من التنظيم ، لتسرب اليه وتكشف اسراره وخباياه . اخيرا ، فان الامن يتعاون على نطاق واسع مع قيادات واعضاء من احزاب « الجبهة الوطنية التقدمية » ليحصل على معلومات حول الاحزاب المعارضة ، التى انشقت عن هذه الاحزاب او طرد اعضائها من صفوفها سابقا ، والتى قد توجد تقاطعات وعلاقات شخصية بين بعض اعضائها او كوادرها . فى هذه الحالة ، تمت احزاب الجبهة الامن بما لديها من معطيات ، وقد تعاونه مباشرة ، كما عاون كوادر من الحزبين الشيوعيين المواليين للسلطة ، حزب خالد بكداش وحزب يوسف فيصل الامن فى اعتقال بعض اعضاء المكتب السياسى فى مدينتى حلب واللاذقية عام ١٩٨٠ ، بأن ركب عناصر منهما فى سيارات الامن ليلا وذهبوا يدلونهم على بيوت واعضاء الحزب الشيوعى المعارض ، الذى يسميه اللسان الشعبى : المكتب السياسى . مثلما تعاون اعضاء سابقون من الحزب الشيوعى السورى (المكتب السياسى) مع الامن ، على رأسهم يوسف نمر ، الذى كان يتلقى اسماء المعتقلين على الهاتف من فرع الامن الداخلى او مكتب محمود الايوبى نائب رئيس الجبهة الوطنية التقدمية ، فكان يعطى تقييما سياسيا لكل واحد من المعتقلين ، وينص بتعذيب هذا والتخفيف عن ذاك وباطلاق سراح ذلك .

اذا نجح الامن فى شق الحزب المعتقل ، كفل وضعه تحت رقابته ، وحيده واستغله ضد اعضائه المعارضين للسلطة . فى هذه الحالة يواجه التنظيم المعارض صعوبات رهيبه ، غالبا ما تكون قاتلة . اما اذا اخفق الامن فى شق الحزب ، وهو امر لم يحدث الى اليوم الا فى حالة المكتب السياسى ، فان الملاحقات تأخذ طابعا هستيريا والتعذيب يكتسب طابع تصفية جسدية يذهب ضحيتها العشرات من اعضاء الحزب ، لان النظام يعلن حربا مسعوره على جميع من كانوا ذات يوم فى التنظيم ، ويبدأ باعتقال اشخاص لم يشاركوا فى اى نشاط حزبى منذ عشرات السنين ، ويعذبهم عليهم يدلونهم على طرف خيط يمسك به ، ليمسك عبره بالتنظيم او باحدى حلقاته . كما تراجع الاجهزة الامنية الملفات التى بحوزتها حول تاريخ التنظيم ، لتركيز انظارها على اوساط معينة تخضعها لرقابة مستديمة ، علها تصل من روى شبكتها الواسعة هذه

الى اصطلياد الاسماك القليلة ، التى ربما كانت ما تزال تسبح فى القاع الاجتماعى ، بعيدا عن عينيها وعن ضوء الشمس . فى هذه المرحلة ، يلجأ جهاز القمع الى اخذ رهائن ، فتمتلء السجون بهؤلاء المعذبين ، الذين غالبا ما يكونون من اطفال ونساء وشيوخ ، يحتجزون لسنوات طويلة لاجبار احد ما من اقاربهم على تسليم نفسه ، او بالاصح على العوده من الخارج وتسليم انفسهم ، وهو ما قد يعنى موته . والحقيقة انه يوجد فى قواويش السجون السورية ، ومنها على سبيل المثال المهجعان رقم ١١ و ١٢ من فرع التحقيق العسكرى بدمشق ، عشرات الاطفال والنساء ، بل ان بعض الاطفال ولدوا فى السجن ، اما لان امهاتهم كن حوامل عند اعتقالهن ، او لانهن حملن من السجنائين ، الذين يغتصبونهن كلما ساحت لهم الفرص او رغبوا فى ذلك . وقد روى سجين من اصل عراقى انه افاق ذات يوم فى قبو سجن الحلبوني بدمشق على صوت امرأه ترجو سجانها ان يعفو عنها لانها حامل توشك ان تلد ، وسمع صوت السجان يقول لها : الحامل الذ لانها تكون ضيقة . ثم سمع عذابات المرأة وهى تغتصب . ومن البديهي ان الرهائن من الاطفال لا يعرفون القراءة والكتابة ، ولا يعرفون ايضا اى شئ عن عالم الاطفال خارج السجن ، اذ لم يسبق لهم ان خرجوا منه او من زناياتهم . كما لا تعنى كلمات كالطيور والارانب والكرات والطائرات والسيارات والانهار والبحار والعصافير شيئا بالنسبة لهم ، فلم يسبق لهم ان راؤوها او لعبوا بها او معها .

سي : ما هى الشروط التى تتيح للنظام الانفراد بالمجتمع وقمعه الى هذا الحد غير المعقول ؟

ج : هناك شروط كثيرة سنذكر واحدا من اهمها ، هو بنية الحياة السياسية فى سوريا . فالسلطة السورية التى قامت فى السادس عشر من تشرين الثانى عام ١٩٧٠ ارست نفسها على قاعده سياسية واسعة ، شملت طيلة سنوات كثيرة القوى السياسية الفاعلة فى الساحة السورية ، التى دخلت فى « جبهة وطنية تقدمية » مع السلطة الجديدة ، ضمت جميع التلاوين ، الاحزاب السياسية غير الدينية ، وخاصة الاحزاب « الاشتراكية والقومية » ، باعتبار ان الحاجة الى ادخال الاحزاب والتيارات الدينية فى الجبهة لم تكن ضاغطة ، فهذه الاحزاب كانت ترتبط بعلاقة مباشرة خاصة بالعهد الجديد ، عبر الاسد ، الذى كان ، كما شرحنا فى مكان آخر ، يسعى لوضع يده على احزاب المجتمع السورى المنظمة ، التى رأى انها تمثل شرائح اجتماعية يجب احتوائها من قبل الطبقة الوسطى السياسة وطبقة الدولة من جهة ، ولإقامة رأى عام واسع مؤيد له يحل محل جمهور الاحزاب السياسى او المسيس ، والذى يشكل قوة شاعرية ضارية وواعية نسبيا ، من جهة اخرى .

هذه القاعدة السياسية الواسعة ، التي تضم الاحزاب فى مؤسسه رسميه هى الجبهة ، وتستدرج التيار الدينى والبرجوازية السورية الكومبرادورية الى علاقة سياسية منظمة مع رئيس الجمهورية ذاته ، بينما هى تستبعد الجمهور المسيس من العمل العام ، اتاحت للسلطة الجديدة استقرارا سياسيا لاشك فيه ، نقطة ارتكازه ربط الاحزاب بالسلطة وفصلها عن جمهورها وعن الفئات والشرائح الاجتماعية التى تدعى تمثيلها ، وتحويل الجمهور المسيس الى رأى عام يتلاعب به تجار غرف التجاره وشيوخ وزارة الاوقاف ، ويضعوه فى خدمة ارباب السلطة الجديدة . اذا تذكرنا ، اضافة الى ذلك ، ان ميثاق الجبهة يلزم الاحزاب بالامتناع عن العمل فى اوساط الطلبة والجيش ، وبالتقييد بالقرارات الصادرة عن مؤتمرات حزب البعث وبالمناهج المرحلى لهذا الحزب ، ادركنا ان قيام الجبهة الوطنية التقدمية كان غرضه الغاء الحياة السياسية ومنع الاحزاب بما هى تكوينات سياسية مستقلة ، ودمجها بحقل طبقة النولة دمجا منهجيا يمنعها من الانفكاك عنه ، بعد ان كان دمجها فى الماضى مقتصر على مستوى عملى فضفاض ، يمكنها العوده عنه . فى مقابل هذا الالغاء او اللاحاق الفعلى للأحزاب السياسية بحقل طبقة النولة السياسى وخاصة منه اجهزة الامن ، وعدت السلطة باشتراك قيادات احزاب الجبهة فى القرارات السياسية وفى مغامرات النظام ، ثم سحبت وعدها بالشراكة السياسية وابتقت على منافع صغيرة كسيارته عضو القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية (مرسيدس ٢٨٠) وسيارات المرسيدس التى يمنح نواب الاحزاب الجبهويه رخص استيرادها (مرسيدس ٢٣٠) ، وعددها بالنسبة لكل حزب من احزاب الجبهة سبع سيارات يستوردها « ممثلوا الشعب » ليبيعوها ويروحوها بضعة مئات الالف الليرات . اما العلامات الدالة على وجود هذه الاحزاب فى الحياة العامة فليس لها من اثر ، لان من الممنوع عليها اصدار صحف او فتح مكاتب او ممارسة ايه نشاطات بصوره علنية او الاعلان عن قيامها بنشاطات من اى نوع كان ، بل انها ما تزال احزابا غير قانونية الى اليوم ، لم تعطها السلطة تراخيص رسمية تجيز لها العمل الحر والعلنى ، اى القانونى .

بالغاء الاحزاب والحاقها بالسلطة ، والغاء الجمهور المسيس ، واقامة رأى عام غير مسيس مفاتيحه فى ايدى غرف التجاره ووزاره الاوقاف ، وحصر العملية السياسية بالمركز المقرر دون غيره ، وابقاء المعلومات بين يديه لا يحق لاي كان مشاركته فيها او الافادة منها ، تم عمليا وضع الاسس الكفيلة بالغاء الحياه السياسية ذاتها ، خاصة بعد ان تمت عسكره الحياة العامة . فى هذه الشروط راهنت السلطة الجديدة على منع نشوء احزاب بديلة للاحزاب المحتواه فى الجبهة ، مع انها لم تترك شيئا الا وفعلته لشيئها ، والتلاعب بتنقضاتها ، وتسريب عناصر

من المخابرات اليها او تجنيد عناصر منها تعمل فى خدمة المخابرات ، لانهاك هذه الاحزاب والقضاء على ايه صلة لها بالقاعدة الاجتماعية ، وسد اقنية الاتصال التى تشدها الى هذه القاعدة او الى الاحزاب الاخرى ، واخضاع هذه الاقنية لرقابة امنية مستمرة . لكن علاقة الاحزاب بالسلطة ادت الى انشقاقات عاصفة اجتاحتها جميعها ، قام فى اثرها حزبان او اكثر من كل حزب من الاحزاب ، علما بأن السلطة لعبت دورا مركزيا مع الانشقاق ، فهى التى حرصت بكداش على الانشقاق عن حزبه فى الثانى من نيسان عام ١٩٧٢ ، وهى التى نظمت انشقاق فوزى كىالى عن حزب الاتحاد الاشتراكى العربى عام ١٩٧٣ ، وهى التى شقت فيما بعد الحزب البكداشى واخرجت منه مجموعه مراد يوسف التى اتهمها بكداش بخدمة اميركا والعراق ، بسبب مطالبتها بأخذ مسافة فى موقف الحزب من النظام . كما لعبت السلطة دورا اساسيا فى شق حزب خالد للمرء الرابعة ، عندما اخرجت يوسف فيصل منه ، بعد ان تعالت الاصوات البكداشية الناقده لسياسة السلطة ، ولاح فى الافق شبح الخلافات بين السلطة السورية والسوفييات . اخيرا ، فان السلطة هى التى رتبت انشقاقات الاتحاد الاشتراكى التالية ، التى جعلت كل اثنين من اعضاء الحزب الستة يشكلون تنظيميا خاصا ، وجد له مكانا فى الوزارة والبرلمان والجهة . من الامور الواجبة الذكر فى هذا السياق ما قاله الاسد لخالد بكداش عام ١٩٧٣ ، حين حاول مصالحته مع الدكتور الاتاسى ، امين عام الاتحاد الاشتراكى العربى ، لاعادته الى الجبهة التى كان قد انسحب منها . قال الاسد : عندما اسسنا الجبهة كنتم اربعة احزاب ، اما اليوم فانتم ثمانية احزاب ، وان يكون بعيدا اليوم الذى ستصبحون فيه اثنان وثلاثون حزبا ... وهكذا . ان حزب خالد بكداش نفسه انقسم خلال خمسة عشر عاما اربع مرات ، وكان قد نجح فى تفادى الانشقاقات طيلة قرابة خمسين عاما ، عاش خلالها على حملات التطهير المتكرره .

باحتواء الاحزاب فى السلطة خسرت جميعها طابعها الاصلى وتحولت الى احزاب سلطوية متطابقة فى « بناها وطبائعها وبرامجها وجمهورها » ، تستمد شرعيتها ومبررات وجودها من علاقتها باجهزة ومؤسسات رسمية خلقت بالاصل لمعارضتها ، مع انها ليست ، فى الوقت نفسه ، جزءا تكوينيا منها ، لان هذه الاجهزة والمؤسسات لم تسمح لها بالدخول اليها ، وانما ابقته مجرد تكوينات هامشية ليس لها من قيمة بذاتها ، لكنها ذات قيمة كبيرة بالنسبة للسلطة ، لكونها تخلق وهم التعددية فى نظام يقرر اموره مركز زمامه فى يد شخص واحد او مجموعه جد قليلة من الاشخاص ، لا يخضع لايه رقابة او محاسبة او مسائلة قانونية ، بل يخضع كل من هم خارجه لرقابته ومساءلاته ؛ ولانها احاطت سلطة لها هذا القدر من الفردية

والصلاحيات بتشكيلات سياسية متنوعة شكلت نطاقات حماية لها ، فاثارت لدى الشعب الاحساس بانه دون تعبير سياسى ، متروك لقدرات تتكاثر فيه جميع القوى السياسية المندمجة فى السلطة الطغيانية المتحكمة به ، بينما هو وحيد يفتقر الى اية وسيلة من وسائل الدفاع عن نفسه وحياته ومصالحه . فى عام ١٩٧٠ ، عقد الاسد اجتماعا للقيادة القطرية تحدث فيه عن رؤيته السياسية ، فقال ان احزاب سوريا تطلعت طيلة تاريخها نحو هدف واحد هو الالتحاق بالجهاز الادارى للسلطة ، رغم انها كانت تغطى رغبتها هذه بصراخ مسعور حول عزيمتها القيام بثورة تقلب الاوضاع رأسا على عقب . بل ان هذه الاحزاب تحدثت عن الثورة بسبب عجزها عن الالتحاق بجهاز السلطة الادارى واعتقادها ان صراخها سيخيف الحكام وسيقنعهم بالحاقها بهم . نحن ، قال الاسد ، سنلحقهم بجهازنا الادارى (بالسلطة الشكلىة) وسنفيد منهم فى احتواء الحياه السياسية داخل السلطة ولصالحها ووفق رؤاها ، مقابل الحاقهم بسلطة لا تقدم شيئا فى سياسة الدولة ولا تؤخر . بالمقابل ، سيبقى هناك على الدوام بضعة مئات من اصحاب الاوهام الذين يعتقدون ان الدنيا تسير بالمبادئ والمثل العليا . هؤلاء ، سنحاول شراءهم بالمال او بالسيارات او بالبيوت او سنورطهم سياسيا ، فان نحن اخفقنا فى تحييدهم ، ادخلناهم الى السجون ليموتوا فيها .

س : ماهى فلسفة القمع ، ان كانت له فلسفة ؟

ج : توضح الفقرة السابقة ان القمع يتم بجماع قوه السلطة ، التى احتوت تعبيرات سياسية كانت تعبيرات عن المجتمع فى يوم من الايام ، وبالتالي فان القمع لا يقتصر على اعمال الاجهزة المتخصصة المكلفة به ، بل هو يتعدى اجهزته الى الدولة بأسرها . ولا يقتصر على الافعال الجزرية او الاكراهية المنصبة على خصوم النظام ، بل يصل الى سائر مجالات أنشطة الدولة التى هى أنشطة قمعية تختلف طبيعتها باختلاف الحقل الذى تمارس فيه ، فتسمى تارة أنشطة اجتماعية او سياسية او ايدولوجية او ثقافية ... الخ ، مع انها فى جوهرها أنشطة قمعية بالمعنى الواسع ، الذى جوهره احتواء المجتمع فى السلطة ، والغاؤه او الحد من وجوده وتأثيره لصالح وجودها وحده .

الى جانب هذه الممارسات القمعية ذات الاسماء المختلفة ، توجد فلسفة سياسية للقمع ، يعلنها النظام بصورة شبه يومية ، ويطلق عليها صفات تحسينية كثيرة ، لارتباطها بشخص رئيسه المعصوم ، وبالمركز التقريرى الضيق المحيط به . تقول هذه الفلسفة ان الرئيس وحده اقدره على رؤية اللوحة العامة والكاملة للحياتين الداخلية والخارجية لسوريا والبلدان المحيطة

بها ، فهو الشخص الوحيد الذى يجلس فى القمة من مركز القرار ، حيث تتجمع كميات شاملة وتفصيلية فى الوقت نفسه من المعلومات ، يفتقر اليها جميع المهتمين بالشأن العام والعاملين فى حقل السياسة . ينفرد الرئيس ، لهذا السبب ، برؤية الصورة الحقيقية للوضع ، عامة كانت ام جزئية ، وينفرد فى قدرته على اتخاذ قرارات صحيحة تراعى جميع المعطيات الفعلية لمشكلة من المشاكل . اخيرا فانه ينفرد فى قدرته على وضع السياسات الصحيحة والاستراتيجيات المناسبة للبلاد ، لكونه الشخص الوحيد المطل عليها من عل ، وصاحب النظرة الشمولية الوحيد فيها . هذا يعنى ان ما يراه الآخرون يكون اما جزئيا او ناقصا او مشوها ... الخ ، وان قدرتهم على التصدى للمشاكل هى بدورها جزئية او ناقصة او مشوهة . ويعنى ان اى تدخل لهم فى السياسة العامة للبلاد او فى المجالات التى يفتقرون بالضرورة القاهره لمعلومات حولها ، بحكم الموقع الذى يحتلونه فى المجتمع او فى الهرم السياسى للسلطة ، قد يشوش رؤية الرئيس ، وقد ينقل احكاما نابعة من حقل جزئى ، قد يراه المعنى بحكم موقعه فيه ، كمدبر المعمل مثلا الذى يدلى بآرائه حول معمله ، الى ميدان عام ، هو الميدان الذى يخص الرئيس وحده ، فيسبب عن غير قصد او عن تصميم مسبق الاذى للبلاد والارياك للقياده السياسيه (اسم الرئيس فى لغة السياسة السورية) . ان حل هذه المشكلة هو امتناع جميع المواطنين والاحزاب عن الادلاء بأى رأى يمس الحياه العامة ، واحجام جميع المواطنين والاحزاب عن التعاطى مع قضايا تتجاوز دائرتهم الشخصية القريبة والضيقه ، شريطة ان يتعاطوا مع هذه القضايا بامر من مركز القرار وليس بمبادرة ذاتيه ، لان ذلك قد يطرح على الرئيس مشاكل فى غير الوقت المناسب ، فيربكه او يشوش رؤيته .

ليس من حق الاحزاب اذن اتخاذ مواقف حول قضايا عامة ، وليس من حق الاشخاص اتخاذ مواقف حول القضايا الخاصة ، فالاحزاب كالأشخاص محكومة ، بالضرورة وبحكم موقعها ذاتي ، بجزئية معارفها وبجهل الحقائق والميل نحو استنتاجات مغلوطة تمس مجالات لاعلاقة لها بها ، فهل هناك ما هو أكثر من هذه الفلسفة القمعية تبريرا للقمع ، وهل هناك فلسفة تجعل أكثر من هذه الفلسفة القمعية ايديولوجية معلنة للسلطة ، وهل هناك فلسفة تشخصن السلطة أكثر من فلسفة القمع الاسدي التي تؤدلج حرمان الاحزاب السلطوية والمواطنين من حقهم فى الادلاء بآرائهم ، بحجة انهم ليسوا جديرين بمعرفة الحقيقة او حتى برؤيتها وتكوين آراء صحيحة حولها ؟

س : بمثل هذه « الفلسفة » تعد جميع الآراء ممنوعة ، اليس كذلك ؟

ج : بطبيعة الحال ، عدا الآراء الجزئية التي تتعلق بمجالات محدودة من الحياة العامة ، التي يدلى بها صاحبها أو ينشرها بناء على طلب الرئيس أو أحد من ممثليه . عندما تكتب جريدة ما آراء حول القضايا العامة على لسان هذا المفكر أو ذاك أو هذا الحزب أو ذاك ، فإنها تتجاوز حدودها . أما عندما يكتب حزب موال مقالة حول الوضع في أحد المصانع يقترح فيها إصلاح بعض الخلل ، فإنه يمارس تقريبا أعماله وما هو منتظر منه ، أن هو أحسن اختيار اللحظة المناسبة لقول ما يريد قوله . هذا هو المسموح به . فإن أنت تعلت بأن الرأي المعبر عنه ليس ملزما لأحد ، وأنه ليس من الضروري أن ينتج عنه ضرر ما ، أجابك محدثك : ليس ثمة من مجال للخطأ في فكر أو أعمال القيادة ، فما حاجتنا إلى الاجتهاد إذا كنا قادرين على معرفة الحقيقة ومعرفة كيفية الوصول إليها ، بحكمة « القيادة » وبعد نظرها وشمولية نظرتها ؟ لماذا نجتهد ، إذا كنا نعرف منذ البداية أن اجتهادنا لن يفيد ولن يفيد ولن يعتد به ، لصدوره عن جهة تجهل معطيات الحقيقة ؟

من الطبيعي أن السلطة تعرف ما ترمى إليه فلسفتها : أنه ليس قرز الخطأ من الصواب والتمسك بهذا الأخير وحده ، بل منع التفكير بجعله جريمة ضد أمن الدولة . فالسلطة تعرف أن الخطوه الأولى على طريق تحرر سوريا من وضعها الراهن ستتم على صعيد الفكر ، من خلال جهد عقلي جبار سيبدله أفراد ينتمون إلى نخبة مفكرة ، يضع الاسس الأولى لمعرفة نظرية وعملية تعيين الطبقة الوسطى الاجتماعية ، بدرجة أولى ، على العودة إلى ميدان الحياة العامة بحقل سياسى مستقل عن حقل السلطة ومعاكس تماما له ، يتسع لسائر الطبقات الاجتماعية التي تم تهميشها وسحقها تحت اقدام طبقة الدولة العليا في السلطة المرسمة . تعلم السلطة أن تكون هذه النخبة محال دون قدر معين من حرية التفكير والتواصل ، وحرية الوصول إلى معلومات ومعارف ضرورية تكون قواسم مشتركة بين أعضائها ، ينقلونها إلى الهيئة الاجتماعية التي تحتاج إليها في تحررها ، وخاصة منها الطبقة الوسطى الاجتماعية ، عبر اقنية وجسور معينة ، يجب أن تكون قائمة بين هذه النخبة ومجتمعها . لذلك تحاصر السلطة بنظريتها وممارساتها القمعية تشكل هذه النخبة ، وتحول دون وصول المعلومات إليها واكتسابها لأي قدر معقول من المعرفة الضرورية لعملها ، مثلما تحول دون تفاعل أعضائها فيما بينهم ومع مجتمعهم ، بأن تغلق اقنية اتصالها معه وتجعل التفكير والاتصال بالمجتمع جريمة ضد « أمن الدولة » ، علما بأن هذه النخبة قد توجد داخل حزب أو مجموعة أحزاب ، وقد تكون مستقلة اليوم عن الحياة السياسية ذاتها وعن منظماتها .

بهذا المنظار يغفو التفكير جريمة كبرى ويعد المفكرون العضويون الملتزمون بالمصالح العليا لمجتمعهم ، اعداء الداء « للنظام العام » وللسلطة المرسمة ، وتحول طاقات المفكرين العقلية والمعرفية الى شرط لازم لتحرر مجتمعهم ، والى ديناميت يتهدد السلطة المرسمة . ومن يراجع علاقة السلطة بالثقافة بالمتقنين العضويين سيجد انها سعت دوما الى معاملتهم بالطريقة التي وصفها الاسد ، فهم اما فى السجون او فى المنافي ، بينما اشباه المتقنين غارقون فى امتيازات لا يستحقونها ، تعطى لهم تعويضا لهم عن الدور الذى كان يجب عليهم القيام به من اجل تحرر مجتمعهم . ولقد سلك النظام سبيلين مختلفين الى افساد المتقنين وتخريب دورهم : الاول قام على الحاق الثقافة بالسياسة ، وعلى اعتبارها تابعة تبعية مطلقة لها ، تستمد معاييرها منها وتقاس بمقاييسها ، فصارت الثقافة تعنى اية معرفة تخدم سياسة السلطة ، سواء كانت معرفة صحيحة ام مجموعة من الترهات والاضاليل . وصار المثقف هو ذلك الشخص الذى يعرف كيف يقدم صياغات ثقافية لما اسموه « خط القيادة السياسية » ، الذى يحدده العارف الوحيد والمثقف الوحيد السيد رئيس الجمهورية . اما الثانى فهو تحويل الثقافة الى عمل اعلامى ، وتحويل المعرفة الى عملية تطويل وتزوير في وسائل الاعلام ، غرضها قتل المحاكمة العقلية الصحيحة والحس السليم لدى المواطنين ، والغاء ملكة النقد لديهم واحلال ملكة الامتثال الفكرى حيال النظام فى محلها . لهذه الغاية غدا التفكير ممنوعا ، واقلعت البلاد عن انجاب رجال فكر وثقافة جديدين ، وخلت الصحافة من مقالات فكرية خلوا شبه تام ، وتم تعويض المجتمع عن ملكة العقل بقرص الشعر ، نظم القوافى ، فكثرت الشعراء الذين لا معنى لشعرهم ، وكثرت تجرؤ الجهلة على الثقافة والابداع والمعرفة ، الى ان ظهر جيل من الغلمان لا يتجاوز المنتسبون اليه العشرين من العمر ، لبعض افرادهم كتب عديدة فى مواضيع مختلفة ، فى رأسها قرص الشعر . وحلت محل المعالجات الجدية الصادقة لقضايا الواقع بهلوانيات « الصور الطوه » ، التى موضوعها الحياه الخاصة لبعض مخرجى السينما المرضى نفسيا والتافهين ، الذين لم يفعلوا شيئا فى حياتهم ومع ذلك فقد وجدوا الجرأة على سرد قصص حياتهم الشخصية التافهة على شاشات السينما ، يشجعهم على ذلك نظام اقلقته افلام ممتازة ، عالجت بسويه فنيه عالية (كفىلمى « حادثة النصف متر » و « وقائع العام المقبل » لسمير ذكرى ، و « نجوم النهار » لاسامة محمد ، و « ليالى ابن آوى » لعبد اللطيف عبد الحميد) مشاكل جديه يعانى المجتمع السورى منها كالظاهرة العسكرية تارية واثارها على الحياه العامه ، القمع وجذوره فى واقع سوريا الاجتماعى والحياتى ، والنتائج الكارثية التى تترتب عليه بالنسبة للمجتمع .

لقد منع الفكر اذن ، وحلت السياسة والايديولوجية محل الثقافة . وانزوى الرسامون الكبار ، من اصحاب الرؤى والهموم الحقيقية والمواهب الصادقة فى الظل ، ليحل محلهم المتعاملون مع الامن واعضاء الحزب والجبهة من كتبة التقارير . مثلما حل محل الغناء الاصيل نهيق منافق يمتدح السلطة ويمجد وحشيتها وعنفها ، وينزل بالعلاقات الانسانية الى حضيض علاقات حسية محض جنسية ، ترى فى المرأة كيانا شهوانيا يحيا للنكاح ، وليس كائنا انسانيا ساميا ومضحيا ، يحمل في نفسه انبل مشاعر الحب والعطف والكبرياء . لئن كان مطربو السلطة هؤلاء يفتقرون الى الصوت الحسن والاداء الجيد ، فانهم يتوفرون ، بالمقابل ، على مسدسات زودتهم بها دوائر الامن التى يعمل فى خدمتها ، يتباهون باظهارها تحت ستراتهم حين يبدؤون « وصلاتهم » الغنائيه . اخيرا فقد بذلت جهود هائلة لافساد الذوق العام للشعب ، من حيث الملبس والماكل ، فصار المواطن يجد المايونيز معروضا للبيع على قارعة الطريق ، بينما هو ينتظر على ابواب الافران ساعات طويلة لشراء الخبز لاطفاله (مؤخرا ، اخذت بعض فروع الامن تصادر المايونيز من لبنان كى تبيعه للمعتقلين ، الى جانب كريم نفث الشعر المستورد من فرنسا وايطاليا ، بينما يتصور هؤلاء المساكين جوعا ، لا يعرفون ما يفعلونه بهذا المعجون الاصفر ذى الرائحة الكريهة ، الذى اجبرهم سجانوهم على شرائه بالقوه ، ولا يدرون كيف يستخدمون كريم نفث الشعر ، وهم المنوعون من الخروج الى الحمامات واستخدام المياه) . بل ان افساد الذوق العام وصل الى نمط البناء ذاته فاصبحت المدن السورية « الحديثة » كتله من الاسمنت ، تقتقر الى ايه مساحات داخلية وتخلو من الحدائق والمنبتجات والاستراحات والاشجار والارصفة فى احيان كثيره ، وغدت بيوتها منخفضة السقوف وبنياتها متلاصقة الجدران ، يتكدس سكانها كالسردين فى علبه صغيرة وضيقة .

ان لفلسفة القمع غرض خطير اذن ، يتجاوز مجرد الدفاع عن تدابير « القيادة السياسيه » الى منع المجتمع من القيام بالخطوة الفكرية المعرفية الاولى ، الضرورية لخروجه من المأزق الذى اغرقه النظام فيه . لهذا السبب ، لا تربط السلطة منع التفكير بالسياسة او بالمعارضة ، ولا تقصر المنع على الفكر المعارض ، بل هى تمنع وتقمع جميع انواع المعرفة والتفكير ، ومن يقرأ الكتب المدرسية او الجامعية ، سيكتشف دون عناء كيف يربون الاطفال والشباب على الامتثالية والسطحية ، وكيف يوهمونهم ان بضعة صياغات عامة وسطحية هى مؤونه كافية لمواجهة العالم ، وانها هى العلم بعينه . من المميز فى هذا السياق ان النظام يمنع اى شكل من اشكال المعرفة العقلية ، ويحول بين المواطن وبين تنمية ملكاته العقلية والنقدية ، ليقينه ان اى حضور للفكر سيسبب له المتاعب ، وان المعرفه ، مهما كانت بعيدة عن السياسة ، ستجته ضده ان عاجلا او آجلا . لذلك فهو يلقي بالطلبة الذين حصلوا على ادنى العلامات في

البكالوريا الى كليات العلوم ، حيث الرياضيات والفيزياء والكيمياء والجيولوجيا ، ويشترط اعلى
العلامات لدراسه الطب والهندسة والصيدلة ، وينظر الى العلوم الانسانية نظرة من لا يرى فيها
علوما جديرة بالتعليم او بالمعرفة ، فيسلط عليها « اساتذة » جهلة بكل معنى الكلمة من امثال
« الفيلسوف » سليم بركات ، الذى يدرس الفلسفة الاوروبية الحديثة (القرن التاسع عشر)
والذى رد على مدرس فى قسم التاريخ يطالب بزياده ساعات تدريس التاريخ والحضاره
الرومانيه قائلا : كفوا عن هذا العبث . لقد عدت البارحة من بوخارست ، فلم اجد حضاره
رومانيه ولا من يحزنون ! .

فى الاونة الاخيرة انتقل النظام القمعى الى القيام بدراسات تحليل كمى ونوعى للمقالات
التي يكتبها الكتاب والصحافيون السوريون ، ليعرف ، من خلال المصطلحات والافكار التي
يستخدمونها ، درجة ولأنهم له وتشبعهم بايديولوجيته وعناصر خطوره فيما يكتبونه . وقد
استدعى بعض الكتاب والمفكرين الى اجهزه الامن ، حيث هددهم ضباطها بأشد انواع
العقاب ، ان هم لم يكفوا عن تبني بعض الافكار المطالبة بالديموقراطية بديلا للوضع
الراهنة . كما شرع الامن باعداد ملفات لكل كاتب معروف فى سوريا ، تمهيدا لابتزازه بما ربما
يكون قد كتبه او قاله فى الماضى ، مما يعاكس مواقفه الحاليه . من ذلك ما جرى قبل فتره
للمفكر والكاتب حافظ الجمالى ، الذي نشر فى جديده الحياه اللندنيه مقاله يطالب فيها
بالديموقراطية فى سوريا ، فزاره ضابط امن بعد حملة سباب عنيفة عليه فى صحف السلطة ،
وهدهد به باعاده نشر مقاله كان قد كتبها فى تأييد سلطه الزعيم حسنى الزعيم الدكتاتوريه عام
١٩٤٩ . (كتب الجمالى وغيره من كتاب البعث القدماء مقالات كهذه بطلب من زعيم حزبهم
المرحوم ميشيل عفلق ، الذين كان معتقلا آنذاك !) .

س : هل الكتاب والمفكرون والمثقفون هم العدو الوحيد للسلطه القمعيه ؟ .

ج : من حيث المبدأ ، هناك اعداء عديدون للسلطه القمعيه منهم الكتاب والمفكرون والمثقفون
العضويون ، والمناضلون السياسيون وجماهير الشعب عامه . فالكتاب والمفكرون والمثقفون
لن يغيروا الدنيا بافكارهم وحدها ، بل سيغيرونها من خلال الشعب ؛ اذا ما التقطها وأمن
بها وسار على هديها ، وخاصه منه النخب المتعلمة والقطاعات الواعيه والمستتيرة ذات
المصلحه فى التحرر من الوضع الراهن ، وخاصه منها العمال والفلاحين والموظفون
والضباط والجنود ... الخ او ما اسميناها الطبقة الوسطى الاجتماعيه ، التي نعتقد انها
الطبقة الوحيدة المرشحة للتصدي للوضع الراهنة ، والتي تركز السلطه قمعيه عليها .

تركز السلطة القمعية انظارها على المفكرين والمثقفين ، لتحول بينهم وبين وضع منظومة فكرية - معرفية هي شرط انعتاق المجتمع ، بقوة الطبقة الوسطى الاجتماعية بالدرجة الاولى . لنفترض ان نخبة ما بلورت منظومة فكرية ما نجحت في ايصالها الى شريحة من الشرائح الاجتماعية ، فما الذي تفعله السلطة ؟ . انها تتجه بقمعها الى الوسط الاجتماعي الذي يحتضن هذه النخبة ، لتنزل به اشد انواع الارهاب ، قبل ان تلتفت الى النخبة وتجتثها بالمعنى الحرفي للكلمة ، بوصفها اقلية معزولة افقدها قمع وسطها الاجتماعي الحاضنة التي كانت تحميها .

من هنا يمكن تمييز مرحلتين في القمع : مرحلة وقائية ينصب القمع فيها على النخبة ، ومرحلة تالية لهذه المرحلة الاولى او مصاحبة لها ، ينصب فيها القمع على الجمهور . اذا كانت المرحلة الاولى تقوم على منع تبلور نخبة بديلة ، فان المرحلة الثانية تستهدف اجتثاث العناصر والقوى التي قد تكون اصبحت بعدوى ما انتجته النخبة من افكار او سياسات ، عن طريق قمع وسحق الوسط الاجتماعي الذي انجب هذه العناصر والقوى . على ان يكون معلوما ان قمع المجتمع لا يعنى دوما تعريضة للارهاب الجسدي والمعنوي ، بل هو يتجسد غالبا في سياسات اقتصادية واجتماعية وثقافية وايدولوجية ... الخ تبدو بعيدة كل البعد عن القمع والارهاب ، لكنها تمكن السلطة من الامساك بجذور الحياه العامه ، وتتيح لها التحكم بها بطريقة تجعلها كتيمة تجاه تكون او تبلور نخب بديلة ، بحيث يضاف الى قمع السلطة الموجه نحو النخبة وضع مجتمعي يمنع بنيته ذاتها ، تبلور ونشوء نخبة كهذه او يحبط امكانية التفاعل المجتمعي الذي يترتب على تبلورها ، فتدور في فراغ يسهل على السلطة اصطيادها ، وقمعها ، وافسادها والتسرب اليها ، واثاره التناقضات بداخلها ، وشغلها بمشاكلها الذاتية التي تكبحها بدورها وتحول بينها وبين الوصول الى مجتمعها ، بأن تعكس اتجاه اقنية التواصل بينها وبين خارجها الاجتماعي ، فتحولها الى اقنية داخلية يقتصر الحوار والتواصل فيها على اعضائها وحدهم ، بوصفهم قلة معزولة وغير فاعله ، تتعاطى بقضايا لا يفهمها مجتمعها ، وتحدث لغة ليست لغة الشعب . وكان المطلوب ان تنعكس علاقاتها الداخلية المفتوحة على خارجها ، وان تكون اقنيتها الداخلية موصله الى المجتمع ، مفتوحة عليه ومسخرة له . في هذه الحالة ، تنعزل النخبة وتتلاشى شيئا فشيئا الى ان تختنق بوحدتها ومشاكلها وتختفى .

حين تفلح السلطة في عزل النخبة او تحول دون تكونها او تقضى عليها ، يبدأ عمل المبدأ الثاني من الفلسفة القمعية ، الموجه الى الهيئة الاجتماعية ، وفحواه اجتثاث السياسة من المجتمع ، لانها ستكون بالضرورة سياسة ديموقراطية ، وبالتالي اجتثاث جنور الديموقراطية الكامنه في المجتمع ذاته ، فذلك اقصر السبل نحو قتل النخب التي ينجبها وتجفيف الماء الذي

تسبح فيه . وقد ظهرت تطبيقات هذا المبدأ بكل جلاء في احداث ١٩٧٨ - ١٩٨٢ ، وخاصة في مدينتي حماه وحلب ، حيث تركّز العنف في الاعوام الاربعه المذكورة ، وطبقت السلطة فلسفتها القمعية وطورتها وعدلتها ، الى ان وصلت بها الى طورها الراهن ، حيث القمع سياسة شامله موجهة نحو المجتمع غرضها منعه من قبول ما يتكون فيه من نخب ، او ايصاله الى حالة يمنع هو نفسها فيه ، ببنيته وشروط وجوده ، تكون نخب كهذه . لهذا السبب ، بدأت السلطة سلسلة تضييقات اقتصادية - اجتماعية امتدت لتطال كل شئ من حياه الهيئه الاجتماعية وتركزت بالدرجة الاولى على معاشها بالمعنى المباشر للكلمة . فتدهورت الخدمات المعاشية والطبية والتعليمية وذوت القدرة الشرائية للقسم الاكبر من المواطنين واوشكت ان تتلاشى تماما ، وانهارت قيم العمل والحياة واختفت من التداول مفاهيم مفتاحية كالشرف والكرامة الشخصية والرحمة والاخلاص ، وكثرت القسوه والانانية والجشع والعدوانية ، وتضخمت الاسعار بسرعة تضخما لا مثيل له ، فاقلع الناس عن العمل ، واهملوا اراضيهم واملاكهم وانفسهم ، وتدنت الى الحضيض قيمة العلم والتفكير ، وغدا العقل عدوا لصاحبه ، وصار لقب « مفكر » او « منظر » يعد سبه في جبين من يطلق عليه ، حتى صار رجال الامن يلقبون المنحرفين اخلاقيا والحشاشين ... بلقب استاذ ، ويتهكمون على المثقفين باطلاق لقب « المنظرين » عليهم . بل ان الناس انفسهم صاروا يرون في العامل الشريف ، الذي يرفض الرشوه والفساد « حمارا » لا يساير وقته بل يسبح ضد تيار جارف يموت من يقاومه فقيرا ووحيدا . الى ذلك ، تفككت الروابط والعلاقات الاجتماعية ، وتحولت الى معايير غريبة عن مجتمع سوريا ، فاقلع الابن عن العناية باهله ، وادار هؤلاء له ظهرهم بدورهم وكثرت الحرائم كثرة لا مثيل لها ، وتحولت الحياه الى غابة تعج باناس يسيرون على جثة غيرهم من اجل الوصول الى ما يريدونه . وازدهرت في المجتمع فلسفة تبرر كل شئ ، معيارها الثراء الشخصي دون تطلع الى مصادرة ، والتسلط والقوة والتوحش كقيم جديدة لهيئه اجتماعية يقاتل افرادها من اجل النجاة بانفسهم ، مهما كان الثمن الذي يدفعه غيرهم او كانت الالام التي يعانونها . في هذا السياق كثّر اقتناء السلاح وحمله واستخدامه ، وصار من النادر وجود تجمع صغير ، مهما كان عارضا ومؤقتا ، الا وفيه بضعة اشخاص يحملون سلاحهم بشكل ظاهر ، ويتباهون باستخدامه في هذه المناسبة او تلك ، حتى صار المرء يسمع قصصا لا تصدق حول بيوت تم اقتحامها بالقوه واغتصاب نساءها بحضور ذويهم ، الذين اكرهوا على التفرج على ما يجري والمسدسات موجهة الى اصداغهم ، او طردوا من بيوتهم وامروا بالعودة اليها بعد ساعتين او ثلاثه ، والا جرهم رجال الامن الى الفروع واذاقوهم الليل ... واغتصبوا نساءهم . وهناك اسر كثيرة غادرت سوريا فرارا من هذا الوضع التوحشي الاعمى ، ولا زالت مدينة اللاذقية تتحدث عن الفتيات ، اللواتي لم ير اهلن وسيلة

لحفاظ عليهن من فواز ومحمد وهلال الاسد وعصاباتهم ، سوى الفرار بهن الى اليونان او تركيا او لبنان . لقد دفع المجتمع كله الى حافة منحدر خطير شرع ينزلق عليه نحو هاوية لا قرار لها ، فى الوقت الذى تمت فيه عسكرة الاقسام الاكثر تأخرا منه والاقبل اندماجا فيه ، لتمارس ضده بطشا وتوحشا لاهداف لهما سوى افقاده توازنه ومنعه من استرداد وعيه وتحسس جسديته ، المدمرة او المنهكة والمخربة . على كل حال ، فان الانقسام الاجتماعى ، الذى اصاب الشرائع والطبقات الاجتماعية الشعبية بالاهتراء ، ونزل بها الى درك الفقر والفاقة ، واخذ لدى الشرائع والفئات العليا شكل تغرب وجودى عن مجتمعاتهم ، التى ما عادوا ياكلون ما تأكله ويشربون ما تشربه ويحسون بما تحسه ، قد وضع اغلبية الشعب الساقطة فى قبضة شقاء لا تعرف كيف تخرج منه ، فاخذ الناس يتسابقون تسابقا فرديا على النجاة ، مهما كانت شروطه والنتائج المترتبة عليه ؛ كما اخاف الاقلية على امتيازاتها ، وجعلها تحافظ على الوضع القائم بقوه السلاح ، ويشحن المجتمع بالحرب الاهلية والقمع ، تستخدمهما ضده وقائيا فى حالات خنوعه ، وعمليا عندما يفكر بالتمرد عليها .

فى اوضاع كهذه ، يصبح من الصعب على الهيئة الاجتماعية الاستماع الى ما تقوله لها النخب ، بافتراض ان هذه موجوده . ويصبح من الصعب تكون نخب بديلة للنخبة السائدة والمهيمنة ، المسيرة للعمليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ، والمسلحة حتى الانياب ، التى تعيد انتاج نفسها « كمجتمع مضاد » يضم القوى الاكثر تفكيكا للمجتمع واعاقة لاندماجه ، التى تصل بالسلطة الى آخر وكر من اوكر التكوينات ما قبل المجتمعية والعصائرية ، وترتقى بها ، من جهة اخرى ، الى سماء العلاقات الدولية العليا ، حيث يجمع الغرب والشرق على دعم طبقة الدولة المرسمة وتأييدها .

س : ايهن طبق النظام فلسفاته القمعية ومتى ؟ .

ج : انه يطبقها طيلة الوقت ، لكنه كان الى احداث ١٩٧٨ - ١٩٨٢ المسلحة التى عاشتها سوريا يطبق القمع كتدابير تندرج فى اطار سياسة معينة ، ثم شرع منذ الاحداث يمارسه بوصفه الاطار العام لسياسته ، الذى يجب ان يظهر فى سائر تجلياتها . فتحول منذ ذلك الوقت من نظام سياسى يقوم بين فئة واخرى باجراءات قمعية الى نظام قمعى يغطى قمعه بتدابير سياسية - اقتصادية - اجتماعية - ايديولوجية ... الخ . تلك الاحداث كانت حقل اختبار رأت السلطة المرسمة من خلاله حدود وابعاد سياساتها ، واختبرت لأول مرة القمع كسياسة شاملة تحققت على الارض من فعاليتها حيال كتلة كثيرة العدد ، تنتوع

انتماءات منتسبها وتختلف تراتباتهم فيها باختلاف اوضاعهم الاجتماعية والثقافية ... الخ . بالنظر الى ان السياسة الناجحة لا تستخدم العنف الا بصورة جزئية ومحدودة المدى فى الحالات العادية ، لان استخدام العنف بديلا للسياسة هو معيار فشلها الاكيد ، فان انتقال السلطة من الاخذ بسياسة تستخدم القمع استخداما محدودا ، الى الاخذ بقمع يلتهم السياسة ويحولها الى جزء منه ، هو تغيير لطبيعة السلطة وتحويل لها من سلطة سياسية الى سلطة قمعية - عنفية ، ترمى هى نفسها السياسة عنها وتضع السيف بينها وبين مجتمعها ، وتقلع عن التعامل معه بمنظورات الشرعية الشعبية والسياسية ، وتجعل القمع والعنف مبرر وجودها الوحيد ومصدر شرعيتها ؛ فاذا هى سلطة الحرب الاهلية والاقتتال الوطنى ، واذا تدابيرها ولغتها السياسية وخطابها مستمدة كلها من عالم القمع والعنف ، حيث معايير العمل العام نابعة من ضرورات الحرب الاهلية ، ولغته تابعة للغتها ، ومستلزماته هى عينها مستلزماتها . هذا التشوه الذى يلغى السلطة السياسية ويحل محلها سلطة الحرب الاهلية ، القمعية والعنفية ، يلغى فى الواقع علاقة الدولة بالشعب ويؤسس لعلاقة جديدة بينهما هى علاقة غاز خارجى بشعب محتل ومقهور ، جرده غزاته من سائر حقوقه واخضعوه للعسف وحده ، وحالوا بينه وبين اى شكل من اشكال العمل العام ، لان السماح له بممارسة العمل العام سيفضى بالضرورة الى القدره على مقاومه وسيهدد وجود الغزاه والاحتلال . هكذا ، بدخول السلطة من بوابة القمع الى العنف كعالم بديل للسياسة ، يخرج الشعب بدوره من السياسة ، ويجد نفسه مكرها على الدخول الى عالم العنف . اما نتيجة وضع كهذا ، فتكون شديدة التباين ، تتراوح بين فرار « المواطن » من وطنه الى اى مكان خارجة تتاح له امكانية الوصول اليه (وهذه لا تعنى طبعا امكانية البقاء فيه) وبين قيامه باعمال ذات طبيعة انتحارية ، مع انها ليست اعمالا عنفيه كالمعارضة السياسية المحضة التى تلجأ الى اساليب بعيدة كل البعد عن العنف ، مروراً بالعنف ، الذى يكون فرديا على الاغلب ، يتجه بصورة شبه دائمة تقريبا فى اتجاه افقى ، ويكون ضد مواطنين بسطاء ، ولا يتجة الا فى حالات جد نادرة ضد السلطة ، العدو الحقيقى للمجتمع ولما رسى العنف انفسهم . فى هذا الوضع ، الذى يتيح للسلطة تفوقا راجحا على مجتمعها ، المتخبط فى انفساماته ، وفوضاه ، وانعدام القوى المحورية القادرة على تأطيره من حولها وتوجيهه نحو اهدافه الحقيقية وضد السلطة الطغيانية ، يكتشف ارباب السلطة ان السياسة القمعية هى السياسة الحقيقية ، لكونها تكفل لهم « ادارة » المجتمع بطريقة تؤدى الى تفكيكه سياسيا واستعباده اقتصاديا ، اى لكونها تقضى عليه كمجتمع سياسى وتبقى عليه كمجتمع من العبيد ، وتتكفل بادامه شروط اعاده

انتاج السلطة ، مهما كانت الاحوال والظروف . هكذا غدت السياسة فن تحويل السلطة الى سلطة قمعية وفن وضع امكانات الدولة والمجتمع فى خدمة الاجهزة القمعية ، واقامه انماط من توازنات وعلاقات القوى تضمن استمرار القمع وتفصح عنه بدل ان تقنعه ، وتنتشره فى سائر مجالات عمل السلطة والمجتمع ، وتكفل فاعليته القصوى . لذلك اقلعت السلطة عن النظر الى اية قضية او اى مطلب الا بالمعايير والمناظير الامنية والقمعية ، فحظرت على الجائع ان يطالب بالطعام ، وعلى السجين ان يتطلع الى الحرية ، وعلى المريض ان يرغب فى الدواء ، وعلى المشرود ان يطالب بمسكن ، وعلى العاطل ان يطالب بالعمل . ولعله من الامور الداله على نجاح سياسة القمع ان ذوى عشرات الاف المعتقلين ، وبينهم من يقبعون فى السجون منذ قرابة عشرين عاما ، لا يطالبون بهم ، او يسعون لمعرفة ما اذا كانوا احياء ام امواتا . اليس « نجاحا » للقمع ما بعده نجاح ان لا تجرؤ الام على المطالبة بابتئتها ، اللتان اعتقلتا ذات يوم من شهر آذار عام ١٩٨٠ ، واختفتا منذ ذلك التاريخ ، دون ان يعرف احد عنهما شيئا ؟ . (جرت هذه القصة فى حمص لاسرة من بيت الدروبي) اليس « نجاحا » فذا لسياسة القمع المكثف ان لا يطالب ذوو المعتقلين بمعرفة اخبار ابنائهم وبناتهم ، المختلفين فى بعض الاحيان منذ خمسة عشر عاما ، مع انهم سمعوا انباء الاعدامات الجماعية التى شهدتها السجون السورية المختلفة ، وراح ضحيتها ١٢ الفا من المواطنين ، اعدموا رميا بالرصاص او شنقوا ما بين بداية عام ١٩٨٠ ونهاية عام ١٩٨٢ ؟ . ان سلطة تنجح فى تخويف مواطنيها الى درجة ينسون معها ابناءهم وبناتهم ، هى بالتأكيد سلطة قمعية من طراز فريد ونادر ، فنسيان المرء لابنه او لابنته نتيجة الخوف يعنى انه ما عاد فى حياته شيئا عزيز ، ويعنى انه ما عاد كائنا بشريا يمتلك حدا ادنى من الرغبة فى الدفاع عن وجوده ، والتعاطف مع المخلوقات الاكثر قربا الى نفسه وانغراسا فى جوارحه .

س : نعود الى حماه ، كيف طبقت السلطة القمع فيها ؟

ج : باختصار : اذا كانت جذور الديموقراطية فى الشعب ، فان سياسة السلطة قامت على اجتثاث الشعب ، كى تجتث طاقة المجتمع على المقاومة وتوقف عملية نمو القوى البديلة لها من داخله وتخلص من الديموقراطية . للوصول الى هذا الهدف ، وضعت اجهزة القمع وعلى رأسها المؤسسة العسكرية خططا غرضها ترويع وسحق الشعب بحيث يسارع ، نتيجة القمع الذى يتعرض له ، الى تسليمها القوى المعادية لها ، لان وجودها بين صفوفه يلحق به من الاذى اضعاف ما يلحقه بالسلطة . هكذا لم تركز السلطة قمعها ، فى البداية ،

على القوى القليلة المعادية لها ، التي كانت تقاتلها بالسلاح ، بل ركزته على الجمهور العريض ، ذو التلاوين والتباينات والتراتبات المختلفة ، بما فى ذلك المنتمين منه الى حزب من احزاب « الجبهة الوطنية التقدمية » وحزب البعث العربى الاشتراكى « الحاكم » . كانت خطة السلطة تقوم اذن على ترك « المقاتلين » طلقاء في مرحلة اولى ، وعلى قمع الشعب الى درجة تجعله يرى فيهم خصوما له ويسارع الى تسليمهم لها بمحض اختياره . من الطبيعى ان تحقيق اغراض خطه كهذه كان يتوقف على فك التماهى القائم بين المعارضة المسلحة وغير المسلحة وبين الشعب ؛ ذلك كان شرطه نشر قدر من القمع فى المجتمع كقيل بايصال العنف الى كل فرد فيه طيله النهار والليل وافترة غير محدوده ، فلا يكون امامه من اختيارات سوى المفاضلة بين وجوده الفيزيائى المحض واخلاصه للمعارضة ، التي ستتحول بسبب القمع النازل به الى مصدر اساسى للتهديد الحياتى الموجه اليه ، فىرى ان من الحكمة انقاذ نفسه بالتخلى عنها ، اى بتسليمها . كيف نظمت السلطة القمع الذى تكفل بايصال الاهالى الى التخلي عن ابناءهم ، والمجتمع الى تسليم القوى التي دافعت عنه ؟ بادئ ذى بدء ، تم الامساك بمداخل المدينة ومخارجها لعزلها ، عند الضرورة ، عن العالم الخارجى ، فوضعت حواجز في مداخلها ومخارجها ، اتاحت التحكم بحركة الدخول اليها والخروج منها . الى ذلك ، تم تقسيم حماه الى دوائر صغيرة وضعت كل دائرة منها تحت اشراف ضابط كبير من الوحدات الخاصة ، يأتمر بامرهم عدد من العسكريين يتناسب واهمية دائرته . وقد بلغ عدد جنود وضباط الوحدات الخاصة عام ١٩٨٠ فى المدينة وضواحيها قرابة عشرة الاف رجل ، فضلا عن جهاز امنى بلغ عدده قرابة احد عشر الف عنصر وضابط ، يعاونه عدد غير معروف من المتعاونين والمخبرين . وقد كلفت الوحدات الخاصة بالعمليات القتالية ، بينما تم تكليف جهاز الامن بمشاركتها في المعارك من جهة ، وبالقيام تحت اشرافها وبحضورها بالمداهمات والاعتقالات ، الاغتيالات ... الخ من جهة اخرى . علما بأن الانتشار الامنى بلغ حدا من الكثافة جعل جنود الوحدات وعناصر الامن يقفون على بعد امتار اقدمهم من الآخر . اما قائد هذه القوات ، فكان العميد (يومها) على حيدر ، قائد الوحدات الخاصة ، الذى انزل الى المعركة مدرعات وعساكر محمولة بالهيلوكبترات ومدفعية هاون وسائر انواع الاسلحة الخفيفة والثقيلة . بينما قامت الخطة التي وضعها على ترويع سكان المدينة ترويعا متواصلا بأى شكل من الاشكال او اسلوب من الاساليب ، واعطاء عساكره وضباطه وعناصر الامن صلاحيات كافية لتحقيق هذا الهدف ، بون خوف من المساءلة او المحاسبة لاحقة . هكذا ظهرت فجأة فى مدينة حماه حواجز ثابتة لجنود الوحدات ، تحرسها المصفحات وراجمات الصواريخ ، شرعت

تعذب جميع المارة دون أى سبب ، فكان عناصرها ينهالون بالضرب على الرجال والنساء والاطفال ، ان ضحكوا ، بتهمة انهم يضحكون من الجيش ، وينهالون بالضرب عليهم ان وجدوا انهم لا يضحكون ، بتهمة انهم يكشرون لرؤية الجيش ... الخ . وقد اكتسب حاجز المدخل الجنوبي للمدينة شهرة كبيرة ، لان صف الضابط المشرف عليه لم يترك انسانا من به دون ان يؤذيه فى جسده او شرفه او كرامته ، فكان يعتدى على لابس البنطال بحجة انه متغربين ، وعلى لابس الشرwal بحجة انه رجعى ، وعلى من اطلوا شعورهم بحجة انهم من المختئين ، وعلى من قصرها بحجة انهم من التقليديين ، وعلى من يسير رافع الجبين بحجة انه يتحدى الوحدات ، وعلى مطاطى الرأس بحجة انه ليس فخورا بانجازات القائد الاسد ... الخ . وقد استمرت هذه الاجواء الفظيعة شهورا كاملة ، روع خلالها عناصر الوحدات والامن سكان المدينة امام الافران وفى المشافى ودوائر الدولة والمقاهى والمطاعم ودور السينما والمؤسسات الاستهلاكية ... الخ ، وحولوا حياتهم الى جحيم مقيم ، فغدت قصص الجلد والتعذيب والاهانة والاعتداءات على كل لسان ، لا توفر احدا او توقف عند احد ، واحجم الخلق عن مغادرة بيوتهم الا لاسباب قاهره ولقترات جد قصيرة .

فى هذه الاثناء ، كانت المخابرات تقوم بمداهمات واسعة فى كل مكان من المدينة وضواحيها ، معتقلة الافا كثيرة من المواطنين ، اذاقتهم من التعذيب ما لا يخطر ببال . وما يزال كاتب هذا النص يتذكر ان من تعرضوا للتعذيب كانوا يصلون الى درجة من الاحساس بالالم والمذلة ، يعجزون معها عن مواصلة كلامهم ، فيطلبون اعفاءهم من وصف ما جرى لهم ودموعهم تتفرق فى اعينهم او تجرى على خدودهم . وكانت السجون فى المدن السورية الاخرى تتلقى نهرا دافقا لا يتوقف من معتقلي المدينة ، لا لذب سوى انهم حمويون . فى هذه الفترة ، كانت تعليمات السلطة الى جهاز الامن تقول باعتبار كل حموى مذنبا الى ان تثبت براءته (ثم عمم هذا المبدأ وما يزال معمما الى اليوم على مواطنى سوريا باسرها) ، فكانت حواجز الامن فى المدن السورية وعلى الطرق بين المدن تعتقل اى حموى وتقتاده الى مراكزها للتحقيق معه ، بل ان عناصر حاجز الامن عند مستديرة تدمر جنوب حمص كانوا يصعدون الى الباصات صارخين : هل بينكم احد من حماه ؟ . فان نقى المسافرون عن انفسهم تهمة الانتماء الى المدينة المطاردة ، سمحوا لهم بمواصلة السفر ، وان قال احدا ما انه من حماه ، انزلوه وتركو الباص يواصل طريقة . هكذا كانت حماه اسم نوع للمجتمع الاجتماعى ، اسم نوع للآخر ، الذى ليس هو السلطة ومجتمعها المضاد ، وعوقبت على رأى من المجتمع باسره ، ليكون عقابها عقابا له ، وتحديا لابنائها .

بعد اشهر من الازلال والاعتقالات والقتل فى الشوارع والطرق ، بدأت عملية التعذيب الجماعى الفظيع للمدينة ، فاخذت الوحدات الخاصة « تفتش » حيا من الاحياء كل يوم ، فى الوقت الذى تختاره ودون اعلام الاهلين بالطبع . فكان الاهالى يؤمرون بالخروج من بيوتهم الى الشوارع المطلة عليها ، والوقوف امام ابواب بيوتهم ، وقد اداروا ظهورهم للشوارع ورفعوا ايديهم فى الهوء وباعدوا ما بين ارجلهم ، وشرعوا يهتفون بحياه القائد الاسد ، ويطلقون كلمات نابية تحط من قيمة رسول الله (ص) ورب العزة والجلال نفسه . بينما جنود الوحدات ينتشرون بينهم باعداد كبيره وينهالون عليهم ضربا بكراييج مجدولة من كابلات هاتفيه مغلغة بالرصاص ، او باعقاب بنادقهم ، او بعضى الخيزران . خلال هذه الاحتفالات المجنونة للهوس الوحشى ، كان الجنود يطلبون من الابناء التبول فى قم اباؤهم او امهاتهم ، ومن الالباء اغتصاب بناتهم او ابنائهم ، ومن الرجال جلد نساءهم ، ومن الشبان جلد اباؤهم او جيرانهم ... الخ ، وكان الجنود ينفثون ما يرفض المواطنين المعذبون تنفيذه ، بينما رفاق لهم يدمرون البيت ويخربونه ، فيخلطون ما تختزنه الاسر من مؤونه ببعضه ، ويحرقون ما يعثرون عليه من ثياب وفرش ، ويرمون من النوافذ بالكراسى والاسرة ... الخ . اخيرا ، كانت حفلات التعذيب الجماعى تنتهى بصوره شبه دائمة تقريبا الى اعتقال مجموعات كبيره من الشبان او الشابات واقتيادهم الى ملعب المدينة الرياضى لاطلاق النار عليهم ، بحجة انهم « ارض خصبة » لانباء « عصابة » الاخوان المسلمين . كان الاهالى يحاولون انقاذ ابنائهم وبناتهم بالتوسل لجنود الوحدات فيرد عليهم هؤلاء مكررين ما قاله احد ضباطهم لآب حاول انتزاع ابنيه القادمين لزيارته من موسكو ، حيث يدرسان منذ ثلاثة اعوام : الا تعرف اننا نأخذ بسياسة تقييد النسل ؟ . قبل ان يطلق النار عليهما امامه .

بعد اشهر من التعذيب المجنون ، الذى لم يترك شخصا الا وطاله ، شرع الحمويون يتركون مدينتهم ويتشردون فى المدن السورية الاخرى . لكن السلطة كانت لهم بالمرصاء فى كل مكان ، لم تكف عن ملاحقتهم وتنكيد حياتهم واعتقال ابنائهم . فاخذوا عندئذ يفرون الى خارج سوريا ، وخاصة الى منطقة الخليج العربى . فى هذه الفترة ، ادلى العميد على حيدر بحديث الى جريدة الفداء ، جريدة السلطة فى حماة ، قال فيه انه لا ينفذ الا خمسة بالمائة من توجيهات القائد الاسد . وانه يحس بالآلم لما تعانيه مدينه درس فيها وله فيها اصدقاء اعزاء ، وان الاسد يلومه على تسامحه خيال الشعب ، الذى يتمنى ان يقلع عن تأييد « العصابة » . هذا الحديث كان انذارا ميطنا للحمويين ، وقد فهموه وشرعوا يكتفون فرارهم الجماعى الى خارجها . وقد اتضح فيما بعد ان من فروا نجوا بجلودهم ، ومن بقوا فى المدينة هلكوا بعشرات الالاف ، فبعد ثلاثة اعوام كاملة من احتلال حماه وترويعها بالطرق التى وصفناها ، ادعت السلطة ذات يوم من

شهر شباط عام ١٩٨٢ ان « مائة وخمسين عضوا في العصابة » نظموا هجوما على المدينة لاحتلالها ، وان قوات الجيش والوحدات والامن تعمل للقضاء عليهم . كان ذلك يوم ٢ شباط من عام ١٩٨٢ . حين انتهت المعارك ، التي شاركت فيها اقوى فرقة عسكرية فى الجيش السورى هى الفرقة الثالثة ، التى يأمرها ابن عمه الاسد العميد (يومها) شفيق فياض ، يوم ٢٦ شباط ، كانت المدينة القديمة قد محيت عن وجه الارض ، بكل ما فيها من احياء وشوارع وحمامات ومساجد وكنائس وتحف وبيوت ، وكان ٤٦ الف من سكان المدينة قد انتقلوا الى دار البقاء ، على يد المؤسسه العسكرية ووحداتها الخاصة ومخابراتها . وكان كبار ضباط الامن يقولون : ان السيد الرئيس قد نصب للمدينة فخا متقنا جعل بوسع اى حارس ليلى ان يحكمها . لقد تمرد مائة وخمسون شخصا بعد ثلاثة اعوام من احتلال المدينة عسكريا ، وبعد قتل الاف الناس فيها واعتقال عشرات الالاف من ابنائها (هذا التمرد ليس سوى اكنوبة بررت الفخ) فكانت النتيجة اباداة المدينة وقتل ابنائها بالجملة ، فى واحده من افطع مجازر القرن العشرين الوحشية ، تعادل فى فظاعتها القاء قنبلة ذرية على المدينة المسكينة ، التى استمر القتل فيها اياما كثيرة بعد نهاية « الاحداث » (هذه المأساة التى يخجل المرء حتى من سرد وقائعها ، اسمها النظام فى اعلامه « الاحداث ») ، فقد اعدم يومى ٢٧ و ٢٨ شباط ٢٥٠٠ شابا فى الملعب البلدى رميا بالرصاص لمجرد انهم شبان من المدينة التى قرر الاسد تحديد النسل فيها ، كما اغتصبت خلال ذلك الشهر المشؤوم ثمانية الاف سيده وفتاة ، ويقال ان المدينة قررت اجهاض جميع من حملن فيها خلال شهر شباط ١٩٨٢ ، خشية ان يكن قد حملن سفاحا .

وكان قد سبق مجزرة حماه بعام ونصف مجزرة سجن تدمر ، التى نفذتها قوات الاسد الخاصة المسماة سرايا الدفاع ، وخطط لها رفعت الاسد نفسه وقام بها عناصر وضباط من لواء يأمره صهره الضابط معين ناصيف . وصف بعض جنود السرايا ، ممن القت السلطات الاردنية القبض عليهم عام ١٩٨١ بتهمة محاولة اغتيال رئيس وزراء الاردن حينذاك السيد مضر بدران ، كيف قتلوا المحاييس فى السجن ، وذكروا ارقاما حول الاعداد الهائلة من القتلى ، الذين كان بينهم مئات الرهائن ، المعتقلين بسبب فرار اقارب لهم وليس لانهم قاموا هم انفسهم بنشاط سياسى ما . وقد تحدث العقيد عدنان بركات ، قائد محاولة اغتيال مضر بدران ، عن قرابة ثمانمائة شخص تمت تصفيتهم فى السجن ، لكن الحقيقة هى ان ١٠٨٣ شخصا لقوا مصرعهم خلال نصف ساعة فقط ، بينما هم فى السجن ، بين يدين السلطة ، لا حول لهم ولا قوه .

س : هل طبقت تدابير وسياسات قمعية مماثلة في المدن السورية الأخرى ؟ .

ج : نعم . في جميع المدن ودون أي استثناء . خذ مثلاً ما جرى في مدينة جسر الشغور ، الواقعة على الطريق بين اللاذقية وحلب ، في القسم الأوسط من سهل الغاب . إنها مدينة صغيرة تفتقر لاية أهمية سياسية ، ولم يسبق لها أن لعبت أي دور هام في التاريخ الحديث أو القديم لبلادنا . هذه المدينة شهدت في الأيام الأولى من شهر آذار عام ١٩٨٠ مظاهرة متواضعة هتف بعض الشباب لمشاركين فيها قائلين : « لا دراسه ولا تدريس ، حتمي يسقط الرئيس » . اعطت السلطة عندئذ أوامرها لكتيبه وحدات خاصة مجولة بالتوجه الى البلدة ومعاقبته على ما يهتف به طلبة المدارس فيها . فما كان من المقدم هاشم معلا ، قائد الكتيبة المذكورة ، الا ان انزل قواته قرب معمل السكر شرق المدينة ، وعلى التلال المحيطة بها من الغرب ، وشرع يقصفها بمدافع الهاون ، قبل ان يقتحمها بالنار . لم تكن المدينة في حالة مقاومة ، ولم تعرف بأن فيها تنظيمات مسلحة . ومع ذلك ، فان عددا كبيرا من مواطني المدينة اعتقلوا في الشوارع ، وبينهم طفلان صغيران هما ماهر وجمال المصري (١١ و ٩ اعوام) اختبأ وراء حائط بناء قيد الانشاء عندما سمعا القذائف تنفجر في البلدة ، بينما كانا في طريقهما لشراء الخبز من قرن قريب . ساقطت الوحدات الخاصة « الثوار » الى مبتي البريد ، في الطرف الجنوبي الشرقي من البلدة ، حيث كان بانتظارهم عضو القيادة القطرية توفيق صالحه ، الذين شكل محكمة « ميدانية ثورية » ضمته الى ضباط من الوحدات ، حكمت على ١٥٤ شخصا بالاعدام فورا ، كان بينهم الطفلان ماهر وجمال المصري ، اللذان قتلتهما جنود الوحدات بضربهما على رأسيهما بالكابلات الرصاصية الى ان ماتا .

مثل هذه المأسى البربرية حدثت في بلدة المعرة القريية ، بلده الفيلسوف والشاعر ابو العلاء المعري ، احد اكبر المتفكرين والانسانيين في تاريخ العرب ، الذي يطلب الى الانسان السير برفق فوق التراب ، لانه تكون من اجساد الموتى من البشر . هنا ايضا ، قتلت الوحدات الخاصة ٥٤ شخصا دون محاكمة او دليل ، بناء على لوائح اعدتها فروع المخابرات . ويقال ان احد ضباطها كان على وشك ان ينسف قبر ابي العلاء المعري ، لو لم يسارع بعض ابناء المعرة لانقاذة في آخر لحظة . (نسف جنود الوحدات في حماه ثانی اقدم كنيسة في تاريخ المسيحية ١) . كذلك حدثت مجازر رهيبة في حلب ، حيث قتل نقيب في الوحدات الخاصة يوم عيد الاضحى من عام ١٩٨٠ ، ٨٦ شخصا ، ردا على مقتل عنصر من الوحدات في مكان قريب

من مقبرة حلب . عندما سمع النقيب ابو الغضب ، كما كان يسمى نفسه ، نبأ مقتل الجندي ، امر جنوده بالصعود الى بنائين مجاورين وانزال من فيهما من رجال وصفهم قرب حائط البنائين . عندما انزل الرجال من البنائين ، سأل ابو الغضب احد ضباطه عن عدد من انزلوهم ، فقال هذا له انهم ٦٧ شخصا ، فما كان من النقيب الا ان قال له : هذا قليل ، انزل سكان بناية ثالثة . انزل رجال البناية الثالثة ، وكان بينهم استاذ فى جامعة حلب وعضو قيادة فرع البعث بالمدينة ، وعقيد فى الجيش . امر ابو الغضب باطلاق النار على الرجال ، فرفض الضابط الامر الذى لا مبرر له ، فما كان من النقيب الا ان اطلق النار عليه وعلى الرجال الوافقين قرب الحائط ، الذين قتلوا لتوهم . قبل اطلاق النار قال العقيد لابي الغضب : انا عقيد فى الجيش وهذه هويتى العسكرية ، فاجابه هذا : نحن لسنا هنا فى حفلة تعارف ، بل فى ساحة حرب .

اما مدينة اللاذقية فقد شهدت فى شهر آب من عام ١٩٨٠ مجزرة دبرتها السلطة بعناية ، عندما قتل عمالها شيخا علويا فاضلا هو يوسف الصارم ، خريج الازهر المعروف باعتداله ، قبل ان ترسل مخابراتها الى الاحياء الشعبية تستفز الناس وتطلق النار على جنازة ، قتل خلالها ستة عشر شخصا من سكان المدينة . قبل مقتل الشيخ بيوم ، تدفق الى مدينة اللاذقية سائر قادة الفروع الامنية بصحبة رفعت الاسد ، واقاموا لهم مقر قيادة فى مبنى المحافظة الجديد قرب نادى الضباط ، حيث جلسوا فى روف المبنى المطل على البحر يديرون المجزرة ويلعبون النرد ، على ان يربح الفائز نصف مليون ليرة سورية . حدثت المجزرة يوم الثامن من آب ؛ فى اليوم السابق ، كان فرع الحزب فى المدينة قد وزع خمسة الاف نسخة من بيان سياسى طويل يقول انه تبين للحزب ، بعد التحقيق والتدقيق ، ان محافظتنا خالية مسن « عصاية » الاخوان المسلمين ، واننا بمنأى عن اعمال القتل والشغب وسنحافظ على وحدتنا الوطنية . هل كان فرع الحزب يجهل ما يدبر للمدينة ، ام انه اراد اصدار بيان براعته مما سيجرى قبل وقوعه ؟ لا احد يدري ، كل ما نعرفه ان القيادة الحزبية فى دمشق اصدرت فى اليوم التالى بيانا يتهم العصاية بقتل رجال الدين ، وان بندقية الكلاشينكوف ، التى كان الريف العلوى المحيط بالمدينة يرفض شراءها من سرايا رفعت الاسد التى عرضتها عليهم بمبلغ زهيد ، بيعت بعد الاحداث بكميات هائلة وباسعار جد مرتفعة . فمى هذا اليوم ، قتل ٤٨ شخصا من مدينة اللاذقية و ١٦ عنصرا من الامن ، ووضع حد للتعايش الذى كان قائما طيلة العقود الاربعة الماضية بين العلويين والسنة ، وتحولت المدينة الى رهينة لدى السلطة تضغط بها على المجتمع السورى وتبتز الشعب .

لم تشهد مدينة حمص عمليات مسلحة من أي حجم كان ، لكن هذا لم يكن كافيا لنجاتها من القمع المكثف . فقد افاقت المدينة ذات يوم على الوحدات الخاصة والامن وهم يقتحمون المدينة الصناعية ويعتقلون كل من فيها من اهالي حمص واريافها ، ليقنطونهم بسيارات كبيرة الى ظاهرها ، حيث اقاموا معسكرا في الوعر محاطا باسلاك شائكة وخندقا عميقا مليئا بالماء ، على غرار ما كانوا قد فعلوه من قبل في حلب ، حيث كان يتكدس قرابة خمسين الف شخص في العراء خارج المدينة ، ضمن معسكرات تقتصر الى كل شيء سوى السياط واجهزة التعذيب . نزل الناس من السيارات لا يدرون لم اعتقلوا ، فانها عليهم الاف الجنود وعناصر الامن بالسياط والعصى وعذبوهم وضربوهم من الصباح الى المساء ، حين اطلقوهم دون ان يحقق احد معهم او يطرح عليهم أي سؤال . هنا ، كان الجنود يعتذرون قائلين : اننا مجبرون على فعل هذا ، كي لا يعاملوننا كما عاملناكم .

لم تشهد دمشق العنف المسلح الذي عاشته المدن السورية الاخرى ، وان تعرضت بدورها لعملية سحق منظم طالت اعدادا كبيرة جدا من ابنائها ونباتها . من المعروف ان مجموعات العنف المسلح كانت حموية المنشأ والقوة وانها لم تكن منضوية في حزب الاخوان المسلمين ، بل تحلقت حول الشيخ مروان حديد ، الرجل المتطرف الذي درس في مصر ، حيث تعرف على افكار سيد قطب والتنظيمات الاسلامية المتطرفة التي قالت بحاكمية الله في الارض ، وانبثقت منها فيما بعد « جماعة التكفير والهجرة » بزعامة مصطفى شكري ، صديق محمود حديد ، التي صاحب تكوينها تشكيل تنظيم الطليعة المقاتلة في حماه ، الذي اسسه الشيخ مروان . اما حزب الاخوان المسلمين ، الذي كان قويا في مدينته دمشق ، فكان ضد العمليات المسلحة ، وضد فلسفة الحاكمية والقائلين بها ، فلم تنتشر الاعمال العنيفة في دمشق الا على مستوى محدود نسبيا . هذه لا يعنى ان اقبية المخبرات ، التي بلغ تعدادها في تلك الفترة ٧٦ قبوا لم تكن تعمل بكامل طاقتها ودون توقف ، وهو لا يعنى ان عدد المعتقلين هنا كان اقل منه في أي مكان آخر من سوريا . هنا ايضا ، استقبلت اقبية التعذيب مئات الاف الاشخاص ، خاصة عندما شرعت السلطة تطبيق سياسة القضاء على الوسط الديني المنجب لحزب الاخوان المسلمين ، الذي اتهمته ظلما وكذبا بأنه مشارك في العمل المسلح ، واصدرت مرسوما يقضى باعدام المنتقمين اليه ، وان لم يمارسوا نشاطا سياسيا او عسكريا معاديا للحكم . هنا ، في العاصمة ، اخذت اجهزة المخبرات تعتقل الاطفال والنساء والشيوخ واليا فعين ، وكل من يقصد مسجدا للصلاة او يستمع الى درس ديني ، وهكذا استغللت الاحداث لتقضى قضاء جسديا على حزب الاخوان المسلمين ، فشرعت تبحث عنه في ضمائر الناس وقلوبهم ، لتجتثه منها او لتجتثها هي ذاتها من انفسهم

وصدورهم . وقد تم اعتقال الالاف من اعضاء الحزب واصدقائه ومن المؤمنين العاديين ، وارسلوا الى المشانق في واحده من اكبر عمليات القتل التى شهدتها سجون العالم في هذا القرن (شنتت السلطة ١٢ الفا من الرجال والنساء والشبان بين عامى ١٩٨٠ ، ١٩٨٢) ، عدا من ماتوا تحت التعذيب ، وهم الالف كثيرة ايضا .

س : هذه وقائع لا تصدق ، فهل هناك دليل على صحتها ؟

ج : دليلى على صحتها ما كان المساجين يسمعون فى سجن تدمر خلال هذين العامين من تكبير وتهليل . عندما كان المحكومون بالاعدام يساقون الى الموت . ان ليالى الله اكبر ستبقى فى ذاكرة من عاشوها ما داموا احياء ، فقد كان المعتقلون يستيقظون في ساعات الفجر الاولى على صرخة « الله اكبر » ، تطلقها حناجر الشبان الذاهبين الى المشانق يوميا . دليلى كذلك الحديث الذى اجراه الاسد مع وفد من مدينة حماه ، جاء بعد شهرين من نهاية « الأحداث » يرجوه سحب الوحدات الخاصة من المدينة الى المدينة الرياضية وكلية الطب البيطرى ، حيث كانت تتمركز من قبل ، لان افرادها يضايقون السكان وخاصة النساء ، وقد يتسببون بكارثة جديدة للمدينة . هذا الوفد ضم مفتى المدينة وخمسة وعشرين شخصا من وجهائها واعيانها ، وقد تعهد رئيسه ، مفتى حماه ، بتسليم السلطة كل من يعارضها من السكان ، فسأله الاسد : اما نسيت شيئا هاما يا شيخى ؟ حار الشيخ ، فاضاف الاسد : اما كان من الذوق واللباقة ان تبدأ حديثك بشكرى على انقاذك وصحبك من الموت ؟ ارتبك المفتى . لم يفهم لماذا يشكر رجلا قتل قبل شهرين فقط ثمن سكان مدينته ، فقال الاسد متسائلا : الم يكن بوسع من اصدر امرا بقتل قرابة خمسين الفا من سكان حماه ، اصدار امر بقتلكم انتم ايضا ؟ فهم المفتى فاجاب : دون ادنى شك . قال الاسد : الا يستحق من انقذكم من الموت كلمة شكر كان يجب ان تبدأ بها حديثك ؟ ثم التفت الى مدير مراسم القصر الجمهورى وقال له : غدهم ثم اوصلهم بسيارات المراسم الى بيوتهم فى حماه . ونهض مغادرا القاعة .

س : لماذا نشبت النزاعات المسلحة بين السلطة والتيار الدينى ؟

ج : هذه مسأله تستحق الروايه بشيئ من التفصيل . عندما استولى الاسد على السلطة ، فكر بخلق رأى عام غير ميسس يسهل عليه التحكم بمفاتيحه لاحتلاله محل الجمهور الميسس المنضبط ، وباحلال رجال الدين محل الدعاة الحزبيين والايديولوجيين . لذا شدد قبضته

على القوى السياسية ، فعمل على احتواء الموالية منها ومطاردة المعارضة له ، ومنح رجال المؤسسة الدينية الرسمية حرية اتصال غير محدود بالجمهور ، كما اغمض عينيه عن نشاطهم الهائل فى بناء المساجد واقامة دورات دراسية ورياضية لابناء الجيل الصاعد . علما بأن هذه النشاط وخاصة منه بناء المساجد ، تطلب عملا تنظيميا متقنا ، واقتضى اقامة صلات مع المملكة العربية السعودية للحصول منها على التكاليف الهائلة لبناء المساجد الحديثة ، التى يقال انها بلغت ٢٥ مليارا من الليرات السورية ، تم انفاقها على بناء ١٢٦ مسجد فى مختلف انحاء سوريا بين ١٩٧٢ و ١٩٧٩ . فى هذه الاثناء كانت المخابرات تركّز انتباهها على مطاردة شبان جامعتى دمشق وحلب ومدارس البلاد الثانوية ، لتعتقل من يقرؤون منهم كتاب « اسس اللينية » او كتب ماوتسى تونج ، او الادب الثورى المتدفق من مطابع بيروت على الشام . كما كانت التعليمات الرسمية تقضى بمنع اقامة اى تماس بين الماركسيه من جهة وبين حزب البعث والجيش من جهة اخرى ، فكان البعثيون يترصدون بعضهم فى الاجتماعات ، يخلق بعضهم بعضهم الاخر الى الاعتراف بقراءة هذا الكتاب الماركسى - اللينينى او ذاك ، بينما يتسابق كبار الضباط الى احراق ما يجدونه فى مكتبات الالوية والافواج المستقلة والفرق من كتب ماركسية ، قبل ان ينتقلوا الى منع الجيش من قراءة فكر البعث ايضا باعتباره فكرا عفلقيا - يمينيا .

كان التعايش بين الاسد والتيارات الدينيه كاملا ، الى ان احس كل منهما ان شروط الاطار السياسى العربى والدولى للسلطة تتغير ، وان الاطار الداخلى يتغير او سيتغير بدوره ، بعد اتفاقية فصل القوات الثانية فى سيناء ، التى عقدها السادات منفردا مع اسرائيل ، وتسببت فى ازمه بين النظامين السورى ومصر ، ادت الى انفراط العلاقة التى قامت بينهما فى اعقاب الانقلابين اللذين قاما بهما فى سوريا ومصر (السورى يوم السادس عشر من تشرين عام ١٩٧٠ ، والمصرى يوم ١٥ ايار عام ١٩٧١) .

بانفراط التحالف بين سوريا ومصر ، تغيرت حسابات الطرفين . قد اعتقد التيار الدينى ، وخاصة منه التيار غير المؤسسى ، اى التيار غير الممثل فى وزارة الاوقاف الحكومية ، ان النظام سيمر فى مرحلة من العزله العربيه والدولية ، سيتعرض فيها لاطار التصدى منفردا لاعباء الصراع مع اسرائيل ، وهى اعباء ستقصر ظهره ، لان خروج مصر من ميزان القوى مع اسرائيل سيتركة فى حالة ضعف ستجعله عاجزا عن انجاز سلامه المأمول مع اسرائيل من جهة ، وعن شن الحرب ضدها من جهة اخرى ، وهذا ما سيسبب له ارباكات خارجية وداخلية جدية لن يقدر على مواجهتها . لذلك ، لا يجوز ان تقبل التيارات الدينية استمرار سياسة

التعايش معه ، حيث ينفرد هو بالسلطة تاركا للتيارات الدينية نفوذا مشكوكا فى قيمته على الشارع ، علما بأنه هو المستفيد الاكبر من هذا النفوذ . لهذا ، عمل قادة الفكر الدينى على اضعاف طابع سياسى صريح على نشاطهم الدينى ، فربطوا عملهم التبشيري والدعوى بالقوى السياسية ذات البرامج الدينية ، ومنها حزب الاخوان المسلمين ، ووضعوا تسييس الذين فى خدمة قضيتهم الخاصة وليس فى خدمة السلطة ، مستفيدين فى ذلك من خبراتهم التنظيمية المكتسبة ، ومن صلاتهم العربية الوطيدة مع المملكة السعودية ، القوه التى سيعنى كسبها الى صفهم انهاء نظام لم يبق له من سند فى العالم العربى سواها ، بعد انهيار علاقاته مع مصر ، ويزور التحدى الاسرائيلى الهائل امامه وتغير التوازنات الدولية فى المنطقة لغير صالح السوفيات . من هنا ، بدأت الدعاوه الدينية تتحدث فى السياسة لتقول ان الاسلام نظام تام لا يقبل الخلط بغيره او الاندماج فيه ، وانه لا يجوز ان يقوم الى جانب الاسلام نظام آخر ، مستورد من الخارج وغير مناسب لحاجتنا ، وان مهمتنا هى اقامه نظام اسلامى ورفض اى نظام عداه . فى هذه المرحلة ، نشأ نمط من الدعاة الدينيين ، يجسد فى شخصه المربي العلمى والرياضى ، والموجه الدينى والخلقى ، والمنظم الاجتماعى والسياسى ، والمصلح المجدد لشؤون الدين والدنيا على ارضية السلف الصالح . وقد انتزع هذا النمط من « الشيوخ » الارضية التى كان يحتلها رجال المؤسسه الدينية الرسميين ، الذين وجدوا انفسهم بين نارين ، نار السلطة المتشككة ، ونار الشعب الناهض والعائد الى ذاته بالايمان ، فقرر كثيرون منهم التحول الى الشعب ، وغدوا وجوها بارزة فى هذا التيار الدينى - السياسى ، الذى جمع بين صفوفه شكلا من اشكال الوعي الدينى الشعبى والدعاوه الدينية - الدنيوية ، ونقل الى الدين نفسا « ثوريا » وراهننا ، جعله يندفع الى الدفاع عن الشعب ضد السلطة الظالمة الفاسدة والطائفية ، التيم جرت المسلمين الى خوض حربين خاسرتين ، واصلت البلاد الى حالة من الانقسام والضعف حيال الاعداء الخارجيين هددت وجود الجماعة الاسلامية السورية ذاتها . كان التيار الدينى يرى ابعاد الازمة بهذه الطريقة الواضحة ، فرشح نفسه لوراثه السلطة الاسدية القائمة ، واخذ يعد العدة للاستيلاء على الحكم ، كى لا يسقط بين يدى قوة غير اسلامية ، تسبب للبلاد المزيد من المأسى ، لا سيما وان الاسلاميين اعتقدوا ان الاوضاع الدولية والعربية والداخلية للنظام ستزداد سوءا ، وان امكانية الاستيلاء على السلطة ستكون متاحة لهم اكثر فاكثر ، وستغدو اسهل بمرور الايام .

من جانب ، كان النظام يرى مأزقة ، ويفكر بحلول تخرجه منه . وقد رأى فى التواز الداخلى ، الراجح لصالحه رجحانا كبيرا ، عاملا اساسيا فى كسب ما يحتاجه من وقت لتعديل تحالفاته العربية المنهاره او لاحلال تحالفات اخرى فى مكانها . فى حين كان وضعه

الدولى محصنا بعلاقاته مع والاتحاد السوفياتى ، الذى ، شأنه شأن النظام ، رأى فيما يجرى بين مصر واسرائيل توجهها اميركيا نحو حل تنفرد هذه الاخيره فى فرضه ، يخالف ما اتفق العملاقان عليه فى جلاسنبورو ، حيث التقى كوسيجين وجونسون فى اعقاب حرب حزيران ١٩٦٧ وقررا التعاون لحل مشاكل المنطقة ، ورفضاً فكره انفراد اى منهما بحل كهذا . كان الاسد يراقب اذن وضعه الداخلى بشئ من الاسترخاء ، ووضعه العربى بكثير من القلق ، بينما كان يضغط بورقته السوفياتية على الاميركان ، كى لا يتجاوزا الخط الاحمر تجاهه ويدفعوا به الى اختبارات يعرفون تماما انه لا يريدتها ، ستحوله فى احسن الاحوال الى جيفكوف جديد ، والحال ، ان الاسد كان يشعر بالاطمئنان الى اوضاعه الداخلية ، لانه كان قد اتم انجاز الانتقال الذى تحدثنا عنه فى بدايه هذا الكتاب ، والذى افضى الى تركيز السلطة وتقويتها وتوحيدها ، بينما كان المجتمع يتآكل ويضعف ويفقد قواه اكثر فاكثراً . فاذا اضفنا الى ذلك الطريقة التى طرحت السلطة بها « تحرير » الجولان ، واوهمت المواطنين ان البلد استرد اراضيه ، بدلاله عودة القنيطرة الى سيادته ، وهى رمز الجولان ، وبدلاله اللقب الجديد الذى اضفه الاسد الى القابه ، الا وهو لقب « بطل التحرير » و« قائد التشريين : تشريين التحرير وتشريين التصحيح » .

انصرف هم الاسد الاساسى الى علاقاته العربية اذن ، والتفت بعض الشئ كذلك الى تنمية رصيده الاوروبى ، الذى امل فى استعماله ، الى جانب الورقة السوفياتية ، للضغط على اميركا ، كى لا تتركه وحيدا مع الغول السوفياتى ، الذى تظاهرت السلطة بحبه بقدر تعاضم خوفها منه . وقد فكر الاسد فى طريقة ترمم علاقاته مع مصر ، وتمسك باستماتته بعلاقاته مع السعودية ، التى كان يعرف انها قد تصبح موضوعاً لرهان داخلى ، قد يذهب بها الى الجانب الآخر ، اى الى التيار الدينى ، مما سيشكل تهديداً بالغ الخطورة للنظام . لهذا السبب ، ربط الرجل العلاقات مع السعودية به شخصياً ، وان اوكل ملفها الديبلوماسى الى خدام ، وملفها الحقيقى الى شقيقة رفعت ، الذى غدا عدل الاسره السعودية الحاكمة . بل ان الاسد زاد تنسيقه مع السعوديين ، فاخذ يستشيرهم فى القرارات الداخلية السورية ، المتعلقة بسيارته الدولة ، ومنها مثلاً تركيب مجلس الشعب ونسب القوى والطوائف فيه ، وشكل السياسة السورية الداخلية الضرورية « لانتقال » السلطة التدريجى الى مصالحه شاملة مع السنه ، تضعهم فى موقع الشريك وتنتهى العلاقة القائمة التى تجعلهم اتباعاً وعبداً . ومع ان السعوديين مدوا فى هذه الفترة خيوطاً قوية الى التيار الدينى داخل سوريا ، الذى لم يقطعوا يوماً عن تمويله ، والذى اقاموا له ما يشبه جهازاً تمثيلاً داخل الاراضى السعودية شرعوا ينسقون معه اوثق تنسيق ، فان السلطة لم تقطع مع المملكة ، لان القطع معها كان من شأنه ان يعلقها فى

الفراغ ، لكونها قد انفكت عن مصر ، ولم تكسب الولايات المتحدة ، القوة التي لم تكتث لها كثيرا ، ورأت انها فى موقع ضعف يمكنها من ابتزازها ، وهو ما اضعف ، فى التوازنات الولية القائمة ، موقف السلطة حيال الاتحاد السوفياتى ، الذى كانت واثقة انه سيلقى بها الى خارج الحكم ، ان هو وجد داخل البلاد جماعة قادرة على استلام السلطة . كل هذا ، بينما هى فى مواجهة اسرائيل ، المتفوقة عسكري وسياسيا عليها ، والعراق ، الذى يتربق الفرصة لاقتنائها وهى فى هذا الموقع الضعيف ليسترد منها السلطة.

كانت العلاقات مع السعودية ذات طبيعة استراتيجية بالنسبة للسلطة السورية ، سيما وان القناة السعودية هى التى ستفتح ابواب مصر وستعيد المياه الى مجاريها مع نظامها ، وهى التى يستمكنه ، من تسوية اوضاعه مع الاميركان ، ومن خلال هؤلاء مع الاسرائيليين . والا فانه لن يجد بدائل كثيرة ، وقد يرى نفسه فى النهاية فى احضان العراق ، الاخ اللود الذى تعد المصالحة معه اول خطوه على طريق موت مؤكد . هكذا اخذ السعوديون يأتون الى سوريا وكأنها محمية ، وابتنوا لانفسهم القصور فى الريف العلوى ، وخاصة فى منطقة بزيه شرقى القرداحة ، مسقط رأس الاسود (الاسد واخوته) ، وغدا من الطبيعى ان يشاهد الشعب السوري الاسد على شاشة التلفاز وهو يستقبل باجلال واكبار مسؤولين من الدرجة الثانية فى الحرس الوطنى السعودى والخارجية السعودية ، بل انه ذهب ذات مره الى مكة وحج العمرة ، مخالفا بذلك احد مبادئ المذهب العلوى ، وهو ما عاد عليه بغضب مشائخ الطائفة ، الذين لعنوه على مسمع من اتباعهم واعتبروا انه يقدم تنازلات لا لزوم لها للسنة .

لكن هذه العلاقة مع السعودية لم تفتح ابواب مصر ولم تعد المياه الى مجاريها ، فالسعوديون كانوا يعرفون ما يعرفه جميع العرب ، وهو ان بلادهم اضعف من ان تمسك بالوضع العربى ، وانها لن تستطيع لعب دور عربى ما ، ان هى احجمت عن تغذية حد معين من الخلافات بين البلدان العربية ، وخاصة منها مصر وسوريا ، وسوريا والعراق ، ومصر والعراق ... الخ . هكذا لم يحسب السعوديون حسابا لمخاوف الاسد واندفعوا يفيدون من عزلته لتشديد قبضتهم على عنقه ، ولربطه بهم وحدهم ارتباطا وثيقا يغلق امامه البابين المصرى والعراقى عربيا ، والاميركى دوليا . من هنا كان السعوديون يذهبون ويأتون ، ياكلون على طاولة الاسد الصغير رفعت ، الذى يمولون قواته ، ويستضيفون فى الوقت نفسه قاده الاخوان المسلمين فى بلادهم ، ويمدونهم بالمال والسلاح الضرورىين لوضع الاسد تحت ضغط داخلى يضاف الى الضغط الخارجى ، الناجم عن عزلته ، التى بيدهم مفاتيحها العربية والدولية .

فى هذه الظروف الصعبة ، التى هددت « نصف النصر » الذى حققته السلطة السورية فى تشرين بالتحول الى كارثة كاملة تحل بها ، بعد ان شرع السادات يسير نحو حل يرجع اراضى مصر المحتلة الى السيادة المصرية ، تاركا سوريا وحيدة فى مواجهة « عدو » لا قدره لها على استرداد ارضها منه بمفردها . (روى المرحوم كمال جنبلاط ان السادات قال له عام ١٩٧٦ انه اصبح قادرا على رد المؤامرة الحزيرانية الى صدر البعث ، الذى ورط عبدالناصر بالاتفاق مع اسرائيل وجره الى فخ هزيمة نصب لمصر باحكام . وقال السادات انه سيسرد اراضى مصر المحتلة بأى شكل ، وسيترك الاسد يواحه منفردا الاحتلال الاسرائيلى للجولان) كانت قد اخذت تبرز الى العلن الاهداف الحقيقية للسلطة السورية ، واتضح الهوى بين الاقوال والافعال ، وشرع الناس يروون وهم فى حالة من الذهول انباء الفساد ، التى اخذت تصل الى مسامعهم ، واخبار الرشاوى والمحسوبية ، بينما البلاد تعاني من بداية انحسار الطفرة الاقتصادية ، التى ترتبت على المساعدات الخليجية ، وتبخرت خلال اعوام قليلة او ذهبت الى غير الهدف منها ، فصنعت عددا كبيرا من المليونييرات (قدر عبدالله الاحمد عضو القيادة القطرية للبعث فى عام ١٩٨٠ عدد مليونييرات سوريا الاشتراكية ب ٢١ الف مليونييرات) وشعبا بئسا شقيا ، ووضعت الناس امام الحقائق ، فاذا البلاد عاجزة بصوره مضطرده عن اطعام نفسها ، واذا جريدة البعث الرسمية تنشر ارقاما مخيفة حول حجم مشتريات البلاد من المواد الغذائية فى الخارج (١٣ مليارا عام ١٩٧٩ ، كانت تعادل قرابه اربعة مليارات من الدولارات ، حسب معطيات عبدالله الاحمد ، فيم مقاله التى نشرها بمناسبة « ثوره الثامن من آذار المجيدة » ، عام ١٩٨٠ فى جريدة البعث ، واذا جريدة الثورة تكشف معنى تراجع الزراعة ، وتقول ان المساحة المزروعة تراجعت بالنسبة للفرد من السكان بمقدار دونم واحد خلال عشره اعوام (من ٩٦ دونم الى ٩٥ دونم) وهو ما يعادل تراجعها خلال عشره قرون سابقه . واذا الارض التى غرقت تحت بحيره الاسد لم تتم استعادتها (وكان يقال ان المساحات المرويه ستزيد ٦٧٦ الف هكتار) رغم المبالغ الهائلة التى « انفقت » على المشروع الرائد وحده ، وبلغت عشرين مليارا من الليرات السورية لم يدر احد كيف تبددت فى الرمال . كان انحسار الزراعة من عام لآخر يثير الشكوك ، وكان تضائل نصيب الزراعات الغذائية فيها وتعاظم نصيب الزراعات التصديرية كالقطن يثير المخاوف من ان تغرق سوريا فى سياسة المنتج الواحد ونمط الانتاج الكولونيالى (فى تلك الفترة منح السوفيات درجة الدكتوراه لمن اسمته مجلة انباء موسكو « شخصية سياسية وعسكريه سوريه كبيره » رفعت الاسد ، عن اطروحه عنوانها « من الثورة الوطنيه الى الثورة الطبقيه » تضم صفحه ونصف عن المداجن ، و ١٦ سطرا فقط عن الزراعات الغذائية . هذه هى « الثورة الطبقيه » ، التى نزلت بالثروه على طبق من ذهب فوق

رؤوس الحكام ، واطبقت على الشعب العامل والمنتج فاودت بلقمه عيشة) .

اما الصنائه ، التى كثيرا ما طبلوا لها وزمروا واعتبروها بديلا للزراعة ، فاتضح انها دون اقوالهم بكثير ، وان كبار رجال السلطة استغلوا التصنيع لقبض العمولات ونهب المعونات . اتضح ايضا ان القطاع الصناعى الاول هو قطاع الصنائه الاستخراجية ، التى توصل الى الخارج ثروات البلاد بوصفها موادا اوليه رخيصة الثمن ، وعلى الاخص منها النفط والفوسفات ، وقد تبين ايضا ان « الثوره الصناعيه السوريه » اقتصرت على الصناعات التحويلية والتركيبيه بدرجة اساسيه ، التى هيمنت على ما اسمته الدعايات الرسميه الكاذبه اكبر « عمليه تصنيع شهدتها المنطقه » . بهذين القطاعين من الصنائه ، الاستخراجيه والتحويله - التركيبيه ، « تقدمت » سوريا الى وضع من التبعيه اشنع من الوضع الذى كانت تحاول الخروج منه ، ووجدت نفسها فى حضن نمط انتاج كولونيالى يضع اولياته على ضوء حاجات نمط الانتاج الرأسمالى المهيمن عالميا ، ونمط انتاج كومبرادورى لسلطة لا تتردد عن بيع ثروات بلادها الوطنيه ، بما فى ذلك الاثار الوطنيه نفسها .

فى مقابل هذه الصوره الرسميه ، كان الشعب يرى عالمه وهو يتهدم بسرعه ، ويشاهد كل يوم ما يؤكد له ان طبقه جديد تتكون فى قمه السلطه ، تستند الى طبقه وسطى سياسيه تتحول شرائح وفئات منها الى برجوازيه خدميه تشارك طبقه الدوله العليا الوليمه النقليه ، التى ايقن بعد حين انها ثمن قبول الاحتلال الاسرائيلى للجولان والامتناع عن رسم سياسه داخليه وعربيه جديده لمواجهته . وقد تناهى الى اسماع المواطنين فيض من القصص حول انهماك كبار ضباط الجيش والامن فى نهب البلاد ، منها روايه نذير هدايا ، التاجر الدمشقى وشريك رفعت الاسد ، الذى قال فى الجلسات الخاصه ان ما يصل اليه من ارباحه لا يتعدى الـ ٣٪ ، بينما يذهب ٩٧٪ من الارباح الى ضباط الجيش والامن . ومنها قصص جولات رفعت الاسد فى مدينه دمشق ، حيث كان يطلب الى مرافقيه ضباط السرايا شراء هذا الطابق وتلك الشقه له فى هذه البنايه او تلك ، على ان يبلغوا اصحابها برغبته فى عقد الصفقات معهم ، ويطلبوا اليهم موافقاته فى مواعيد يحددها لهم . كان الناس يعرفون ان زوار « القائد » كما كان رفعت الاسد يسمى نفسه ، يأتون اليه بحقائب مليئه بمئات الاف وملايين الليرات ، يدفعونها ثمنا لشقق وطوابق اشتراها منهم دون ان يدفع ثمنها بطبيعته الحال . وقد قيل انذاك ان دخل القائد من جولاته كان حوالى مليون ليره سوريه يوميا .

فى تلك الاجواء الرهيبه من الفساد ، تناهت الى اسماع الناس ايضا قصه الباصات

التي اشتراها النظام للمدن السورية ، وتناقصت عليها شركتا فيات الايطالية ومانيسمان الالمانية الغربية ، ووقف وراء كل شركة منهما حلف من فروع الامن وضباط الجيش . عندما عقد اجتماع فى مكتب الشؤون الاقتصادية بالقيادة القطرية لاختيار احد العرضين المقدمين من الشركتين ، تعذر الوصول الى اتفاق بسبب تكافؤ قوى الحلفين المتنافسين . فتقرر دعوته مندوبى الشركتين لحضور اجتماع معهما فى وزاره الاقتصاد . عندما جاء مندوب فيات بالطائرة من روما ، تلقفه رجال محمد ناصيف (الامن الداخلى) فى المطار واقتادوه الى الفرع حيث اخفوه عندهم . فما كان من جماعة على دوبا (الامن العسكرى) الا ان اخذوا بدورهم مندوب شركة مانيسمان من المطار الى احد فروعهم واخفوه . اخيرا قرر اجتماع اقتصر فقط على ضباط الامن والجيش ، المنخرطين فى الحلفين المتنافسين ، شراء ٥٠٠ باص فيات ، ٥٠٠ باص مانيسمان ، واقتسام العمولات فيما بينهم بالعدل والقسطاس . من جهة اخرى ، كانت سوريا باسرها ترى عشرات الالف السيارات المهرية تتجول فى طول البلاد وعرضها ، دون نمر رسمية . كان الضباط يسرقون هذه السيارات من لبنان ليبيعوها فى سوريا ، ليسرقوها من جديد ممن اشتروها ويبيعوها من جديد لغيره وهكذا . وكانوا فى حالات كثيرة يأمرؤن عساكرهم بكتابة رقم على مقدمة السيارة يختلف عن الرقم الذى يكتبونه على مؤخرتها ، ثم يعطونهم السيارة « ليعملوا » عليها ، بعد ان يحددوا لهم مبلغا شهريا يطلبون اليهم دفعه لهم ، مقابل حمايتهم لهم . كان الجنود يستخدمون عندئذ « سياراتهم » فى مهام نبيلة ، على رأسها تهريب المخدرات من لبنان الى سوريا فتركيا وبالعكس ، مستخدمين فى تنقلاتهم الطرق الحربية ، التى لا يقترب رجال الجمارك منها . بل ان الشعب السورى كان يعرف ، على سبيل المثال ، اسعار كل مسافة من الطرق بين سوريا ولبنان ، وتلك التى داخل سوريا ، الخاضعة لرقابه امنيه او جمركية صارمه . فكان سعر الكيلومتر الاول بعد الحدود اللبنانية عند منطقة البقاع هو خمسون الف ليره سوريه ، وسعر الكيلومتر الثانى اربعون الفا ، وهكذا دواليك . وكان المهربون يدفعون ، ان كانوا لا يعملون فى خدمه كبار ضباط الامن والجيش ، هذه المبالغ لدوريات الامن والجيش ، فترافقهم مسافة معينة تسلمهم بعدها لدورية اخرى ، تحرسهم بدورها مسافه اخرى ، الى ان يصلوا غوطه دمشق ، حيث يجدون بانتظارهم مجموعات اخرى وتسعيرات اخرى . هذه المسافة الفاصله بين حدود لبنان ودمشق كانت ملكا مشتركا لجميع فروع الامن وفرق الجيش وخاصة الفرقتان الاولى والثالثة المدرعتان المعسكرتان فى ضواحي دمشق . اما منطقة دمشق والغوطه فكانت مقسمة بين الفرقتين ، حيث جنوب دمشق من صلاحيات الفرقة الاولى بقياده ابراهيم صافى ، وشمالها خاضع للفرقه الثالثه التى يقودها شفيق فياض ، الذى يملك فى مقر قيادته الرسمى فى الفرقة مكتبا للتهريب يترأسه عقيد دمشقى اسمه عثمان ، يستقبل زبائنه من

المهربين والتجار بصورة علنية ورسمية ، ويدير شبكه واسعه من المستودعات في الغوطين الشرقيه والغربية ، وينظم حركه انتقال الاليات العسكريه ، المفروزه بأمر من قياده الفرقة لنقل المواد المهربه ، وخاصة الاسمنت والحديد والخشب . ويقال ان عائدات اللواء فياض تبلغ حوالى مليار ليره سوريه فى العام نتيجة لسيطرته على طرق التهريب بين لبنان ودمشق . (عندما نتحدث عن التهريب من لبنان ، فنحن لا نقصد ما يشتريه المهربون من لبنان ، بل ما يسرقونه من هناك او ينتزعونه من اصحابه بالقوه . ان سوريا يشتري برادا من لبنان يتفق مع مهرب على نقله الى دمشق مقابل مبلغ من المال ليس هو المهرب الذى نغنيه . المهرب الذى نتحدث عنه هو ذلك المنتمى الى المؤسسه العسكريه ، الذى يضع يده على مرفأ غير شرعى فى لبنان او يرسل جنوده لقتل اللبنانيين من اجل سرقة ما فى مستودعاتهم او بيوتهم او دكاكينهم ، تمهيدا لنقلها الى سوريا وبيعها هناك والاثراء منها) .

خلال هذا التطور ، كان البسطاء من الناس يكتشفون من تجربتهم المعاشه حجم الاذى الشخصى والمادى الذى لحق بهم . لم يقرأ هؤلاء ارقام التضخم النقدى (بلغت خلال الاعوام الواقعه بين ٧٤ ، ٨٠ نسبه وسطيه تتراوح بين ٢٠ و ٢٨٪ سنويا) الا انهم كانوا يعيشون فى واقعهم اليومى النتائج الناجمه عن السياسه التضخميه المقصوده للسلطه ، التى تنمى عبر التضخم . ولم يطلعوا على ارقام حول توزيع الدخل الوطنى فى بلادهم ، الا انهم كانوا يلمسون لمس اليد ويشاهدون باعينهم الخاصه التفاوت الطبقي المتعاظم من يوم ليوم (ليس ثمة ارقام رسميه حول توزيع الدخل الوطنى فى سوريا ، هناك ارقام شبه رسميه تقول ان قرابه ٤٩٪ من الدخل تذهب الى حوالى ٩٪ من الناس ، وان ١٢٪ يحصلون على ٣٠٪ مما تبقى من دخل ، بينما يصل الى حوالى ٨٠٪ من المواطنين ال ٢١٪ المتبقيه !) بهذه الوقائع الجوهرية بالنسبة لعامة الشعب كان من السهل على اى كان اثاره حنق جمهور حانق يشعر ان الازمه الاجتماعيه تنضاف الى الازمه الوطنيه ، ازمه الاحتلال الاسرائيلى للجولان ، التى حولها النظام الى سيف مسلط على عنق الشعب ، والى اداه لابتزازه مادي وروحيا ، مع انه هو الذى تسبب بها .

فى هذه الاجواء ، اقدم النظام على ارسال جيشه الى لبنان . فايقت غالبية الشعب ان السلطه وصلت الى طريق مسدود ، وان المسار الذى قطعتة بقياده الاسد قد افضى الى خساره المعركه الوطنيه ، وورط البلاد فى مشكله سياسيه خطيره تعبر عنها ازمه اجتماعيه متفاقمة وازمه حكم متزايدة البروز . كان الشعب يعتقد ان هذا المسار يجب ان يتوقف ، لتبدأ البلاد مرحله جديده تصحح بها الاخطاء المرتكبه ، وتشق لنفسها طريقا غير تلك التى قطعتها تحت

قيادة ساققتها الى الفشل .

س : كان هذا هو الجو ، عندما دخلت السلطة الى لبنان ، اليس كذلك ؟ .

ج : نعم . وقد سبق الدخول الى لبنان نشاط سياسى هام فى اوساط الطلبة والعمال والجنود قامت به احزاب يسارية معارضة على رأسها الحزب الشيوعى السورى (المكتب السياسى) ، الذى خاض معارك اعلامية ونقابية حامية ضد السلطة فى الجامعات والمصانع ، وطرح منذ اوائل عام ١٩٧٣ شعار « السلطة البديلة » ثم ما لبث ان اكمله بعد حين بشعار « التغيير الديموقراطى » الذى يحدد نوع السلطة البديلة كسلطة ديموقراطية تنبثق عن انتخابات حرة ، وتقوم على التعددية السياسية ، وعلى نظام برلمانى يستند الى حقوق الانسان والمواطن وسياده الشعب . من جهة اخرى ، كان هناك الجهد الكبير الذى تبذله الاحزاب والتيارات الدينية (من الامور المميزه ان الحزب الشيوعى السورى (المكتب السياسى) هو الذى طرح برنامجا ليبراليا فى غياب الاحزاب الليبرالية عن ساحه السياسة السورية ، وهذا ما مكنه من الصمود امام اعنى حمله قمع تعرض لها حزب شيوعى فى تاريخ سوريا) فى تذكير الشعب بالبديل الدينى ، وفى امكانية الوصول اليه . الحقيقة ان دخول النظام الى لبنان كان خطوه على طريق الصدام الآتى ، الذى كانت ملامحه ترسم فى افق السياسة والمجتمع السوريين .

س : كيف ذلك ؟

ج : لابد من العودة الى الطريقة التى عالج بها الاسد ازمة العلاقات العربية التى مر بها ، واوصلته الى نفق مسدود ، جعله رهينه للنظامين السعودى - المصرى ووضعت امام ضروره اتخاذ قرارات كبرى تتعلق بمستقبل نظامه كله ، كما بينت منذ قليل .

عندما وضع الاسد يده على الحكم ، كان يرى ان حلفا يضمه الى مصر والسعودية سيكفل تحييد العراق واسرائيل فى وقت واحد ، وسيعزل العراق عن العالم العربى ، او سيسمح له بالدخول اليه ، فى احسن الاحوال ، من موقع الطرف الضعيف ، الذى يأتى متأخرا ليلعب دوره فوق مسرح سياسى صعد اليه الممثلون منذ وقت طويل واحتلوه وباشروا ادوارهم امام النظاره . كذلك رأى الاسد ان الحلف مع السعودية ومصر سيتيح له مد خيوط سياسية قوية بانجاه الاميركان والاسرائيليين فى وقت واحد ، دون ان يعنى بالضروره القطعية مع السوفيات ، الذين سيقوى حلف كهذا موقفه حيالهم ، وسيمكنه من الضغط عليهم بالورقه العربيه ، الى جانب ضغطه بالورقتين الداخليه (علاقاته مع الحزب الشيوعى الموالى لموسكو فى اطار الجبهه الوطنيه التقدميه) والدوليه (علاقاته مع واشنطن) . كانت السلطة السوريه تعى تماما عبر ودروس التاريخ ، وهو ان علاقه مصريه - سوريه معاديه للعراق ستكسب بالتأكيد عطف الولايات المتحده ، الخائفة على نفط الخليج من قوه العراق ودوره العربى ، الذى سيكون على قدر كبير من الخطوره والتحدى ، ان هو مر بحلف تنجح بغداد فى اقامته مع سوريا ، يصل البحر المتوسط بالخليج العربى ويضم قوه قرابه ثلاثين مليون عربى ، لهم تاريخ حضارى حافل يمتد الى قرابه سبعة الاف سنه ، ويتوفر على امكانات لا حدود لها . وكانت السلطة السوريه تعى ايضا ان دور سوريا التقليدى ، الذى جعلها عرضة لتجاذبات عراقية - مصريه ، يجب ان ينتهى الى حلف مع مصر لا عوده عنه ، على ان يكون له امتداد الى الجزيره العربيه ، يخرج العراق من العالم العربى وينهى كقوه قادره على استقطاب دول وبلدان عربيه . لذلك رأت السلطة ، فى هذه المرحله ، ان عزل العراق لا يقل اهميه بالنسبه لها عن المعركة مع اسرائيل ، وانه يتطلب كسب الاردن والفلسطينيين او وضعهم تحت رقابة التحالف المصرى - السعودى - السوري ، وتحييد لبنان او وضعه تحت رقابة الدول الثلاث بدوره . بل ان الاسد رأى ايضا ان من الضرورى لانهاك العراق واضعافه التحالف مع ايران الشاه ، فسارع الى اقامه صلات حميمه معها ومع الشاه نفسه ، انتهت الى زيارة قام بها الى طهران ، « لشكر جلاله الامبراطور على المساعدات التى قدمها للعرب فى حرب تشرين » ، كما كتبت جريدة البعث فى حينه (كانت الجريدة نفسها قد كتبت ان قواعد التجسس الاميركيه فى ايران امدت اسرائيل بالمعلومات التى توفرت لها عن العرب خلال هذه الحرب !) . كما ارسل الاسد برقيه حاره الى الشاه يهنؤه فيها بعيد ميلاده ، قبل سقوطه بشهرين فقط . وقد قيل فى دمشق انها اره لرفع معنويات الشاه فى مواجهة « الثورة الاسلاميه » ! ، التى كان من المنطقى ان يقيم علاقات ودية ، خاصة بعد ان اكتشف حجم عدائها للعراق . من جانب آخر ، سارع الاسد اقامة افضل الصلات مع تركيا ، البلد الذى انتزع محافظة سورية عام ١٩٣٨ كانت مشاكله

تزال معلقة بين سوريا وتركيا ، عندما استولى الأسد على السلطة . (ما ان استلم الأسد السلطة ، حتى سارع الى تشكيل لجنة ، لم يعلن عنها الى اليوم فى اى مكان ، اسمها « لجنة تصفيه املاك الغائبين عن لواء اسكندرون » مقرها فى شارع ابي رمانة بدمشق ، محولا قضية لواء اسكندرون الى قضية املاك غائبين (اسرائيل هى اول من شكل لجنة بهذا الاسم لتصفية املاك الفلسطينيين « الغائبين ») . بعد حين اخذ الأسد يتشدد حيال العراق فى موضوع اقتسام مياه الفرات ويتساهل تجاه تركيا ، التى كانت قد اعلنت انها ستقتسم المياه بالتفاهم مع سوريا والعراق فى تلك الفترة (عام ١٩٧٢) جاء صدام حسين الى سوريا للتباحث حول حصص كل من البلدين من مياه النهر ، فامر الأسد رئيس وزرائه ، الاستاذ محمود الايوبى ، ان يطلب ٣٥٪ من ماء النهر لسوريا ، فاذا بصدام حسين يوافق على اعطاء سوريا ٤٥٪ من الماء . كان الأسد يظن انه يطرح مطلباً تعجيزياً سيرفضه العراق ، فاسقط فى يده امام سخاء العرض العراقى . لكن ذلك لم يمنعه من مواصلة البحث عن اسباب لتخريب علاقات البلدين ، فطلب تحويل المشكلة الى لجنة مختصة سوريه - عراقية ما لبث ان نسفها عندما حشد جيشه على حدود العراق عام ١٩٧٥ ، مدعياً ان العراق يعد العدة لاحتلال سد الفرات ! .

بهذا التصور للسياسة الخارجية العربية والدولية ، حاول الأسد تحويل سوريا الى نقطة يتمحور حولها العرب واعداء العراق . بينما هى تستقوى بهذه العلاقات على اسرائيل ، القوة العسكرية الاساسية المسكة بالتوازنات الكبرى للمنطقة ، خاصة وانها كانت تقيم احسن العلاقات مع ايران الشاهنشانية (صديقة الأسد الذى شكرها على دورها فى حبر تشرين) واثيوبيا ، القوتان المحيطتان بعالم العرب من شرقه وجنوبه ، المهددتان لمناطق انتاج النفط فى الخليج العربى ولخطوط نقله البحرية فى البحر الاحمر وبحر العرب ، واللذان تكونان ، باضافه اسرائيل اليهما ، مثلثاً استراتيجياً يراقب ثروات العرب وبحارهم وبلدانهم ومصادر مياههم ويدير ازماتهم . وبهذا التصور حاول الوصول الى محلول لمشاكل المنطقة ، ومنها احتلال اسرائيل للجولان ، لاعتقاده ان لهذا التحالف ، بالعلاقات التى نسجها فى المنطقة والعالم ، قوة سياسية كافية لارغام الاسرائيليين على الانسحاب من الاراضى العربية المحتلة ، ولاقناع الاميركيين ان من مصلحتهم التفاهم مع هذا الحلف العربى ، الذى لا يطلب اليهم الانفكاك عن اسرائيل ، على كل حال .

بل ان الأسد رأى انعكاسات هذا الحلف الداخلية بالنسبة لنظامه ، وهى انعكاسات من شأنها ان توطد مواقع السلطة السورية الداخلية ، ما دام لقوى الحلف العربى مصلحة حيوية فى ضبط حركة انصارها تجاه النظام ، واکراهها على ممارسة الحياد حيال السلطة بل وعلى

الموالة لها . ضمن هذا الاطار ، اعتقد الاسد ان السعوديين لن يسمحوا للتيارات الدينية بالتحرك ضد السلطة ، وان المصريين سيعينونه على تحجيم القوى الناصرية والقومية ، كما ان انصار الغرب لن يعارضوه ، وانصار الشرق سيؤيدونه ، فمن اين اذن يمكن للخطر ان يأتى ؟ امن جماعات العراق القليلة العدد والسيئة التنظيم ، التى ما انفك يطاردها ويقضى عليها بالموت البطئ فى السجون والمعتقلات ، ام من جماعة صلاح جديد ، التى لا تخرج من حملة اعتقالات حتى تنقض عليها اخرى ؟

كان الاسد يعتقد اذن انه يمسك بجميع المفاتيح الداخلية والعربية والدولية ، وان التطور الداخلى ليس مقلقا ما دامت القوى القادرة على تحريك الشارع او على القيام بازعاجة ، وخاصة القوى الدينية ، ممسوكة بخيوطها العربية والدولية او بحسابات عربية ودولية . وكان يحجم عن خوض معارك داخلية ضد مصادر الخطر المحتملة ، ليس لخوفه منها ، وانما لانه لم يكن يريد اثاره الانطباع ، فى هذه المرحلة ، بأن ثمة قوى معارضة لسلطته فى الداخل ، لاعتقاده ان ذلك كان من شأنه ان ينعكس على علاقاته العربية وموقعه القيادى والمحورى فى المنطقة .

هذه المرحلة ، التى امتدت من ١٩٧٠ الى اواخر عام ١٩٧٥ ، كانت هى المرحلة الاولى من سياسة الاسد ، وقد انتهت الى ما تحدثنا عنه من انفكك لتحالفة مع مصر ، وما ترقب على ذلك من ارباكات قلبت موازين علاقاته الداخلية والعربية والاقليمية والدولية ، ووضعته بفته امام الفشل الذريع لسياسة اعتقد طيلة ثلاثة اعوام انها اتاحت له اقوى موقع اقليمى يمكن لحاكم الوصول اليه . مع هذا الفشل ، الذى كان سيتحول الى كارثة كاملة ، لو ان علاقاته مع السعودية قد انفكت بدورها ، برزت صورته الوضع الداخلى التى رسمناها فى فقرات سابقة ، وتبين ان النظام يواجه اخطارا داخلية كبيرة ، بينما يقف مكتوف اليدين تقريبا امام التحديات الخارجية وعلى رأسها تحدى الاحتلال ، يخشى القيام بأية حركة غير مدروسة قد تضعه خارج نسيج العلاقات الاقليمية والدولية ، التى لعبت دورا فى وصوله الى السلطة . فى هذه المرحلة لخص عبدالحليم خدام الوضع قائلا : سياستنا هى الترقب والمرونة حيال الخارج ، والتشدد تجاه الداخل .

هذه المرحلة الصعبة ، انتهت مصريا الى انسحابات اسرائيلية متتالية من سيناء ، كان من الواضح انها ستنتهى الى انسحاب اسرائيلى كامل من الاراضى المصرية المحتلة . بينما قال الرئيس الاميركى نيكسون ، الذى زار سوريا عام ١٩٧٤ بصحبة هنرى كيسنجر ، بعبارة

لا تحتل اللبس : ان فصل القوات فى الجبهة السورية هو التسوية النهائية ، وان سوريا خسرت حرب تشرين ، وان اساس الحل هو قوه اسرامئيل (وليس عداله او عدم عدالة قضاياكم !) . ثم اشاد ، بسبب قلة ما يمكن ان يقال فى السياسة بعد هذا الكلام الصريح ، بانواع الطعام السوري ، وأشار الى زياده وزن هنرى زياده كبيره قبل ان يركب طائرته ويغادر دمشق ، تاركا الاسد فى حالة احباط تام . على كل حال ، لقد كان واضحا للاسد ، فى نهايه عام ١٩٧٤ ، ان من المحال الاستمرار فى السياسة التى اخذ بها طيلة الاعوام الماضية ، وان جهدا خارقا يجب بذله لتطوير سياسة بديلة لها ، فى الظروف الدولية ، التى اطاحت بالتوازن العالمى فى المنطقة ، مع ذهاب مصر الى الصف الاميركى ذهابا متعاضم الوضوح والنتائج ، والظروف العربية التى وان لم تقطع علاقات السعودية مع سوريا ، فانها جمدها واضعفتها ، بعد ان قطعت علاقات سوريا بمصر ، وهددت باقامة محور عراقى - مصرى قد يمتد ليشمل الاردن والفلسطينيين ويثير المتاعب فى لبنان ، البلد المجاور لسوريا ؛ وفى الظروف الداخلية ، التى رأى النظام نفسه فيها معزولا عن شارع سياسى جديد ، اوكل امره الى الشيوخ والتجار كى يحاولوه الى رأى عام يدعم السلطة ، فاذا بهم يحولونه الى جمهور راغب فى القتال وحمل السلاح ، وقد تم تنظيم اقسام واسعة منه بدهاء ومهاره ، ونسجت لصالحة صلات وروابط عربية ودولية . فى بداية عام ١٩٧٥ ، كان الاسد يقف على حافة الهاوية ، تمسك به خيوط واهيه من بقايا علاقات دوليه وعربيه ، وتعينه على تجاوز ازمته علاقات داخلية سلطوية اساسا ، بينما كان وضعه العربى يتردى ووضع الدولى موضع شكوك كبيره وجديه ، ووضع الداخلى ينذر بانفجار حاسم .

منذ منتصف عام ١٩٧٥ ، ستشهد السياسة الخارجية للسلطة السوريه تغييرا كبيرا ، ادخلها فى مرحلتها الثانية ، وجوهرها العمل على اخراج مصر من العالم العربى بأى ثمن كان ، ومهما كانت الوسائل ، وان اقتضى الامر الاستعانة بالعراق (وهو ما حدث بالفعل قبل وخلال مؤتمر بغداد) ، ثم السعى من جديد لابعاد العراق بدوره عن العالم العربى ، وخاصة منه القضية الفلسطينية ، وتحويل سوريا الى ما وصفه احد دعاة النظام ، عضو القيادة القطريه عبدالله الاحمد ، بـ « مغزل تنسج عليه السياسة العربية » ، يملك القسم الاكبر من القوه العربيه المواجهه لاسرائيل ، فان تمكن من وضع يده على لبنان والمقاومة الفلسطينيه ، واجتذب الاردن اليه بالترغيب او التهريب ، وامن علاقات امنية متوازنة مع اسرائيل ، واقلع عن اثاره موضوع الجولان ، فانه سيفلح فى الوصول الى سلام امر واقع معها ، وسينجح فى اخذ موافقتها على اطلاق يده ضد حركة المقاومة الفلسطينيه وفى لبنان ، مقابل خدمات امنية يقدمها لها ، تلعب

دورا هاما فى اقناع القاده الاسرائيليين بتفادى ايه مجابهة معه ، ما دام مركزه المحورى فى العالم العربى ليس موجها ضدها ، بل ضد القوتين الاساسيتين الخطرتين عليه وعليها ، وهما مصر والعراق ، وما دام سيضع نفسه عمليا فى خدمة امنها وتحت اجنحتها ، وسيطوى الى فتره طويله جدا صفحه الصراع العربى ضدها ، ليحل محله من الان فصاعدا صراعات عربيه - عربيه لها فى نشوبها مصلحة جد حيوية .

كان النظام السورى يعتقد انه اذا ما انجز النظام السورى هذا كله ، فانه هو الذى سيضع السعوديه تحت رحمته والذى سيحدد سعر سياساته وتحالفاته معها ، الذى سيختلف قطعا مع تعاضم قوته وتعزز موقعه ، عندئذ لن يكون للزامه التى واجهها نتائج سلبية بالنسبة لوجوده كنظام ، وان كان لها نتائج كارثيه بالنسبة لسوريا ، البلد الذى سيتحول عمليا الى حليف للعدو الذى يحتل اراضيه ، وسيصبح البلد الذى يطوى صفحه الصراعات معه ليفتح صفحه الحروب الاهليه الداخليه فى البلدان العربيه والحروب العربيه - العربيه ، والذى ستعيش سلطته بقدر ما يموت العرب ، وستصبح مهمتها الاساسيه القتال ضد ابناء امتها ، والاستناد الى اسرائيل كقوه رادعه لخصومه .

لتحقيق هذه المخطط ، كان لابد من وضع سوريا فى حالة تعارض غير مسبوقة مع العراق ووضع اليد على الفلسطينيين او سحقهم . فاسرائيل لا تقبل اقوال السلطه السوريه كضمانه لمستقبلها ، بل تطلب افعالا جليه وباتره ، واهم هذه الافعال على الاطلاق ان تكبر سوريا حيال العرب فقط ، وان تعاركهم بما يودى الى اضعافها تجاه اسرائيل . لذلك كان لابد من وضع سوريا فى تعارض عدائى مع العراق والفلسطينيين ، لكون العراق هو عمقها الاستراتيجى والفلسطينيين رأس حربتها الضاربه ؛ ولان التعارض العدائى بينها وبينهما يضعفها بالفعل ، ويتركها تحت رحمة اسرائيل . وقد كسر الاسد رأس حربه القوه السوريه ، حين شن عليها حربا لا ترحم باسم « الموقف المبدئى من تحرير فلسطين » وحطم علاقته بعمقه الاستراتيجى باسم « الموقف من ثوره ايران الاسلاميه التى كانت ستحرر فلسطين » . ووضع الاسد سوريا بالفعل وما زال فى تعارض عدائى مع هاتين القوتين ، اللتان كان يفترض ان تتكامل قوتها مع قواهما ، لبناء موقف جدى تجاه اسرائيل المعتديه ، لكن الاسد فرض على بلاده التعارض عوض التكامل معهما ، كى تضعف عزله العراق والفلسطينيين الوضع العربى وسوريا ذاتها ، التى ستملك بما سيتوفر لها من دعم معنوى اسرائيلى ، القوه الكافيه لاختضاع الوضع العربى لنظامها ، وهو ما سيظهر فى لبنان بشكل خاص .

لقد كان موضع سوريا فى مواجهة عدائيه هو شرط اسرائيل الاول اذن للقبول باستراتيجية الاسد الجديدة . اما الشرط الثانى لقبول اسرائيل بخطه الاسد الهيمنية على محيطه العربى ، فكان اضعاف سوريا ذاتها وسحق ما قد يتراكم فيها من قوه . فى هذه النقطة التقى الاسد بالتيارات الاسلاميه الراغبة فى حسم معركة سوريا ، فقد اتفقت نوايا الطرفين على خوض المعركة الداخلية الى نهايتها . واذا كان عام ١٩٧٦ هاما بالنسبة للعرب والسوريين ، فلانه شهد دخول القوات السوريه الى لبنان ، ومقتل الرائد على حيدر ضابط المخابرات العسكريه فى حماه ، الذى كان بدايه الحرب الاهليه التى اشتدت مع الحرب العراقيه - الايرانيه ، وانتهت بدخول القوات الايرانيه الى الاراضى العراقيه دخولا كثيفا كادت خلاله تحتل مدينه البصره ، بعد ان احتلت الفاو وبدا ان هزيمة العراق غدت وشيكه ، وانه ما عاد من الممكن التسامح مع العمل المسلح ، لانه يعطى فكره جد سلبيه عن قدره النظام السورى على ممارسة دوره « العربى » فى مرحله ما بعد انتصار محور دمشق - طهران .

فى هذه المرحله الثانيه ، قلبت الاستراتيجيه الاسديه الجديدة المعطيات السياسيه التى دافعت عنها طيله الاعوام لخمسة الاولى من « الحركه التصحيحية » . وانتقلت من سياسته تقوم على محور عربى يعزل العراق ويحيد اسرائيل ، الى سياسته تتحالف مع اسرائيل لتحيد العراق ثم لتقضى عليه ، عبر اطالة الحرب وتغذيه آله الحرب الايرانيه . ومن سياسته تستند الى « الوحدة الشعبه والوطنيه » فى وجه الاحتلال ، الى سياسته تستند الى اخراج الشعب من السياسه وسحق وحدته ، بعد ان غدا الموقف من النظام معيارا للتعامل مع القوى المختلفه ، وتم التخلّى عما قاله بيان قياده القطريه الموقتة ، الصادر يوم السادس عشر من تشرين عام ١٩٧٠ ، حول الموقف من الاحتلال كأوليه سياسيه عليا واساس لفرز المواقف وركيزه لاستراتيجية السلطه . الى ذلك ، فان مراضاه الولايات المتحده غدت هى الهدف الاستراتيجى للسلطه السوريه ، فاميركا تملك المفتاحين الجوهريين المقررين للمواقف والعلاقات فى منطقه المشرق ، وهما اموال النفط وقوه اسرائيل . وكلاهما ذو اهميه حيايته بالنسبة للسلطه السوريه : الاول من اجل تمويل السلطه ، الثانى من اجل الابقاء عليها والسماح لها بممارسه هيمنتها العربيه ، لصالحه ولصالحها ، بطبيعته الحال .

مع الانعطاف نحو موقف معاد للعرب فى لبنان وفلسطين والاردن والعراق ومصر ، ومنحاز لاميركا فى العلاقات الدوليه وتوضعاتها الشرق اوسطيه ، ومختبئ تحت اجنحة اسرائيل فى العلاقات الاقليميه ، ومعاد للشعب السورى فى العلاقات الداخليه ، اطلق النظام السورى حملات من السعار اليسارى ، تعارضت مائه بالمائة مع اقواله وشعاراته الليبراليه تقريبا التى

برر بها انقلابه على السلطة السابقة ، قصارت سوريا « وطن الاشتراكية » وسمع الشعب شعار الاسد القائل « لا حياة فمى هذا القطر الا للاشتراكية والتقدم » ، وتعالى لهجة امتداح بلاد السوفيات ، كما صارت الدعايات السلطوية تقول تحببا ، وعقدت معاهده صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفياتى كان النظام قد انتقد مصر والعراق ، عندما عقدا ما يماثلها فى اعوام سابقة . الى ذلك ، فقد كثرت زيارات الاحزاب « الشيوعية والعمالية والديمقراطية » العربية والعالمية الى دمشق ، كوبا العرب وقلعه الثورة ومنازلها فى عالم عربى يزحف وينبسط ذليلا امام اميركا ، من مصر السادات الى العراق الفاشى ، كما كان يقال انذاك ... الخ . فى هذا الطور من السعار اليسراوى والكحواى والماركساوى ، تم سحق الشعب بالطريقة الرهيبة التى وصفناها فى صفحات سابقة ، فاثبتت « الثورية » مرة اخرى ما كان جليا على الدوام ، وهو انها ايديولوجية السلطات الفاشية المنفلتة من عقالها ، المتدثرة بارديه عدالية وتحريرية .

كانت السياسة السوفياتى تكرر انذاك فكره بسيطه ، اخذتها عن السلطة او اخذتها السلطة عنها ، هى ان الشعب السورى تمرد لانه شعب رجعى ومعاد للحدثة ، يريد اسقاط السلطة كى يحافظ على اوضاعه التقليدية التى ينسقها التحديث الاسدى ، وكى يلتحق بمعسكر « الاستسلام » الساداتى ويعقد معاهده شبيهه بمعاهده كامب ديفيد . اما السلطة السورى اليسارية والثوريه فتقف فى وجه هذه المخططات « الرجعية والامبريالية والصهونية » . وكانت السياسة السوفياتية والشيوعية العربية الموالية لها ، ومعها حشد كبير من الاحزاب والقوى « التقدمية » تكرر بالف لسان ولسان ان خصوم النظام فى لبنان هم مجموعة من عملاء الصهيونيه الطائفيين ؟ ! (كم يجب ان يكون المرء وقحا ، حتى يجد فى نفسه الشجاعة لحصر تهمة الطائفية بخصوم السياسة السورىه ، بينما هى تقوم من رأسها الى اخمص قدميها على ابشع انواعه الطائفية ؛ وتصل ، مدفوعة بطائفيته العمياء ، الى حد انتقاء طلبه الجامعات على اساس طائفى . لكن السوفيات واتباعهم كانوا ببساطة عميان وكذابين) وبما ان هؤلاء الخصوم كانوا يتغيرون من يوم لآخر ، فقد تم اتهام لبنان كله بأنه عميل « للصهيونيه والامبريالية » . اما على الصعيد العربى ، فقد اشاع السوفيات وجماعاتهم مناخ الكذب نفسه ، وكرروا دون كلل : السلطة السورىه يسارية وخصومها يمينيون ورجعيون ، من منظمة التحرير الى العراق مروا بمصر ، حتى ان جورج حبش بدأ محاضره له فى اتحاد كتاب وصحفيين فلسطين بالمره بالجملة التاليه : قسم كامب ديفيد العالم العربى الى معسكرين : معسكر مؤيديه من رجعيين وعملاء ، ومعسكر معارضييه من وطنيين وثوريين . وقف عندئذ طالب بحراني ورد عليه مذكرا بموقفى حكام السعوديه وجعفر النميرى ، وسأله ان كان هؤلاء من الوطنيين ام من الثوريين . حدث

شئ مماثل لهذه الميثولوجيا اليسراوية على المستوى الدولى ، فصارات « سوريا » محور « الخندق المعادى للامبريالية والصهيونية » ورمزا « للثورة العالمية » بقياده الاتحاد السوفياتى العظيم .

انها اذن سلطة اليسارية والثورية على الصعيد الداخلى والعربية والدولية . هذه المقولة تكررت الاف المرات فى اليوم الواحد ، الى ان غدت معيارا للحقيقة . لم يكثر احد انذاك لما كان يجرى على الارض ، واهمه ما اعلنه اسحاق رابين رئيس وزراء اسرائيل فى حينه من ان الجيش السورى قتل من « المخربين » فى اسبوعين عشرين ضعف ما قتلناه منهم فى خمسة عشر عاما . لم يكثر احد ايضا للواقعة الرهيبة ، وهى ان الجيش السورى ارسل الى لبنان بحجة الدفاع عنه والحفاظ على وحدته ارضه وشعبه ، وان السلطة السورية منعت اى تدخل عربى فى الازمة بحجة ان امن لبنان هو جزء من امنها الداخلى ، ثم وقفت تتفرج على اسرائيل عندما احتلت جنوبه دون ان تطلق رصاصة واحدة باتجاهها ، مستعيضة عن القتال بصراخ هستيرى يتسائل على لسان جريدة البعث : اين انتم ايها العرب ؟ . لقد ذبحت السلطة السورية المقاومة الفلسطينية بحجة انها تهدد وحدته لبنان ارضا وشعبا وترفض اقامه محور مقاتل معها يمتد من الناقورة اللبنانية الى العقبة الاردنية ، ثم عندما جاء من يحتل لبنان (من لا يكتفى بمجرد تهديده اذن) وقفت تتفرج طالبة تدخل عرب اطلقت قبل اسابيع قليله النار على سفرائهم وهاجمت سياراتهم فى شوارع بيروت ، لانهم حاولوا التدخل لايقاف الحرب الاهلية . لقد وضع الدخول السورى الى لبنان القسم الجنوبى من هذا البلد تحت الاحتلال الاسرائيلى ، وحمل اللبنانيين وزرا ان يتخلصوا من ثقله بسهولة الغى من طرف واحد اتفاقية الهدنة مع لبنان ، بحجة ان السوريين غيروا كيان البلد ، وحولوه الى « قاعدة لهم ضد امن اسرائيل » . (هكذا ، يكون الاسد قد تخطى لاسرائيل عن الجولان وجنوب لبنان فى عشره اعوام من قيادته الحكيمة) بينما كانت اسرائيل تتحول من طرف فى الصراعات مع العرب ، الى حكم على صراعاتهم ، تخلق حكومات ودولا « حرة » لهم ، تخدم « كحزام امنى » يحميها من جهة ، وكقاعده تنطلق منها للتدخل فى تقرير مصائرهم من جهة اخرى . كل هذا والاسد واليسار السوفياتى يكرر ان السلطة السورية قد احبطت مؤامرات الامبريالية على لبنان ، لانها تتصدى « للقوى الانعزالية الرجعية » ، التى تريد تقسيم البلاد ، خدمة « للامبريالية والصهيونية » . لقد وقف الاسد دون حراك امام من انتزع قسما كبيرا من جنوب لبنان اقام فيه دولة حاجزه وجيشا ، وضم قسما منه الى ارضية (اسرائيل) لكنه انقض بالمقابل على الفلسطينيين باسم وحدته لبنان واعمل فيهم الذبح والابادة ، كما انقض على اللبنانيين من جميع الاتجاهات السياسية والانتماءات

المذهبية بذريعة انهم « انعزاليين رجعيين » يهدد وجودهم وحدة لبنان .

س : ماذا كان غرض هذه الموجة من الديماغوجية اليسارية ؟ .

ج : منع اية مصالحة عربية ، لان المصالحات العربية كانت ستفسد على الاسد استراتيجية الجديدة ، استراتيجية اقتسام المنطقة مع اسرائيل ، والتحالف معها ضد العالم العربى . ومنع اية مصالحات داخلية سورية ، لان المصالحات كانت ستفضى الى توقف الحرب الاهلية ، التى كانت عملية منظمة بدقة غرضها ذبح الشعب وابادة قواه الحية « لمائتى سنة » ، كما قال الاسد فى اجتماع للقياده القطريه عام ١٩٨٠ . لقد اطلق النظام السورى العنان للغة سياسية بالغة التطرف غرضها ايها الشعوب والجماهير المظلومة والمهزومة ان معركة العالم العربى قد وصلت اخيرا الى حدها النهائى وغدت معركة الثورة الاجتماعية الصافية ، التى تنزعهما السلطة السورية وتقودها ضد جميع انواع الرجعيين . لذلك تعد المصالحات نوعا من الخيانة الثورية والوطنية ، ويعد المطالب بها خائنا يستحق الشنق ، لانه يعمل ، دون ان يدري ربما ، لخدمة الثورة المضادة من مصر الى العراق الى افغانستان الى نيكاراغوا ... الخ . وكان غرض هذه اللغة دفع الخلافات الداخلية السورية والعربية الى حدودها القصوى ، فاهداف الاستراتيجية السورية الجديدة لم تكن ممكنة التحقيق الا فى ظروف حرب اهلية واقتتال وطنى وقومى معمم . اخيرا ، فان غرض لغة « الثورة واليسار » كان جر اوسع الجماهير الى الاقتتال ، واخفاء الاغراض الحقيقية الباعثة عليه . لقد كان مطلوبا من اللغة اليسارية اقناع بسطاء العرب (بين هؤلاء من يظنون انفسهم « مثقفين » كبارا) فى سوريا وخارجها ان المعركة العربية - الجارية ، والحرب الاهلية السورية الناشبة هما شرط الانتصار فى الحرب على العدو المحتل والنغمة الاولى فى سيمفونيته النصر العربى على الخارج الامبريالى - الصهيونى ، وليس ا لنا جنازيا اخيرا تعزفه سلطة توصل جثة العرب وقضاياهم الى مثواها الاخير ، بالاتفاق الفعلى مع هذا العدو الخارجى ، ولقائده العملية .

فى هذه المرحلة الثانية ، نشبت الحرب العراقية - الايرانية ، التى وقعت فى السياق نفسه ، الذى كانت السلطة السوريه تأمل ان تدفع السياسة العراقيه اليه ، سياق ابعاد العراق عن قضايا العالم العربى والهائلة بمشاكل وصراعات بعيدة عنها . وكان قد سبق العمل على اخراج العراق من القضايا العربية ، والحيلولة بينه وبين تأسيس حضور قوى له فى العالم العربى ، محاولة « لتوحيد » سوريا والعراق ، كان الغرض منها اقناع بعض الدوائر النافذه فى

الحكم والعالم العربى والعالم ان وحده كهذه لن تكون فى صالحها ، وان الانعطاف بموقف السلطة السورية نحو عداء جذرى مع العراق هو الشكل الوحيد للعلاقات بين البلدين ، فالعراق مخيف وسوريا ضعيفة ، « ولا يمكن ان توجد بينهما سوى حالة وحده او حالة حرب » ، كما كرر الاسد وخدام فى اكثر من مناسبة . بما ان حالة الوحده مستحيلة الان ، فلتقم بينهما اذن حالة الحرب . بعد القطيعة الجديده مع العراق قامت سياسة النظام على موقف واحد حياله له يتغير ، هو توريطة فى الحرب الى اطول امد ممكن ، والعمل على انهائه كبلد . لذلك نشطت لاقناع البلدان المجاورة له بتقسيمه واقتسامه . يرجع هذا الموقف الى حسابات الاسد ، وهى ان المصالحة العملية مع إسرائيل تترك السلطة السورية خارج مجال التحديات العربية ، باستثناء التحدى العراقى ، الذى هو تحد خطير . فاذا ازلت السلطة هذا التحدى ، تحكمت المنطقة العربية المحيطة بها ، بالاتفاق ، التفاهم مع اسرائيل ، الى امد لا يعرفه الا الله ، خاصة ان هى نجحت فى وضع يدها على لبنان والفلسطينيين والاردن ، ونالت نصيبا معقولا من اموال النقط السعودى ، واصرت بنجاح على ابقاء مصر معزولة عن العالم العربى مستبعده منه .

بهذه الطريقة حول الاسد نظامه الى مغزل تغزل عليه العلاقات والمصالح العربية ، بينما يعزل هو على المغزل الاسرائيلى ، الذى لا يتحداه احد ، بعد ان تحولت سوريا من قوة عراك وصراع معه الى قوه تعمل تحت مظلته الاستراتيجية ، ضد العرب ولفائده كما ثبت فى قضيه الجولان ، التى ما عاد احد يجرو فى سوريا على ذكرها كى لا يزعج به فى السجن ، وفى القضية اللبنانية ، التى خرجت اسرائيل منها غانمه منتصره ، دون ان تواجه بايه مقاومة عربية او دولية تستحق الذكر .

س : قلت ان الحرب الاهليه السوريه حدثت خلال هذه الحقبة الثانيه من السياسه السوريه ، فاين تضع هذه الحرب من هذه السياسه ؟ .

ج : ما كان يمكن للمراهنة الاستراتيجية الجديده ان تنجح ، لو ان عزل مصر لم يتم ، وما كان يمكنها ان تمر ايضا ، لو ان اسرائيل قررت احباطها فى لبنان . كما كان من المحال ان تحقق شيئا ، لو بقيت الاوضاع الداخليه السوريه على ما كانته الى عام ١٩٧٦ من انقسام و« لبيراليه » (بكداش) . ان النزوع نحو الهيمنه الخارجيه رافقته فى جميع التجارب العالميه عمليه ضبط ايديولوجى او سياسى للصف الداخلى . اما فى سوريا ، حيث اخذ الضبط الايديولوجى منحى يسارويا متطرفا برر استخدام السلاح ضد الشعب ، فان الضبط الداخلى كان مستحيلا دون القضاء على قسم كبير من

الاطراف المناوئة للنظام ، التي كانت قد شرعت تقدم تصورات علنية حول سلطتها البديلة ، فكان الصدام معها صداما يتجاوز تصحيح هذه النظرة الجزئية او تلك لدى هذا الطرف او ذاك من اطراف الصراع الداخلى ، ويصل الى الغاء احد طرفيه الغاء تاما .

لقد كانت الحرب الاهليه جزءا من تصور النظام الاستراتيجى الجديد ، الذى قام على الغاء موروث وحقائق الجغرافيا السياسية ، وعلى احلال عوامل ارادية فى محلها . على كل حال ، فان السلطة زأت وضع سوريا الداخلى بمنظار خاص . اذا كانت العوامل الاقليمية والدولية تدرج فى اطار حسابات خارجية من الصعب على السلطة السوريه اخضاعها لاعتباراتها ، ان لم يكن من المحال ان لا تخضع هى نفسها للاعتبارات التى تملى هذه الحسابات على القوى الاقليمية والدولية المعنية ، فان العامل الداخلى هو عامل ذاتى ، تستطيع التحكم به بالطريقة التى تطلو لها ، فان اقلحت فى ترتيبه وفق ما تراه ، استخدمته لتحسين موقفها حيال الخارج ، وإتخفيف وطأة الحسابات الخارجية عليها . هكذا رأت قيادة السلطة فى « ترتيب البيت الداخلى » (جملة كان السادات يرددتها كثيرا) المفتاح الذى يتيح لها تعديل ميزان القوى الاقليمى والدولى غير الملائم لها ، واعتقدت انها ستستطيع الوصول الى حلول الخارج ، بقدر ما تحسم وضعها الداخلى ، وتنجح فى فرض نفسها كجهة وحيدة عليه ، وتستبعد الحلول الوسط معه . من هنا ، كان شرط نجاح الاستراتيجية الجديدة سحق الداخل السوري بلا رحمة واخضاعه بلا حساب ، قبل التوجه بقوه السلطة نحو التفاهم مع القوى الخارجية . لهذا رافقت الاستراتيجية الجديدة سياسته « المرونة القسوى نحو الخارج والتشدد الاعظمى فى الداخل » التى تحدث عنها عبدالحليم خدام ، فاقدام النظام ما كانت ستقدر على حمل مشروع فيه هذا القدر من العداء للعرب والاستجابة لحاجات اسرائيل واميركا الامنية والاقتصادية ، لو ان سوريا بقيت البلاد منقسمة على نفسها ، او لو قُشِل النظام فى سحق خصمه الداخلى ، الذى بيننا فى مكان آخر انه كان المجتمع المدنى السوري بكل تجلياته .

بهذا المنظار ، الذى يرمى فى المجال الداخلى ورقة القوه الوحيدة التى يستطيع التحكم بها واستخدامها فى مواجهة الخارج ، علما بانها الورقة الوحيدة التى تتيح له امتلاك المصداقيه المطلوبه من هذا الخارج بالذات ، قبل ان يعتمد شريكا له ، حرصت السلطة على اخضاع الوضع الداخلى ، وتعاظم حرصها بدءا من اواخر عام ١٩٧٥ ، حين بدا جليا ان مسرح العمليات الخارجية القادم سيكون لبنان ، البلد المشحون اكثر من غيره بعوامل التفجير ، والمرشح لاختبار استراتيجية الاسد الجديدة ، لاسيما بعد ان زاره بدعوه من رئيسه سليمان فرنجية عام ١٩٧٥ ، واطلق من شتورا قولته التى ترى فى امن لبنان جزءا من امن

سوريا ، وفي امن سوريا جزءا من امن لبنان ، وهى القولـه التى برر بها بعد قرابة عام من ذلك ، تدخله فى لبنان .

تستحق هذه الزيادة بعض الاهتمام ، رغم ندره ما نشر عنها . فالاسد كان ، كما شرحنا سابقا ، يرى أن مصر فى سبيلها الى الخروج من العالم العربى ، وأن كلا من سوريا والعراق سيحاول احتلال موقعها . فى هذا الظرف وهذه المراهنة قام بخطوه فى اتجاه بغداد ، آملا أن يجرها وراءه بوصفه « دولة مجابهة » مع اسرائيل . فكان شهر العسل فى العلاقات السورية - العراقية ، الذى انته بصوره مأساويه ، عندما اكتشف الاسد أن العراق لديه طاقات عسكريه واقتصاديـه كبيره جدا ، وأن سوريا هى التى ستسير وراء العراقيين وليس العكس ، فسارع الى ترتيب البديل الذى اخذ به فيما بعد ، « البديل الاسرائيلى » ، القائم على تـفادى المواجهه مع اسرائيل وتلبيه مطالبها الامنية فى لبنان وسوريا والقضية الفلسطينيه مقابل السماح له بدخول لبنان ، ودعمه على جبهته الشرقيه ، فلا يجد نفسه مضطرا لمواجهه الاسرائيليين وهو يسند ظهره الى العراق ، وإنما يجابه العراق وهو يسند ظهره الى اسرائيل . فى هذا التوجه نحو تحالف امر واقع مع اسرائيل ، لم تحاول سورية خلال السنوات الخمسة عشره الماضيه تخريبه او الانفكاك عنه ، طرح الاسد فكرة ترابط امن لبنان وامن سوريا ، واوزعت اجهزته لبعض ضباط الجيش السابقين بكتابة مقالات فى مجلات وصحف سوريه حول مستلزمات امن لبنان العسكريه ، التى تمكنه من الصمود فى وجه هجوم اسرائيلى ، وحول ضروره تمركز وحدات سوريه فى لبنان ، لحماية اجواء سوريه من غارات الطيران الاسرائيلى . فهل تراه كان يخدع اسرائيل ، ام يمهـد لنشـرب الحرب الاهليه اللبنانيه والبدء فى تطبيق السياسه الجديده التى ستحول نظامه الى مركز ثقل نظام جديد ، يلبى متطلبات السعوديه فى الخلاص من وزن مصر والعراق وضغوطهما ، ومتطلبات اسرائيل فى الامن وفى التحول الى حكم على المشرق العربى ، ويجعل السلطه السوريه قوه عربيه مهيمنه جديده ؟ . ان سير الوقائع يؤكد انه لم يكن يخدع اسرائيل ، بل كان يمهـد الاجواء للحرب الاهليه القادمه ، فى لبنان وسوريا . من المعروف ان بعض عناصر منظمة الصاعقه ، المنظمه « الفدائيه » المواليه لسوريا (التى خسرت طيله تاريخها النضالى ثلاثه « شهداء » ، مات اثنان منهم بسبب حوادث اخلاقيه وغرق الثالث فى نهر الاولى بلبنان !) قد باشرت فى تجنيد مرتزقه اوروبيين وعربا ، ومارست عمليات الاختطاف والاغتيال فى بيروت منذ اوائل عام ١٩٧٥ ، كى تثير جوا من القلق والفوضى فى بلد متفجر بطبيعـه الصال . من جهة اخرى ، لعب نظام الاسد لعب دورا مفتاحيا فى ايصال سليمان فرنجيه الى رئاسة الجمهوريه اللبنانيه واقنع

ايران الشاهنشانية بتمويل الحرب الاهلية هناك . وقد دفعت ايران بالفعل مبلغا كبيرا لتمويل التدخل السوري قدره ٥٦٣ مليوناً من الدولارات . افترض سر هذه الصفقة ، حين هدد فرنجة في اواسط شهر ايار من عام ١٩٧٦ العميد محمد الخولى مستشار الاسد للشؤون الامنية ورئيس مخابرات القوى الجوية بكشف الامر ، ان احجم الجيش السوري عن التدخل في موعد اقصاه منتصف شهر حزيران ، لان ذلك سيعنى ان الاسد ضالع في « مخطط فلسطيني » لتدمير القوة المسيحية ، التي كانت على وشك الانهيار انذاك .

س : ما هو موقع الحرب الاهلية اللبنانية من استراتيجية الاسد ؟ .

ج : من يراقب النتائج العملية ، التي ترتبت في العالم العربي وسوريا ، على استراتيجية الاسد ، منذ عام ١٩٧٥ الى اليوم ، سيجد ان جوهر هذه الاستراتيجية يكمن في دمج المشروع الطائفي الحاكم في سوريا بالسياسة الاميركية عامة والغربية خاصة ، وتحويل هذا المشروع الى رتاج الامن الاساسي في المنطقة العربية للكيان الاسرائيلي والمشروع الصهيوني ، لان ذلك من شأنه تحويل السطة السورية الى عامل بعيد الاثر في السياسات الغربية والصهيونية ، يضعه الغرب في حساباته الطويلة الامد ، ويحافظ عليه في وجه التبدلات مالتى قد تعصف بالمنطقة العربية وبه . اما المدخل الذي اراد الاسد له ان يفضى بسوريا الى الاندماج اندماجا اعظما ضمن الاستراتيجية الغربية والصهيونية ، فكان وضع سوريا في مواجهة العرب ، وخاصة منهم العراق والفلسطينيين ، ووضع حد للصراع العربي - الاسرائيلي وفتح باب الصراعات والحروب العربية - العربية ، التي تنقل اسرائيل من طرف في الصراعات الدائرة الى حكم فيها ومتحكم بها ، وقيام نظامه بالرد الاول فيها ، بعد ان جمد الصراع معها على حدودها السورية ، ولعب دورا خطيرا في خروج مصر من ساحه الصراع على حدودها الجنوبية . الحقيقة ان الحرب الاهلية اللبنانية كانت حرب تطبيق وانجاح هذه الاستراتيجية ، فبعد اتفاقية سيناء الثانية وزياره السادات للقدس ، كانت المهمة التي تطرح نفسها على الاسد هي خلق ظروف محلية واقليمية للسلام مع اسرائيل او للحرب ضدها (كانت الحرب هي الاحتمال الارجح ، لان اسرائيل رفضت وسترفض دوما اعادة الجولان ، مهما قدم لها من تنازلات) ، فما كان من الاسد الا ان القى عنه بهذه المشكلية وقرر التخلص من الصراع مع اسرائيل بضربة واحدة (فهل قررت هي التخلي عن الصراع ضده ؟) . ان غزو لبنان عام ١٩٨٢ يدل على انها لا تلزم نفسها بشئ حياله او حيال سواه ولا تعترف لاحد بأى حق ، مهما كانت خدماته لها (وخلق حق صراعات جديدة لا نهاية زمنية او مكانية لها ولا حصر للقوى

الداخله فيها ، من الممكن تفجيرها في اى وقت وفى اى مكان ، بحجة انها اشكال جديدة لصراعة الاصلى مع « العدو » ، كما يمكنه ان يتحكم بها ويديرها باقل قدر من القوه والجهد ، مثلما يستطيع التعايش معها الى فترة غير محدوده . هذا النمط من الصراعات يقوم على وجود اطراف متنازعة تبلغ تناقضاتها حدا من الشدة يمنع اى شكل من اشكال التصالح فيما بينها ، ويحول بينها وبين استخدام الوسائل السياسية العادية لحسم تناقضاتها او للوصول الى حلول وسط مخارج لخلافاتها . ومع ان وجود طرفين محدوى القوه يكفى لاطلاق نيران الاقتتال فى صراعات كهذه ، شريطه ان يكونا بينهما قدرا كبيرا من التعارض ، فان هذه الصراعات لا يمكن ان تستمر بالقوى التى بدأتها ، بل هى تحتاج الى تغذية دائمة ، بادخال قوى مختلفة المناصب الايديولوجية والسياسية والاجتماعية ومتباينة الاهداف اليها ، على ان يزيد دخولها اليها من تعقدها ويحولها اكثر فاكثرا الى صراعات لا حلول ولا اهداف لها ، تنطلق من نقطة ما تلبث ان تتجاوزها الى نقطة اخرى مغايرة لها تماما ، وهكذا دواليك . للوصول الى اشعال صراعات من هذا الطراز ، لابد من سياسة ذات قوس واسع جدا من الاهداف والشعارات ، يختلط فيها الطائفى بالقومى بالاشتراكى بالداخلى بالخارجى بالاجتماعى بالتححرى ... الخ على غرار ما هو الحال فى سوريا ، حيث ترفع سلطة طائفية شعارات اشتراكية - قومية - تحريرية - ديموقراطية - ثورية - علمانية - دينية ... لآخ . اخيرا ، فان السلطة التى تريد اشعال واداره مثل هذه الصراعات الشمولية ، يجب ان تكون مفتوحة القنوات نحو جميع القوى السياسية والاجتماعية والمذهبية والطبقية ، للتمكن من استدراج كل قوة منها الى ساحه الصراع الاقتتالى عبر القناه المناسبة لها ، وكى تفعل ذلك فى اللحظة المنشورة ، فلا يخدم الاقتتال او يخفف استعاره ، ويكون الهدف من الصراع هو الصراع ، وغرض القتل هو القتل ، وغاية الحرب الاهلية هى الحرب الاهلية . هذا النمط من الصراعات يتصف بصفات فريدة من نوعها . فهو يؤدى الى تضخم جميع الاطراف المتصارعة ، بينما يضمحل المجتمع موضوع الصراع ذاته ، نتيجة لما تنزله به الاطراف المقتتله من اىذاء وتدمير وتخريب ، الى ان يدور الصراع بين اطراف لا تنضوى تحت اية هيئة اجتماعية ولا تشكل جزءا من اى مجتمع ، بل تتحول الى نفسى مجتمعا نقييا متعاظما ، سواء تكون هذا من فئات وشرائح طبقية ، ام من طوائف ، ام عصابات وعصبيات .

بهذا النمط من الصراعات ، رشح النظام السوري نفسه للالتحاق بالاستراتيجية الاميركية - الاسرائيلية حيال المنطقة العربية والشرق الاوسط ، فبدلا من ان يعبىء القوى العربية لمواجهة سياسية وعسكرية يسترد بها الاراضى السورية المحتلة ، ويساعد الفلسطينيين على استرداد شىء من حقوقهم ، ويحمى لبنان من الاطماع الاسرائيلية ، سارع الى فعل العكس ، فورط السوريين واللبنانيين والفلسطينيين فى حرب كانت اسرائيل هى الرابح الوحيد منها (ربحت الى الآن القسم الاكبر من جنوب لبنان كاحتلال مباشر ، وحولت لبنان كله الى منطقة نفوذ لها بحجة مصالحها الامنية فيه) . فى الوقت الذى رتب فيه " خلافا " سوريا - عراقيا من طبيعة الخلافات التى ادت الى الحرب الاهلية اللبنانية ، لا يحل الا بوسائل العنف والسلاح ، واثار فى سوريا حربا اهلية ادت الى مقتل قرابة مائة الف سورى خلال اربعة اعوام كانت نتيجتها وصول المجتمع والدولة السوريين الى الحضيض ، من الناحيتين المادية والمعنوية ، واطلاق يد اسرائيل فى المنطقة بالطريقة التى تحلو لها .

فى بداية عام ١٩٧٦ ، كانت معظم الاحزاب السورية تعتقد ان النظام سينتهى ، ان هو تورط فى لبنان . يبدو اليوم جليا ان نظام الاسد تمكن من تجاوز ازمته الداخلية والعربية والدولية ، لكونه بعث بجيشه الى لبنان ، ولان دخوله الى هناك والطريقة التى ادار بها الحرب واتاحت له الاستمرار ، رغم توطد هزيمته حيال الاسرائيليين ، والانهيار الذى احدثه فى الصف العربى وجعله يقف مع ايران واميركا ضد العراق ، والتردى الذى تسبب به لمجتمعه ودولته ذاتهما . ان الغرض من دخول الاسد الى لبنان لم يكن اعداد شروط عربية لمعركة مع " العدو " الصهيونى ، تلى النصر على " عملائه " العرب فى لبنان وسوريا والمقاومة الفلسطينية . (كل من اخذ موقفا ناقدا لهذا الانعطاف الاستراتيجى للسياسة السورية نحو اسرائيل والاميركان ، اتهمته الاجهزة السورية بالعمالة لاسرائيل والامبريالية والصهيونية !) ، بل كان التخلى التام والنهائى عن اية معركة فى سبيل تحرير الجولان والاراضى العربية المحتلة ، والاصطفاف بصورة نهائية وتامة وراء المصالح الغربية . لذلك ، فان هدف الاسد لم يكن حل مشكلة لبنان ، بل ادارتها بطريقة تكفل استمرارها لاطول فترة ممكنة ، فقصدته منها كان اضعاف الجسد العربى ، واللبنانى بصورة خاصة ، وان بقى لبنان موحدا من الناحية الشكلية ، تحت الاحتلال الاسرائيلى فى الجنوب والسورى فى الشرق والشمال والابرانى فى الوسط والشرق . لم يكن الغرض من دخول لبنان ايضا اعداد الطاقات و " احباط المؤثرات " ، بل كان مؤامرة كبرى هدفت الى استنزاف الجهد العسكرى والسياسى لسوريا ، ووضع جيشها تحت رحمة القوة الاميركية دوليا والاسرائيلية اقليميا ، فهذا الجيش المحمى باتفاقية فصل القوات فى الجولان ، كان يجب ان يرسل الى مكان " يواجه " اسرائيل فيه ، لتستطيع هذه تسديد الضربات اليه متى

شاعت ، مثلما جرى عام ١٩٨٢ ، علما بانها احجمت لسنوات طويلة عن التحرش به او مضايقته فى انجاز مهمته اللبنانية ، مع انه كان " يحبط " مؤامراتها فى لبنان ويقتل عملائها ويعد العدة لاقامة " جبهة ضدها من الناقورة الى العقبة " ، تضعها بين سندان الاردن ومطرقة سوريا فى لبنان (وليس فى الجولان !) كما كانت تتبجح دعايات وخطب الرسميين السوريين . اخيرا ، فان النظام السورى الذى ارسل قواته الى لبنان تحت حماية خطوط حمراء المحددة اميركا واسرائيليا ، كان ملزما بتقديم ولائه العملى لحراس هذه الخطوط ، وثبت انه يتعامل مع اسرائيل من منطلقات رشيدة وليس وفق مبادئ وطنية او خبرات تاريخية ، وان " سلام الامر القائم " بينه وبين اسرائيل اكثر فاعلية (كما قال مناحيم بين مارا) من سلام كامب ديفيد التعاقدى مع مصر ، لانه انجز عملية التطبيع مع الاحتلال وقبله كواقع غير قابل للتغيير ، بينما لم تطبع مصر " سلامها " مع تل ابيب الا فى اضيق نطاق . لهذه الاسباب ، تساعل نقاد الخطوط الحمراء قائلين : اذا كان الاسد يقود معركته ضد من احتلوا اراضى بلاده تحت حماية الخطوط فى لبنان ، فلماذا لا يعلن الحقيقة ، وهى انه تخلى عن الجولان ، واخذ يعمل تحت سقف ميزان القوة الاسرائيلى " ضد اسرائيل " فى لبنان ؟ .

س : لكن هذه المرحلة انتهت ، اليس كذلك ؟ .

ج : هذه مرحلة لا تنتهى ، فالاتفاق الامنى مع اسرائيل ، وان كان غير مكتوب ، لا ينتهى من طرف الاسد ، القوة الضعيفة فيه . فاذا ما خطر له ان ينهي من طرف واحد ، او ان يدخل فى تحالفات مناوئة او مضادة له ، كانت تلك نهاية حكمه . انه يعرف ذلك ويعمل للبقاء على الاتفاق قيد العمل . وان كانت اصورة قد تغيرت بعض الشئ فيما يخص علاقات السلطة السورية العربية ، وخاصة مع مصر والسعودية .

ارجو ، قبل الانتقال الى هذه النقطة ، ان اعرج قليلا على النتائج التى ترتبت على الاستراتيجية الاسدية ، استراتيجية اغراق العرب وانقاذ نظامه ، باتفاق معلى او صامت مع اسرائيل ومن خلال العمل لخدمة اهدافه الاستراتيجية . ولنبدا بلبنان :

فقد تم تدميره حجرا حجرا ، باسم انقاذه من الانعزالين الرجعيين المتصهينين ، الذين تغيروا من يوم لآخر ومن معركة لآخرى ، فكان هذا المصطلح يصف حزب الكتائب ، والقوات اللبنانية ، وحراس الارز ، ونمور الاحرار ... الخ ، ثم صار يصف الفلسطينيين ، الذين اعلن النظام عام ١٩٧٦ بلسان امينه القومى المساعد انهم يتلقون مساعدات عسكرية من اسرائيل عبر قوات الملازم احمد الخطيب ، ثم استخدم لوصف العماد عون وجماعته ، وبعض جماعة

مصطفى سعد في صيدا ... الخ . الى ذلك ، فقد تم سحق الدولة اللبنانية باسم امن سوريا ، فصار رئيس وزراء لبنان ورئيس جمهوريتها العوية بيد ضباط " الردع " والمخابرات السورية ، الذين لم يتركوا معارضا لهم الا حاولوا اغتياله او طرده الى خارج بلاده ، كما جرى لريمون اده واصائب ، ١٩٨٢ . اللذان وجدا نفسيهما مطرودين من وطنهما ، او لكامل جنبلاد وبشير الجميل والشيخ صبحي الصالح ورياض طه وداني شمعون ، والرئيس رينيه معوض ... الخ الذين تم قتلهم . على كل حال ، فان مأساة لبنان لم تنته ، وان كانت قد دخلت في طور من الكمون مشحون بعناصر تفجر خطيرة ، لانه اذا كانت قد تمت " تسوية " قضية بيروت من زاوية علاقتها بسلطة الدولة ، فان مشكلة الوجود السوري في لبنان لم تتم تسويتها ، وكذلك الاحتلال الاسرائيلي للجنوب ، وتداخلات القضيتين الفلسطينية واللبنانية ، وطريقة تركيب الحياة السياسية من جديد بينما القوى المسلحة ما تزال ممسكة ببنادقها ، تقيم علاقات مع قوى خارجية مع دول كسوريا واسرائيل قد يبرز بينها تعارض مباغت في المصالح والاهداف الجزئية ، اذ ان اتفاقهما الاستراتيجي العام لا ينفي امكانية التجاذب بينهما على هذه القضية او تلك . عندئذ ستحدث بينهما صراعات مسلحة تتم بالواسطة ، عن طريق المنظمات الموالية لهما في لبنان ، كي لا يصطدما في صراع يضعهما في مواجهة بعضهما . ويزيد من حساسية هذا الاحتمال ان السلطة السورية تعتقد ان مصيرها في دمشق رهن بمصيرها في لبنان ، حيث يحتمل ان تخوض معركة وجودها . ويقلق السلطة السورية في هذا السياق ان اسرائيل هي التي سددت لها اكبر ضربة عام ١٩٨٢ ، بينما كانت تقدم لها الخدمات طيلة السنوات الست المنصرمة . يقلقها ايضا ان اسرائيل قد تسدد لها ضربة اخرى ، اذا ما تقرر اخراجها من لبنان نهائيا ، بسبب انتفاء حاجة الاميركان الى خدماتها ورغبتهم في ممارسة هيمنتهم عليه مباشرة او عبر اسرائيل ، او بسبب الحاجة لتقسيمه واعطاء الفلسطينيين قطعة منه يقيمون عليها قسما من دولتهم العتيدة .

اما نتائج التدخل السوري على القضية الفلسطينية فليست بحاجة الى سرد . فالسلطة السرية هي التي ساعدت على اخراج الفلسطينيين من الاردن عام ١٩٧٠ ، عندما خرج الاسد على اجماع قيادة حزبه وذهب بنفسه الى منطقة درعا على الحدود مع الاردن واخذ يركل ضباط اللواء المدرع السوري ، الذي دخل في حينه الى الاردن ، امام رئيس الوزراء يوسف زعين وهو يشتمهم ويتوعدهم . ثم ان الاسد هو الذي لاحقهم في سوريا وجمد حركتهم فيها وهو الذي لحقهم عام ١٩٧٦ الى لبنان ، بعد ان كان قد احتل موطىء قدم داخل مخيمات بيروت بحجة حمايتها من غارات الطيران الاسرائيلي . ومع ان المقاومة الفلسطينية لم تكن في حالة عراك مع السلطة السورية ، التي عرضت عليها بلسان الاسد نفسه ، وفي خطبة القاها يوم ٨ آذار عام

١٩٧٥ ، تحالفا استراتيجيا سياسيا - عسكريا ، وترتب على عرضه تشكيل لجان مشتركة لتدارس سبل تنفيذ هذا التحالف (كان وفد فلسطين برئاسة ابو اياد) ، فانه دخل الى لبنان كى يؤدبهم ، مع انهم ، كما اسلفنا ، لم يكون فى حالة عراك او شقاق معه ، ولم يفعلوا اى شىء ضده ، ولم يكونوا فى اراضى خاضعة لسيادته . وما زالت فى ذاكرة الناس التهمة التى وجهها الى الفلسطينيين فى خطاب له يوم ٨ آذار ١٩٧٦ برر به تدخله ضدهم فى لبنان ، وهى انهم يريدون ذبح المسيحيين ، الذين لا يمكنه ان يسمح لاحد بذبحهم ، لكنهم نوعا ما امانة فى عنقه (ليس بين العرب من قتل من المسلمين والمسيحيين عددا مماثلا للعدد الذى قتله منهم الاسد . ان الفئة الوحيدة التى لم يمسه بسوء ، وكيف له ان يفعل ، هى اليهود ١) وقد بدأ الاسد عملية اباداة الفلسطينيين بحجة انهم عملاء للصهيونية والامبريالية ، يرفضون دخوله الى لبنان ، الذى لا يحق لهم ان يقرروا شؤونه ، كى لا تقام جبهة من الناقورة الى العقبة ، تضمه الى الاردن ، وتحمى لبنان والاردن وفلسطين وسوريا ، وتمهد لمعركة التحرير الآتية . (فى حديث لاحق مع جريدة " الوطن " الكويتية غير الاسد رأيه حول موعد " معركة التحرير " ، وقال ان معركته مع اسرائيل كمعركة العرب مع الاحتلال العثمانى ، ستستمر اربعمائة عام . واذا كان هذا هو رأى الاسد ، فلماذا لا يسحب شعار تحرير فلسطين من التداول ، ولماذا يستمر فى قمع الشعب السورى ونهبه باسم تحرير فلسطين ؟) . وقد استمر فى محاولاته لوضع يده عليهم ، بالقوة تارة وبالسياسة تارة اخرى ، الى ان نجح فى شقهم عام ١٩٨٣ ، وطرده القسم الاكبر من قواتهم من لبنان ، واخراجهم من بيروت ، وتدمير مخيماتهم على رؤوسهم ومسحها عن وجه الارض . وكان قد لعب دورا شائنا فى اخراجهم من بيروت الشرقية والمناطق المسيحية ، وخاصة من مخيم تل الزعتر . يستحق الرواية فى هذا السياق ما فعله الاسد بالفلسطينيين عام ١٩٨٢ ، فقد اخبر السوفيات الرئيس ياسر عرفات خلال زيارة له الى موسكو فى شهر شباط من عام ١٩٨٢ بعزم اسرائيل القيام بغزو واسع النطاق للبنان ، وطلبوا اليه ترتيب اموره لملاقاة هذا التطور الخطير ، كما زوده بما لديهم من ادلة تثبت صحة ما قالوه . طار الرئيس عرفات الى دمشق ، حيث حادث الاسد فيما اخبره به السوفيات ، فقال له هذا هازنا : هذه طريقة سوقياتية سخيصة لابتزازنا . فقد اخبرونى عشرات المرات بعزم اسرائيل القيام بعنوان علينا ، لكن اخبارهم كانت كلها اكاذيب محبوكة بغباء . اذا كنت لا تصدق ما اقله لك ، فانا على استعداد لتوقيع امر يعطيك حق الامرة على الجيش السورى ، فيما لو وقع العدوان المزعوم . اخبر الرئيس عرفات السوفيات بما قاله الاسد ، وطلب ارسال ما لديهم من ادلة تثبت وقوع العدوان ، فارسل هؤلاء جنرالا فى المخابرات السوفياتية يحمل ملفا ضخما ، قابل الاسد وبسط بين يديه ما لديهم من ادلة ووثائق ، فقال هذا محرجا : انه سيستعد للمعركة وسينسق مع

الفلسطينيين ، وان كان لا يريد اثارة الاسرائيليين . زار الرئيس عرفات في هذه الفترة الهند وباكستان ، فوجد لدى الهند المعلومات ذاتها ، وقالت له انديرا غاندى انها على استعداد لارسال وحدات من سلاحها الجوى الى المنطقة ، وكذلك اخبرته الباكستان . زار الرئيس عرفات الجزائر ايضا ، فاذا بهم يبدون استعدادهم بدورهم لارسال وحدات من جيشهم للدفاع عن المقاومة ولبنان . عاد الرجل الى دمشق وابلغ الاسد باستعداد الهند وباكستان والجزائر للمشاركة في حماية لبنان والمقاومة ، فاكفهر وجهه الاخير واخبره انه لن يسمح لاحد بالقتال من سوريا ، وانه يعتبر اخبار السوفييات محض كاذب ، وان كان مايزال عند التزامه بالدفاع عن المقاومة وتفويض عرفات اصدار اوامر القتال الى الجيش السوري ، في حالة حدوث اى شئ .

ما ان غادر الرئيس عرفات دمشق ، حيث اتصل الاسد بالاميركان يخبرهم بما تنهاى الى اسماعه ، ويطلب اليهم توفير سوريا من المعركة ، مقابل تعهده بعدم الاشتراك في القتال الى جانب المقاومة ، وموافقته على وصول القوات الاسرائيلية الى بيروت وطرد منظمة التحرير من لبنان والقضاء على بنيتها التحتية . في اعقاب هذا الاتصال زار فيليب حبيب سوريا مرات عديدة ، خلال زيارته لمنطقة الشرق الاوسط ، وانتهى الى اتفاق تام مع الاسد في نهاية شهر ايار ، تتم بموجبه العمليات الحربية بعيدا عن القوات السورية ، فلا تفتح القوات الاسرائيلية جبهة في البقاع ولا تضرب الصواريخ المنصوبة في لبنان ، مقابل وقوف سوريا على الحياد في معارك اسرائيل ضد المقاومة الفلسطينية ، وهو تسامح سيعبر عن نفسه في اعلان سورى يلى نشوب الحرب مباشرة يقول : ان سوريا ستترد بقدر ما تتعرض هي نفسها للعنوان .

كان كل شئ قد اعد ورتب ، عندما ذهب شارون الى اميركا يوم ٢٧ ايار عام ١٩٨٢ ، والتقى بهيغ ، وزير خارجية الولايات المتحدة ، الذى طلب اليه تسديد ضربة للسوريين في اليوم الثالث او الرابع من الحرب ، " لتكون بمثابة هز اصبع في وجه السوفييات " . رجع سارون الى اسرائيل معتقدا ان هذا هو رأى الادارة الاميركية . عندما اخبر بهيغ بما طلبه هيغ ، ابدى هذا استغرابه لهذا التغير المباغت في الموقف الاميركى دون ان يعن له سؤال واشنطن عن سر هذا الطلب ، نشبت الحرب اخيرا في اليوم الذى كان السوفييات قد اخبروا الرئيس عرفات به ، يوم ٥ حزيران ١٩٨٢ ، فاذا بالسلطات العسكرية السورية تصدر بيانا تقول فيه انها لن تتدخل في القتال الا بقدر ما تتعرض لعمليات عسكرية . ذلك كان اشعار الاميركا واسرائيل بان السلطات السورية تتقيد بما اتفق عليه . طلب ياسر عرفات في اليوم الاول والثانى من الغزو التدخل السورى الموعود ، فلم يرد عليه احد . الح في الطلب والاتصال ، فقيل له ان الجيش غير جاهز بسبب المعارك التى شنتها المقاومة في الماضى ضده في لبنان . في هذه الفترة ، صدر عن

مندوب منظمة التحرير في كوريا الشمالية تصريحاً يستغرب الموقف السوري ، فإذا بعبد الحليم خدام يطلب اذاعة تصريح متلفز لعرفات يعتذر فيه عما اسماء " اهانات مندوب المنظمة لسوريا وقائدها " . اجاب الفلسطينيون ان الامر ليس ملحا ، فقليل لهم ان استمرار العلاقات مع المنظمة يتوقف عليه وان على عرفات الاعتذار بنفسه للرئيس الاسد .

في هذه الاثناء ، كانت القوات الاسرائيلية تخوض معارك ضارية من اجل السيطرة على مخيمات ومدن صور وصيدا والدامور ، وكانت المقاومة تقاتل قتالا باسلا في كل مكان ، دون اي عون من سلطات سوريا .

في اليوم الرابع من الحرب ، فتح الاسرائيليون جبهة البقاع العسكرية ، ودمرت طائراتهم الصواريخ السورية في لبنان ، فوصلوا يوم العاشر من الشهر مساء الى جنوبي جديدة يابوس في سهل البقاع الشرقي ، وكانوا على وشك ان يقطعوا طريق دمشق - بيروت الدولية ، ويطوقوا اربعين الف جندي سوري يشكلون قوات " الردع " في لبنان ، مما كان سيؤدي الى وقوع معظمهم اسرى ، فتدخلت اميركا عندئذ لايقاف التقدم الاسرائيلي على بعد خمسة كيلومترات من نقطة الحدود عند المصنع . وكان الطيران الاسرائيلي قد اسقط خلال النهار مائة وسبع وثلاثين طائرة سورية بين مقاتله ومروحية ، ودمر حوالي الف دبابة (سبق للاسد ان اعترف في حديث مع ارنو دويور شغريف ان سوريا خسرت خلال الساعات الـ ٣٦ الاولى من حرب تشرين " التحريرية " ١٢١٤ دبابة . من الجلي ان هذه الارقام هي انجازات باهرة لقيادة الاسد وطلاس العسكرية ، ندر ان عرفت الحروب مثيلا لها) . في اليوم السابق ، كان فيليب حبيب قد قصد دمشق للعمل على ايقاف اطلاق النار ، معتذرا بان الادارة ليست هي من خرق الاتفاق مع الاسد . لكن هذا كان غاضبا ، فقرر الاستمرار في القتال . عندئذ ذهب فيليب حبيب الى السفارة الاميركية وامر موظفيها ان لا يصلوه مع المسؤولين السوريين ، ولا يخبروا احدا اين يكون . في هذه الاثناء كانت القوة الاسرائيلية قد دمرت القسم الاكبر من جيش سوريا في لبنان ، وشرعت تدمر القوات التي ارسلتها قيادة الجيش من سوريا ذاتها ، ومنها اللواء ان المدرعان ١٢١ و ٤٧ ، اللذان دمرا داخل الاراضي السورية ، قبل ان يتسنى انزالهما عن ناقلتهما . امر الاسد بالاتصال بفيليب حبيب كي يأتي اليه ، فلم " يعرف احد " اين هو . الح في الطلب ، فالوقت ضيق والجيش يدمر ، لكن فيليب حبيب كان كحبة ملح ذابت في الماء . اخيرا ، بعد الظهر ، عثروا عليه وهو يحاول الاتصال هاتفيا بابنته التي تصطاف في هونولولو . رجوه ان يقصد الرئيس ، فقال لخدام : البارحة كان ضد وقف اطلاق النار ما لم ينسحب الاسرائيليون من المواقع التي احتلوها ، فما هو موقفه اليوم ؟ . فهم خدام الإشارة ،

فصرخ به ضارعا : تعال باقصى سرعة ، فنحن نقبل اى شىء .

بعد وصول الاسرائيليين الى بيروت ، طلبت السلطة السورية من المقاومة الفلسطينية مغادرة المدينة ، واتصلت بعشرات الحركات والشخصيات العربية طالبة اليها الضغط على الفلسطينيين كي يغادروا بيروت فى اقرب وقت بذريعة انقاذ المدينة من الدمار وتوفير حياة سكانها . لن نسرد مزيدا من التفاصيل ، بل سنكتفى بالقول ان الحرب كانت سببا لانفجار ازمة جديدة بين الحكم فى سوريا والمقاومة الفلسطينية ، اكبر وخطر من جميع الازمات السابقة ، لان السلطة السورية ارادت من خلالها القضاء نهائيا على المقاومة ، فاخرجت القسم الاكبر منها بالقوة من خطوط المواجهة مع القوات الاسرائيلية الى طرابلس ، ثم حاصرتها وشرعت تصفيتها ، بالتعاون مع سلاح البحرية والطيران الاسرائيلى . وكانت قبل ذلك قد شقتها ومزقت وحدتا وربتت إنقلابا عسكريا منظما بداخلها وطردت قياداتها من دمشق بطريقة مهينة ، وعلى رأسهم ياسر عرفات وابو جهاد رحمه الله .

فى اعقاب اخراج المقاومة من بيروت وطرابلس ، بدأت " حركة امل " بعد ان زودتها سلطات سورية بالدبابات والمدافع ، حربا استمرت ثلاثة اعوام ضد مخيمات الفلسطينيين فى بيروت ، انتهت بترحيلهم الى الجنوب وتكديسهم فى منطقتى صيدا وصور ، تحت رحمة جيش اسرائيل . خلال هذه الفترة ، كان الفلسطينيون فى سوريا ولبنان يتعرضون لحملة اعتقالات وتصفيات رهيبة ، انتهت الى زج عدة الاف منهم فى السجون السورية ، حيث مات العشرات منهم تحت التعذيب او بسبب الظروف السيئة . هذه الحملة من الملاحظات ادت الى شل الجهاز المنظم للمقاومة الفلسطينية فى البلدين ، وبعده عن سائر الحدود الفلسطينية مع العالم العربى ، عدا فى لبنان حيث تنحصر فى شريط ضيق يتكدس فيه قرابة مائتى الف فلسطينى ، على مرمى حجر من الجيش الاسرائيلى وجيش لحد .

لن نطيل فى وصف آثار السياسة السورية فى لبنان على سوريا نفسها ، فقد انقذ التدخل السوري فى لبنان النظام من السقوط ، واتاح له الفرصة لدمج نفسه بنجاح فى التكوين العام لمنطقة ذات ثروة نفطية هائلة ورساميل كبيرة يحتاجهما الغرب ولا يسمح لاحد بتهديدهما . هكذا تكون السلطة السورية قد كلفت نفسها بالمهام عينها ، التى اقيمت اسرائيل فى سبيل خدمتها ، وتكون قد الحققت نفسها ايضا بالجهات التى اقامت المشروع الصهيونى ، وغدت بدورها رأس حرية غربية مغروسة فى ظهر العالم العربى . علما بان هذا التحول فى الدور السوري تزامن مع الجهد الغربى عامة والاميركى خاصة لتكريز وجودهما فى العالم العربى ،

بدءاً من اواسط الستينات ، حين شرعت اميركا تفكك وجودها العسكرى فى جنوب شرق اسيا وتحصره فى الوطن العربى . لعله لا يغيب عن بالنا دور البعث السورى فى نصب الفخ القاتل لعبد الناصر ، قبل عدوان حزيران وتخليه عنه خلاله وبعده . فتلك كانت اولى الخدمات الاستراتيجية الكبرى للغرب الاميركى - الصهيونى .

الى ذلك ، فقد شحن التدخل فى لبنان سوريا نفسها بانقسام داخلى افاد النظام منه فى توطيد طابعه الشمولى والدكتاتورى والطائفى ، ووضع البلد على مشارف حرب اهلية فعلية بين ٧٨ و ٨٢ ، وكامنة منذ ذلك الوقت . وادى الى ترويع الشعب السورى ، الخائف على ابنائه من الموت فى لبنان او بسببه . اضيف الى ذلك ان لبنان تحول فى وعى الشعب الى فلسطين اخرى ، اصابت الوجدان العام للناس بندوق لا تتدمل ، وادخلت فى روعهم ان من الحماقة التصدى لسياسات النظام فى الداخل ، لان اصدقاءه ، اعداء سوريا وشعبها ، مجاورون للبلاد وقد يطبقون عليها ويسحقونها ، ان تهدد النظام فيها . هكذا القت ازمة لبنان وفتنتها الاهلية بثقلها على ضمير الشعب السورى ، واشعرته انه مشارك فى حرب اهلية لا تنتهى ، وان من الحماقة فتح الباب لمشاكل اهلية متجددة فى سوريا ، ترهقها اكثر مما سبق للنظام ان ارقها بالحريين الاهليتين اللبنانية والسورية ، وبحرويه ضد فلسطين والعراق والاردن ، وخصوماته المتشعبة التى لا تنتهى مع العرب .

الا ان الحرب الاهلية اللبنانية لعبت دورا اساسيا فى انقاذ النظام السورى اقتصاديا وخلق مصدر لا ينضب للذهب ، بالنسبة لقياداته واجهزته ومؤسساته . فلبنان المسلوب المنهوب المسروق لعب دورا كبيرا فى توطيد طبقة الدولة وتسريع تبلور قاعدتها السياسية وتوطيد مواقعها داخل سوريا . والحقيقة ان لبنان لعب دور المستعمرة بالنسبة للمتروبول ، فكانت موارده تحت تصرف محتلية من امراء العسكر الاسديين ، وكانت تجارته ومطاراته ومنافذه البحرية ومصارفه ومصانع ومزارعه وبيوته وسياراته ومطابعه وسلعه تحت تصرفهم ، يفعلون بها ما يريدون ، دون ان يجرؤ احد على الاعتراض عليهم او يفكر بحماية ممتلكاته منهم . فاخذوا ينهبون ما تقع ايديهم عليه ، وينقلونه الى سوريا ، حيث كانوا يبيعونه بالاسعار التى تحلو لهم . بهذه الطريقة انتقلت قيم ومجودات تبلغ اثمانها عشرات مليارات الدولارات من لبنان الى الطبقة الحاكمة السرية وزيانيتها ، وخاصة فى المنطقة الساحلية العلوية ، حيث تراكت ثروات هائلة ، ظهرت فى موجة الرخاء والعمران التى عمتها طيلة العقد الفاصل بين السبعينات ونهاية الثمانينات . وقد تعاملت العسكرية تاريا الاسدية مع لبنان كمزرعة يعمل فيها عبيد لا حقوق لهم هم شعب لبنان ذاته . على كل حال ، لم يتورع قادة العسكرية تاريا الاسدية عن فعل اى شئ

يفضى الى الثراء ، فكان قائد اللواء الخامس السابق العقيد على زيود (محافظ ريف مدينة دمشق الحالى) يهرب الحشيش بسيارته الرانج روفر العسكرية من لبنان الى حلب ، تمهيدا لارساله من هناك الى تركيا ، وكان يحذو حذوه العقيد تامر جوني ، ومثله يفعل اليوم ايضا اللواء غازى كنعان ، مسؤول المخابرات العسكرية فى لبنان ، وزعيم الشبكات المنظمة والواسعة لممارسة جميع انواع التجارات المحظورة كتجارة الهيروين ، المادة القاتلة ، التى انتشرت تصنيعها الى سوريا ذاتها (حلب وطرطوس) وكانت ، كزراعة الحشيش ، غير معروفة فى بلادنا .

لكنه ترتب على دخول الجيش السوري الى لبنان خلاف شديد مع العرب ، الذين تحولت القضية اللبنانية - الفلسطينية الى عنصر اضافى لابتزازهم والصراع معهم . آية ذلك ان القضية اللبنانية ، بالذيل الستى ترتبت عليها بالنسبة للقضية الاكبر ، قضية فلسطين ، قد غدت واحدة من نقاط الشد والجذب فى عالم عربى يحتاج حاجة ماسة الى الوحدة وليس الى الشقاق والنزاع . هكذا غدت القضية اللبنانية عامل تعميق للتناقضات العربية ، فاثارت زواج الخلافات مع العراق والاردن والفلسطينيين ، ومع المصريين احيانا ، وهى القوى التى لن تستطيع سوريا فعل اى شىء لمواجهة الاحتلال الاسرائيلى بدونها . ان دور سوريا فى لبنان تحول هكذا الى حرية سامة انغرس فى قلب العلاقات العربية منذ خمسة عشر عاما ونيف . يتحول مشكلة لبنان الى مشكلة داخلية سورية ، تستخدمها السلطات لقمع الشعب من جهة ولتوسيع قاعدتها من خلال توزيع خيرات ومغانم لبنان على الانصار والازلام من جهة اخرى ؛ وتحولها الى قضية تشق العرب وتعطل اى لقاء بينهم ضد اسرائيل المحتلة ، حقق الاسد نجاحات سياسته الجديدة ، التى كان غرضها الاصلى ، كما اكدنا اكثر من مرة ، ضرب الداخل السوري ووضع سوريا فى حالة مواجهة مع العرب وتكامل مع اسرائيل ، وان كان تكاملا يتم من موقع الانصواء تحت هيمنتها .

س : لنعد الان الى سؤالنا الاساسى : الم تنته هذه المرحلة الثانية من السياسة الاسدية ؟ .

ج : نعم . لقد انتهت عام ١٩٨٢ ، حين دخل الاسرائيليون بانفسهم الى لبنان ، ليطردوا منظمة التحرير منه ، بعد ان انتظروا طويلا تحقق هذه المهمة على يد الاسد . فى تلك السنة سدد الاسرائيليون ضربات موجعة جدا للوجود العسكرى السوري فى لبنان ، لكن الاميركيين انقذوه فى آخر ساعة ، وتخلى البيت الابيض عن خدمات هيغ عندما عرف باتفاقية مع

شارون ، فقال ريجان فى تبرير استقالة وزير خارجيته انه قام بخطى هدئت نظاما معتدلا وصديقا للولايات المتحدة الاميركية فى الشرق الاوسط . كما انتهت هذه المرحلة مع توقف حرب الخليج وعودة مصر الى العالم العربى ، سواء الى الجامعة العربية ام الى ما صار يسمى " مؤسسة مؤتمرات القمة العربية " مع عودة مصر الى دورها العربى وانتهاء الحرب العراقية - الايرانية انتهت محاولات الاسد لاجراج هذين البلدين من العالم العربى ولتحويل سوريا نفسها الى مركز ثقل واستقطاب وحيد للامة العربية ، تموله نقود البترودولار السعودية - الخليجية ، وتقبل به اسرائيل ، لانه سينضوى عمليات تحت اجحتها . بذلك عاد الاسد الى البحث عن دور جديد ، خاصة عندما رأى نفسه معزولا عن التكوينات السياسية الاقليمية مثل مجلس التعاون الخليجى ومجلس التعاون العربى ؛ لا دور له سوى مساومة السعودية ومصر على استخدام قوته لموازنة القوة العراقية المتفوقة ، التى شرعت تضغط على اوضاع كيانات الخليج الهشة وعلى الوضع السورى ، ورأى فيها كثيرون قوة قادرة على تحويل العراق الى مركز الثقل الاساسى للعرب ، عوضا عن مصر ، الضعيفة والغارقة فى المشاكل المعطلة لطاقتها .

فى مرحلة ما بعد ١٩٨٢ هذه ، اكتشف الاسد حدود التفاهات مع الغرب ، وعرف انه كان يعمل بيديه على هدم الهيكل الذى كان يعتقد انه يبنيه ، هيكل سوريا الاسدية " كمغزل " للعالم العربى . هكذا فهم الرجل عبر الضربة الاسرائيلية انه كان يجرى وراء وهم زين له ان الاميركان يقبلون به كقوة عربية بديلة لمصر والعراق الى جانب اسرائيل ، اذا ما وضع نفسه فى خدمتهم . كما فهم ان ابتزاز الغرب بالقضية الفلسطينية قد انتهى ، مثلما انتهى ايضا ابتزازه بـ "مقاومة" الاحتلال الاسرائيلى للجولان والضفة الغربية وغزة بان الالتفاف على المخططات الغربية يعنى العودة عن سياسته دون اى قيد او شرط ، والتفاهم مع الفلسطينيين والعراقيين والعرب اجمعين ، وهو ما يتطلب انهاء سياسة وضع سوريا فى مواجهة امتها ، وما سيضعها حتما فى مواجهة اسرائيل ، علما بأن الاسد لن يستطيع استغلال موقعه الجغرافى الى جانب اسرائيل لقيادة " المواجهة العربية " ، فالعراق اقوى منه بكثير ، بينما قواه هو منهكة فى لبنان والمدن السورية وفى قتال الفلسطينيين .

مع اكتشاف هذه الحقائق ، شرع الاسد يرى التهديد المحقق بسلطته من جديد ، بينما كان الاميركيون يعرضون عليه دورا فى حماية نفط الخليج وانتزاع اوراق منظمة التحرير من ايدى قادتها الذين تبعثوا فى بلدان عربية متعددة ، واحلال قيادة فلسطينية بديلة لهم تسعى لعقد صفقة مع الاميركيين والاسرائيليين ، كما كانوا يثبتون نياتهم الحسنة حياله فى لبنان ،

بمنع إسرائيل من استئناف المعارك ضده ، رغم الدور الذي لعبه في إفشال اتفاق ١٧ أيار ، الذي عقدته أميركا بين لبنان وإسرائيل ، وكان يراد له أن يصبح بداية لتبصيص علاقات البلدين ، تفضى الى اتفاقية سلام بينهما على غرار اتفاقية السلام المصرية - الإسرائيلية .

بعد الدخول الاسرائيلي العنيف الى لبنان واتفاقية ١٧ أيار ، وجد الاسد انه اخل بحسابات التوازن الدولي في المنطقة ، وايقن ان أميركا لا تريد اية قوة اقليمية من اى حجم كان الى جانب إسرائيل ، فسارع الى تصحيح خطئه ، بأن اعطى السوفيات حق استخدام بعض المرافق العسكرية السورية كالمطارات والمرافق الحربية وقواعد الصواريخ . ووطد علاقاته مع القوى اللبنانية الموالية له ، التي كان يهملها ويعاملها باحتقار الى الامس القريب ، فقامت بسلسلة من العمليات العسكرية الانتحارية ضد الجيش الاسرائيلي في كل لبنان ، اوصلته الى حالة من الذعر جعلته يعلن عبر مكبرات الصوت عزمه على الانسحاب من بيروت وغيرها من مناطق لبنان ويطالب الاهالي بالامتناع عن اطلاق النار على جنوده وضباطه وقتلهم الى ذلك ، استقدم الاسد جنودا ايرانيين الى لبنان ، وانخرط في العمليات الارهابية ضد المصالح الاورو - اميركية في مناطق عديدة من العالمين العربي والغربي ، فاتحا بذلك جبهة علنية ، ومهددا باجراء تبديل جذري في تحالفاته ، يذهب به الى السوفيات والاييرانيين دوليا ، ويضعه في حلف مع القوى المسلحة والارهابية محليا ، بما يمكنه من شن حرب شاملة ضد الغرب ، الذي يحاول ، عبر الاحتلال الاسرائيلي للبنان واتفاقية ١٧ أيار شطبه من خريطة السياسة الشرق اوسطية . في تلك الفترة ، قابل الاسد سفير الولايات المتحدة في دمشق ، باغاثيللي ، قبل مغادرة هذا الاخير للبلاد ، وابلغه ان قرار سحب الامتيازات السوفياتية في سوريا في يد أميركا ، التي قابلها النظام السوري بالود فردت عليه بالعداء ، وعمل على مراعاة مصالحها على الدوام ، فسددت له الضربات بون انقطاع ولم تعامله كما عاملت مصر او سواها من البلدان العربية ، التي لم تقدم لاميركا خدمات تفوق الخدمات السورية . قال الاسد ايضا : اننى لا اريد تحويل سوريا الى بلغاريا جديدة ، ولست بابراك كارمال ، غير اننى على استعداد للذهاب الى ابعد مدى ممكن في رد اذاكم عن النظام . بعد اسابيع من هذا اللقاء ، وصل الى دمشق جيمى كارتر ، ليقدر حجم التغير الذي اصاب الاسد ويستطلع نواياه ويبين له الحدود التي تسمح الولايات المتحدة له بالتحرك داخلها ، كى لا يتخذ قرارات يملها عليه جهله بهذه الحدود ، ويقوم بخطوات تترتب عليها نتائج قد لا يكون راغبا في حدوثها . وقد روى الرئيس الاميركى السابق فى لقاء له مع اساتذة جامعة دمشق ، عقد بطلب منه ، انه رأى فى الاسد ذلك الصديق القديم والمعتدل ، الذي لم تتغير مواقفه من القضايا المطروحة في المنطقة او من أميركا ، وانه طرح

عليه سؤالين عرف بعدهما انه لم يتبدل ولم يتحول الى موقف راديكالي . هذان السؤالان هما ، على حد ما رواه كارتر : هل ترغب ، سيادة الرئيس فى اتخاذ قرارات تمس بالتفوق الاميركى فى المنطقة ؟ . وهل ترغب فى اتخاذ قرارات تدفع المنطقة الى مجابهة قد تمس بالتوازنات والعلاقات القائمة فيها ؟ . اخبر كارتر الحاضرين ان اجابات الرئيس الاسد كانت سلبية فى الحالتين ، واخبرهم ان الرئيس السورى عاتب فقط على اميركا لانها قابلت بالعداء يده الممدودة لها بالصدقة ، وسلطت الاسرائيليين عليه فى لبنان ، مع انه حيد هناك واحدة من اكثر الحركات عداء لاميركا واسرائيل ، الا وهى المقاومة الفلسطينية . كان بعض اساتذة الجامعة يستمعون الى اقوال كارتر ذاهلين ، وكان هذا يعرض دون توقف ما قاله له الاسد ، معتقدا ان جميع الاساتذة من عملاء الامن ورجال السلطة .

بعد زيارة كارتر الى دمشق ، تغيرت العلاقات تغيرا جديا ، فارسل ريجان رسالة ودية الى الاسد ابدى فيها استعداده لفتح صفحة جديدة مع السلطات السورية ، ثم اتبعها ابريل جلاسبى ، ذات الخطوة الخاصة عند الاسد (والسفيرة الاميركية التى لعبت دورا كبيرا فى نصب فخر الكويت للعراق) بزيارات متعددة لدمشق ، قابلت الاسد خلالها مرات عديدة كل مرة ، ووصلت فيها علاقات المودة الى درجة انه اعطاها رقم هاتفه الخاص وطلب منها الاتصال به فى اى وقت تشاء بعد حين ، جددت الولايات المتحدة " حبها القلبي الصادق " . فأرسلت ، حين سقط الاسد مريضا فى اوائل عام ١٩٨٣ ، طائرة خاصة محملة باحدث تجهيزات طبية اميركية الى دمشق ، حيث اقامت غرفة عمليات طبية فى بيته الخاص ، كما ارسلت مرات عديدة اطباء اميركان ، بعضهم من اصل عربى ، الى دمشق ، كى يشرفوا على صحته .

لم تطل فترة الجفاء بن السلطة السورية والاميركان ، فقد ادى انسحابهم من لبنان الى تحسن سريع للاوضاع ، والى تطبيع اوضاع المنطقة ذاتها ، التى خشيت اطرافها ان تفرض اميركا عليها حولا قد لا تتفق مع رؤيتها وتوجهاتها . من ذلك ان منحيم بيجن ، رئيس وزراء اسرائيل فى ذلك الحين ، قال اكثر من مرة كلا ما يفهم منه الانزعاج من وجود اميركا فى الشرق الاوسط . وقد نشرت بعض الصحف الاسرائيلية اخبارا يفهم منها انه اوصى ، قبيل استقالته ، بالعمل لاجراج الجيش الاميركى من لبنان ، وباعتبار جلاء الاميركان اولية اولى للسياسة الاسرائيلية . هذا الهدف الاسرائيلى ، ان صح وجوده ، يكون متطابقا تماما مع الهدف السورى ، الذى ركز فى تلك الايام على اخراج ما اسماه الاعلام السورى الرسمى " قوات حلف الاطلسى " من لبنان ، لان النظام كان يعلم معنى وجود الاميركان والفرنسيين فى البلد الذى اطلق منه سياسته الجديدة ، وكان يعنى اخراجه من لبنان ، بعد تكبير نور

اسرائيل فيه ، او احتكار الاميركان لادوار جميع القوى الاقليمية والدولية المعنية بمشاكلته . وقد ترددت انذاك شائعات تقول ان السوريين اسقطوا طائرة اميركية خلال غارة على مواقعهم في لبنان ، لان الاسرائيليين وعدوهم قبل الهجوم بالتشويش على منصات اطلاق الصواريخ السورية من قواعد ثابتة في جبل الشيخ القريب ، لكنهم قطعوا التشويش فجأة خلال الغارة ، تاركين الطائرات الاميركية فريسة سهلة للصواريخ ، التي قال السوريون انها اسقطت واصابت ثلاثة منها .

سواء كانت هذه الروايات صحيحة ام لم تكن ، فان الازمة في العلاقات الاميركية السورية قد زالت تماما بعد الانسحاب الاميركي من لبنان ، الذي سجله النظام السوري كانتصار باهر له ، لا سيما وانه ادى الى الغاء اتفاقية ١٧ ايار بين لبنان واسرائيل ، ثم تلاه مباشرة انسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان .

بعودة الامور الى نصابها في لبنان ، و " بالنصر " المتحقق حيال الاميركان والاسرائيليين ، طرحت من جديد على الاطراف الاقليمية والدولية المختلفة قضية الدور السوري في الشرق العربي ، ونوقشت مسألة ما اذا كان يجب ان يستعيد ملاحه وطبيعته السابقة أم لم يجب ان يكتسب ملامح جديدة ، تتفق وواقع الحال الجديد ، الذي كان يتطلب تغييرا ملحا فيه . وقد لعبت زيارة كارتر والمحادثات المتكررة مع السفير الاميركي في دمشق وزيارات ابريل جلاسبي الى العاصمة السورية للقاء الاسد على انفراد دورا كبيرا في توضيح الصورة ، رغم ان الاسد كان يضغط على الاميركيين بكل الاوراق التي في جعبته ، ليقبلوا دورا قادما له في سياسة المنطقة مماثلا في كبره لدوره السابق او قريب في حجمه منه. لكن الاميركيين كانوا يرون ان الصورة تغيرت عما كانته في اواسط او اواخر السبعينات ، وان ما كان الاسد يعد بانجازه من مهام استحق عليها دوره الكبير ، قد انجز وانتهى الامر ، لذلك عليه القبول بدور جديد ، ينهي وهم المركز السوري في سياسة الشرق الاوسط وفي الصراع العربي - الاسرائيلي ، ويبقى على دور دمشق في الخليج والنفط ، مع انه لن يعود عليه بالقدر القديم من الموارد المالية . كانت اميركا ترى اذن ان القضية الفلسطينية يجب ان تكون اولية اردنية ، وان السياسة السورية اخفقت في تحجيم وتقييد المقاومة الفلسطينية في لبنان ، رغم ما استغرقت معركتها ضدها من وقت ، ورغم المساعدة التي قدمتها اطراف اقليمية وعربية ودولية مختلفة له . كانت الولايات المتحدة ترى ايضا ان لبنان لن يترك للاسد منفردا ، وان كفاءة مصالح اسرائيل الامنية لم تعد مبررا كافيا لترك لبنان له ، لانه قد يحوله الى ورقة ضغط على القرب ، كما اثبت الاحداث التي ادت الى اخراج الاميركان والفرنسيين منه . اخيرا ، فان العلاقات السورية - الايرانية يجب تغييرها ايضا ، خاصة في انعكاساتها على الغرب ، أي من حيث يعدها الازهابيين .

حاول الاسد فى الموضوع الفلسطينى انتزاع الورقة الفلسطينية كاملة لنفسه ، فشن حرب ابادة سياسية وجسدية على خصومه الفلسطينيين ، واستمات لانتزاع اعترافات عربية ودولية باصدقائه منهم ، المنشقين عن المنظمة والمعادين للرئيس عرفات شخصيا . كما قاتل الاسد بيديه ورجليه ضد الاتفاق الفلسطينى - الاردنى فى شباط من عام ١٩٨٣ ، وضد العلاقات المصرية - الفلسطينية - التى اتاحت للمنظمة هامش مناورة عربى واسع مكنها من التصدى بنجاح لمرامى الاسد واحباطها . وقد ترتبت على هذا الفشل حملة اعتقالات طالت جميع عناصر واصدقاء وكوادر المنظمة وحركة فتح ، بلغ عدد ضحاياها قرابة خمسة الاف شخص ، كما تقول المنظمة ، قتل العشرات منهم تحت التعذيب .

اما فى الموضوع اللبنانى ، فقد شدد الاسد قبضته على القوى السياسية وزاد من مساعداته لحركة امل ، التى ، تحولت الى جيش سرى سورى ، قام بدور خطير ضد الفلسطينيين واللبنانيين ، ادى الى تصفية واغتيال واختطاف وقتل الالاف ، ممن كانت حركة امل تعتقلهم فى برج المشروعات الاقبية والمبانى ، لصالح السلطات الامنية السورية أو بالتنسيق معها ، قبل تسليمهم لهذه السلطات اوتصفيتهم بايعان منها . الى هذا ، حاولت سلطات دمشق احتواء الوضع اللبنانى الرسمى من خلال احتواء الميلشيات الاساسية المقررة فى لبنان ، فقامت بعقد ما سمي بالاتفاق الثلاثى بين نبيه برى وايلى حبيقه ووايد جنبلاط (عن الشيعة والموارنة والدروز ، وضاع السنة) . لكن الاتفاق احبط ، لان امين الجميل ، رئيس الجمهورية اللبنانية ، رفضه . عندئذ قام ايلى حبيقة ، قائد مذبحة صبرا وشاتيلا وصديق عبد الحليم خدام ، بمحاولة لاحتلال بيروت الشرقية كان خدام يقول لاصدقائه فى دمشق انها ستحسم الوضع لصالح سوريا فى ساعات قليلة ، فاذا بها تفشل خلال ساعات واذا حبيقة ، قاتل الفلسطينيين بامر من اسرائيل ، ينتقل الى دمشق ليستقبل هناك بالترحاب ويعيش معززا مكرما ، تحيط به الميليشيا الى اسسها له السوريون (أعداء الميليشيات !) من مسيحى زحلة والبقاع ، ويعضده اعضاء حزب " وعد " ، الحزب الذى اسسه له جهاز الامن ليعد اللبنانيين بمزيد من الدماء . (يقال ان هذا الفشل قد انهى حظوظ الاستاذ خدام فى رئاسة الجمهورية ، اذا ما قبض له ان يعيش الى ما بعد وفاة الاسد . فقد فتح الضباط اعينهم على حقيقة ان خدامهم لم يدر " الملف اللبنانى " بأى قدر من الكفاءة ، وانه ساق سوريا الى نكسة معنوية بينما الاسد مريض يعانى سكرات الموت . يقول خدام من جانبه انه كان ضحية لصراعات الاجهزة ، وان مدير المخابرات العسكرية فى لبنان ، العميد (فى حينه) غازى كنعان ، زوده بمعلومات مضللة بنى عليها بالتالى حسابات خاطئة بينها تقرير مكتوب يقول ان حبيقة قادر على حسم

الوضع فى بيروت الشرقية خلال ست ساعات ١) . مهما يكن من امر ، فان الاختراقات على الجبهة الفلسطينية قد اكتمل بالاختراق الذى يمثله حبيقة على جبهة المارونية السياسية والعسكرية ، التى كانت تبدو حصينة وغير قابلة للاختراق . فاذا اضفنا الى ذلك الاختراق الشيعى الهام ، الذى مثلته حركة امل ، فهما ان الاسد كان يقاتل فى لبنان بكل السبل والوسائل لمنع اى كان من تقليل دوره فيه . اذا تذكرنا الان ان امل اعلنت اغلاق الجنوب فى وجه الفلسطينيين من اية فئة كانوا (هذه مطلب اسرائيلى بالطبع) ادركنا ان السياسة الاسدية عادت الى لعب ورقة الامن الاسرائيلى كجزء تكوينى من حضورها اللبناني . وصف ضابط سورى يعرف تفاصيل العلاقات الامنية السورية - الاسرائيلية فى لبنان الوضع فقال : تراعى سوريا الاعتبارات الامنية الاسرائيلية فى لبنان ، وتعتبر المنطقة الواقعة جنوب طريق دمشق - بيروت منطقة امن اسرائيلية ، تتكفل باقامة بنية سياسية وعسكرية فيها تحول دون انطلاق اخطار امنية جديدة منها على اسرائيل . بالمقابل ، تطلق اسرائيل يد سوريا فى الشمال والبقاع ، وتقاسم سوريا بعض المواقف المشتركة من هذه القضية او تلك فى بيروت الشرقية .

لم تترك السلطة السورية سلاح الارهاب من يدها فى هذه الفترة ، بل ضغطت به قدر استطاعتها ، الى ان نجح الاسرائيليون فى تسديد ضربة كبيرة لجهاز الامنى السورى ، حين اخترقوا مخبرات القوى الجوية السورية ، الجهاز الامنى الذى اسسه الاسد شخصيا ، المسؤول عن الارهاب الخارجى والمتعاون مع جماعات ابي نضال ، بأن سربوا اليه احد عملائهم نزاد الهنداوى ، الذى يبدو انه افلح بدوره فى ترتيب " خط " خاص مرتبط به داخل الجهاز ، يقال ان العقيد هيثم سعيد ، المشرف على عملية تفجير الطائرة الاسرائيلية فى مطار هيثرو بلندن ، كان ، الى جانب ١٢ عضوا فى الجهاز اعتقلوا معه ، من المنتسبين اليه . غير ان قروع الامن استمرت فى القيام بـ " عملياتها الخارجية " (هذا هو الاسم الرسمى للارهاب) ، وخاصة عن طريق جماعات ابي نضال ، الذين كانوا يستلمون اسلحتهم فى مطار دمشق من ضباط المخابرات السورية ، ويعيدونها الى هؤلاء متى رجعوا من الخارج ، ويحملون هويات اعطتها لهم اجهزة الامن السورية ، وجوازات سفر زودتهم بها هذه الاجهزة نفسها . كما استمرت عمليات الارهاب عن طريق لجان مشتركة تكونت مع ليبيا وايران فى اواخر السبعينات ، تبادلت المعلومات والمهام ، وتقاسمت فيها بينها عديدا من المناطق ، التى نفذت فيها بصورة مشتركة او بالنيابة مهمات خاصة كعملية الطائرة الفرنسية فى صحراء التينيريه ، التى نفذتها المخابرات الليبية والسورية ، بالتعاون مع مجموعات سودانية ولبنانية وسورية موجودة فى افريقيا .

هذه المرحلة انتهت اذن بعودة العراق ومصر الى العمل العربى ، بتوقف الحرب العراقية - الايرانية ورجوع مصر ، بمبادرات العراق ودعمه بالدرجة الاولى ، الى موقعها المتميز فى العمل العربى العام . والحال ان الاسد كان يعرف مع الثلث الاخير من الثمانينات ان الدور الذى رسمه لنفسه قد انتهى من حيث ابتدأ ، وانه مطالب من جدي برسم دور لنظامه فى السياسات العربية ، يتيح له شيئا من الراحة بعد ان كلفته المرحلة الثانية ، مرحلة الغزل الاستراتيجى ، حربا اهلية داخل سوريا ، وهزيمة شنعاء امام اسرائيل ، وسببت اقتتالا لا نهاية له بين سوريا واللبنانيين والفلسطينيين والاردنيين ، الذين لم تقصر الاجهزة السورية فى اغتيال ديبلوماسيهم فى كل مكان .

بعودة مصر والعراق الى العالم العربى ، وانضمامهما الى مجلس التعاون العربى الى جانب الاردن واليمن ، كان جليا ان طورا صعبا جدا قد بدأ بالنسبة للسياسة السورية ، التى وجدت نفسها معلقة فى الهواء ، خارج اية تحالفات او تكتلات عربية ، تعادىها الدول العربية المحيطة بها او القريبة منها ، وخاصة منها العراق وفلسطين ، وتبتعد عنها الدول الخرى ، بما فيها تلك التى هى بأمس الحاجة اليها كالسعودية ، الرغبة ابدا بتخفيف وزن العراق وضغوطه عليها من خلال علاقات متميزة معها . فى هذا الظرف الصعب ، حيث زاد الطين بلة قيام حكم العماد ميشيل عون فى لبنان ، وتحرشه المسلح اليومى بالوجود السورى ، ووقوف القسم الاكبر من الشعب اللبنانى الى جانبه ، وحصوله على مساعدات عسكرية عراقية ذات شأن . وكذلك تقاوم الازمة الاقتصادية الداخلية فى سوريا ، وازدياد التذمر الشعبى ازديادا اقلق اسلطات بصورة صريحة ، خاصة بعد سلسلة التغيرات الى حدثت فى البلدان الاشتراكية السابقة ، وعلى رأسها تغيرات رومانيا . فى هذه المرحلة الانتقالية العسيرة ، تمسك النظام بعلاقاته السعودية تمسك اليأس ، وغازل مصر وقدم لها الاشارات وابدى مظاهر الندم والتوبة ، كما حاول مد جسور الى قيادات منظمة التحرير المحيطة بالرئيس عرفات ، عله ينجح فى فصلهم عنه . فى الوقت نفسه ، استمر فى التظاهر بان صلاته مع الاردن هى صلات طبيعية لا تشوبها شائبة ، وانه راغب ، السلطة الشرعية اللبنانية فى حينه ، ليتخلص من هذا الخراج فى خاصرته ، الذى هددته بالتحول الى جبهة تستنزفه فى اجواء العداء العربى العام ، وربما حولت المعركة ضده عن طابعها اللبنانى - السورى الى معركة عربية لاجراجه من لبنان . فى الوقت نفسه ، اقامت السلطة السورية احسن العلاقات مع اسرائيل ، القوة الاقليمية الوحيدة القادرة على رد العرب عنها والرغبة فى ذلك ايضا ، والتى تشاركها العداء لدور مصر العربى ولقوة العراق وانتفاضة الفلسطينيين ومنظمتهم التحريرية .

الى ذلك ، عزز النظام علاقته الاميركية الى ابعد حد ممكن ، فطرد جماعة ابى نضال من دمشق دون سابق انذار (اتجهت المخابرات الى بيوت الكوادر ومكاتب الحركة فى الثالثة والنصف صباحا ، فاخذتهم واسرهم بثياب النوم الى طائرات كانت تنتظرهم فى مطار دمشق الدولى) ، وصور افرادها وهم يغادرون المطار ، ثم اعطى نسخة عن الفيلم الى المخابرات المركزية الاميركية ، وامدها كذلك بصور للوثائق التى يملكها فى اراشيفه عن هذه الجماعة الارهابية . من جهة اخرى ، شدد النظام حملاته ضد قيادة منظمة التحرير ، بحجة انها " مستسلمة " للعدو ، تريد التفريط " بتضحيات الشهداء " ، وحاول اقصاه لادخال الارتباك والبلبة والانقسام الى صفوف الانتفاضة ، ولدق اسفين بينها وبين قيادتها الشرعية ، قيادة منظمة التحرير .

اخيرا ركزت السلطة انظارها على عزل العراق من جديد ، فمدت خيوطها الى دول مجلس التعاون العربى ، كاليمن ومصر ، وعززت علاقتها مع السعودية وبقية بلدان الخليج ، واخذت تخوفها من العراق ، وتعددها بالعدو ان هى تعرضت لضغوطه . مثلما اعادت توطين روابطها مع طهران ، بعد الصدمة التى اصابته الاسد عند وقف الحرب دون معرفته (كانت طهران قد تعهدت ان لا توقف الحرب دون اعلامه مسبقا) وهو ما كاد ان يتسبب باصابته بنوبة قلبية ، اذ بقى لفترة عاجزا عن النطق او الحركة ، كما يقول المقربون منه . بينما هى تقضى على ميشيل عون ، بالتنسيق الوثيق مع اميركا المتخوفة من العراق القوى ، واسرائيل الراغبة فى تدميره .

كان الاسد يسعى هذه المرة ، فى هذا الطور الثالث من سياسته الخارجية ، الى العودة بسوريا ومصر والسعودية الى تلك العلاقات التى جمعت البلدان الثلاثة فى اوائل السبعينات . وترتبت عليها حرب تشرين من جهة مصر ، والمساعدات البترودولارية الهائلة من جهة السعودية . اما العراق ، والضغط على اسرائيل بالسعودية ومصر واميركا ، والافادة من المحور الجديد لآخذ تنازلات اميركية فى موضوع لبنان ، مقابل القيام بما يشبه الهجمة النهائية ضد منظمة التحرير ، التى ستجد نفسها ، بعد توقف محادثاتها مع الاميركان فى تونس وتردى علاقاتها مع مصر ، معزولة ومخنوقة ، تتبدل الاوضاع من حولها تبديلا يهمشها اكثر فاكثرا ، تعجز عن الافادة منه او مجاراته .

اذا كانت الرحلة الاولى قد انتهت الى عودة مصر الى بيت الطاعة الاميركى دون قيد او شرط ، بحجة ان اوراق اللعبة هى بيد اميركا بنسبة مائة بالمائة ، بينما حاول النظام فى سوريا لعب ورقة التوازنات والتناقضات والصراعات الدولية والاقليمية والمحلية ، مع ميل متعاضم نحو

الجهة الدولية والاقليمية التي يرجح ميزان القوى لصالحها ، (دون ان يعنى هذا الميل رضوخ النظام الاتوماتيكي لكل ما تطلبه هذه الجهة وانتقاء هامش المناورة بالنسبة له) فان المرحلة الانتقالية التي بدأت فى اواخر عام ١٩٨٢ وتوشك ان تنتهى فى ايامنا مع حرب الخليج الجديدة ، تشير الى ان النظام سيفعل فى المرحلة القادمة ، التي نعتبرها المرحلة الرابعة في سياسته الخارجية ، ما سبق للسادات ان فعله ، وانه سيبنى موقفه على اساس ان أوراق اللعبة فى يد اميركا ، ليس بنسبة مئة بالمئة ، كما كان السادات يقول ، بل هى بيدها بنسبة مليون بالمائة ، كما يقول ويؤمن فى ايامنا هذه قادة النظام السورى .

س: قبل الحديث عن هذه المرحلة ، اود ان نخرج قليلا على الانعكاسات التي تركتها تبدلات السياسة الخارجية ومآزقها على السلطة نفسها ، ان كان حمة انعكاسات كهذه .

ج : ثمة انعكاسات كثيرة ترتبت على ازمات السياسة السورية اشهرها واطورها ازمة عام ١٩٨٣ - ١٩٨٤ بين سرايا الدفاع ممثلة فى قائدها العميد رفعت الاسد والمؤسسة العسكرية بفرعيها ، الجيش والامن ، ممثلة فيما صار يعرف بمجموعة العلين ، وعلى رأسهم اللواء على دوبا ، رئيس شعبة المخابرات العامة فى الاركان العامة (الامن العسكرى) .

اول ما يلفت النظر فى هذه الازمة التي تحولت الى صراع ضار على السلطة انها لم تنصب فقط على السياسة الخارجية للنظام ، بل دارت حول سياسة السلطة باسرها او بالاصح حول " التصور العام " الذي تستند اليه سياسة السلطة ، وهو الستصور الذي وضعه فريق الاسد فى اواخر الستينات ، ولعب دورا حاسما فى ايصاله الى السلطة (قدمنا فهمنا له فى مكان آخر من هذا الكتاب) . كان رفعت الاسد ، شقيق الرئيس الذي اعتبر نفسه ، اثناء مرض اخيه ، القيم على التجربة والوريث الشرعى للحكم ، يرى ان السلطة قد وصلت الى زقاق مسدود ، قادتها اليه التطورات العامة التي مرت بها البلاد ، وان التصور الاسدي لم يعد يصلح اساسا للحكم ، ولم يعد قادرا على تأمين قدر كاف من الاجماع السلطوى حول القيادة العليا لطبقة الدولة ، لذا يجب اعادة النظر فيه او تقديم تصور جديد يحل محله ، يصلح كارضية عامة تستند اليها توازنات وسياسات جديدة ، سواء ضمن السلطة او بينها وبين المجتمع ام داخل المجتمع ذاته . من هنا ، فان ما تمس الحاجة اليه ليس سياسة خارجية اخرى ، كما تقول الكتلة الرئاسية ، بل ارضية سياسية عامة ، مغايرة للارضية القديمة ، تأخذ بعين الاعتبار التغيرات الحاصلة فى السلطة والمجتمع ، وتحسب حسابا دقيقا لموازن القوى فى المنطقة العربية

والعالم ، دون ان تبين نفسها او هاما فارغة حول " الدور القيادي والريادي لسوريا " ، او حول " المعزل الاستراتيجي " للوضعين الاقليمى والعربى . بهذا المنظار ، كان رفعت الاسد يعتقد ان ثمة حقائق جديدة نشأت فى سوريا بعد قمع الحركة الشعبية والدينية عام ١٩٨٢ ، تحتم مصالحة التيارين الدينى والبازارى ، ومشاركتهم فى العمل العام ، باقامة سلطة جديدة تتمحور حول مركز تقيريى جديد ، لا يقبل بقيام مراكز قوى من اى نوع كان حياله او الى جانبيه ؛ يضرب مختلف اجهزة السلطة وراءه ويشدها اليه بيد قوية ، فيقوم " بانفراجات " داخلية محسوبة ، تبدو في ظاهرها كعملية اطلاق للحريات ، مع انها ليست فى حقيقتها سوى تغليف للطابع الاقلاوى والعنفى للسلطة الجديدة ، التى لن تحتاج الى استخدام العنف بصورة مكثفة ويومية ، كما تستخدمه السلطة القائمة ، التى تهدد النظام ، لكونها تضع نفسها فى مواجهة دائمة مع الشعب ، وتضطره للاخذ بوسائل عنفية متزايدة الشراسة والخطورة ، ستكون نتيجتها النهائية القضاء على النظام او اضعافه واسقاطه . من هنا اقترح رفعت الاسد احاطة السلطة بغلاف سياسى عازل ، يحول بين الشعب وبينها ويرفعها من جديد الى موقع الحكم المحايد فيما قد يجد من صراعات داخل المجتمع او بينه وبين هذا او ذاك من اطرافها ، على ان تحافظ هى على قوة اجهزتها وتنميتها بعد ان تغلف قبضتها الفولاذية بقفاز حريرى . كان رفعت الاسد يسعى اذن الى وضع شرائح عازلة من قوى دينية أو تجارية او سياسية او مصلحة بين السلطة والشعب ، كى ينهى المجابهة القائمة او سياسية او مصلحة بين السلطة والشعب ، كى ينهى المجابهة القائمة او المحتملة القيام بينهما ، ويسترد للسلطة طابعها " العام والتجريدى والشامل " ، الذى كانت قد فقدته خلال المجابهات مع الشعب ، ويحولها الى سلطة غير مرئية ، تتدخل فى اللحظة الاخيرة وليس فى اللحظة الاولى من الصراعات والخلافات الاجتماعية او السياسية ، فتكف ظاهريا عن ان تكون سلطة هذه الطائفة او تلك ، وتغيب عن اعين الشعب وراء حجاب التحالف مع رجال الدين والتجار . فى هذا السياق ، اقترح رفعت زيادة اعداد " المستقلين " من اعضاء مجلس الشعب ، وعدد الوزراء غير الحزبيين فى الحكومة ، وتكوين هيئات مصلحة مشتركة مع اصحاب الفعاليات الاقتصادية والدينية ، تحملهم عبئا اساسيا فى اطعام الشعب وتشغيله . على ان يصاحب ذلك اطلاق سراح المساجين السياسيين بالتدريج ، بدءا بمساجين التيار الدينى وانتهاء باهل اليسار ، الذين لن تشمل " الانفراجات " احزابهم بطبيعة الحال ، وان تخف قبضة الامن عن اعناقهم ايضا ، لانهم سيقفون فى كل الاحوال العدو العام للنظام وللشارع الدينى - البازارى بالمقابل ، سيكون ثمة قدر كبير من الانفراج الاقتصادى ، " يحول سوريا الى سويسرا " ، كما قال رفعت الاسد فى خطبة القاها فى انصاره بفندق الشيرتوتون بدمشق فى اوائل اذار من عام ١٩٨٣ ، فالنظام الجديد لن يقيد حريات الناس فى العمل

والاستثمار ، سواء فى الصناعة والزراعة ام فى التجارة والخدمات ، بل سيعطيهم اكبر قدر ممكن من الحرية ، كى يسهموا فى تنمية بلادهم ويفتتوا ، فى سياق تحول الاقتصاد الى اقتصاد مختلط ومشترك ، تمتلك الدولة فيه المشاريع الكبرى دون غيرها ، التى يرفض رأس المال الخاص والمشارك العمل فيها .

هذه الصورة الداخلية الجديدة من التوازنات ، ستقابلها على المستوى العربى والاقليمى سياسة جديدة ايضا ، هدفها وضع حد للوهام التى راودت عقول البعض حول دور سوريا المفتاحى فى المنطقة ، على حساب وخذ مصر والعراق ومنظمة التحرير الفلسطينية . وهى اوهام ادت الى وضع سوريا فى غير موقعها الحقيقى ، فحملت السلم بالعرض واخذت تستقوى على الاميركان بالسوفيات وعلى السوفيات بالاميركان ، وشرعت تحمل نفسها فوق ما تطبق حمله فى لبنان وفلسطين ، وفى الصراع العربى - الاسرائيلى ، الذى امتص طاقاتها وبدد قدراتها وصرفها عن اهدافها الحقيقية ، ووضعها فى موقع المجابهة المحتملة والفعلية حيال سائر الاطراف والقوى ، الامر الذى يشكل خطورة ما بعدها خطورة على نظامها ومصالح السلطة فيها . لذا يجب انهاء وضع المجابهة مع مصر ، بالعودة الى المحور السعودى - السورى - المصرى ، شريطة ان لا يوجه ضد العراق ، بل يجد نقاط لقاء وتفاهم معه ، مثلما سيجد نقاط التقاء وتفاهم مع منظمة التحرير الفلسطينية ، التى ستحدد سياستها بكل حرية ، دون اى تدخل او اكراه خارجى ، وستطلب الى الدول العربية تأييدها فيما تراه ، والتى يجب على السلطة السورية الجديدة دعمها مهما كانت اختياراتها ، ما دامت هذه السلطة سترفع عن كاهلها عبء الصراع العربى - الاسرائيلى ، وستستخدم نفوذ مصر والسعودية لتصل الى سلام تعاقدى تام مع اسرائيل ، تسترد به الجولان من الناحيتين السيادية والاقتصادية ، وان اعترفت فيه لاسرائيل بمصالح امنية تقتضى وضعه تحت اشراف دولى ، يحوله الى حاجز سيحوى سوريا اكثر مما سيحوى اسرائيل .

فى هذا الاطار من الواقعية ، ستعترف سوريا ان اميركا هى القوة المهيمنة فى الشرق الاوسط . وانها لا تستطيع الموازنة بينها وبين الاتحاد السوفياتى ، بل ستعطيها اهتماما خاصا فى حساباتها الدولية والاقليمية ، دون ان تقطع مع السوفيات او تضعف روابطها بهم . بكلمات اخرى : لن تلعب سوريا فى عهد هذا الجديد لعبة ابتزاز هذه القوة العظمى بتلك وتلك بهذه . بل ستعترف باستحالة ان تكون مركزا للتوازن العالمى فى الشرق الاوسط ، وستقر بارجحية الدور والوجود والوزن الاميركى فى البلاد العربية . وتتصرف على هذا الاساس ، دون زيادة او نقصان ، ودون اوهام ومحاولات للقفز من فوق خيالها .

هذا التصور كان يغير تغييرا كبيرا الروابط الخارجية العامة للنظام ، التي لابد من تغييرها بالفعل ، اذا ما اريد الحفاظ على طابع السلطة الخاص ، بما هي سلطة طبقة دولة مرسلة ذات بعد طائفي غالب . لكنه كان ينطلق ، في كل الاحوال ، من واقع وجود ازمة عامة ومستعصية ، وجدت السلطة السورية في التصورات الاسدية لعام ١٩٧٠ ، وفي التعديلات التي ادخلت عليها فيما بعد ، حولا وقتية لها ، لكنها ما عادت قابلة للحل في الاطار القديم ، لذا كان لابد من ادخال مكونات وعناصر جديدة ، عليها ، تساعد الحكام على التخلص منها او تنقلها الى طور نوعي جديد ، يمكنهم من التحكم بالوضع العامة لسوريا لعقد آخر من الزمن .

بيد ان خصوم رفعت الاسد من قادة المؤسسة العسكرية رفضوا تصوره جملة وتفصيلا ، واتهموه بالعمالة للسعودية واميركا ، لأنه يقبل ، كما قالوا ، بدور صغير للسلطة السورية ، يلحقها من موقع التابع بمصر والسعودية ، ويضعها عمليا تحت سيطرة العراق والفلسطينيين . كما يضعها تحت سلطة التيار الديني والتجار في الداخل ، ويلقي بها على منزلق خطر ، لا يعرف احد الى اين ينتهي وماهي نتائجه على طبقة الدولة والطائفة . هذا التيار المناوئ لرفعت الاسد ، قال بالتمسك بالاسدية كما هي ، وبالمساومة مع القوى الدولية والاقليمية والعربية والداخلية على اي تغيير يقع فيها ، لان من الخطر تقديم التنازلات دون مقابل ، لا سيما وان الاوضاع الداخلية والاقليمية والعربية لا تبرر سلوكا كهذا . كما ان من الخطأ المسارعة الى تغيير سياسة ما ، بمجرد ان تبدو في الافق اشعارات الفشل الاولى ، فوضع سوريا متداخل بشدة مع الاوضاع العامة لبلدان ودول عديدة داخل المنطقة وخارجها ، وفشلها يمس بهذه البلدان قليلا او كثيرا ، ومن غير المعقول اجراء التغييرات التازلية في سوريا وحدها ، وبقاء هذه البلدان بمنأى عن اي تغيير مماثل ، فذلك يعنى تدفيع سوريا وحدها الثمن الذي يجب ان يشارك الآخرون في دفعه ، والذي يجب ان يذهب قسم منه اليها ويسخر لفائدتها وفائدة التغيير المطلوب فيها من جهة اخرى ، انكر قادة المؤسسة العسكرية ان تكون الاوضاع الداخلية للسلطة بالصورة التي رسمتها لها رؤية رفعت الاسد ، فالولايات المتحدة ليست متفوقة على الاتحاد السوفياتي ، لا في منطقتنا ولا في غيرها من مناطق العالم . وقد اثبتت تجارب آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية ان اميركا هي التي تتراجع امام السياسة السوفياتية والثورية للشعوب الثائرة . اذا كان الاتحاد السوفياتي يأخذ موقفا دفاعيا في الشرق الاوسط ، وكان بعض العرب ينحازون الى الولايات المتحدة ، وهذا صحيح ، فان الرد على هذا الوضع يكون باقناع السوفيات بالانتقال الى موقف هجومي ، وبخوض معركة جدية ضد " عرب اميركا " ، وليس بالجرى وراء هؤلاء العرب وبالالتحاق بالعربة الاميركية .

فى هذا الاطار ، قالت المؤسسة العسكرية بالاسدية ، مفهومة كنهج معاد " للبرجوازية والرجعية " فى الداخل ، ومعاد للرجعية العربية فى الخارج (هذا مفهوم قد يضم جميع الدول العربية دون استثناء) ، ومعاد " للامبريالية والصهيونية " فى الخارج الاقليمى والدولى . من هنا سارع قادة المؤسسة العسكرية الى طرح المعركة مع رفعت الاسد فى الاطار نفسه الذى طرحت طبقة الدولة فيه معركتها مع الشعب والمعارضة فى الفترة ما بين ١٩٧٨ و ١٩٨٢ : انه اطار اليسار واليمين ، حيث تمثل السلطة اليسار ، ويجسد خصومها اليمين . هكذا اتهم قادة الجيش والامن رفعت بالعمالة للسعودية عربيا ، وبالتحالف مع عصابات الاخوان المسلمين داخليا ، وبالرغبة فى عقد " اتفاقية استسلام " مع " العدو " الصهيونى على غرار اتفاقية كامب ديفيد دوليا .

لقد رفض الضباط التخلّى عن الاسدية ، بل التقوا حولها (لاغراض لها علاقة بالصراع الداخلى مع رفعت ، وبمكائنتهم المتميزة داخل طبقة الدولة) وطالبوا رفعت ومجموعته بالتفاف حولها ، مقابل العفو عنهم وعدم الانتقام منهم ، وذكروهم بتجارب سوريا التى اكدت على وحدة المؤسسة العسكرية كضمانة لحل ما يواجهها من ازمات . وقالوا ان الانقسام سيضيف ضعفا قد يكون قاتلا الى حالة الضعف القائمة ، التى لا مخرج للسلطة منها سوى بوحدة اطرافها انتظارا لفرصة التغيير المناسبة ، التى يجب ان تخلق لها افضل الشروط الداخلية والخارجية .

س : كيف عبر هذا الصراع عن نفسه ؟

ج : عندما سقط الاسد مريضا وغاب عن الوعي ، اكتشف الضباط الكبار ان شقيقه رفعت ، المحيط بمدينة دمشق والممسك بمحافظة اللاذقية ، كان قد اعد نفسه لهذه المفاجآت ، وانه انجز انقلابه فى حياة اخيه وكان بولة فى الدولة . مثلما اكتشفوا انه اقام صلات سياسية معها احيانا كعلاقاته مع منظمة التحرير الفلسطينية والعراق والسعودية ومصر والمغرب . كما اقام شبكة من المنظمات الداخلية ، متغلغلة فى الحزب والجبهة ومستقلة عنهما فى أن معا ، منها رابطة خريجي الدراسات العليا وجمعية المرتضى سيئة الصيت . الى ذلك ، فان سرايا الدفاع لم تخضع فى اى يوم لرئاسة اركان الجيش او لوزارة الدفاع ، بل كانت تشكلا مستقلا فى كيانه التنظيمى وموازنته وعمله . اضافة الى ان رفعت كان قد نظم علاقات متينة مع اوساط برجوازية سورية ، وخاصة منها اوساط السنة (لم يفلح النظام فى تكوين اية فئة من رجال الاعمال العلويين ، سواء فى الصناعة او فى الزراعة او التجارة . ان رجال الاعمال فى سوريا ما زالوا مسلمين ومسيحيين ، اما " رجال الاعمال "

العلويين ، فانهم يقومون بسرقة هؤلاء ومقاسمتهم ارباحهم بقوة وسائل الاكراه والسلطة) . هكذا اكتشفت القيادات الاسدية للمؤسسة العسكرية ان رفعت كان قد اعد انقلابه بهدوء تحت انظار اخيه الكي القدرة وخلق دولة بديلة جاهزة للخروج من اهاب الدولة القائمة ، وانه يطالب بالاعتراف بدولته ، بينما شقيقه غائب عن الوعي وجمهوريته مهددة بالوجود الاميركي فى لبنان .

عندما اكتشف قادة المؤسسة العسكرية حقيقة ما يجرى ، قرروا تطمين رفعت الاسد والتظاهر بدعمه ، ريثما يرتبون امورهم ويجمعون قوى كافية لمواجهة . هكذا اخذوا يتوافدون عليه معلنين بوضوح وصراحة انهم سيخدمونه مثلما خدموا اخيه . وانهم ، كما قال له اللواء على دوبا ، سيوفه التى سيضرب بها من شاء متى شاء . لكنه يحسن انتظار وفاة شقيقه المؤكدة على كل حال ، قبل اعلان استلامه السلطة ، كي لا يبدو وكأنه متهافت على حكم لا ينازعه فيه احد . كان على دوبا يترك معسكرات قيادة السرايا فى القابون ، فيسارع اللواء على حيدر اليها معلنا ولاءه ، فان غادرها هروا اللواء ابراهيم صافى اليها ، زائرا ومباركا ومطمئنا ... الخ . كان رفعت قد شرع يشكل وزارته فى هذه الاثناء ، ويرتب علنا شؤونه الادارية كرئيس للبلاد ، فكثر ظهوره بمناسبة وبلا مناسبة فى التلفزيون وكثرت صورته فى الصحف ، ووزعت مئات الالف النسخ من صورة تظهره وشقيقه وهما يبتسمان ، حتى ان وزارة الاوقاف وزعت منها الافا كثيرة فى سائر انحاء البلاد . فى حين كان جنوده ، المتوزعون فى المطارات والتكنات والجبال القريبا من دمشق او فى المحافظات السورية ، يكتبون بحصى مطلقى باللون الابيض شعار " لا قائد الا رفعت " ، بعد ان كان القائد فى الشعارات القديمة هو اسم نوع لحافظ الاسد وليس لاي مخلوق سواه .

كان رفعت الاسد يعلن عن استلامه السلطة بالتدريج ، بينما كان قادة المؤسسة العسكرية يقيمون قيادة سرية فى شتورا ، ويستخدمون قنوات خاصة فى اجهزة تخاطب لاسلكية من نوع لا يمتلكه الجيش زدوا بها سياراتهم ، ليلقوا على اتصال طيلة النهار والليل ، ويتابعوا الموقف عن قرب . وكانوا قد اتفقوا على عدم تمكين رفعت الاسد من السلطة مهما كلف الامر ، للاسباب التى شرحناها منذ قليل . بعد فترة قصيرة من الاستعداد والتطمين ، نقل العسكر قيادتهم الى الزبدانى ، حيث مقر قيادة الفرقة الثالثة المدرعة ، المنتشرة فى لبنان وشمال دمشق ، وهى فرقة يقودها اللواء شفيق فياض ، قريب الاسدين حافظ ورفعت ، الذى انحاز الى الجيش رغم وعود ومحاولات رفعت لكسبه الى جانبه ، ورغم الثلاثين مليوناً من الدولارات التى عرضها عليه مقابل انحيازه اليه . بعد فترة اخرى نقل الضباط قيادتهم الى الكسوة ، مقر قيادة الفرقة الاولى

المدرعة ، الاقرب الى دمشق ، والتي يقودها واحد من اكثر الضباط الاعداء لرفعت هو اللواء ابراهيم صافى . كانت الكتلة العسكرية قد كسبت الان الجيش فى لبنان ، والفرقة الاولى والثالثة ، المحيطتان بقوات السرايا المنتشرة بكثافة حول دمشق ، وقوات الوحدات الخاصة بقيادة اللواء على حيدر ، والفرقة التاسعة المنتشرة فى منطقة الصنمين بحوران ، فاحس رفعت ان شيئا ما لا يسير على مايرام ، فاخذ ينزل السرايا مدججين بأسلحتهم الى مدينة دمشق ، الى ان بلغ به الامر حدا دفعه الى انزال الدبابات الى ساحة الامويين المقابلة للاركان ، ومدفعية ميدان الى شوارع القابون . بل ان اشاعة راجت حول توجه لواء دبابات من سرايا الدفاع لمهاجمة القصر الجمهورى ، لالقاء القبض على حافظ الاسد او تصفيته . وقد قيل فى حينه ان الرئيس الاسد ذهب بلقاء الدبابات بصحبة ابنه باسل ، وانه واجه الجنود والضباط وامرهم بالعودة من حيث جاؤوا وانتظار اوامره . كما قيل ان احدى وحدات المدفعية تلقت امرا بقصف القصر الجمهورى ، لكنها ترددت وخافت ولم تنفذ الامر . على كل حال ، فان شعب دمشق كان يتفزع حائرا على المظاهر المسلحة ، ويستغرب ما يسمعه حول خلافات بين الجيش ورفعت الاسد تكاد تزج البلاد فى حرب اهلية يقوم بها الجيش نفسه ضد السرايا والعلويون ضد بعضهم . وقد شاهد الناس الافا من جنود الوحدات الخاصة وهم يحتلون اسطح المباني المرتفعة المطلّة على الاركان العامة ووزارة الدفاع ، وخاصة منها المبنى المشرف على الاركان من ساحة الجمارك ، حيث ركز رجال الوحدات اسلحة رشاشة وثقيلة ، وانتشروا فى مدينة معرض دمشق الدولى بالالاف ، بعد ان لقنهم رؤساؤهم شحنة مكثفة من التحريض ، قالت لهم ان رفعت الاسد تأمر مع السعوديين والاميركان على الرئيس ، وانه يريد التصالح مع اسرائيل ، ليكمل المخطط اذى فشل الاخوان المسلمون فى فرضه على سوريا ، وان فشل الهجوم على السلطة من الخارج قد تبعه الان هجوم عليها من داخلها ، عبر الاختراق الخطير ، الذى اسمه رفعت الاسد

بالمقابل ، كان رفعت يتهم خصومه بالعمالة للسوفييات ، ويقول ان موضوع السعودية والاميركان ليس سوى اكذوبة يلصقونها به ، مع انهم قبضوا جميعهم حصصا كبيرة من المال السعودى . وهدد بنشر ارقام المبالغ التى تلقاها كل واحد منهم عن طريقه شخصيا . ثم كشف اسرار المساعدات التى وصلت الى السلطة بفضلها ، وتسائل فى خطاب القاه فى فندق الشيراتون فى بضعة مئات من انصاره : اذا كان من يتلقون المساعدات من السعودية عملاء ، فلماذا قبلوا مالها طيلة السنوات الثلاث عشرة الماضية ؟ فى النهاية اتهم رفعت خصومه بالتضحية بالبلد علي مذبح انانياتهم الضيقة ومصالحهم الشخصية ، وقال انه سيحاسبهم ، ان قيض له الوصول الى الحكم ذات يوم .

اخيرا ، وبعد تشكيل غرفة عمليات فى السرايا للاشراف على انقلاب يوصل رفعت الاسد الى السلطة على انقاض شقيقه ، الذى اخذ يعتبره ضعيفا لا حول له ولا قوة ، يتلاعب ضباط الجيش به كما يلذ لهم ، ويفعلون ما يريدونه دون استشارته ، اندفع الاخ الصغير الى هجوم نهائى على مواقع الاخ الكبير وبطانته العسكرية ، التى كانت قد اعدت جميع الترتيبات الضرورية لسحق العميل السعودى ، كما شرعت تلقبه ، فى هذه الاثناء دخل السوقيات على الخط ، فزار الجنرال كبير الخبراء فى الجيش الرئيس الاسد فى قصره ، مؤكدا دعم الاتحاد السوفياتى له فى صراعه ضد اخيه ، ثم ظهر فى تلفزيون دمشق مع الرئيس المريض فى مشهد لا سابقة له ، اذا رفع قبضته فى الهواء واخذ يطوح بها فوق رأسه علامة التصميم على العراك ، وتهديدا لعدو ما ! .

فى هذه المرحلة ، كانت قيادة الجيش قد نقلت مركزها من جديد الى الاركان العامة ، المحروس بالاف جنودالوحدات الخاصة . كانت خطة رفعت الاسد الانقلابية قد اكتملت ، فاذا هى فى منتهى البساطة ، تقوم على حضوره لاحتفالات الثامن من اذار فى مدرج جامعة دمشق ، والقاء خطابا يعلن فيه الغاء الاحكام العرفية واطلاق سراح المساجين السياسيين ، وحل الحكومة وتكيف الدكتور اياد الشطى بتشكيل حكومة جديدة ، وذلك بعد ان يعلن تسلمه رئاسة الجمهورية بالوكالة بمرسوم من شقيقه ، ريثما يستطيع هذا ممارسة اعماله بصورة اعتيادية . هذه الخطة البسيطة احبطها الامن بخطة ابسط منها ، اذ امر اللواء على دوبا ، الذى كانت مخابراته قد نجحت فى تسريب عناصر وتجهيزات تقنية متطورة الى مركز قيادة وتخطيط السرايا المحيط برفعت الاسد ، وعملت بالخطة قبل ايام من تنفيذها ، بقطع الارسال عن قاعة الاحتفالات بالجامعة ، وهكذا كان ، فاحجم رفعت عن القاء خطابه ، ووجد رجاله ، المنتشرون فى شارع بيروت ومعرض دمشق الدولى القرييين ، انفسهم مطوقين ببضعة الاف من عناصر المخابرات والوحدات الخاصة ، فلم يستطيعوا الحركة بنورهم .

انهارت خطة الانقلاب ، وانهار معها انصار رفعت فى السرايا ، الذين وجدوا انفسهم عرضة لموجة اعتقالات وتحقيقات لا ترحم ، طالت عددا من قادتهم ، الغرض منها الاعلان عن هزيمة رفعت بصورة تامة . بعد ايام من حسم امر رفعت ، اصدر الاسد مرسوما بتعيينه نائبا له لشؤون الامن والقوات المسلحة ، ثم اضطر تحت ضغط الضباط ، كما قيل انذاك الى اخراجه من البلاد ، باتجاه موسكو فى البداية يصحبه شفيق فياض وعلى حيدر ، ثم باتجاه باريس منفردا ، بينما عاد الجنرالان المطرودان الى سوريا ، حيث استقبلا استقبال الابطال فى كل مكان زاراه . هذه النهاية كانت تعبيرا عن الضعف الذى اصاب مواقع الاسد نفسه بهزيمة شقيقه ، وهو الضعف الذى مكن القيادة العسكرية من اتخاذ قرار بحل سرايا الدفاع واخضاع

استغلالها للتلاعب بهما . لقد انفرط اذن عقد التوازنات القديمة للسلطة ، فاتجهت انظار وجهود الاسد نحو اعادة انتاج التوازن القديم ، الذى تاح له امتلاك سلطة غير مقيدة ، بتكبير الحرس الجمهورى مرة ، وخلق تناقضات يشق بها صف الضباط مرة اخرى ، كالتناقض الذى اثاره بين المجموعة العسكرية واللواء شفيق فياض ، حين امر بتزويج ابنة رفعت الاسد من ابن شفيق فياض . والتناقض الذى اثاره بين الضباط تعيين قائد الفرقة التاسعة اللواء عدنان بدر الحسن رئيسا لفرع الامن السياسى .. الخ .

هل يمكن القول الان ان الاسد يقف وحيدا فى مواجهة المؤسسة العسكرية بفرعيها الجيش والامنى ؟ . نعم ، الى حد ما . فهو لم يعد قادرا على التصرف بحرية ، كما فى السابق . وقد شكلا لاجتر من واحد من زواره قائلا : انه ما عاد يملك صلاحيات مقررة فى الدولة ، وان اوامره لا تنفذ فى كل الحالات ، كما انه ما عاد يعرف كل ما يجرى فى البلد ، لانهم لا يطلعونه على ما يحدث فى جميع الحالات . مهما يكن من امر ، فان الكتلة العسكرية ، الملتفة حول على دوبا وابراهيم صافى وعلى حيدر ، ما تزال متماسكة وفعالة ، وهى تمسك بالقسم الاكبر من قوى المؤسسة العسكرية غير انه من المبالغة القول : ان الاسد غدا وحيدا واسيرا للعبة يمارسها العسكر دون علمه او من وراء ظهره ، فهذا ليس مطابقا للواقع او صحيحا بأى حال من الاحوال . يدل على ذلك ما شاع ذات يوم فى دمشق حول اجتماع عقده الضباط فى مقر على حيدر بالقابون اتفقوا خلاله على الامتناع عن تنفيذ اى امر يصدره الاسد ، اذا كان سيمس بموازن القوى الناشئة فى البلاد ، او سيثير التناقضات او الخلافات بين اعضاء الكتلة العسكرية القادة للجيش . وعلى تنفيذ ما عدا ذلك من سياسات ورغبات ، لان للاسد رصيда عربيا ودوليا كبيرا يمكنهم الافادة منه ، كما له سمعة داخلية مرعبة لابد من استغلالها لبقاء الشعب فى حالة من الخوف . الى ذلك ، اتفق الضباط ، كما قيل فى حينه ، على الموافقة على رجوع رفعت الاسد ذاته ، اذا ما قبل العودة بشروطهم ، اى كقائد فرقة تتساوى قيمته مع قيمة اى قائد فرقة اخرى ، وليس رئيسا محتملا للجمهورية ، وأمرا ناهيا وقائدا لسلاح خاص ولوحدات مستقلة عن الجيش والاركان العامة .

مستغلا الحاجة اليه ، يبدو ان الاسد قد اخذ يبنى مواقفه داخل المؤسسة العسكرية ، فوسع الحرس الجمهورى الى ان بلغ قرابة ثلاثين الفا (فرقة معززة) ، كما امر بتأسيس فرقتين عسكريتين جديدتين عين لهما قائدين من الموالين له فى الجيش . الى ذلك ، فان الاسد مازال مسيطرا سيطرة واسعة على السياستين الخارجية والداخلية ، يوازن بهما القوة العسكرية للضباط او يحيدها ، ريثما تتاح له الفرصة لاحداث تبدل ما فى الصورة الراهنة لعلاقات السلطة ، التى تقيد كثيرا حركته ، كما ظهر فى ازمة عبد الرؤوف الكسم ، رئيس الوزراء

السابق ، الذي كان الاسد يستخدمه لاستفزاز المؤسسة العسكرية - الامنية وتشويه سمعة كبار قادتها (كان الكسم يروى لمن يقابلهم اقاصيص لا تصدق عن فساد الضباط ، الذين يهربون البضائع من لبنان بالهيليوكبتر ، ويعملون في التجارة اكثر مما ينصرفون الى تدريب وحداتهم ، ويتاجرون بالاراضي والعقارات ... الخ . وقد طفح الكيل لدى الضباط منه وانتقدوه كثيرا ، غير ان الاسد حماه ، فما كان منهم الا ان استغلوا حادثة ضبط موظفوا الجمارك خلالها بضائع مهربة من لبنان في سيارات تابعة للعماد مصطفى طلاس وزير الدفاع ، فعقد فرع الحزب العسكري في الجيش اجتماعا في مقر العماد طلاس (هذا الاجتماع كان الاجتماع الاول منذ عام ١٩٧٠) قرروا فيه الاتصال بالرئيس وابلغوه رغبة الجيش الجماعية باعفاء الكسم من منصبه كرئيس للوزارة . اتصل طلاس بالاسد قائلا : ان الكسم يتهم وزير دفاعك وقائد جيش التصحيح والتحرير بالتهريب ، مع انه ليس بحاجة الى التهريب ، فلديه صلاحية اتفاق مبالغ تصل الى ٢٤ مليارا من الليرات سنويا . اعفى الاسد الكسم من الوزارة ، ثم حاول تكليفه بتشكيلها في اليوم التالي عندئذ اتصل اللواء ابراهيم صافى به هاتفيا ليقول له : اذا شكلت وزارة جديدة ، فلا تخرج من بيتك الا بعد ان تودع زوجتك واولادك . اعتذر المسكين عندئذ ، فعينه الاسد رئيسا لمكتب الامن القومي !) .

عندما نشب الصراع مع رفعت الاسد ، قال العارفون في دمشق بخبايا الامور : ان نوعا من تقسيم العمل قد تم انجازه داخل الدولة ، فاخذ العلويون الجيش والامن ، واخذ السنة الادارة والحزب . قيل ايضا ان العماد على اصلان هو الذي استلم قيادة الجيش والامن ، بينما اعطى عبد الحليم خدام قيادة الادارة والحزب ، وبالتالي منصب رئيس الجمهورية القادم ، شريطة ان يأخذ بعين الاعتبار وضع الجيش والامن الخاص . بعودة الاسد هذا التقاسم الوظيفي ، قهل اعطى ضباط الجيش والامن للاسد السياسة وفرقة عسكرية خاصة به هي الحرس الجمهوري ، وابقوا لانفسهم (ليس لعلى اصلان ابن عمه الاسد ، بل لعلى دوبا ، ابن العشيرة المنافسة لعشيرته) الجيش والامن ؟ هذا ما ستبينه الايام .

س: نعود الى السياسة الخارجية ، بعد هذه الرحلة الجانبية التي عرجنا فيها على الآثار الخطيرة التي تركتها ازمة السياسة الخارجية للنظام في الرحلة الثالثة على اوضاعه وعلاقته الداخلية . ماهي علامات هذه الرحلة الرابعة ، التي تلت ما اسميته مرحلة الانتقال ، مرحلة ما بعد الغزو الاسرائيلي لبيروت ؟ .

ج : هذه المرحلة الجديدة بدأت مع انقراط التحالفات العربية ، التي تكونت بعد توقف حرب الخليج ، نتيجة لدخول القوات العراقية الى الكويت في الثاني من آب عام ١٩٩٠ ، انها ،

بالنسبة للنظام السوري ، مرحلة بالغة الاهمية والحساسية ، تلوح فيها فرصة حقيقية للقضاء على العراق ، الخطر الاكبر الذى يتهدد وجود السلطة وهيمنة الطائفة العلوية على سوريا ، ويندفع النظام السوري فيها الى الانضواء دون قيد او شرط تحت المظلة الاميركية - الغربية - الاسرائيلية - الرجعية العربية ، على هذه القوى تتجذز الهمة وترى من خطر كان يتفاقم ويكبر ، مع ان قدرة النظام علي مواجهته منفردا كانت تتناقص بمرور الايام .

فى هذه المرحلة نجح النظام فى العودة الى علاقاته القديمة مع مصر والسعودية ، لكنه ما عاد يستخدمها لحماية نفسه من اسرائيل ، او للمساومة بها مع الولايات المتحدة حول اراضيه المحتلة ، بل هو ينصوى فى خلالها تحت حماية اميركا واسرائيل ، وليس لديه من مطلب سوى قتال " الحلفاء " ضد نظام العراق الى النهاية ، ولو كان ثمن ذلك سحق وتصفية العراق ذاته والاجهاز على شعبه . تراهن السلطة السورية على القضاء على العراق ، لانها تأمل ان يعنى الاجهاز على منظمة التحرير ، التى سيسهل عندها اخراجها من التكوين الاستراتيجى الجديد للمنطقة والعالم ، حيث ستمثل سوريا والسعودية ومصر المنطقة العربية (ستكون السعودية تحت احتلال عسكري اميركى ومصر تحت كابوس الجوع والانفجار الداخلى ، الذى يقول حكامها ان احدا لن يخلصها منه سوى اميركا ، وستكون سوريا تحت رحمة اميركا وحذاء اسرائيل) وستمسك اميركا بعرب المشرق ، واسرائيل بمفاتيح الحاضر والمستقبل العربى ، عقب الهجرة اليهودية الموسعة من الاتحاد السوفياتى وبلدان اوروبا الشرقية ، التى ستودى حتما بما بقى من عربو فلسطين وبوجود بعض البلدان العربية كلبنان والاردن . ان النظام السوري لا يرجع هذه المرة الى حلف سعودى - مصرى ، بل هو يعود الى تحت النير الاميركى - الاسرائيلى مباشرة ، فمصر اليوم ليست مصر ١٩٧٠ - ١٩٧٤ ، بل هى مصر كامب ديفيد والجوع والتسليح الاميركى . كذلك ليست السعودية اليوم سعودية ما قبل وما بعد الطفرة النفطية ، بل هى بلامحتمل . الى ذلك ، فان سوريا الاتية لن تكون سوريا ١٩٧٠ - ١٩٧٤ ، بل ستكون سوريا التى فقدت عمقها الاستراتيجى ممثلا فى العراق ورأس حريتها الضاربة ممثلة فى الشعب الفلسطينى ومنظمة التحرير . فهل يراهن الاسد فى الطور المقبل علي الانفراد مع السعودية بالمنطقة الشرقية من العالم العربى ، وهو انفراد يأمل ان تقبل اميركا واسرائيل به كامر واقع ، مقابل قيامه بدور خادمهما وانضوائه تحت جناحهما ؟ . فى هذه الحالة ، يطرح نفسه السؤال التالى : **لماذا يعطيه الاميركيون والاسرائيليون ما رفضوا اعطائه اياه فى فترة وجود القوة العراقية - الفلسطينية؟ . ولماذا يقبل الاسرائيليون والاميركيون فى الطور الاتى بوجود قوة**

سوريا العسكرية ، اذا كانت السلطة السورية ستحتّمى بهما ؟ . هل سيقبل الاسد ، فى الطور القادم ، بالانضواء تحت أجنحة ميزان القوى الاميركى - الاسرائيلى فى المنطقة والعالم ، وهل يدفع بقواته للقتال ضد العراق مقابل قبولهما الأبقاء على نظامه ؟ . هذا هو الجواب الوحيد ، الذى يمكن ان يفسر السياسة الاسدية فى أزمة الخليج الراهنة ، لكونها تتعارض فى قسم منها اشد التعارض مع الخطاب السياسى للنظام ، ولانها كان يجب ان تثير لديه خوفا رهيبا من نتائجها عليه ، سيما وان اسرائيل لن تسمح بالحفاظ على اوضاعه وقواه الحالية ، اذا ما تم القضاء على القوة العراقية ، وان تلزم نفسها حياله بأى شىء لا تبرره موازين القوى ذاتها ، وستحوّله الى نظام تابع لها بكل معنى الكلمة .

يخلق الاسد فى هذه المرحلة الخطيرة من سياسته الخارجية شروط استمرار نظامه ، فى ظروف الانهيار العربى العام ، الذى سيترتب على القضاء على القوة العراقية ، اذا ما تم القضاء عليها بالطبع . كما يخلق شروطا لحماية هذا النظام ، فيما لو بقى العراق او خرج سليما من المعركة الحالية . فى الحالة الاولى سيكون النظام السورى عبدا ذليلا للغرب واسرائيل ، وفى الحالة الثانية سيكون عبدا اذل لهما ، سيتحول حتما الى رأس حربة بيدهما ضد ما سيكون قد تبقى من بلاد الرافدين . انه لم يعد يسعى الى كيفية معينة فى العيش بل هو يسعى الى العيش بحد ذاته ، مهما كانت الظروف والشروط مجحفة او مذلة ، ومهما كان حجم الاذى الذى سيلحق بسوريا ويشعبها وبتاريخها ومستقبلها . لقد امسك الاسد بالسلطة بحجة تحرير الاراضى العربية والسورية المحتلة ، وها هو يستمر فيها باعتباره رجل الاصطفاف مع الغرب واسرائيل ، التى ما تزال تحتل اراضى بلاده وتغتصب حقوق الفلسطينيين الوطنية . فهل هناك ما يظهر مأساوية وفشل سياساته اكثر مما يظهرها هذا الانعطاف ؟ . وهل هناك سياسة اشد سوءا من سياسة تتجه ضد مصالح بلادها العليا وتماشي اعدائها ، نكاية بنظام سياسى تتصارع معه ، كأن لسان حالها يقول : على وعلى اخرتى ، ومن اجل اعدائى ، يارب ! . ان تدمير العراق لصالح حلف سورى - مصرى - سعودى حالى لا يعنى القبول بهذا الحلف فى المستقبل كحلف قوى وذى صوت مسموع فى قضايا بلدانه ، هذا اذا صح اعتبار العلاقة السورية - السعودية - المصرية ضد العراق حلفا بالمعنى الايجابى للكلمة ، ولم نعتبرها انسياقا وراء الامبريالية الغربية ، ولقاء بينها وبين العدو الصهيونى ضد بلد عربى يملك بالفعل امانية خوض معارك ناجحة من اجل الحق العربى .

س : ذكرت منذ قليل اتهام الكسّم للضباط بالفساد ، فما هى قصة الفساد فى النظام السورى ؟ .

ج : يكون المواطن فى نظام من الطراز السورى موضوعا لسياسة افسادية لا تنقطع او تتوقف وهو يتعرض لمفاعيل الافساد والفساد ، ايا كانت الطبقة او الشريحة التى ينتمى اليها ، كما ان المجتمع والدولة يتعرضان لهذه السياسة بدورهما .

ترتكز سياسة الافساد ، وهى الوجه الايجابى والفعال للفساد ، الى تشجيع الافراد او الطبقات او الشرائح الاجتماعية والسياسية او المنتسبين الى اجهزة السلطة المختلفة على اقتطاع قسم من الداخل الوطنى بعد وصوله الى الخزينة العامة ، ما كان بوسعها الحصول عليه ، لو ان الامور كانت تسير سيرا قانونيا فى الدولة . كما ترتكز الى تشجيع وضع اليد علي حصة من الفائض الاجتماعى قبل وصولها الى الدولة ، والتصرف بها بحسب التقديرات الذاتية لمن حصلوا عليها بصورة غير قانونية ايضا . هذا التشجيع ياخذ اشكالا متنوعة من حالة لآخرى ، ويتفاوت عائده بتفاوت قرب من يمارس الفساد من اجهزة الدولة القمعية ومن الطبقة المهيمنة ؛ لكنه يرتكز دوما على شكل ما من اشكال اعادة انتاج هذه الطبقة ، يدخل في اطار ممارساتها وخططها السياسية والعملية ، والفساد سياسة مبررة ونمطا طبيعيا من انماط التعامل مع الدولة والاموال العامة ، لا يسأل بسببهما احد . بقول آخر : ان سياسة الافساد ، والفساد المترتب عليها ، لا يكونان خروجا على المألوف " القانونى " لعمل السلطة ، بل يشكلان جزءا عضويا من سياستها الاجتماعية ، يراد بهما التدخل بطريقة " عملية " ، اى غير قانونية ، فى اعادة توزيع الدخل الوطنى من خارج اقليتها المألوفة فى الدولة المرسمة ، من اجل انتاج توازنات سياسية - اجتماعية على مختلف مستويات علاقة السلطة السائدة بمكوناتها وبالمجتمع .

قلت فى مكان آخر ان بقاء الاقنية الداخلية للسلطة المرسمة مفتوحة امام صعود عناصر من الفئات والطبقات الاجتماعية ، هو سر استقرار السلطة وتوازنها النسبى عندما لا تكون هذه الاقنية مفتوحة بقدر يكفى لاستيعاب الراغبين فى دخولها ، وتبقى قطاعات اجتماعية وازنة خارجها ، تزداد الحاجة الى الافساد ، وتكون مهمته ضخ قسم من الداخل الوطنى الى القطاعات والشرائح الموجودة خارج اقنية السلطة ، يربطها بالتوازنات والسياسات السلطوية ، ويحولها الى مكون عضوى من مكوناتها ، بأن يدمج القطاع المجتمعى الذى تنتمى اليه بالسلطة ، وان بقى مكانيا خارجها او لم يدخل اليها . فى هذه الحالة ، تتلاقى حركة ضخ العائدات النقدية والعينية الي خارج السلطة (الفساد والافساد) مع حركة استجلابها من خارجها (نهب المجتمع او التسول فى الخارج) وحركة توزيعها على القوى الداخلية فى قوامها الخاص ، وتتضافر هاتان الحركتان فى تصفيح السلطة من داخلها وخارجها ضد من قد يعرضونها للاخطار .

ثمة جانب سياسى للفساد ، فهو يلعب دورا اساسيا فى اخراج الافراد والشرائح الاجتماعية من عالم السياسية ، لكونه الثمن الذى تشتري السلطة المرسمة به السياسة من المجتمع ، والناظم الذى تستعمله فى الحفاظ على موازين القوى القائمة بينها وبينه ، وفى الابقاء على حقلها السياسى بعيدا عن اى تأثير مجتمعى ذى وزن ، وبصورة خاصة تأثير الطبقة الوسطى الاجتماعية لا مفر اذن من اعتبار الفساد جزءا هاما ومتميز من سياسة سلطة الدولة المرسمة ، يسهم فى ادامة هيمنة طبقة الدولة العليا على السياسة ، بحيث يمكننا القول : ان قبضة الطبقة المهيمنة على المجتمع والسلطة ستضعف بقدر ما تضعف قدرتها على افساد المجتمع والسلطة معا .

عندما لا تعترف السلطة بحقوق دستورية او قانونية لاحد . وتوزع الدخل الوطنى على من ترى فى كسبهم سياسيا حاجة حيوية لها . فان القسم الاكبر من النشاط الاقتصادى يوجه نحو اىصال الثرو الى عناصر قوى تلعب دورا اساسيا فى الحفاظ على وحدة السلطة ، واعادة انتاج الاجماع حول مركزها المقرر . بذلك يكون غرض السياسة الاقتصادية ومنطلقها هو افساد المجتمع والدولة معا ، وتتمر عملية توزيع الدخل الوطنى فى اقنية محددة ، علما بأن هدفها يكون على الدوام انجاز فعل مساند لفعل القمع والارهاب ، بتحسيد المجتمع دون الحاجة الى استخدام العنف ضده .

س : كيف تم تطبيق هذه السياسة الافسادية فى الواقع ؟ .

ج : يخلق مجال غير قانونى لتوزيع الدخل الوطنى ، واعتبار مستلزمات السياسة السلطوية المعيار الاساسى لهذا التوزيع ، وتمكين فئات معينة من الاستيلاء على ما لايحق لها وضع ايديها عليه قانونيا قبل او بعد وصوله الى الحزينة العامة ، او قبل او بعد وصوله الى اصحابه الشرعيين . كذلك بتشجيع ابتزاز المواطنين والاستيلاء على ممتلكاتهم او اموالهم مقابل تقديم خدمات لهم يلزم القانون بتقديمها مجانا لان الدولة تدفع لمن يقدمونها رواتب ثابتة مقابل قيامهم بها . . . الخ .

سنقصر فيما يلى حديثنا على ذكر بعض امثلة الفساد الفاضحة ان التى غدت موضوعا لاحاديث الناس . لكننا نود قبل ذلك التاكيد على ان الرشوة غدت جزءا تكوينيا من الوظيفة العامة ، وفى احيان كثيرة غايتها ، وان انجاز اعمال المواطنين يتم فى معظم الاحوال مقابل رشوة محددة فى حالات كثيرة بدقة ، وخاصة فى القطاعات الحكومية القريبة من الانشطة الصناعية والزراعية والتجارية والمالية والعقارية . . . الخ . من امثلة ذلك ان الحصول على

تأشيرة خروج يكلف ٢٥ ليرة سورية ، وعلى جواز سفر او هوية شخصية لشخص يلاحقه الامن ما بين ثلاثة الاف وخمسة الاف ليرة سورية ، ويكلفان شخصا عاديا ما بين ثلاثمائة وخمسمائة ليرة سورية كذلك فان رشوة رخصة البناء هي حوالى خمسة الاف ليرة ، اذا كان كل شئ قانونيا ، وقد تصل الى مليون ليرة بالنسبة للمعاملات غير القانونية اما بالنسبة لرخصة الحصول على اسمنت او حديد او خشب من مؤسسات الدولة فهي قرابة مائتى ليرة لطن الاسمنت والفى ليرة لطن الحديد ، اذا كانت المعاملة قانونية ، واضعاف ذلك اذا كانت غير قانونية . . . الخ . هناك قصة تستحق ان تروى فى هذا الصدد ، تدور حول مهرب حديد من لبنان . هذا الرجل كان يشتري الحديد فى لبنان ويحمله فى سيارات للجيش السورى ، تنقله مقابل رشوة معينة الى مدينة حمص فى وسط سوريا ، حيث يبيعه او ينقله من هناك الى دمشق ، حيث السعر اعلى . ذات مرة اوقف دورية للشرطة العسكرية سيارة تحمل ١٣ طنا من الحديد ، وطلبت اليه خمسة الاف ليرة سورية ، مقابل ان تكتب محضر مخالفة يقول ان ما وجد فى السيارة حديد هو ثلاثة اطنان فقط ، وهى كمية يسمح له القانون بدفع غرامة عنها والاحتفاظ بها . دفع الرجل المبلغ واصل طريقه الى دمشق ، بعد ان ابلغه رجال الشرطة العسكرية ضرورة العودة الى حمص صباح اليوم التالى للمثل امام قاضى تحقيق عسكرى اعطوه اسمه كى يحكم عليه بدفع غرامة الحديد المهرب وينتهى الاشكال ، قبل المدينة اوقفته دورية للجمارك ، فقالوا له انه لا يستطيع دفع غرامة الاطنان الثلاثة ، لان القانون لا يسمح بدفع غرامة الا عن طن واحد . فأخذوا منه عشرة الاف ليرة وكتبوا محضر يقول انهم وجدوا بحوزته طنا واحدا من الحديد المهرب . ثم اعطاه رجال الجمارك اسم مأثور مستودع فى حمص يعطيه ورقة رسمية بانه سلمه اطنان الحديد الثلاثة المذكورة فى محضر العسكرية . وطلبوا اليه العودة الى دمشق ظهر اليوم التالى كى يمثل امام احد قضاة المحكمة العسكرية (اعطوه اسمه ورسالة له) ويحكم بدفع غرامة طن واحد فقط من الحديد . واصل الرجل طريقه بالحديد الى احد مستودعاته فى غوطة دمشق . انزله وسافر الى حمص ، حيث اعطاه امين المستودع وثيقة رسمية تقول انه سلم المستودع الحكومى ثلاثة اطنان من الحديد عصر اليوم السابق ، فحكمه القاضى بالبراءة من ضبط الشرطة العسكرية ، مقابل عشرة الاف ليرة دفعها له ، وثلاثة الاف لامين المستودع . انطلق الرجل الى المحكمة فى دمشق ، التى حكمت بحوالى ثلاثة الاف ليرة عن طن الحديد الذى هربه . هذا الشخص ، ربح من اطنان الحديد المهربة من لبنان قرابة مائة وخمسين الف ليرة سورية ، رغم الرشاوى التى دفعها فى حمص ودمشق . وقد روى الحكاية ردا على من يشكون من بطة وبلادة الجهاز الادارى السورى ويتهمونهم بالبيروقراطية .

عندما مرض الاسد عام ١٩٨٣ ، صدر مرسوم باعتبار القادة العسكريين حكاما عرقيين على المناطق التي تنتشر فيها قطعاتهم . فاستغل هؤلاء ما يمنحه لهم وضعهم « القانوني » الجديد ، لوضع يدهم على مصادر اضافية للثراء الشخص . من امثلة ذلك فضيحة ضاحية صحنايا السكنية ، التي وضعت بعض قادة الجيش النافذين في مواجهة مع عبد الرؤف الكسم ، رئيس وزراء سوريا السابق . فقد اتفق اللواء ابراهيم صافى (حاكم المنطقة العرفى) واللواء على حيدر قائد الوحدات الخاصة مع محافظ ريف دمشق على زيود (الذى رأيناه يهرب الحشيش والهيريون من لبنان الى حلب بسيارة الرانج الروفر العسكرية الخاصة به ، عندما كان قائدا للواء الخامس فى لبنان الشمالى) على اصدار قرار مخالف للقانون ينص على تحويل ٢٣٠ دونما من الاراضى الزراعية الى اراض للناء (ثمة فى سورية مرسوم جمهورى يمنع البناء فى الاراضى الزراعية) تقام عليها ضاحية سكنية تضم قرابة ١٣٠٠ وحدة سكنية فخمة تباع للسطبة الجديدة ، على ان يتقاسم الثلاثة المباني التى ستشاد وفق حصص معينة (عند القسمة ، حصل على زيود على ٢٤٠ مسكنا ، وتقاسم اللواءان صافى وحيدر بقية المباني) . قبل تصديق رئيس مجلس الوزراء على قرار تحويل هذه الاراضى الزراعية الى اراض للبناء ، كانت جرافات اللوائين قد شرعت تحفر ارض المباني الجديدة وتضع الاسس لها ، لاعتقادهما ان الكسم سيوافق بصورة آلية على الصفقة . لكن هذا رفض الموافقة لان المنطقة زراعية شحيحة المياه ، سيتسبب بناء هذه الضاحية الكبيرة (اسمها ضاحية افياء) فى ازمة مياه حقيقية ستصيب حوض دمشق كله ، تناهى الرفض الى علم اللوائين والمحافظ ، فشنت حملات كلامية شعواء على الكسم ، اتهمته بالطائفية وبالعداء للعلويين ، الذين كان قد اخرجهم جميعهم من رئاسة مجلس الوزراء (هذا الكلام صحيح ، كما اتهمته بالانفاق مع تجار البناء لعرقلة الاعمال العامة والحيلولة دون السماح للمواطنين ببناء بيوت لهم . فما كان من الكسم الا ان سرب ملف القضية الى رئيس تحرير جريدة الثورة فى حينه محمد خير الوادى . الذى اوعز لاحد محرريه بالتلميح لها والاشارة الى بعض خلفياتها ، على ان يكون نص التلميح تهديديا تفهمه الجهات المعنية . بعد ايام من نشر تلميحات الجريدة ، استدعى المحافظ على زيود المحرر ، فعنفه وشتمه واتهمه بمحاولة تخريب الجهود العمرانية الجارية على قدم وساق فى الضاحية الجنوبية لدمشق ، وهى جهود سيفيد منها بسطاء المواطنين ، والمخ الى انه سيسعى لاعطائه منزلا فيها بسعر مخفض ، ان هو اقلع عن التدخل فيما لا يعنيه ، مشيرا الى ان القضية اكبر منه ومن مديره معا ، وانه يحذره من عواقب سلوكه ، بدافع حرصه عليه . خاف المحرر والمديد فاتصلا بالكسم ، الذى طلب اليهما نشر قسم من الملف دون ذكر الاسماء ، والتركيز على قضية شح المياه ، وعلى رفض وزارة الاسكان للملف برمته ، لانها لم ترخص لاحد

بالبناء اصلا . بعد ايام قليلة ، اقتحم اللوان صافى وحيدر اجتماعا فى مكتب وزير الاعلام السابق ياسين رجوح ، قريب اللواء ابراهيم صافى ، ليقولا لمدير جريدة الثورة انه يخاطر بحياته ، اذا استمر فى التعرض لعلى زيود المحافظ النشط الذى حول دمشق وريتها إلى جنة قال المدير أن زيودا يخدم نفسه ولا يخدم المحافظة ، وانه فاسد ومرتش ، يملك ٢٤٠ عقارا من بيوت ضاحية الفيحاء التى خالف القانون وسمح ببنائها فى اراض زراعية . اسقط فى يد الضابطين ، فقالا انهما ليسا متأكدين من صحة هذه المعلومات، لكنهما لا يصدقانها ، نظرا للتاريخ الناصع للرجل (يعد زيود واحدا من افسد لصوص سوريا الاسدية الفرقة فى الفساد ، التى تعج عجا باللصوص) . بعد ايام من هذه الحادثة اشتدت الحملة على الكسم كثيرا ، واكتشف نقاده ان زوجته يهودية ، واستنتجوا من ذلك انه لابد ان يكون على علاقة بالحركة الصهيونية ، ثم نبشوا ضده حكاية قديمة طلبت وزارة السياحة فيها طباعة خرائط ثقافية وسياحية عن سوريا ، فاذا باحدى هذه الخرائط تظهر موقع كنيس يهودى على الفرات ، فقال الضباط ان الكسم اراد الايحاء بأن سوريا يهودية التاريخ ، تحت تأثير زوجته ، التى اتهموها بالقيام بنشاط صهيونى فى سويسرا ، وطنها الام اخيرا بلغت الحملة ذروتها ، عندما وجدت جثة احد اقارب الكسم مهشمة ومرمية قرب قبر النبى صالح على طريق الزبد انى . فى هذ الاثناء كان الكسم قد نجح فى ايقاف البناء ، واخذ يروى للذاهب والغازى خلفيات الحملة عليه ، فقرر الضباط رفعها الى الرئيس الاسد ، كى يبت بها ، بحجة انه البانى الاول ، الذى لا يمكن ان يأمر بايقاف مشروع قيد البناء ، لمجرد ان المنطقة ستقتقر الى الماء .

هناك قصة اخرى اشد للدهشة من هذه . انها قصة الاسلحة التى هربتھا ايران الى بلدان الخليج العربى (السعودية والكويت والامارات) من لبنان عن طريق سوريا ، بواسطة اجهزة الامن السورى المختلفة .

ذات يوم من شعر تموز من عام ١٩٨٧ جاء وزير الداخلية الكويتى الى دمشق وطلب مقابلة الرئيس الاسد . خلال اللقاء ، عرض الرجل على الرئيس ملفات ووثائق رسمية حول تهريبات كبرى للأسلحة ، اوصلت ١٢ الف قطعة سلاح مختلفة العيارات ، فيها بنادق كلاشينكوف وقواذف صواريخ ار بى جى ورشاشات ثقيلة ومتوسطة ، الى السعودية والكويت والامارات ، وقد اعطى الرجل اسماء ضباط امن سوريين متورطين فى العملية وطلب فتح تحقيق رسمى اعلن عن استعداد الكويت للمشاركة فيه . بعد ايام قليلة من زيارة وزير الداخلية الكويتى ، حطت فى مطار دمشق طائرة الامير نايف وزير الداخلية السعودى ، يرافقه وفد من ضباط وزراته جاء يبلغ المسؤولين السوريين بما لديه من معلومات حول اسلحة تهرب من لبنان الى السعودية والكويت والامارات عبر سوريا ، بواسطة ضباط امن كبار فيها . وقد طلب الرجل

بدوره المشاركة السعودية فى التحقيقات ، واستفسر من الاسد عما اذا كانت سوريا قد قررت المشاركة فى اثاره الفتن الداخلية فى بلدان الخليج ، مع تزايد الهجمات الايرانية ضد العراق ، اذا لا يعقل ان لا يعرف جهاز الامن السورى بالنشاط المريب جدا الذى يقوم به بعض كبار قادته ، وخاصة منهم مسؤولو فروع المخابرات العسكرية فى حماه وحمص وحلب ودير الزور المسكة بخيوط العمل الامنى السورى فى غرب العراق والجزيرة العربية كلها .

طلب الاسد من اللواء على دوبا تزويده بما لديه من معلومات حول هذه القضية ، التى تهدد بالتحول الى ازمة عربية كبيرة ، تضعه فى مواجهة السعودية ، الدولة المفتاحية التى تمتد بالاموال اللازمة لاستمرار نظامه . فاذا بالملف المقدم اليه يتضمن اسماء منها على سبيل المثال اسم شقيق العميد محمد ناصيف ، رئيس فرع الامن الداخلى ، وابن محمد دوبا اخو على دوبا ، وقريب لوزير مالية تلك الفترة قحطان السيوفى ، وابن احد اخوة عبد الحليم خدام ، فضلا عن العقيد فى المخابرات العسكرية مصطفى التاجر رئيس فرع حلب ، والعقيد عبود قدح رئيس فرع دير الزور ، والعقيد مصطفى الشعار رئيس مفرزة الامن العسكرى فى طرابلس بلبنان ، والعقيد يحيى يدان مسؤول المخابرات العسكرية فى حماه وعدد كبير من المهريين ورجال الجمارك والوسطاء . اخيرا اخبر اللواء دوبا الاسد ان السيد باسل الاسد ، ابنه الرئيس البكر ، على علاقة بالقضية ، عن طريق رب اسرة حمصية يقيم علاقات جنسية وغرامية مع احدى بناته ... الخ .

ما الذى فعله الاسد ؟ كانت الوقائع دامغة ، وكان حجم الاسلحة المهربة الى بلدان الخليج كبيرا الى درجة مفزعة ، فامر بكف يد العقيدى مصطفى التاجر ويحيى زيدان ، بتقديم بعض الاشخاص الثانويين الى محاكمة خاصة شكلها بقرار خاص نص على ان تتعقد لمرة واحدة فقط ، على ان تصدر حكمها سرا ، فلا تفوح رائحة الفضيحة ، وتظهر حقيقة دور مخابرات النظام السورى فى تخريب العالم العربى ، وكيف تتعامل مع اى طرف يدفع لها ، مهما كان التعديد الذى سيترتب على تعاملها معه بالنسبة لامن بلادها وامن العالم العربى ، مع ان هذه المخابرات عينها سجنحت عشرات الالاف السوريين والعرب باسم حماية امن سوريا . وقد اصدرت المحكمة احكاما جد مخففة على المتهمين ، كان الغرض نفى تهمة التهريب عنهم اكثر مما كان اثباتها (ابرزت فى المحاكمة وثائق مزورة تثبت ان ضباط الامن كانوا يهربون الحديد والخشب والاسمنت فقط ، لتسهيل شؤون المواطنين) ثم وضع الموقوفون فى فيلات بمدينة دمشق يشرف عليها اقاربهم من قيادى الامن ، فتمتعوا بحرياتهم تامة ، واقتصرت عقوبتهم على المبيت فى هذه الفيلات . اما فى النهار ، فكانوا يتفرغون لاعمال شبيهة بالاعمال التى اوقفوا من اجلها . بعد سنة ، اصدر الاسد عفوا عنهم اعادهم الى اعمالهم الرسمية .

فى عام ١٩٧٤ قررت قيادة الحزب بناء دار لجريدة البعث ، تضم مقرا ومطابع ، يقع فى ٢٧ طابقا على اوتوستراد المزة ، انذاك ، خصص الاسد ، الذى وضع بنفسه حجر الاساس للمشروع ، ٢٧ مليوناً من الليرات السورية لانجاز البناء ، وعين الامين القومى المساعد عبد الله الاحمر مشرفا عليه لكونه مشروعا ذا صلة بالبعث .

بعد اربعة اعوام ، انجز بناء مشروع مغاير للمشروع الاصلى ، عدد طوابقه ١٢ طابقا ، بمبلغ المقرر اصلا ، فكيف حدث ذلك ؟ . ثمة وثائق تكشف الحجم الرهيب من السرقة والرشاوى والعمولات ، التى صاحبت مختلف مراحل العمل ، فقد تلقت الهيئة المشرفة على البناء فى نهاية عام ١٩٧٦ عرضا من مطابع هايدلبرج الالمانية بتقديم ثلاثة عشر جهاز طباعة للدار بسعر يقل عن اربعة ملايين ليرة سورية للجهاز الواحد . وتبين ان هناك من اشترى بعد عشرين يوما فقط من العرض ، ومن الشركة نفسها ، الجهاز الواحد بـ ١٣ مليون ليرة سورية ، اى باربعة اضعافه ونيف . عندما رفع الجهاز المركزى للرقابة المالية الامر الى وزير المالية ، احالة هذا الى رئاسة مجلس الوزراء التى احواله بدورها الى الرئاسة ، التى امرت بفتح تحقيق فى المسألة . هذا التحقيق لم ينته الى اليوم ، بعد قرابة اثنتى عشرة سنة من الشروع به .

ثمة حادثة اخرى تظهر حجم الفساد المتفشى فى كل مكان ، فقد استدعت مديرية التجنيد العامة فى محافظة طرطوس ٢٢ الف جنديا وضابطا وصف ضابط من الاحتياط الى الخدمة العاملة ، بمناسبة الغزو الاسرائيلى للبنان فى حزيران من عام ١٩٨٢ . بعد الاستدعاء سرح مئات العاملين فى الامن فى مدن وقرى المحافظة يعنون المدعويين الى الخدمة باعفائهم منها ان هم دفعوا مبلغا معيناً من المال ، حدوده بخمسة عشر الف ليرة للجندي وثمانية عشر الفا لصف الضابط وعشرين الفا للضابط . عندما كشفت العملية واقتضح امرها ، كان المبلغ المجتبى قد وصل الى حوالى ٢٣ مليوناً من الليرات . وقد تبين ان الاركان العامة للجيش ليست هى من اصدار الاوامر باستدعاء هؤلاء المواطنين ، بل اقتصدت الاستدعاء على تدبير تعسفى قام به مدير شعبة التجنيد بالتعاون مع العقيد محمود سليمان رئيس المخابرات العسكرية فى المحافظة ، لا بتزاج المواطنين وانتزاع نقودهم . اقتصرت عقوبة مدير شعبة التجنيد على نقله الى شعبة تجنيد الرقة ، اما عقيد المخابرات العسكرية فلم يتزحزح من مكانه .

احد مصانع تصنيع الدخان فى حلب احتاج الى قطعة غيار لاله تلتصق القيلتر بالسجائر . طلبوا من الوزارة شراء قطع الغيار ، فاعتذرت بسبب عدم وجود القطع الاجنبى . بحثوا عندئذ عن خبرات محلية تصنع لهم القطع المطلوبة ، الى ان عثروا على معلم ارمنى قال

ان تصنيعها مسألة سهلة ، وان القطعة ستكلف حوالى ٥٥٠ ليرة سورية . صرخ اعضاء اللجنة المشكلة لمتابعة الموضوع : ماذا تقول ؟ . فخاف وقال ٤٥٠ ليرة . قالوا : ستقول ان القطعة الواحدة ستكلف سبعون الفا من الليرات . وستصنع لنا ثمانين قطعة بهذا السعر . رد الرجل البسيط : هذا حرام ، هذا سرقة . فقالوا : موش شغلك . قال : انا لن اصنع هذه القطع ، فافعلوا ما شئتم . فى اليوم التالى " اقنعه " رجال الامن الداخلى بتصنيع القطع بالثمن الذى حددته اللجنة . كان الرجل يركب القطع ، وهو يقول : يا ناس والله هذا سرقة وحرام .

رياض البغدادي ، وزير الصناعة فى حكومة عبد الرؤف الكسم ، ارسل فى عام ١٩٨٧ رسالة الى رئاسة مجلس الوزراء يطلب فيها تحويل مبلغ ٩٧ مليون دولار ثمن معدات اشترتها وزارته لوزارة الانشاء والتعمير من انجلترا . اطلع الكسم على الرسالة ، فاعتقد ان الرقم كبير ، وانه ربما استطاع تخفيض المبلغ قليلا ان هو تحدث الى رئيس الشركة البريطانية ففى المحادثة الهاتفية ، وعد رئيس الشركة بتخفيض المبلغ قليلا ، اذا مانجح فى اقناع مجلس ادارة الشركة بالامر ، وقال انه سيهااتف دمشق فى اليوم التالى ليخبرها بما تقرر . بالفعل ، فى اليوم التالى قال الرجل ان مجلس الادارة وافق على تخفيض سعر المعدات بمقدار ١ ٪ . ليصبح المبلغ المستحق للشركة بذمة الحكومة السورية ٥٦ مليوناً من الدولارات . بحساب بسيط ، نرى اذن ان الوزير الهمام كان يريد سرقة حوالى اربعين مليوناً من الدولارات فى صفقة واحد . لا داعى للقول ان البغدادي مازال حراً وان احدا لم يسأله عن الموضوع ، مع ان الكسم اوصل القصة للاسد ، الذى سأل باستغراب : هذا يعنى ان مايقال عن الفساد صحيح ؟ . اجابه الكسم : اذا سمعت انهم باعوا الجامع الاموى ، فلا تستغرب . وانتهى الامر .

خليل بهلول ، رئيس مؤسسة الاسكان العسكرى السابق ، كلف ذات يوم احد اعوانه بتقديم دراسة حول طباعة كتاب ملون عن اعمال المؤسسة . ذهب الموظف الى المطابع ، فقالوا له طباعة كتاب ملون على ورق لماع يكلف ما بين ٢٠٠ و ٢٥٠ الفا من الليرات السورية (٤٠ الف دولاراً فى حينه) . رفع الموظف كتاباً رسمياً يذكر فيه تكلفة الطباعة ، فقال له بهلول : هل انت واثق من انهم يحسنون الطباعة ؟ . اجابه الرجل : يتعهدون بتقديم كتاب له مواصفات عالمية . بعد ايام ، طلب بهلول من الموظف تجهيز نفسه للسفر معه الى المانيا الغربية ، لمفاوضة الالمان حول بعض القضايا المتعلقة بالمؤسسة . خلال المحادثات طرح بهلول موضوع الكتاب ، فقال الالمان ان طباعته تكلف ٨٥٠ الف مارك . قال بهلول : موافق . ثم اردف : اضيفوا عليها مبلغ ٢٥٠ الفا من الماركات ثمن سيارة ب . م . ف ومصرف جيب لابنى ياسر ، الذى يصطاف فى سويسرا . هكذا ، يقول الموظف ، طبع كتاب كلفته فى سوريا ربع مليون ليرة سورية ب ١٥

مليوناً من الليرات في الخارج . مع ان الكتاب طبع لتغطية مصروف جيب وسيارة ياسر ، وليس في سبيل الدعاية للمؤسسة ، بدلالة ان الكتاب بقى عند الالمان ، بعد طباعته ، الى ان اتلفوه ، على حساب المؤسسة ايضا .

تستحق مؤسسة الاسكان العسكري اهتماما خاصا بوصفها بؤرة كبرى من بؤر الفساد والافساد ، استخدمتها السلطة لاعادة تشكيل بعض الشرائح السياسية والاجتماعية وفق حاجاتها من جهة ، ولتسهيل استيطان المهاجرين من الريف العلوي الى العاصمة والمدن الساحلية والوسطى من جهة اخرى . اذ قامت مهمتها على منح هؤلاء قسما من الدخل الوطني ، يقدم لهم دون ان يقوموا باى عمل او جهد مقابله ، كما قامت على منحهم بيوتات وخدمات باسعار رمزية بل وبالمجان ، كى يتوطنوا بسرعة في المدن التي يقصدونها وخاصة منها دمشق ، حيث ينتظرهم دور هام في حماية النظام . هكذا اعطت المؤسسة رواتب لبضعة عشرات الالاف من الناس (كان عدد من تقاضوا رواتب اضافية من المؤسسة في دمشق وحدها يبلغ ١٢ الف انسان ، لم يذهب معظمهم ولو مرة واحدة الى مقر المؤسسة في ضاحية دمشق المسماة عدرا) . كذلك قدم خليل بهلول ، مدير المؤسسة العام ، سيارات وبيوتات لعشرات الالف اخرى من الموظفين الوهميين ، الذين كانوا مسجلين في عداد كادر المؤسسة دون ان يكونوا من العاملين فيها بالفعل وبدون ان يقدموا لها اى جهد كان . ويقال ان مجموع ما كانت المؤسسة تضخه في جيوب موظفيها الوهميين ، كان قرابة ثلاثمائة مليون ليرة سورية في السنة . يضاف اليها ما كانت تقدمه من خدمات كالسيارات والمواد الغذائية والاسفار المدفوعة الاجر ، وكذلك البيوت شبه المجانية ، التي كان الحاصل عليها يبيعها بعد ايام بعشرة اضعاف السعر الذي " اشترائها " به ، ليحصل على بيت جديد بعد فترة ، ما يلبث ان يبيعه بدوره ، دون ان يسدد ثمن اى واحد من " بيوته " هذه التي تعود عليه باعظم الارباح . بالمناسبة ، ثمة شركات كثيرة تفعل اليوم ما كانت تفعله بالامس مؤسسة الاسكان ، منها مثلاً " شركة الساحل للتعمير " (يدل اسمها نفسه على هدفها ، فهي تقصر اعمالها على " اساحل " العلوي . وتعد بالمناسبة شركة فريدة من نوعها في البلاد) . وشركة حصر التبغ والتنباك والشركة السورية للخرسانة وشركة الطرق العامة ... الخ ، فهي تدفع جميعها رواتب لموظفين وهميين . وقد صار دراجا ان يصادف المرء عنصرا في الامن او علويا نافذا يتقاضى اربعة او خمسة رواتب ، اضافة الى راتبه الاصلى ، الذي يتقاضاه من " مكان عمله " . في هذا السياق ، لا يجوز ان ننسى ما تدفعه فروع الامن المختلفة ؛ فهي تتسابق للانفاق على حالات كهذه ، وتمتلك ميزانية هائلة تعادل ربع صافي الدخل الوطني لسوريا ، اى ٢٤ مليارا من الليرات السورية . (للعلم ، فان خليل بهلول غادر

سوريا ، بعد عراك مع عبد الرؤف الكسم ، فاسس في ليبيا شركة للانشاء والتعمير رأسمالها مليار دولار اميركى . **من اين جاء بهلول ، صف الضابط السابق ، بهذا المبلغ الفواشى ؟** . وهل هو مكلف ، كما يقول الشعب السورى ، بتأسيس أنشطة للطائفة الحاكمة خارج سوريا ، تجعل افرادها فى مأمن من المفاجآت ، ان هم اضطروا لترك البلاد باعداد كبيرة فى المستقبل ؟ . فى هذه الحالة ، الا تكون مهمته شبيهة بمهمة رفعت الاسد ، الذى كان بدوره ضابطا صغيرا فى الجيش وزوجا لاربع نساء ولادات ورب اسر كثيرة وكبيرة ، والذي يملك ٣٦٠٠ مليون دولار اميركى ؟ اذا كان هذان الرجلان قد اقلحا فى نهب هذين المبلعين الكبيرين قبل مغادرتهم البلاد ، ونجحا فى اخراجهما منها ؛ الا نكون ، فى الحالتين ، امام مثلين فظليعين عن الفساد الحكومى والافساد الاجتماعى ؟) .

نأتى اخيرا الى اللواء على دوبا ، مسؤول الامن الاول فى سوريا . فقد بنى لنفسه قصرا يشبه القصور الاندليسة فى قريته قرفيص ، حيث وضع يده على جبل يقع غربى القرية ، سوته اليات الجيش ومهدته وحصنته فصار منبسطا كبيرا فوق جبل شاهق تحيط به اشجار السنديان والصنوبر ، يطل من الغرب على البحر ومن الشرق على الجبال المرتفعة . هذا القصر المنيف ، اختلفت الاراء فى تقدير تكاليفه ، فقد قال بعضهم انه كلف ١١٢ مليون ليرة (راتب اللواء على دوبا هو حوالى خمسة الاف ليرة سورية شهريا . هذا يعنى ان سيادته يجب ان يعيش ١٨٦ عاما يمضيها عاريا ودون طعام او شراب كى يستطيع ادخار المبلغ الذى انفقه على بناء " بيته ") ، كما ان هناك من يصل بالتكاليف الى اكثر من هذا المبلغ بكثير . الامر اللافت للنظر ان هذا القصر بنى فى آن واحد مع قصر محمد الخولى وقصر ابراهيم صافى وقصر على حيدر ، وان بناء القصور تم بعد طرد رفعت الاسد ، وجاء ليدل على المكان الحقيقى الذى توجد فيه السلطة العلية لسوريا . هناك طرفة تروى حول " بيت " على دوبا . يقال ان الاسد اخذ الهيلوكبتر من دمشق واتجه الى قصره فى برج اسلام شمال اللاذقية . حين طارت الطائرة فوق قرقيص ، نظر الاسد الى الاسفل وقال باعجاب : كم هى كبيرة المدينة الرياضية الجديدة (التى بنيت بمناسبة العاب المتوسط الاولية) ، فقال الطيار : هذه ليست المدينة الرياضية ياسيدى . انه قصر اللواء على دوبا . يقال بالمناسبة ان تحويطة قصر اللواء محمد الخولى فى قرية بيت ياشوط كلفت ١٧ مليون ليرة سورية ، وان الثريات الذهبية التى سرقتها الوحدات الخاصة من قصور الكويتيين فى عالية بلبنان عام ١٩٧٦ قد تدلت من جديد من سقوف صالونات قصر على حيدر فى بيت ياشوط اياها .

فى احد خطاباته عام ١٩٨٠ ، قال الرئيس الاسد انه لا يحب القصور بل يفضل عليها النوم على البيادر وتحت الاشجار فى القرى ، وانه انما يسكن القصر الجمهورى ، لان الشعب ، وعلى رأسه عماله وفلاحوه ، يرغبه على ذلك .

فى احدى جولاته الليلية على مدينة دمشق ، قال الاسد لمرافقيه ان العاصمة تشكو من نقص فادح فى القصور وانه لا يعرف كيف يدارى حرجه امام ضيوفه الاجانب ، الذين يضطر لانزالهم فى الفنادق (الميريديان والشيراتون !) لكونه لا يملك قصورا مناسبة للقيام بواجبات الضيافة ، التى تليق بهم فى قصور خاصة بالدولة . هكذا بدأت عملية بناء القصور فى دمشق (فى دمشق قرابة مليونى انسان دون اية خدمات منتظمة ، فالمدينة تستطيع تقديم خدمات للمليون ونصف المليون من البشر ، بينما يوجد فيها نيفا وثلاثة ملايين . لا يلاحظ الاسد النقص فى المخابز والمستوصفات والباصات والمدارس ورياض وحدائق الاطفال والمشافى والبيوت ودور السينما والمكتبات العامة ومؤسسات الخدمة العامة الاخرى ، بل يلاحظه فى القصور ، مع انه يحب البيادر !) وتقرر بناء قصرين مرة واحدة : قصر فى القصور ، مع انه يحب البيادر ! وتقرر بناء قصرين مرة واحدة : قصر الشعب على تلة مشرفة على الربوة غربى مدينة دمشق مباشرة ، وقصر تشرين فى اقصى غرب مدينة دمشق ذاتها .

عندما بدأ العمل فى القصر الكبير ، قصر الشعب ، كانت كلفته التقديرية تبلغ مليارا ونصف المليار من الليرات السورية . فى اواخر عام ١٩٩٠ ، والقصر لما ينتهى بعد ، تجاوزت الكلفة ثلاثين مليارا من الليرات السورية . يتضمن " قصر الشعب " او كما يسميه اللسان الشعبى " وكر الاسد " ، مجموعة من ثلاثة قصور رسمية وقصرا لسكن الرئيس ، الى جانب مئات الهكتارات من حدائق ويساتين وبرك ومجارى المياه ، وانشاءات زمان خاصة بثكنات القوات التى ستحرس هذه المجموعة المعقدة من المنشآت والمرافق ، التى ستتصل بمدينة دمشق بواسطة جسر يربطها الى جبل قاسيون ، سيحظر مرور اى شخص عليه سوى الرئيس ومرافقيه . كما ستربط بالمزة بطريق اسفلتى عريض (اوتوستراد) ، يحظر استعماله الا من قبل سيارات الرئاسة . ويتصل بانفاق تحت الارض بمنطقة غرب دمشق وجنوبها ، ويتوفر على ملاجىء حصينة ضد جميع انواع المتفجرات والقنابل بما فى ذلك القنابل النووية والجراثومية والكيمياوية . اضافة الى معدات الكترونية متطورة ومعقدة ، اشترتها السلطة من الولايات المتحدة الاميركية بـ ١٦٥ مليون دولار ، ونصبتها فى مبنى خاص بها ، ملحق بالقصر . اما واجهة المبنى فهى مطلية برمل خاص استوردوه من اليابان بالطائرات ، نظرا لافتقار سوريا الاسد الى الرمل (نسبة الاراضى المشجرة الى مساحة البلاد العامة هى اقل من ٢ ٪ ، اما الباقي

فمعظمه رمل ا) ، بينما تم استيراد النباتات للحدائق من الشرق الاقصى ، بعد ان زرع بعض السذج اشجارا مثمرة فى المساحات الهائلة المحيطة بالقصر ، فامر الاسد ، الفلاح المحب للبيادر ، خلال احدى زيارته التفقدية لسير العمل ، باقتلاعها وزرع اشجار زينة فى مكانها ، لان من سيسكن القصر لن يكون فلاحا بل رئيسا للجمهورية ، كما قال معنفا من صدقوا انه يحب البيادر ويكره القصور من اتباعه .

من الطرافة بمكان ان مكاتب الرئيس ستكون ، فوق رأس الجبل ، حيث الشمس والغوطة والمدينة التاريخية الخالدة ، فى قبو القصر ، وان تكون فى الطوابق العليا منه ، كما ينتظر فى قصر معزول عن المدينة ، تتوفر له سائر عناصر الحماية ، ويقع فوق رأس جبل فى بلد سماؤه زرقاء معظم الوقت من السنة . انه سيكون تحت الارض ، لانه قرر الاختباء فى الجبل ، ولم يصعد اليه حبا بالشمس والهواء والسماء الزرقاء ، بل ابتعادا عن الشعب (مع ان القصر يحمل اسمه) وايثارا للسلامة ؛ بعد ان وصل ضجره من وجود الشعب حدا جعله يأمر باخلاء الطرقات ، التى يمر بها كل يوم فى الطريق الى عمله ، من الناس والسيارات ، ويمنع الشعب فى البيوت المطلّة على طرق تحركه من فتح شبابيكهم او الخروج الى شرفات منازلهم او فتح اباجوات نوافذهم .

اما قصر تشرين ، فى القسم الغربى من مدينة دمشق ، فقد انتهى بناؤه فى اخر النصف الاول من عام ١٩٨٧ . وقد شرعت السلطة تستقبل فيه ضيوفها ، وكان اول من حل بها الملك حسين بن طلال ملك الاردن . هذا القصر تتجلى فيه ايضا مظاهر الرفاه ، وان كان اقل تعقيدا وترفا من قصر الشعب ، بالرغم من انه مطلى بالرخام ومحاط باسوار تشمل مساحات واسعة من الاراضى ، ويطل على بساتين كبيرة جدا ، امرت السلطة بتحويلها الى حديقة مزروعة بالورود وبيع بعض انواع الاشجار والنباتات النادرة ، فضلا عن الاشجار والنباتات التى كانت فيها اصلا . لقد حلت السلطة مشكلة " نقص القصور الفادح " ، **فهل زالت مشاكل دمشق ، التى حصرها الاسد قبل سنوات فى نقص القصور ؟**

اخيرا وليس اخرا ، نصل الى مصطفى طلاس ، وزير الدفاع ، الذى يحب ان يشبهه اعلاميو النظام بخالد ابن الوليد . هذا الوزير الدائم فى حكومات الحركة التصحيحية ، العامل فى الحقل الثقافى وعضو اتحاد الكتاب العرب وصاحب دار النشر الكبيرة التى تحمل اسم ، كان له نصيب كبير من النهب والفساد ، اذ كان مكتبه يأخذ موافقة رئيس الوزراء على استيراد كميات من الحديد والاسمنت والخشب لوزارة الدفاع ، الا ان رقم الكميات المصرح باستيرادها

كان يزور يضرب بعشرة اضعافه على الدوام ، ثم تعطى رخصة الاستيراد لبعض التجار او السماسرة ، ليدفعوا ثمن المواد المستوردة بالقطع الاجنبى مقابل الفائدة التى سيجنونها من فارق سعر القطع بين سعر الصرف الرسمى المنخفض وسعر الصرف المرتفع فى السوق . هؤلاء التجار ، (ومنهم وسيط صنعتة المؤسسة العسكرية لخدمتها اسمه سليم الطون ، اتهم بتزوير وثائق الوزارة وحكم بالاعدام ، للتغطية على وزير الدفاع ، اللص ، خالد ابن الوليد الاسدى وكبار ضباط الجيش) ، كانوا يستوردون المواد المقررة ويسلمونها فى المرافق لوزارة الدفاع ، التى كانت تبيع الكميات الفائضة عن موافقة رئيس مجلس الوزراء فى السوق السوداء بالسعر الذى تريده ، مقابل تسليم الكمية الصغيرة ، المسموح باستيرادها الى مستودعات الوزارة (كان مكتب وزير الدفاع يحول رقم ١٧ الف طنا المسموح باستيرادها ويبيع الباقي فى السوق السوداء) .

عندما كشف امر التلاعبات والتزويرات الكبرى ، المستمرة منذ سنوات ، سارعت سلطات المخابرات الى اعتقال سليم الطون ، احد منفذى الصفقات فى الخارج ، الذى لا ناقة له ولا جمل فى التزوير او فى تجارة السوق اسوداء ، وحكمتة الاعدام ، بحجة انه " نفذ " التزوير . بينما مصطفى طلاس يقرض شعرا يتغزل فيه بجورجينا رزق وبالمغنية الصهيونية جين مانسون ، ويتغنى فى قصائد علنية بفرجيها ، ويصرح فى حديث مع مجلة الشبيغل الالمانية انه بعث لجين مانسون بقصيدة عنوانها " وسادة الذى لاينام " ، ونظم ديوانا لجورجينا ردى اسمه " تراتيل تحت شباك الملكة " ، لم يتورع عن نشره بعد احد عشر يوما فقط من الهزيمة المذلة التى انزلها جيش الصهاينة بالجيش السورى فى لبنان عام ١٩٨٢ ، وقتل وجرح خلالها سبعة الاف ضابط وجندى ، كانوا بامرة وزير الدفاع المراهق ، الذى يهين الشعور الدينى والوطنى لشعبه بتشبيه نفسه بالصحابى والفاتح الكبير " خالد ابن الوليد " .

فى عام ١٩٧٧ ، اعلن الاسد عن تشكيل لجنة لمحاسبة الفاسدين والمرتشين ، جعل رئاستها لاحمد دياب ، احد عملاء اخيه رفعت . وقد حدد مهمة اللجنة فى خطاب القاه امام مجلس الشعب ، وكلفها بالكشف العلنى عن المرتشين والفاسدين ، وبمحاسبتهم فى اى موقع كانوا ، واعلن انه قرر التجرد عن متاع الدنيا وثرواتها ، فتبرع للدولة بارض جرداء له فى ريف القرداحة الصخرى ، وببيت كان قد اشتراه فى شارع الباكستان بدمشق عام ١٩٦٤ بسلفة من الجيش لم يسدد منها قرشا واحدا . بعد ايام من الخطاب قرر اعضاء القيادة القطرية التبرع بما يملكون للدولة ، ليصبحوا مجرد مناضلين زاهدين فى متاع الدنيا . اثار قرار الاسد فى حينه لغطا كثيرا فى اوساط طبقة الدولة العليا ، التى رأت فيه خطوة حمقاء اكدت ما يقوله

الشعب بأسره حول فساد حكامه واعترفت بضرورة الانتقال الى محاسبتهم . وقد كان رد الفعل على القرار عنيفا فى اوساط الجيش والامن بشكل خاص ، فاخذ كبار الضباط يحرضون الجيش على الاسد ويتهمونهم ويسخرون منه ، بل ان بينهم من تذكر ان العرب كانوا فى قديم الزمان ياكلون آلهتهم ، عندما كانوا يجوعون ، وان عرب العصر الحديث ان يقفوا مكتوفى الايدي امام الالهة المزور الذى خلقوه لخدمهم ، وانهم سياكلونه ان هو تحول الى اله للشر ، كما يبدو من تدابير وقراراته . عندما اشتدت الحملة ، خاف الاسد عواقبها ، فذهب ذات ليل فى الثانية فجرا الى مقر قيادة الفرقة الاولى فى الكسوة ، حيثلقى خطابا فى الضباط قال فيه ان الجيش والامن مستثنيان من المحاسبة وانه لم يفكر لحظة واحدة بمحاسبة من يضحون بارواحهم فى سبيل وطنهم . بعد ايام ، القى خطابا آخر قال فيه ان التحقيقات اثبتت ان سلوك رجال دولتنا يتسم بنزاهة لا مثيل لها فى كثير من بلدان العالم ، وان اللجنة قد طلبت اعفاءها من مهامها لانعدام الفساد والرشوة فى سوريا . فى تلك الايام الهامة ، التى علق فيها الشعب اعظم الامل على مراجعة محتملة لسلوك السلطة ، وضع رفعت الاسديده فى المزة على قطعة ارض كان قد اشتراها مدرب الاسد السابق فى كلية الطيران وقائده فى سلاح الجو اللواء لويس دكر ، بعد ان تقاعد من الجيش وتحول الى تجارة العقارات . ذهب الرجل الى رفعت يستفسر عن سبب استيلائه على الارض ، فقال له احد ضباطه انه يريد منه تبرعا لسرايا الدفاع مقداره ثمانية ملايين ليرة سورية . خرج اللواء من مكتب رفعت ، الذى رفض مقابلته ، وذهب الى القصر الجمهورى لمقابلة تلميذة وتقديم شكوى اليه ، فقال له الاسد بعد ان استمع الى شكواه : هؤلاء اولادك ، وهم يعيشون للبلاد ، فاعتبر الامر تبرعا واعطهم ما طلبوه . عاد اللواء الى مكتب رفعت وفى جيبه شيك بالمبلغ المطلوب ، الا ان الضابط رفض استلامه ، وطلب شيكا آخر بمبلغ ١٣ مليوناً من الليرات السورية . حاول الاتصال بالاسد الكبير ليشكو اليه امر الاسد الصغير ، الا ان احد رجال القصر الجمهورى قال له : يقول لك السيد الرئيس : اعطهم ما يطلبونه منك وكفى ، فى اليوم التالى للدفع ، امر رفعت الاسد سرايا الدفاع باخلاء الارض ، وكانت دباباته قد احتلتها بحجة انها " موقع استراتيجى هام " بالنسبة لمطار المزة .

س : هذا يعنى ان الاسد يعرف ما يحدث .

ج : احسن ما تكون المعرفة . بل انه هو الذى شجع هذا القدر الكبير من الفساد فى البلاد ، الذى لم يكن معروفا قبله بحدود واحد بالالف مما هو شائع اليوم . ان الفساد هو سياسة عليا وهو مصلحة استراتيجية لطبقة الدولة واحد اسباب استمرار سلطتها وقوتها . اذا كان الاسد لا يعرف ما يفعله هذا او ذاك من صغار موظفى الدولة ، فانه يعرف بالتأكيد

ما يفعله اخوته واولادهم ، الذين تحولوا الى تجار ومهربو مخدرات . وهو يعرف ان شقيقة رفعت كان يملك مزارع الحشيش فى غوطة دمشق ، ومصنعين للهروين فى طرطوس وحلب ، ورثهما عنه اخوته واولادهم ، الذين يديرون عصابات مسلحة تعمل نهارا جهارا فى كل مكان من شمال لبنان ووسط وشمال سوريا ، فتقتل الناس ، وتداهم بيوتهم ، وتغتصب نساءهم ، وتسلبهم نقودهم ، وتسرق حتى سيارات اجهزة الامن . فى عام ١٩٨٠ ، وبينما الصدامات المسلحة مع تنظيم الطليعة المقاتلة فى اوجها ، القت المخابرات العسكرية القبض على مالك الاسد ، ابن احد اخوة الرئيس ، وعلى محمد طلاس ، شقيق مصطفى طلاس وزير الدفاع ، واتهمت الاول ببيع سيارات شحن مليئة بالسلاح والذخيرة لمن كانت تسميهم السلطة " العصابة " ، والثانى ببيعها بنادق قناصة اشترتها وزارة الدفاع فى وقت سابق من النمسا . القت السلطات الامنية القبض على الاثنين بأمر شخصى من الاسد الذى اوعز بابقاء الامر سرا بعد سبعة اشهر خرج مالك الاسد من " السجن " ليستأنف نشاطه ، بينما كان اى مواطن سورى يشتري او يبيع مسدسا فى تلك الايام يلف حبل المشنقة حول عنقه ، ان هو وقع بين ايدي الامن ، حتى لو ثبت انه لم يستخدمه لاي غرض من الاغراض ، ولم يستعمله ضد اى انسان .

يتلقى عضو القيادة القطرية او القومية لحزب البعث الحاكم راتبا شهريا يبلغ قرابة سبعة الاف ليرة سورية ، فضلا عن سيارة مرسيدى ٢٨٠ وبينما كبيرا فى منطقة مترفة (متوسط دخل المواطن السورى هو ١٢٠٠ ليرة سورية فى الشهر) . بالمقابل ، يتلقى عضو القيادة القطرية او القومية دعما حزبيا لراتبه فى شكل قسائم تعطيه طنا من الحديد ومترا مكعبا من الخشب وثلاثة اطنان من الاسمنت ، يبيعها عادة فى السوق السوداء ، فتعود عليه باكثر من مائة وخمسة وعشرين الف ليرة سورية فى الشهر (هكذا يكون الدعم : مائة وخمسة وعشرون الف ليرة لدعم سبعة الاف !) . الا يعرف الاسد هذا ، مع انه هو الذى امر به ؟ .

س: الى ماذا ترجع استمرارية السلطة السورية ، رغم ما يميزها من قمع وفساد ؟ .

ج : ترجع استمرارية السلطة الى هذا القدر الكبير من القمع والفساد كما ترجع الى ما اسميه مران او حراك السلطة نفسها ، الذى يعطيها هامش مناورة واسعا وحرية عمل جديّة تجاه القوى المكونة للسلطة ، والطبقات ، والمجتمع ، بحيث يبدو وكأن السلطة مستقلة عن القوى

الداخلية فيها وعن مجتمعها ذاته ، فالدولة هي مالك وسائل الانتاج الاجتماعى ، ورب العمل الرئيسى ، وهى مسيرة الاقتصاد والاجهزة الاجتماعية والايديولوجية والقومية ، التى تستولى ، بواسطة هذه الاجهزة عينها ، على ناتج عمل (واذا اقتضى الامر ممتلكات) جميع طبقات المجتمع دون استثناء (التى كفت عن ان تكون طبقات اجتماعية فى علاقتها مع هذه الدولة وتحولت الى مجموعات مذررة من افراد يعيشون غالبا من نعم السلطة) وهى كيان " متقدم " ومنظم فى " مجتمع " تدفع به هى ذاته الى سيرورة تأخر متفاقم ، توزع خلالها الدخل الوطنى على من تريد ، فى ضوء اعتبارات تخدم توازناتها وتقوى مواقفها . الى ذلك ، فالدولة هى جسر بلادها الوحيد مع الخارج ، وقد حولت السياسة الخارجية الى وسيلة انتاج بالمعنى العملى للكلمة ، وجعلتها ذات ريعية .

بكلمات اخرى : يأتى مران الدولة المرسملة من بنيتها ذاتها ، القائمة على وجود كيان مرسل حديث ، قادر على نهب المجتمع والتحكم به بصورة مفتوحة من جهة ، وعلى علاقات واساليب ادارة وتبعية اقطاعية ، تحصر السلطة فى عدد قليل من الاشخاص يكونون قياداتها العليا ، وتوزع الدخل الوطنى بطريقة تحكمية ، مانعة اى تماس غير مراقب بين اى طرف او عنصر من اطراف السلطة او عناصرها وبين المجتمع اواية طبقة من طبقاته ، من جهة اخرى . بهذا النمط من الادارة ، يتجلى مران السلطة فى طابعها الديكتاتورى - الفردى ، اى فى تركزها بيد شخص او مركز تقريرى صغير ، يتجسد فى شخص رئيس الجمهورية او يتجمع من حوله ، فيصبح شخص واحد (هو رئيس الجمهورية) المسؤول الوحيد عن ادارة دولة مرسملة ، يتعامل معها بوصفها تجمع اجهزة يعين هو نفسه صلاحيتها وحدود عملها ودور كل منها فى اطار " نظامه " الشخصى ، لذا فهى ترتبط به برابط التبعية والولاء الشخصى ، الذى يحولها فعليا الى ادوات له ، ويحوله الى رئيس فعلى لها ، رؤساؤها وكلاء له فيها ينفذون تعليماته واوامره وسياساته . هذا النمط من تركيب السلطة والادارة يتيح لهما مارانا واسعا يقوم على شكل مختلط من ادارة داخلية مغلقة نحو المجتمع مفتوحة نحو السلطة ، وخاصة مركزها المقرر الاعلى .

غير ان مران الدولة لا ينبع فقط من علاقات الخضوع والتبعية السائدة بين قياداتها واجهزتها ، بل يرجع ايضا الى قدرتها الكبيرة على التدخل المتواصل فى سائر العلاقات والحقول الايديولوجية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، وعلى تحديد طابعها وسقفها ، وردع ما يتسرب اليها من قوى اجتماعية وسياسية ردا مسبقا ومكثفا ومتواصلا ، يجبرها اما على التقيد بحدود وسقف معينة لا تتجاوزها فى " انشطتها " ، او على الخروج من هذه

العلاقات والحقول بصورة تامة . اما المثال الذى يبين احسن من غيره طبيعة هذه العلاقات وما تتيحه للسلطة من مران ، فهو " الجبهة الوطنية التقدمية " ، التى تمثل طاهريا الاطار الذى تنضوى فيه احزاب سياسية معينة " مشاركة " فى السلطة .

تمثل " الجبهة " واحدة من الوسائل الاساسية التى طورتها السلطة للتحكم فى القوى السياسية والطبقات الاجتماعية من خلال وضع سقف وحدود لعملها ، تتعرض للقمع والمدح ان هى تجاوزتها ، وللاضمحلال والتهوى ان هى تقيدت بها . فقد قبلت الاحزاب ، كما بينا فى مكان آخر ، ان تنقيد بمقررات مؤتمرات البعث وتوجهات قيادته القطرية ، التى لا سيطرة لها عليها . وارتضت ان تقلع عن العمل فى صفوف الجيش والشبيبة والطلبة ، وان لا تضع برامج سياسية تتعارض مع برنامج لورؤية العبث .

هذه الحدود لم تتحول الى قيد على حرية عمل هذه الاحزاب فقط ، بل غدت كذلك قيديا جديا على امكانية نشوء احزاب بديلة ، وامكانية تحرك القوى المجتمعية ، التى حل بها قدر رهيب من الظلم والنهب ، بينما " احزابها " تتعاون مع السلطة . الى ذلك ، حاولت هذه الحدود احزاب الجبهة الى جزء اساسى من ترسانة السلطة الايديولوجية والسياسية ، وادخلت قسما من عناصرها الى المجتمع المضاد ، اعتبر وصوله الشخصى الى حصة كبيرة من الدخل الوطنى مساويا لوصول الطبقة التى تحدر منها الى حقوقها ، فشرع يلعب دورا بالغ الرجعية ويعارض اى تبدل فى الوضع القائم ، بذريعة ان التبدل سيهدد انجازات " الكادحين " بالزوال .

هذا المثال يظهر بصورة واضحة مران الدولة :

- ١ - فقد عنى انضواء جميع الاحزاب السورية " الوطنية والتقدمية " فى اطار النظام اختفاء التعبيرات السياسية عن طبقات المجتمع السورى الاساسية واندماجها فى الحقل السياسى للمجتمع المضاد ، وتخليها طوعا عن سياساتها وبرامجها وتنظيماتها الخاصة .
- ٢ - وعنى قبولها بالقيود السياسية والتنظيمية التحاقا غير مشروط بجهاز السلطة السياسى والامنى ، ورضوخا غير مقيد لطبقتها المهيمنة ، المعادية بطبيعتها ذاتها للمجتمع .
- ٣ - وعنى وضع الاحزاب الجديد احتواؤها لا رجعة عنه فى عالم المجتمع المضاد السياسى ، وتوسيعا لحقل السياسة السلطوية الى خارج صفوفها " المجتمعية " .

الاصلية ، والى خارج الطبقات التى تكون منها بالاساس ؛ وازضاف الى قوة السلطة " المجردة " قوة قاعدية ومادية اضافية هى قوة " التنظيم " ، الذى الحق عناصره بها وضمهم ، وهم من الشعب ، الى اجهزتها ، متيجا لهذه فرصة ضرب جذورها فى ارض مجتمعية لم تنتم اصلا الى الطبقة الوسطى السياسية ولا الى المجتمع المضاد ، وكان يمكن ان تبقى وجه الشعب السرى بالنسبة للنظام وحقلا بديلا محتملا لحقله السياسى .

يظهر هذا المثال معنى مران السلطة ومدها . فالسلطة السياسية تتمتع بقدر كبير من الاستقلالية عن الوضع الطبقي والسياسى القائم فى المجتمع . وتتحكم تحكما واسعا بتعبيراته السياسية ، سواء ما قام منها على مستواها ذاتة ام على الصعيد السياسى لهذه الطبقة او تلك . من هنا يعبر المران عن نفسه فى وحدة سلطة الدولة واجهزتها ، وفى قدرتها على صياغة السرورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ... الخ فى المستوى الذى تختاره ، اكان مستواها الخاص ام المستوى الاجتماعى الطبقي ، الذى يفترض به ان يتمتع بقدر من الاستقلالية عنها ، لكنه اصبح عمليا فى حكم الملغى نتيجة لما تمارسه عليه من قمع واقساد ونهب . من جهة اخرى ، فان السلطة الموجهة للجبهة تتحكم بالمجتمع عن طريق استخدام قوى منه منظمة فى احزاب الجبهة ، دون ان تتدخل هى نفسها بقواها الخاصة . بالمقابل ، اظهر مثال الجبهة انها اتاجت لاجهزة السلطة الوصول الى مدى سياسى - طبقي خارج مجالها الخاص ، دون ان تتيح بدورها " للطبقات " الممثلة فى هذه الاحزاب فرصة اخذ موطئ قدم فى عالم الدولة . هكذا لعبت احزاب الجبهة دورا عازلا فصل السلطة عن الشعب ، فانعدمت مصادر معلوماته عنها ، وفقدت القدرة على معرفة طبيعتها الحقيقية ، وحركتها الفعلية ، ومصالحها الاساسية ، والترابطات الداخلية الموجهة لها .

يدرك قادة السلطة ادراكا واضحا الدور الهائل الذى يلعبه استقلال المجتمع المصاد عن المجتمعين الاجتماعى والسياسى فى خلق مران النظام القائم وتوطيده . وهم يتخذون ترتيبات وخطى دائمة لتعزيز هذا الاستقلال وازفاء طابع وقائى - درعى عليه ، يمنع بآلياته ذاتها حدوث اية اختلالات جدية فى السلطة يمكن ان تمس بمرانها ، ويحيد التناقضات الآتية اليه من عالم الشعب والمجتمع ، ان هو سمح بوصولها اليه اصلا بهذا المعنى يريد قادة السلطة للمران ان يتحول الى وضع ذاتى للدولة ، تعمل آلياته ضد الاخطار المهددة للسلطة من تلقاء ذاتها ، أو هى تحول دون وقوع هذه الاخطار بصورة وقائية ، اى دون اى تدخل سياسى او ادارى من جانب السلطة . الحقيقة ان الدولة قد حققت قسما من هدفها هذا ، بأن بنت داخل النظام

السياسى ، وبينها وبين المجتمع ، شبكة علاقات قادرة على امتصاص ما قد يواجهها من ازمات موضوعية او عامة ، وعلى افراغ هذه الازمات مما قد تحمله من تفجرات ؛ وهو ما يفترض بدوره قدرا كبيرا جدا من المرنان على مستوى كل جهاز من اجهزتها (المستوى الجزئى) ومستواها الدولتى (العام) ، لان استمرارها لا يتوقف فقط على القمع ، بل هو يتوقف ، اكثر من ذلك ، على هذا الامران . لذلك قلنا ان سياستها تقوم على ركيزتين اساسيتين هما :

١ - تصدير ونقل تناقضاتها وازماتها الخاصة الى المجتمع ، بوصفها ازمات وتناقضات اجتماعية ؛ والتدخل فيها هناك من موقع الحكم ، وليس باعتبار ان الدولة هى التى انجبتها .

٢ - التحكم بالازمات فى اى مستوى تظهر به ، باستخدام جميع وسائل السلطة وسياساتها . وادارة الازمات دون القضاء على اسبابها ، ونقلها كل مرة الى طور تفاقمى جديد يحولها الى عبء على المجتمع ، يقضى الى اضعافه وتمزيقه ، كى لا تصبح عاملا من عوامل اضعاف النظام . فى هذا السياق ، يفبرك النظام ذاته ازمات كبيرة وصغيرة ، فى الحقول المختلفة لانشطته الكثيرة ، يغرق بها الطبقات والفئات الشعبية ، ويفرض عليها شروطا تذلها وتسهم فى القضاء على اى وعى او فاعلية او تطلع سياسى لديها ، او يدفعها الى تمرد يعيد ابان القضاء عليه انتاج توازناته .

س: نصل ، كما اعتقد ، الى نقطة هامة تتعلق بالتناقضات المميزة لسلطة كالسلطة السورية . فما هى هذه التناقضات ، وماذا يترتب عليها عمليا من ازمات ؟ .

ج : ثمة ثلاثة تناقضات فى الدولة السورية ، تنبع من بناها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية هى :

١ - التناقض بين الدولة المرسلة والمجتمع ذى التطور الرأسمالى المحدود اقتصاديا والمقيد سياسيا .

٢ - التناقض بين المجتمع المضاد والمجتمع الاجتماعى .

٣ - التناقض بين المجتمع السياسى والمجتمع المدنى .

١ - التناقض الاول :

يعد التناقض بين طابع الدولة المرسلة والطابع الرأسمالى المحدود والجزئى للمجتمع التناقض الاساسى للنظام . وهو تناقض يتفرع عنه واقع سياسى - اجتماعى بالغ التعقيد ، يفرز بصورة مضطردة شريحة من ملاك السلطة السياسية ، يرغب القسم الاكبر من اعضائها فى التحول الى رأسماليين عاديين ، بعد ان راكم بفضل السلطة وعبرها ثروات واموالا يسعى لتحويلها الى رأسمال يعيد انتاج نفسه ضمن علاقات انتاج رأسمالية تعبر عن وجود نظام رأسمالى تام يشمل الدولة والمجتمع معا . بيد ان الطابع السياسى للدولة يحول دون تحولهم ، بعد ان وقف وراء صعودهم الاجتماعى ، ويقطع سيرورة انتقال الدولة من دولة مرسلة تخلق " برحوازيتهما " على صورتها ومثالها ، الى دولة تخلقها طبقة برجوازية ، كى تلام حاجاتها وتنشر بمعونتها نظاما رأسماليا معمما فوق الرقعة المجتمعية بكاملها .

الى ذلك انجبت بعض الانشطة الرأسمالية ، كالخدمات التوسيطية والعقارية والتجارية ، رأسماليين افرادا يرتبطون بنظام الدولة المرسلة دون ان يدينوا بثرواتهم لامتلاك السلطة السياسية . هؤلاء الرأسماليون يرغبون بدورهم فى فك العلاقة التطابقية القائمة بين النظام والدولة ، ليربطوا النظام الرأسمالى بالمجتمع ، ويحاولوه بهذه الطريقة الى مجتمع رأسمالى ، معتقدين ان الرأسمالية ان لم تتحول الى نظام اجتماعى تكون مهددة علي الدوام بعسف السلطة ، التى لن يمنعها شىء من مد يدها الى اموالهم وثرواتهم ، ما دامت معايير عملا سياسية تعطى الاولوية لحاجات وتوازنات طبقة الدولة وتضرب عرض الحائط بالضرورات الاقتصادية ، وما دام استيلاء طبقة الدولة على ممتلكات الطبقات الاجتماعية هو شكل من الاشكال الاساسية لرسمة الدولة . ولعله من الجى ان السلطة لجأت ، فى سياق الازمة الاقتصادية الخائفة التى شرعت تتعرض لها بدءا من اواسط الثمانينات ، الى اعطاء هامش واسع نسبيا من حرية العمل للرسميل الخاصة السورية والخارجية ، عربية كانت هذه ام اجنبية ، ففتحت امامها ابواب الزراعة والصناعة ، بعد ان كان معظم عملها متركزا على القطاع الثالث وعلى بعض الفروع المنشآت الصناعية الصغيرة اساسا ، او على مشاركة قطاع الدولة فى بعض الشركات . وقد قهمت بعض الاوساط الخارجية هذه التدابير الحكومية فى سياق ترسيمة سائدة تعتقد ان تقدم رأس المال الخاص سيصبحه حتما تراجع للرأسمالى العام ، الذى هو الدولة المرسلة ، ولم تراها على حقيقتها : كتدبير الغرض منه تنشيط الوضع الاقتصادى الراكد والمتدهور بما يؤدى الى انتاج فوائد كافية لحل ازمة السلطة ، التى قيدت الازمة الاقتصادية قدرتها على استيعاب القوى الاجتماعية بداخلها تقييدا يمس بتوازناتها ووظيفتها وربما بوجودها ، والى اطعام قسم

من الشعب ، يمكن ان يكون قاعدة جماهيرية تتمرد على النظام وتشجع بدورها تمرد قوى من داخل السلطة او من خارجها ضد طبقة الدولة ، علما بأن المستفيد الاكبر من هذا النشاط الاقتصادي الخاص سيكون طبقة الدولة ذاتها ، التي تحتكر اليوم السلطة كما لم تحتكرها من قبل ، وتستطيع التحكم بنتائج التوسع فى دور " البرجوازية " الخاصة فى الحياة الاقتصادية .

يلتقى هذان الفرعان من " البرجوازية " السورية على الرغبة فى تطوير الرأسمالية من نظام محصور فى الدولة الى نظام كامل الانتشار فى المجتمع والدولة معا . ويتناقض تطلعهما هذا مع طابع الدولة القائمة وأسلوبها السياسى الاستبدادى ، الذى تضبط به حركتهما ، بتقييد نشاطهما ، وتحد من وجودهما الاجتماعى الرأسمالى وتمنع تبلورهما السياسى . بالنظر الى ان الفئة الاولى من الرأسماليين متوضعة داخل السلطة نفسها ، والى ان عددا من قادة الاجهزة يتمثل فيها ، فان مشكلتها تحمل بعض الخطورة بالنسبة للنظام السياسى والدولة المرسمة ، لصعوبة ايقاف تنامى وجودها وانتشارها الاجتماعى ، المترتب على دورها السياسى فى النظام ، ولان اقتلاعها من السلطة يهدد بانقسام هذه الاخيرة واضعافها . أما الفئة الثانية من البرجوازية فهى لا تشكل خطرا كبيرا ، رغم ارتباطها باوساط رأسمالية دولية ، وهى لن تمثل خطرا اكيدا ، ما لم تتعرض الدولة المرسمة لانهايار اقتصادى يصاحبه سعى برجوازى مدعوم من الشعب للتخلص من الغلاف الاستبدادى الدولتى للسلطة المرسمة ، وللتحول الى تطور رأسمالى حر ، يتم بالدرجة الاولى خارج حقل الدولة القائمة او يجعل منها بالتدريج اداة للانتقال نحو نظام رأسمالى مجتمعى ، بعد ان كانت الطبيعة المزقية للرأسمالية المتناثرة فى المجتمع تعبيراً عن تمامية الدولة المرسمة .

تتحكم الدولة بهذا التناقض باساليب ووسائل متعددة ، اهمها اعادة انتاج شرائح من الرأسماليين الملائمين لحاجتها بالسبل الادارية والسياسية المتاحة لها . واعادة توزيع السلطة السياسية على من تقطعها لهم ، من حين لآخر ، بحيث يشعر مالكوها الوقتيون انها مجرد حيازة وليست سلطة شخصية او دائمة ، وان انتزاعها منهم سيحرمهم من الامتيازات و " الحقوق " المترتبة عليها ، وقد يعنى انتزاع ما راكموه من ثروة بفضلها . لذلك يحسن بهم استهلاك ثرواتهم ، التى ستتجدد بتجدد تقويضهم السياسى ، كما يحسن بهم الحرص على اولى سلطتهم السياسية فى وجودهم الاجتماعى " البرجوازى " وان حرمتهم هذه من ملكية وسائل الانتاج ومن التحول الى رأسماليين .

من جهة أخرى ، فإن الهيئة الاجتماعية ، التي ترى فى السلطة المرسلطة نقياً لوجودها السياسى والاجتماعى فى آن معا ، والتي تسير نحوها مشية متفارقة وافقار متعاظم ، تتخذ من الدولة المرسلطة موقفاً يمليه عليها احساسها بالخطر ، ويقينها ان تحررها الكلى او الجزئى محال على يدى هذه السلطة ، مهما حدث فيها من تبدلات او تغيرات . لذا يتجسد التناقض بين الدولة المرسلطة والمجتمع المقيد المرسلطة فى سائر مناحى الحياة الاجتماعية والشخصية ، ويصل الى تفاصيل الوجود الاجتماعى لطرفيه ، ويتمظهر بلا انقطاع فى اى تعبير عن هذا الوجود ، اينما حصل وفى اى شكل تجسد .

يعيدنا هذا التناقض الى المران المميز للدولة المرسلطة ، الناجم عن وجود اقنية بداخلها تسمح بالصعود فى مراتبيتها لعناصر وشرائع من فئات اجتماعية مختلفة ، تتيج لهم امتلاك قدر من السلطة الاقتصادية يتناسب وحجم سلطتهم السياسية . ما دامت هذه الاقنية مفتوحة ، فان انتقاء الاشخاص الذين يجب ان تتكون منهم طبقة الدولة يغدو امرا ممكنا ، كما يصبح ممكنا اخضاع عمل الاجهزة لرقابة صارمة وفعالة وتفصيلية ، يسهل على الممسك بزمام السلطة العليا توجيهها كيفما شاء ، والمناورة على قوى السلطة القائمة بالقوى الصاعدة فى اقنيتها الداخلية ، وبالعكس . ان التحكم بهذا التناقض ، الذى تخلقه الدولة المرسلطة ذاتها ، يعطينا فكرة واضحة كل الوضوح عن مرانها ، فهى دولة واضحة الملامح ، وان كانت حدود وهوامش حركتها الداخلية واسعة ومطاطة درجة تجعل استمرارها امرا سهلا ، رغم ما تعانية من انقسامات وما تتجبه من ازمات وتناقض . ان تحكم السلطة العليا بنمو " برجوازية " دولة ذات مصلحة فى تطور رأسمالى مفتوح ، واستمرار بنية الدولة ذاتها فى انجاب هذه " البرجوازية " وعجز قيادتها عن منع تكاثرها يجعل الطبقة المهيمنة عاجزة عن التخلص من هذا التناقض ومن الازمات الناجمة عنه فى قلب الدولة ذاتها ، ويجعل السياسة " فن " التعايش مع التناقض بين طابع الدولة لمرسلطة السياسى وطابعها الاقتصادى ، وهما طابعان يزداد تنافيهما مع الزمن ، بقدرما يحل احدهما محل الاخر او ينتزع دوره منه ، مع انهما متلازمان فى الوقت نفسه يصعب التخلص منهما بالوسائل الادارية لدولة يرجع كل شئ فيها الى السياسة والادارة .

غير ان مران بنية الدولة المرسلطة يمكنها من ادارة الازمات الدائمة النابعة من هذا التناقض ، ويضفى على عملية نقل الازمات الى المجتمع طابعا يوحى بان السلطة رغبة فى فتح فرص الارتقاء امامه ، وهو احياء تخوف به " البرجوازية " المتكونة بداخلها ، فتندمج هذه فيها سياسيا ، خشية ان يتجاوزها " بديلها الاجتماعى " الجاهز ، اذا اسهمت من خلال دور سياسى خاص بها فى اضعاف السلطة التى تحميها وتمنحها ما تنعم به من امتيازات .

٢ - التناقض الثانى .

يترتب هذا التناقض على الفرز الاجتماعى الناجم عن دور العامل السياسى فى اقامة الدولة المرسلمة . فقد اعاد هذا العامل ، بما صاحبه وترتب عليه من تبدلات فى علاقات الملكية والانتاج ، وبالتالي فى مواقع وبنى الطبقات الاجتماعية ، بنية المجتمع والطبقات القديمة ، وانشأ بنية طبقية تحتل فيها طبقات جديدة مواقع فى الحياة الاقتصادية تتعين بمواقعها فى الحياة السياسية ، وتحدد المواقع من الانتاج والاستهلاك والتوزيع والثروة بحيازة حق التصرف بوسائل الانتاج والملكيات العامة وتملك جزء من فائض قوة العمل الاجتماعى ، يتم اقتطاعه قبل وصوله الى الدولة او الاستيلاء عليه بعد وصوله اليها .

قلنا فى فقرات سابقة ان ثمة طبقات تكونت فى « المجتمع الجديد » انطلاقا من دور الدولة المرسلمة ، منها « طبقة وسطى سياسية » تبلورت من صفوف الطبقة الوسطى الاجتماعية بدرجة اساسية ، قبل ان تتسع صفوفها بانضمام اعداد كبيرة من ابناء الريف اليها ، ممن نزلوا الى المدن كى يلتحقوا باجهزة الدولة القمعية والادرية ، وخاصة بمؤسستها العسكرية فى هذا التغير الاجتماعى ، كانت الطبقة العاملة ، وهى اقل الطبقات عددا على الاطلاق ، اقل الطبقات تعرضا للاهتراء . ومع ان الطبقة العاملة توسعت عدديا وكما بعض التوسع ، فانها اضاعت بدرجة كبيرة دورها السياسى ووعيها الطبقي والاجتماعى . بينما تعرضت « البرجوازية » والطبقة الوسطى كما تعرض الفلاحون لاعادة بنية ، اودت باوضاعهم السابقة والحقت اقساما منهم بعلاقات طبقية جديدة أن نفك تماما او تلغى علاقاتهم القديمة ، او انها دفعت بهم الى الهامشية والاهتراء .

اذا كانت الطبقات قد تهرأت على الصعيدين الاقتصادى والاجتماعى ، فانها ، بالمقابل ، قد تهمشت على الصعيد السياسى . فبدأ وكأنها ، فى أن معا ، قد اعتزلت العالم الاجتماعى او خرجت منه ، ولم يعد لها من وجود الا فى صورة مزق متناثرة هناك وهناك فوق صفحة مجتمع غدت كيفية وجودها هذه علامة احتضاره ، وفارقتها قابلياتها السياسية المتولدة عن صفاتها الاجتماعية ، الطبيعية والفطرية فى الوقت نفسه . هكذا ادى التطور السريع للطبقة الوسطى السياسية من الطبقة الوسطى الاجتماعية اساسا الى اهتراء وتهمش وتبدد هذه الاخيرة بسرعة لا مثيل لها فى تاريخنا القريب . ويزيد من غرابة هذا التطور ان الطبقة الوسطى السياسية انخرطت بعد حين بدورها فى طور سريع جدا من الفرز والتمايز ، حتى عندما كانت ما تزال فى مرحلة تشكيلها ، مع انها كانت تتحول الى قاعدة « اجتماعية » للدولة المرسلمة ، التى كانت

علاماتها الاولى ما تزال فى طور الارتسام ، وتغدو الخزان الذى يمدّها بالكادر ، والمعبر الاجبارى للنخب والاقليات الاتية من القاع الاجتماعى نحو السلطة . هذا الطور من الفرز والتمايز ما لبث ان حمل سمات الاهتراء الجزئى الذى اصابها ، والذى ترتب على توسع اجهزة السلطة الى درجة حوت الاعداد الكبيرة من المنتسبين الى ملاكها الى قاعدة « اجتماعية » للسلطة ، حلت بسرعة محل الطبقة بمجتمعها ، تحمل خطر نقل الازمات الكثيرة التى واجهها فى هذا الطور الانتقالى الى داخل الدولة الجديدة ، وهو ما شكل ، فى نظر « قادة الثورة » البعثية وخاصة اليساريين منهم ، خطر لا بد من التخلص منه ، فحسروا السياسة فى الاجهزة السلطوية وخاصة منها الاجهزة العسكرية ، واقاموا دولتهم « الثورية » على قاعدة سياسية احلوها محل قاعدتها الاجتماعية ، المكونة من خليط من طبقة المجتمع الوسطى وطبقة السلطة السياسية ، بهذه الصورة تكونت من سيرورة اهتراء الطبقة الوسطى وتلك الاجتماعية ومن صعود عناصر من القاع الاجتماعى فى الدولة المرسلة عجلة اجتماعية سياسية اسميناها « المجتمع المضاد » انفصلت بصورة متعاظمة الجذرية عن جميع السياسى ، حيث تحترف السياسة والادارة بالمعنى الرخيص جدا للكلمة ، والنهب والقمع بمعناهما الواسع ، وتعيش دون اية فاعلية انتاجية .

هذا المجتمع المضاد هو طبقة الدولة المرسلة ، فهى التى انشأته ورعته وتكلفت بثرائه ، وهى التى تمدّه بالفوائض الضرورية لاعادة انتاج نفسه ، وتوسيع صفوفه توسيعا مضطردا . بالمقابل ، فان هذا المجتمع هو كافل الدولة المرسلة ، التى بدأت تميل فى الالونة الاخيرة نحو مفهوم كانت « البرجوازية » القديمة قد قالت به فى اوائل الخمسينات ، حين رأت ان من الافضل لها ضم قوى وعناصر من الطبقة الوسطى الى صفوفها ، كلما افتضت ضرورات الصراع الاجتماعى ذلك او سمحت به القاعدة الانتاجية ، لان ذلك من شأنه احباط الثورة الوحيدة الممكنة فى المجتمع السورى : ثورة الطبقة الوسطى . يفصح قرار توسيع طبقة الدولة عن عمق ازمة الدولة المرسلة ، وعن احساس القوى المساندة لها بضغوط ضرورات التطور الرأسمالى الحر على آليات عمل المرسلة السياسية : فمن العلوم ان خطة رسملة الدولة تقوم بأسرها على امتصاص عناصر من المجتمع فى طبقة الدولة والمجتمع المضاد كى لا يبقى ثمة هامش للعفوية او للتلقائية الاقتصادية . وبالتالي فان توسيع طبقة الدولة هو سياسة تمليها طبيعة الرسملة ذاتها ، وليست قرارا اراديا ، مع ان السلطة تحاول تصويرها بهذه الصورة ، وليس الاعلان عنه وكأنه توجه طوعى لطبقة الدولة سوى اعتراف من جانبها بأن ضغوطات التطور الرأسمالى الحر اصبحت شديدة وملحة .

يضع المجتمع المضاد نفسه في الموقع النقيض للهيئة الاجتماعية بطبقاتها المختلفة ، قديمة كانت ام جديدة . وهو يحل ازماته على حسابها جميعا ، وينظم صفوفه بصورة دائمة بغرض خوض معارك ضدها واخضاعها ، أخذا بسياسة كل شيء او لا شيء ودافعا لعلاقاته السلبية بالمجتمع الى حافة الحرب الاهلية ، لقناعته ان ازماته غير قابلة للحل ، وان اى انتصار تحرزه الهيئة الاجتماعية سيكون بداية نهايته ، وانه لا يجوز ان يسمح اصلا بوصول التناقضات بينه وبين مجتمعه الى نقطة التفجر ، مع انه لا يتطلع في الوقت نفسه الى التخلص منه ، بل هو يستخدمها لادارة ازمات المجتمع ومفاقمتها . وسيلته الى ذلك قوته الرادعة الكبيرة الى درجة تجعل الهيئة الاجتماعية في موقع دفاعي ، تفضل القبول بوضعها الرضوخى على الشروع باية مقاومة جدية او الدخول في اية معركة ضده .

ينبع الطابع الخطير لتناقض المجتمع المضاد مع الهيئة الاجتماعية من الوضع الخاص الذى يحتله فى الدولة ، اذ انه مجتمع تحول من اداة بيد الدولة المرسله الى قوة منظمة استولت عليها وجعلتها اداة بين يديها تنهب بواسطتها المجتمع بالشرعية الرسمية لسلطة الدولة يعتقد المجتمع المضاد انه بامتلاكه السلطة وبرقابه على المجتمع يستقل عن الطبقات الاجتماعية ، التى تجد نفسها مكروهة بالضرورة على الارتباط به . لذلك فهو يميل الى سياسة ترفض اولية « المسألة الاجتماعية » وتقتصر علاقاته بالطبقات على جانبيين فقط : شلها سياسيا باثارة اكبر قدر من التناقضات بالطبقات على جانبيين فقط : شلها سياسيا باثارة اكبر قدر من التناقضات فيها وبينها من جهة ، ومنع تناقضاتها من الوصول الى حقل الدولة بوصفها تناقضات قد تؤثر فى وحدة السلطة أو هيمنة المجتمع المضاد ، من جهة اخرى

ينضوى فى المجتمع المضاد عدد كبير من منتسبى اجهزة الدولة القمعية والايديولوجية والاقتصادية والسياسية ، ممن لا ينتمون اليه انتماء عضويا . هؤلاء هم بمعنى من المعنى القاعدة الاجتماعية الاولى لهذا المجتمع ، والنطاق الاجتماعى الاكثر قربا الى طبقة الدولة ، الذى يشكل مادتها البشرية الخام ، وادواتها الموجهة نحو اخضاع المجتمع .

لا تقتصر عضوية المجتمع المضاد على عناصر وقوى سياسية ، فقد تلبورت فى السياق السياسى - الاجتماعى لتجربة الدولة المرسله ارضية « اجتماعية » مساندة لها ، تجسدت ايضا فى تكوينات ما قبل مجتمعية مثل الطائفية والعشائرية ، تداخل قسم من ابنائها المتعلمين و المنتمين الى المؤسسة العسكرية بالطبقة الوسطى القديمة ، ولعبوا فى مرحلة اولى دورا فى الانقلاب الرأسمالى الدولتى ، بصفتهم افرادا فى الجيش واعضاء فى الحزب الحاكم ، ثم

حولوا ، فى مرحلة تالية ، عشائريهم وطوائفيهم الى قوى للدولة المرسلية ، تمدها بقاعدة اجتماعية ثابتة لولاء وتخدمها كاقنية جديدة لاعادة توزيع الدخل واعادة بنينة المجتمع ، قبل ان ينتقلوا فى طور ثالث الى « تحديث » طوائفيهم وعشائريهم على أرضية الدولة المرسلية وبمساعدها ، لجعلها تكوينات سلطوية تضيفى الرسلية عليها خصائص « اجتماعية حديثة وبرجوازية » من جهة ، مع انها تحافظ على بنيتها القديمة كتكوينات ما قبل رأسمالية مغلقة ، ذات دور الغ الحيوية فى الابقاء على نمط الرسلية المعادى للمجتمع ، من جهة اخرى .

هكذا تندمج فى المجتمع المضاد عناصر وتكوينات قديمة وجديدة حديثة وتقليدية . اسهم بعضها فى تأسيس الدولة المرسلية ، واسهمت هذه فى تأسيس بعضها الآخر . لكنها تشترك جميعها فى الاخذ بوسائل واساليب ترمى الى تفتيت المجتمع وتوحيد السلطة ، والى تحديث الدولة المرسلية (بالمعنى التقنى الحضر) وتأخيرها . لهذا السبب ، يمكن اعتبار تكوينات المجتمع ما قبل الرأسمالية تكوينات سلطوية (ليس من الافضل اعتباره تكوينات دولية ؟) تلعب دورا خاصا فى الصراع الطبقي ، تخوض اقسامها الاجتماعية والشعبية « صراعاتها فى المجتمع ، بينما تصارع اقسامها « الدولتية » ضد هذا المجتمع بقوى السلطة السياسية ، التى بين ايديها .

هذه التكوينات ما قبل الرأسمالية ، الملحقه بالقاعدة الاجتماعية للدولة المرسلية هى عامل حاسم فى حركية ومران السلطة ، لكونها القناة الاكثر اهمية التى تملكها الدولة المرسلية لنقل الصراعات من صعيدها الخاص الى الصعيد المجتمعى ، والاداة التى تمكنها من الامساك بحركة القاع الاجتماعى « بقوى اجتماعية » فتبدو الصراعات الاجتماعية عندئذ كنتاج لتناقضات مجتمعية لم تنجم عن سياسة الدولة المرسلية ، ولا شأن لهذه بها . هذا الدور التحكمى - الضبطى الذى تمارسه التكوينات ما قبل المجتمعية ضد المجتمع المدنى واصاليج المجتمع السياسى يتجه فى النهاية ضد الهيئة الاجتماعية والدولة معا ، وينتهى الى التمحور حول مجموعات من مراكز القوى القاعدية ، مشابهة لمراكز القوى السلطوية ، تمارس سياسة تسلطية طائفية وعشائرية تتمازج مع تسلط سياسى « اقطاعه » لها السلطة « السائدة » يمكنها من لعب دور دولتى (وليس مجرد دور سياسى) على صعيد القاعدة الاجتماعية « والشعبية » ، ودور شعبى على صعيد السلطة السياسية ، معززة بذلك وهم الطابع الشعبى للدولة المرسلية ، الذى يبدو وكأنه يكتسب مظهرا « ثوريا » يترتب على الدور الذى تلعبه فيه هذه « القوى القاعدية المسلحة والمنظمة » ، التى تجسّد فى صفوفها « قوى من اصول اجتماعية وطبقية مختلفة » (تنتمى جميعها الى طائفة واحدة بطبيعة الحال) .

مثلما أسست السلطة المرسلة طبقات ادواتية تناسب حاجاتها ، تتحول أقسام متزايدة من هذه السلطة عينها الى اداة بيد التكوينات ما قبل المجتمعية ، التيا عتبرناه تكوينات ما قبل رأسمالية ، التي كانت السلطة نفسها قد اطلقتها من قممها . فتنحول السلطة تحولا متزايدا الى تكوين يشبه « شركة مساهمة » يمتلكها عدد من التكوينات ما قبل المجتمعية والجهازية الداخلة فيه ، الامر الذى يهدد ، رغم احكام الضبط واتقانه بتفجيرها من الداخل وبتهشيم المجتمع . هذا الميل ، يقوى مع الزيادة الاكيدة والمتعاظمة لحصة « مراكز القوى القاعدية » فى ادارة السلطة والصراع الاجتماعى ، حيث اصبحت إحدى ضمانات السلطة ، واضفت بدورها طابعا عصاباتيا عليها لتفانم طابعها العصاباتى الاصلى . غير ان هذا التطور ينسف ما بقى من جوانب فى الدولة التي كانت تجسد وحدة المجتمع والشعب والوطن ، فى بلاد فككتها سلطتها السياسية الى تكوينات ما قبل رأسمالية وما قبل دولتية ، احلتها محل الطبقات والقوى السياسية ، فكان قدرها ان تقع بين يدها وان تمارس وظائف عصاباتية لصالحها . عندئذ تنقل التوازنات عن ان تكون توازنات بين اجهزة واطراف السلطة وحدها ، وتصبح السياسة فن استيعاب تناقضات التكوينات ما قبل الدولتية فى دولة تدعى انها العنصر الحديث الوحيد فى مجتمعها ، الى ان تصير فن تحويل الدولة الى وعاء لهذه التكوينات يلبي حاجاتها ويستجيب لمصالحها ، رغم تعارضها مع طبيعة ما يفترض انه الدولة . لكن ضرورات استمرار السلطة ، وضرورات اخذ التبدلات التي تصيها بعين الاعتبار تفرض على قيادتها الامعان فى تحويل الدولة عن وظائفها الاصلية ، الى ان تصير ، فى النهاية ، كيانا يتعارض تعارضا متعاظما مع طبيعته الحقيقة ونشأته المجتمعية ، فنقلع السلطة عن ان تكون سلطة دولة وتغدو سلطة للتكوينات ما قبل الدولتية ، التي تفك السلطة عن الدولة وعن المجتمع ، لتحول سلطة الاجهزة ذاتها الى تكوينات مضادة للدولة ، تتوضع داخلها كى تقضمها شيئا فشيئا ، الى أن تلتهمها تماما . بذلك تنتهى الدولة المرسلة الى وضع تصير فيه لا دولة مطلقة ، او الى دولة قيد الالغاء على ايدى قادة التكوينات المضادة لها ، المتوضعة على صعيديها السلطوى والمجتمعى ، لا تجد وسيلة لاعادة انتاج نفسها الامن خلال هذه التكوينات النافية لها ، التي تعزز حيالها الى ان يصبح من المحال تلمس وجودها فى الحياة العامة الا كعصابة عامة عندما تكون قوية ، وعصابة من العصابات القائمة ، حين تضعف .

٣ - التناقض الثالث :

يقوم هذا الناقض بين المجتمع المضاد ، التسلطى ، الذى يشمل تكوينات السلطة المتوضعة فى الدولة والمجتمع ، وبين الشعب ، موزعا على طبقات وفئات وقوى شرائح موجودة

خارج المراتب السلطوية ، بدءاً برأسها الأعلى وانتهاءً بأخر شخص قوضت اليه سلطة سياسية او ذات مدلول سياسى اذا كان الوجه الاجتماعى - الاقتصادى للدولة المرسملة يضعها بمواجهة مجموع المجتمع العامل والمنتج ، بغض النظر عن انتماءات افراده الطبقية ويقسم « الناس » الى عاملين مكانهم هو المجتمع ، ومقتضى فائض قيمة اجتماعية يتركزون فى تراتبات السلطة الجهازية وما قبل الدوتية ، فان هذا التناقض يضيف الى التناقض السابق تناقضا جديدا يشق القوم السورى الى عاملين فى السياسة يتوزعون على سلال السلطة « العامة » ومحرومين من حق العمل فيها يتوضعون فى الطبقات الاجتماعية ، بدءاً بالبرجوازية العليا وانتهاءً بأخر عامل زراعى فقير منسى فى مكان ما من قرية نائية . بالنظر الى ان الدولة المرسملة قد طورت لنفسها شعبا سياسيا خاصا بها هو المجتمع المضاد ، المفصول عن المجتمع الاجتماعى ، فان الشعب نفسه الشعب بالمعنى الاصلى للكلمة ، يقلع عن الوجود وجودا ايجابيا بالنسبة للسلطة ، ويكتسب طابعا سلبيا يجعله يقتصر على غيرا المنتمين الى المجتمع المضاد ، مهما كان انتقاؤهم الطبقي ، او كانت درجة تعلمهم او ثرائهم .

هذا التناقض الثالث ينبع اساسا من الطابع الاقتصادى - الاجتماعى للدولة المرسملة ، التى تمنح العمل السياسى القاعدى وتحظر اى شكل من اشكال الحرية السياسية ، لان الرسملة لا يمكن ان تقتصر على الدولة فى مجتمع يتمتع بحرياته السياسية . ولان الشعب سيفرض ، من خلال ممارسته للحرية ، رسملة الحياة الاقتصادية والاجتماعية بمجملها ، وسيحول المزق الرأسمالية المتناثرة فى مجتمعه الى نظام رأسمالى كامل الانتشار ، من المحال على السلطة تكبيله بقيود سياسية - ادارية كالتى تكبله بها فى الوضع الراهن ، وتدفع به الى درك تأخر متفاقم وانهايار متعاطم . ان هذا التناقض هو الوجه العام للتناقض الاول بين الطابع الرأسمالى للدولة النجب لعناصر ومكونات رأسمالية فى جميع مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية من جهة ، وبين بنية الدولة المرسملة التى تحول دون السماح لهذه البنى والعناصر بتغيير النظام وان بصورة تدريجية ، من جهة اخرى فى التناقض بين المجتمع المضاد والشعب ، يبرز دور بنية الدولة حيال المجتمع ، بعد ان برز فى التناقض الاول حيال المكونات الداخلية للدولة ذاتها . ولا بد من القول ان علاقة المجتمع المضاد بالشعب تشبه علاقة تكوينيين يمثل احدهما الخارج بالنسبة للآخر وينفيه ، وليست علاقة وجهين متكاملين لتكوين واحد ، يتلازمان ويتكاملان ويتفق وجود احدهما دون الآخر . ولكن بما ان النظام لا يستطيع العيش دون خارجه (اى المجتمع الاجتماعى العامل) الذى ينفيه ، فانه لا يجد وسيلة للسيطرة عليه سوى اعادة انتاجه بما هو مجتمع بذاته ، مجتمع خام يفتقر الى الوعى بمصالحه المنفصلة والمستقلة عن

مصالح الدولة المرسلة (المعادية له) : وطريقه الى اعادة الانتاج هذه تمر بحرمان المجتمع من حرياته العامة وحقه فى تكوين تعبيرات سياسية خاصة به . مثلما نزعنا الاقطاعية سلاح الفلاح لتحويله الى قن او تابع ، تنزع الدولة المرسلة سلاح المواطن الحديث الذى هو حرياته العامة والخاصة ، لتدفع به الى او لتبقيه فى وضع عبودى يجعل نهب فائض قوة عمله امرا ميسورا ودائما . بهذا المعنى يعد حرمان المواطن من حقوقه السياسية شرطا ماديا كافلا لحسن سير آلة الاستغلال الرأسمالى الدولتى ، وليس مجرد علاقة قانونية او حقوقية بين المواطن والسلطة . ويعد التناقض بين دولة تحتكر السياسة بما هى العنف المنظم ، ومجتمع محروم من حق ممارسة اى شكل من اشكالها تعبيراً عن علاقة عبوية قائمة بين « رأسمالى عام » هو الدولة المرسلة ، وبين « بروليتارى عام » هو الشعب . الى ذلك فان الهدف الاساسى لحركية الدولة ومراستها كامن هنا ، فى هذه العلاقة التى يعتبر دوامها شرطا لاغنى عنه لدوام نظام الرسلة . لذلك تأخذ القوى المقررة فى طبقة السلطة المرسلة العليا موقفا موحدا من موضوع هذا التناقض ، وتعارض اطلاق الحريات الديمقراطية والسياسية للشعب والفرد ، وتقتصر عوضا عنها زيادة اعداد المنتسبين الى احدى طبقات الدولة او الى المجتمع المضاد ، او فتتح اقنية جديدة للصعود الاجتماعى والسياسى من المجتمع الى داخل السلطة ، والابقاد على القمع كسياسة موجهة تعتمد للتحكم بما يترتب على هذا التناقض من ارباكات فى علاقة الدولة المرسلة بالمجتمع وبالعكس .

